



كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
مدرسة دكتوراه: التسيير الدولي للمؤسسات



تخصص: مالية دولية
أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية

عنوان الأطروحة

أثار تقلبات سعر صرفه الأورو - دولار على التجارة الخارجية للجزائر
والمغرب وتونس - دراسة قياسية للفترة 1975-2015

تحت إشراف:

أ.د. طاوولي مصطفى كمال

من إعداد الطالب:

نوالي سفيان

أعضاء لجنة المناقشة

رئيس

جامعة تلمسان

أ.د بن بوزيان محمد

مشرف

جامعة تلمسان

أ.د طاوولي مصطفى كمال

ممتحن

جامعة وهران

أ.د سالم عبد العزيز

ممتحن

جامعة تلمسان

د. مناقر نور الدين

ممتحن

المركز الجامعي ع. تيموشنت

د. جديدن لحسن

ممتحن

المركز الجامعي مغنية

د. شبي عبد الرحيم

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

"...وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ، وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا..."

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

شكر وتقدير

➤ أشكر الله العليّ القدير الذي وفقني بمنه وجوده وكرمه على إتمام هذا العمل المتواضع.

➤ أشكر الأستاذ الدكتور: طاولي مصطفى جمال، الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل، من خلال إرشاداته توجيهاته القيمة.
➤ وفي الأخير أشكر كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد.

* سفران *

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

- الوالدين الكريمين عرفانا، حبا وتقديرا.
- زوجتي الكريمة وابنتي العزيزة.
- الأهل والأصدقاء، خاصة أصدقاء المهنة.

سفيان

الفهرسة

شكر وتقدير

الإهداء

I.....	فهرس المحتويات
VII.....	قائمة الأشكال والمخططات
VIII.....	قائمة الجداول
أ.....	المقدمة العامة

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف

1.....	مقدمة الفصل
2.....	I- مفاهيم عامة حول سعر الصرف
2.....	I-1- تعريف سعر الصرف
2.....	I-2- أنواع الصرف
4.....	I-3- أنظمة الصرف
4.....	I-3-1- نظام الصرف الثاب
7.....	I-3-2- نظام حرية الصرف
9.....	I-4- أنواع سعر الصرف
12.....	I-5- وظائف سعر الصرف
13.....	II- تحديد سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه
13.....	II-1- النظريات المفسرة لسعر الصرف
14.....	II-1-1- نظرية تعادل القدرة الشرائية (PPA)
15.....	II-1-2- نظرية تعادل أسعار الفائدة (PTI)
17.....	II-1-3- نظرية كفاءة السوق
17.....	II-1-4- نظرية الانتاجية
18.....	II-1-5- نظرية كمية النقود
20.....	II-1-6- نظرية الأرصدة
21.....	II-1-7- نظرية فقاعات المضاربة
21.....	II-2- محددات سعر الصرف وسياسة تحديده
21.....	II-2-1- محددات سعر الصرف
22.....	II-2-2- العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف
25.....	II-2-3- اختيار نظام سعر الصرف
26.....	II-2-4- أدوات سياسة سعر الصرف
27.....	II-3- سعر الصرف وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية
28.....	II-4- اثار تخفيض العملة
28.....	II-4-1- اثار تخفيض العملة على الانتاج في الدول النامية
28.....	II-4-2- الاثار الانكماشية لتخفيض العملة
29.....	II-4-3- العلاقة بين اختلال سعر الصرف والنمو
29.....	III- سوق الصرف وتسيير مخاطره
29.....	III-1- سوق الصرف
29.....	III-1-1- تعريف سوق الصرف
30.....	III-1-3- أنواع سوق الصرف

المفرد

31	III -1-4 وظائف سوق الصرف
32	III -1-5 خصائص سوق الصرف
33	III -1-6 المتعاملون الرئيسيون في سوق الصرف
34	III -2- خطر الصرف وتسييره
34	III 1-2 تعريف خطر الصرف
35	III -2-2 أنواع خطر الصرف
35	III -2-3 تحديد خطر الصرف
36	III -2-4 التعرض لمخاطر الصرف
37	III -3- إطار تسيير مخاطر الصرف في عمليات التجارة الخارجية
37	III 1-3 وضعية الصرف
38	III -2-3-2 الاهداف الاساسية في تسيير مخاطر الصرف
40	خلاصة الفصل

القسم الاول

الفصل الثاني: النظام النقدي الدولي والدولار الأمريكي

41	مقدمة الفصل
43	I - النظام النقدي الدولي
43	I-1- النظام النقدي الدولي قبل سنة 1973
43	I-1-1 تعريف النظام النقدي الدولي
43	I-1-2 مكوناته
44	I-1-3 مراحل النظام النقدي الدولي قبل سنة 1973
53	I-1-4 النظام النقدي الدولي بعد سنة 1973
56	I-2- مشاكل النظام النقدي الدولي
56	I-2-1 مشاكل ذات طبيعة نقدية
58	I-2-2 مشاكل ذات طبيعة اقتصادية
58	II - الدولار الأمريكي
58	II-1- مكانة الدولار الأمريكي في الاقتصاد العالمي
58	II-1-1 نشأة الدولار الأمريكي وتعريفه
59	II-1-2 سيطرة الدولار الأمريكي على نظام بريتون وودز
60	II-1-3 دور الدولار عالميا
62	II-2- الدولار والاستخدام الدولي للعملة
62	II-2-1 مفهوم الدولار
63	II-2-2 فوائد الدولار
63	II-2-3 تكاليف الدولار
63	II-2-4 سوق اليورو - دولار
64	II-3- العملات الأجنبية وأهمية التعامل بها
66	II-4- حرب العملات
67	II-1-4- العلاقة بين الاورو والدولار
68	II-2-4- العلاقة بين الدولار واليوان

69III- الدولار والنظام النقدي الدولي
69III-1- السيطرة على النظام النقدي الدولي
69III-1-1- قوة الاقتصاد الأمريكي
71III-1-2- الوضع الحالي للدولار
72III-2- أسباب انخفاض قيمة الدولار
72III-1-2- أسباب داخلية أمريكية
73III-2-2- أسباب مالية
74III-3-2- أسباب اقتصادية
75III-4-2- أسباب نقدية
75III-5-2- أسباب عسكرية
76III-6-2- أسباب دولية
76III-3- تراجع الدولار الأمريكي وأزمة الرهن العقاري
76III-1-3- أسباب تراجع مركز الدولار الأمريكي
77III-2-3- أزمة الرهن العقاري
81III-4- مكانة الدولار في الاقتصاد الصيني
83IV- آثار انخفاض الدولار على الاقتصاد العالمي
83IV-1- آثار الانخفاض على الاقتصاد العالمي
IV-2- آثار الانخفاض على الدول النامية
	والنفطية.....84
	أوروبا.....85
87IV-4- مستقبل الدولار الأمريكي
88IV-1-4- الآراء المتفائلة بمستقبل الدولار الأمريكي
88IV-2-4- الآراء المتشائمة حول مستقبل الدولار الأمريكي
90خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية "اليورو"
91مقدمة الفصل
92I- الاتحاد الأوروبي والوحدة النقدية الأوروبية
92I-1- الاتحاد الأوروبي
92I-1-1- تعريفه
92I-2- أسباب قيام الاتحاد الأوروبي
94I-3-1- المراحل التاريخية للاتحاد الأوروبي
97I-2- مسار انضمام الدول الأوروبية للاتحاد الأوروبي
98I-3- أهداف الاتحاد الاقتصادي الأوروبي
99I-4- مزايا الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي
101I-5- تطور النظام النقدي الأوروبي
101I-1-5- تعريف التكامل النقدي
101I-2-5- نشأة النظام النقدي الأوروبي
109II- استخدام عملة اليورو

المفرد

109	II-1 مراحل طرح عملة اليورو.....
110	II-2 العملة الأوروبية الموحدة.....
112	II-3-الاستخدام العالمي لليورو.....
112	II-3-1 دور اليورو عوامل نجاحه.....
112	II-3-2-إيجابيات وسلبيات اليورو.....
114	II-3-3-التحديات التي تواجه البنك المركزي الأوروبي.....
115	II-4- المنطقة النقدية المثلى.....
115	II-4-1 تعريفها.....
115	II-4-2- شروط تحقيق منطقة النقد المثلى.....
116	III- النظام الأوروبي للبنوك المركزية والبنك المركزي الأوروبي.....
116	III-1- السلطات النقدية الأوروبية.....
116	III-1-1- النظام الأوروبي للبنوك المركزية.....
117	III-1-2- نظام اليورو.....
118	III-1-3- البنك المركزي الأوروبي.....
118	III-2- السياسة النقدية ووسائلها.....
120	III-2-1- أدوات السياسة النقدية في منطقة اليورو.....
123	III-2-2- إستراتيجية السياسة النقدية وأهدافها.....
124	III-3- أزمة الديون السيادية الأوروبية.....
124	III-3-1- مسار أزمة الديون السيادية الأوروبية.....
127	III-3-2- أهم الحلول والجراءات المتخذة.....
128	IV- آثار اليورو على النظام النقدي والاقتصادي العالمي.....
128	IV-1- آثار اليورو على النظام النقدي الدولي.....
129	IV-2- آثار اليورو على الاقتصاد العالمي.....
130	IV-2-1- آثار اليورو على مستوى الاتحاد الأوروبي.....
131	IV-2-2- آثار اليورو على الاقتصاد الأمريكي.....
131	IV-2-3- آثار اليورو على الاقتصاديات العربية.....
135	IV-3- صراع اليورو دولار.....
137	IV-4- اليورو الأوروبي والدولار الأمريكي واليوان الصيني.....
139	IV-5- العملات الناقلة.....
140	IV-6- التحديات التي واجهت مسيرة اليورو.....
141	خلاصة الفصل.....

القسم الثاني

الفصل الرابع: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والمغرب وتونس

141	مقدمة الفصل.....
142	I- الإصلاحات الاقتصادية في المغرب وتونس والجزائر.....
142	I-1- الوضعية الاقتصادية في المغرب وتونس والجزائر قبل الإصلاحات.....

- I-2- الإصلاحات الاقتصادية في المغرب ونتائجها.....144
- I-2-1- أهم الإصلاحات الاقتصادية.....144
- I-2-2- نتائج الإصلاحات الاقتصادية في المغرب.....145
- I-3- الإصلاحات الاقتصادية في تونس ونتائجها.....145
- I-3-1- أهم الإصلاحات الاقتصادية في تونس.....145
- I-3-2- نتائج الإصلاحات الاقتصادية في تونس.....146
- I-4- الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ونتائجها.....147
- I-4-1- الإصلاحات الذاتية.....147
- I-4-2- برنامج التصحيح الهيكلي.....148
- I-4-3- نتائج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر.....150
- II- تطور التجارة الخارجية في المغرب وتونس والجزائر.....151
- II-1- التجارة الخارجية في المغرب.....151
- II-1-1- خصائص الاقتصاد المغربي.....151
- II-1-2- تحرير التجارة الخارجية المغربية.....152
- II-1-3- تطور التجارة الخارجية المغربية.....153
- II-2- التجارة الخارجية في تونس.....157
- II-2-1- خصائص الاقتصاد التونسي.....157
- II-2-2- إجراءات تحرير التجارة الخارجية التونسية.....157
- II-2-3- تطور التجارة الخارجية التونسية.....158
- II-3- التجارة الخارجية في الجزائر.....163
- II-3-1- خصائص الاقتصاد الجزائري.....163
- II-3-2- أهم إجراءات تحرير التجارة الخارجية الجزائرية.....164
- II-3-3- تطور التجارة الخارجية الجزائرية.....165
- III- الدراسة النظرية التحليلية.....169
- III-1- مقارنة بعض المؤشرات الاقتصادية كل من الجزائر والمغرب وتونس.....170
- III-1-1- الناتج الداخلي الخام لكل من المغرب وتونس والجزائر.....170
- III-1-2- المعاملات الجارية لكل من المغرب وتونس والجزائر.....171
- III-2- مساهمة واردات السلع والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للمغرب وتونس والجزائر.....171
- III-3- مساهمة صادرات السلع والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للمغرب وتونس والجزائر.....172
- III-4- تطور سعر صرف عملات المغرب والجزائر وتونس أمام أهم العملات الدولية.....173
- III-4-1- تطور سياسة صرف الدرهم المغربي.....174
- III-4-2- تطور سياسة صرف الدينار التونسي.....175
- III-4-3- تطور سياسة صرف الدينار الجزائري.....177
- III-5- سعر صرف الدينار التونسي مقابل الدينار الجزائري والدرهم المغربي.....179
- خاتمة الفصل.....181

الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر تغيرات سعر الصرف على التجارة الخارجية للجزائر والمغرب وتونس للفترة 1975-2015

المحتوى

182	مقدمة الفصل
183	I النموذج القياسي المستخدم
183	I-1- الدراسات السابقة
186	I-2- النموذج القياسي المستخدم
186	I-2-1- تقدير النموذج القياسي
186	I-2-2- البيانات والمتغيرات
188	I-2-3- تحديد دالة الصادرات
188	I-2-4- تحديد دالة الواردات
189	I-3- خطوات تقدير النماذج القياسية الدراسة
189	I-3-1- الشروط القياسية
196	I-3-2- الشروط الإحصائية
198	II- تحليل نتائج الدراسة القياسية لدوال الصادرات
198	II-1- تقدير دالة الصادرات الجزائرية
202	II-2- تقدير دالة الصادرات المغربية
205	II-3- تقدير دالة الصادرات التونسية
209	III- تحليل نتائج الدراسة القياسية لدوال الواردات
209	III-1- تقدير دالة واردات للجزائر
212	III-2- تقدير دالة واردات المغربية
216	III-3- تقدير دالة واردات التونسية
219	IV- تقدير دوال الميزان التجاري
219	IV-1- تقدير دالة الميزان التجاري
219	IV-2- تحليل نتائج دوال الميزان التجاري- سعر صرف الدولار
225	IV-3- تقدير دالة الميزان التجاري - سعر الصرف الأورو
231	خاتمة الفصل
232	الخاتمة العامة
234	النتائج
237	التوصيات
239	المراجع
246	الملاحق

الأشكال

والمخططات

قائمة الأشكال والمخططات

قائمة الأشكال والمخططات		
الصفحة	الفصل الأول	رقم الشكل
6	آلية تحديد سعر صرف العملة في نظم أسعار الصرف الثابتة.	الشكل رقم 01
19	علاقة مستوى الأسعار بكمية النقود	الشكل رقم 02
الفصل الثالث		
103	نظام الثعبان	الشكل رقم 03
117	الهيكل التنظيمي للنظام الأوروبي البنوك المركزية.	الشكل رقم 04
127	نسبة الديون الحكومية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لبعض دول منطقة اليورو للفترة 2001-2002.	الشكل رقم 05
139	تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي للفترة 2003-2014.	الشكل رقم 06
الفصل الرابع		
153	وضعية الميزان التجاري المغربي للفترة 2000-2013	الشكل رقم 07
156	أهم المتعاملين الاقتصاديين مع المغرب لسنة 2012	الشكل رقم 08
159	وضعية الميزان التجاري التونسي للفترة 2001-2013.	الشكل رقم 09
160	تطور الاستثمار السياحي والإيرادات السياحة التونسية للفترة 2003-2012.	الشكل رقم 10
163	التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية التونسية خلال سنة 2012.	الشكل رقم 11
166	تطور التجارة الخارجية الجزائرية للفترة 2005-2014	الشكل رقم 12
169	توزيع التجارة الخارجية الجزائرية على المناطق الاقتصادية في العالم ل2012.	الشكل رقم 13
172	نسبة واردات السلع والخدمات من PIB للفترة 2006-2014.	الشكل رقم 14
175	تطور سعر صرف الدرهم المغربي مقابل الدولار الأمريكي واليورو واليوان الصني للفترة 2003-2015	الشكل رقم 15
176	تطور سعر صرف الدينار التونسي مقابل الدولار واليورو واليوان للفترة 2003-2015	الشكل رقم 16
179	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو واليوان للفترة 2003-2015	الشكل رقم 17
180	تطور سعر صرف الدينار التونسي مقابل الدينار الجزائري والدرهم المغربي للفترة 2003-2015	الشكل رقم 18

الجدول

* الجداول *

قائمة الجداول

الفصل الثاني

الصفحة	موضوع الجدول	رقم الجدول
71	تطور الصادرات العالمية للسلع بداية كل عقد زمني للفترة 1948-2013	الجدول رقم 01
74	تطور نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2003 - 2014.	الجدول رقم 02
74	تطور وضعية الحسابات الجارية لبعض دول المتقدمة للفترة 2004-2012	الجدول رقم 03
75	تطور نسب الناتج الداخلي الخام الحقيقي لبعض الدول المتقدمة للفترة 2005-2015	الجدول رقم 04
76	يوضح إحصائيات خاصة بالو. م. أ للفترة 2008-2014	الجدول رقم 05
76	تطور معدلات الفائدة في الأجل القصيرة لبعض الدول المتقدمة للفترة 2004-2013	الجدول رقم 06
77	تطور سعر صرف الدولار أمام أهم العملات الدولية بمعدلات سنوية للفترة 2000-2014.	الجدول رقم 07
81	نسبة الانخفاض في قيمة الأوراق المالية سنة 2008 في بورصات بعض دول مجموعة العشرين أثناء انعقاد قمتها.	الجدول رقم 08
83	تطور سعر صرف اليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي للفترة 2002-2014.	الجدول رقم 09
87	ملخص لأثر تغيرات سعر صرف الدولار على بقية العالم.	الجدول رقم 10

الفصل الثالث

99	معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي لبعض دول الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو للفترة 2004-2014.	الجدول رقم 11
100	تطور مؤشر IHCP (معدل التضخم) لبعض دول الاتحاد الأوروبي ودول منطقة اليورو للفترة 2009-2015	الجدول رقم 12
108	مدى استجابة دول الاتحاد لمعايير الانضمام للوحدة النقدية الأوروبية	الجدول رقم 13
110	معدل التحويل النهائي للعملات الأوروبية إلى اليورو	الجدول رقم 14
111	أهم المراحل التاريخية لإنشاء عملة اليورو	الجدول رقم 15
125	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2006-2011	الجدول رقم 16
126	نسبة الديون الحكومية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لبعض دول منطقة اليورو للفترة 2001-2002.	الجدول رقم 17
136	معدل القيمة السنوية لليورو مقابل الدولار للفترة 1999-2011	الجدول رقم 18
139	تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي واليوان للفترة 2003-2014	الجدول رقم 19

الفصل الرابع

142	بعض المؤشرات الاقتصادية للمغرب وتونس والجزائر للفترة 1979-1982	الجدول رقم 20
145	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الأساسية للمغرب للفترة 2003 - 2013	الجدول رقم 21
146	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الأساسية لتونس للفترة 2003 - 2013	الجدول رقم 22
150	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الأساسية للجزائر للفترة 2003 - 2013	الجدول رقم 23

* الجداول *

153	وضعية الميزان التجاري المغربي للفترة 2000-2013	الجدول رقم 24
154	وضعية الصادرات المغربية حسب أهم المواد لسنتي 2008 و2009.	الجدول رقم 25
155	وضعية الواردات المغربية حسب أهم المواد لسنتي 2008 و2009.	الجدول رقم 26
156	يوضح أهم المتعاملين الاقتصاديين مع المغرب لسنة 2012	الجدول رقم 27
158	وضعية الميزان التجاري التونسي للفترة 2001-2013.	الجدول رقم 28
159	أهم الصادرات التونسية للفترة 2008-2010	الجدول رقم 29
160	تطور الاستثمار السياحي والإيرادات السياحة التونسية للفترة 2003-2012	الجدول رقم 30
161	أهم الواردات التونسية للفترة 2008-2010	الجدول رقم 31
162	التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية التونسية خلال سنة 2012.	الجدول رقم 32
165	تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة 200 - 2014.	الجدول رقم 33
166	أهم الصادرات الجزائرية لسنتي 2008 و2009	الجدول رقم 34
167	أهم الواردات الجزائرية لسنتي 2008 و2009	الجدول رقم 35
168	توزيع التجارة الخارجية الجزائرية على المناطق الاقتصادية في العالم ل2012.	الجدول رقم 36
170	تطور الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية لكل من المغرب وتونس والجزائر للفترة 2003-2013	الجدول رقم 37
171	تطور نسبة ميزان المعاملات الجارية من PIB للجزائر والمغرب وتونس	الجدول رقم 38
171	نسبة واردات السلع والخدمات من PIB للفترة 2006-2014	الجدول رقم 39
172	نسبة واردات السلع والخدمات من PIB للفترة 2004-2014	الجدول رقم 40
174	تطور سعر صرف الدرهم المغربي مقابل الدولار الأمريكي واليورو واليوان الصني للفترة 2003-2015	الجدول رقم 41
176	تطور سعر صرف الدينار التونسي مقابل الدولار واليورو واليوان للفترة 2003-2015	الجدول رقم 42
178	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو واليوان للفترة 2003-2015	الجدول رقم 43
179	تطور سعر صرف الدينار التونسي مقابل الدينار الجزائري والدرهم المغربي للفترة 2003-2015	الجدول رقم 44
الفصل الخامس		
198	نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات دالة صادرات الجزائر	الجدول رقم 45
199	نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لبواقي دالة صادرات الجزائر	الجدول رقم 46
200	نتائج اختبار Trace لدالة صادرات الجزائر	الجدول رقم 47
200	عدد فترات الإبطاء لدالة صادرات الجزائر	الجدول رقم 48
202	نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات دالة صادرات المغرب	الجدول رقم 49
203	نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لبواقي دالة صادرات المغرب	الجدول رقم 50
203	نتائج اختبار Trace لدالة صادرات المغرب	الجدول رقم 51
204	عدد فترات الإبطاء	الجدول رقم 52
205	نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات دالة صادرات تونس	الجدول رقم 53
206	نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لبواقي دالة صادرات تونس	الجدول رقم 54

* الجداول *

207	نتائج اختبار Trace لدالة صادرات تونس	الجدول رقم 55
207	عدد فترات الإبطاء	الجدول رقم 56
209	اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات دالة واردة الجزائر	الجدول رقم 57
210	نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لبواقي دالة واردة الجزائر	الجدول رقم 58
210	نتائج اختبار Trace لدالة واردة الجزائر	الجدول رقم 59
211	عدد فترات الإبطاء	الجدول رقم 60
213	نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات دالة واردة المغرب	الجدول رقم 61
213	نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لبواقي دالة واردة المغرب	الجدول رقم 62
214	نتائج اختبار Trace لدالة واردة المغرب	الجدول رقم 63
214	يوضح عدد فترات الإبطاء لدالة واردة المغرب	الجدول رقم 64
216	نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات دالة واردة تونس	الجدول رقم 65
216	نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لبواقي دالة واردة تونس	الجدول رقم 66
217	نتائج اختبار Trace لدالة واردة تونس	الجدول رقم 67
217	عدد فترات الإبطاء لدالة واردة تونس	الجدول رقم 89
220	نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لسلاسل الميزان التجاري	الجدول رقم 69
220	نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لبواقي دوال الميزان التجاري	الجدول رقم 70
221	عدد فترات الإبطاء دوال الميزان التجاري	الجدول رقم 71
221	نتائج اختبار المعنوية الكلية لدول الميزان التجاري	الجدول رقم 72
222	نتائج اختبار معنوية متغيرات النماذج لدول الميزان التجاري	الجدول رقم 73
225	نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لسلاسل الميزان التجاري	الجدول رقم 74
226	نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لبواقي دوال الميزان التجاري	الجدول رقم 75
227	عدد فترات الإبطاء لدوال الميزان التجاري	الجدول رقم 76
227	نتائج اختبار المعنوية الكلية لدول الميزان التجاري	الجدول رقم 77
228	نتائج اختبار معنوية متغيرات النماذج لدول الميزان التجاري	الجدول رقم 78

الهيئة العامة

للبحوث والدراسات

أ- تمهيد

إن العديد من الدراسات والتحليل النظرية والتطبيقية تشير إلى أن قيام الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي ممثلاً في عملة "الايرو"، كتكتل نقدي جديد بعد الأزمة التي تعرض لها نظام "بريتن وودز"، والصدمات التي لحقت بالدولار الأمريكي، والاضطرابات التي هزت الاقتصاد العالمي من جهة، والدور المحوري الذي لعبه الدولار الأمريكي في تسيير الاقتصاد العالمي خاصة خلال القرن الماضي من جهة أخرى، سيكون له تأثيراً كبيراً إلى جانب "الدولار الأمريكي" على مختلف اقتصاديات دول العالم، وخاصة الدول التي ترتبط اقتصاديتها بهما من جانب التعاملات التجارية والمصرفية، كدول جنوب شرق آسيا، دول الخليج العربي، ودول المغرب العربي كالجزائر وتونس والمغرب...

ومن تم يمكن اعتبار ظهور هذا التكتل الاقتصادي والنقدي الأوروبي منعرجاً حاسماً في مستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث أثرت العديد من التساؤلات والاستفسارات حول التوجه الجديد لمسار النظام النقدي الدولي على وجه التحديد، والانعكاسات التي يمكن أن تحدثها هذه العملة الجديدة على مستوى الاقتصاد الأوروبي ذاته، والاقتصاد العالمي ككل. هناك تساؤل على مدى قدرة هذه العملة مسايرة الدولار الأمريكي، أو خلق صراع ثنائي القطب، والسعي في البحث عن هيمنة وزعامة أوربية جديدة، بدل من الدولار الأمريكي الذي سيطر طويلاً، ولا زال يسيطر على الاقتصاد العالمي (المدفوعات الدولية)، كون هذه الدول الأوروبية لها وزنها الاقتصادي والسياسي في العالم.

سنقوم في هذا العمل، بتحليل هذه الآثار والانعكاسات الناتجة عن التغيرات التي تطرأ على عمليتي الايرو والدولار، والتي كما قلنا تمس العديد من اقتصاديات دول العالم، حيث سنقتصر في هذه الدراسة على كل من الجزائر والمغرب وتونس.

سنركز في بحثنا على مجموعة من المعطيات الاقتصادية، كالتبادل التجاري والتغيرات في أسعار صرف العملات الدولية (الايرو والدولار) والإصلاحات الاقتصادية التي فرضها صندوق النقد الدولي على هذه الدول، نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات. وبدراسة وتحليل هذه العوامل نستطيع أن حدد ولو نسبياً نوعية وحجم هذه التأثيرات.

إن الإصلاحات الاقتصادية بالنسبة للجزائر والمغرب وتونس تمثل تلك التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الوطني داخلياً، كإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والسعي في الانفتاح على العالم الخارجي في مختلف

المقدمة العامة*

المليادين، من خلال دخول اقتصاد السوق خاصة في مجال التجاري كالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، والشراكة الاورو متوسطة، والعمل على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتسهيل حركة تنقل رؤوس الأموال بين هذه الأخيرة والاتحاد الأوروبي، والو.م.أ. هذا ما يقودنا إلى الربط بين هذه الإصلاحات التي كانت بمثابة ضرورة ملحة لا بد منها والسعي للانفتاح والتعامل مع هذين القطبين الاقتصاديين، وبين حجم وطبيعة تأثيرات هاتين العملتين على هذه الاقتصاديات خاصة في جانب التجارة الخارجية لهذه الدول والتغيرات في أسعار صرف العملات والنمو الاقتصادي...

ب الإشكالية

إن المكانة والقوة الاقتصادية التي تتمتع بها هاتين العملتين "الاورو"، و"الدولار" على مستوى الاقتصاد العالمي، تولد تأثير حقيقي يمس معظم اقتصاديات الدول، من بينها الجزائر وتونس والمغرب... لكن بالمقابل الإشكال المطروح هو:

ما مدى تأثير تقلبات عملتي الاورو والدولار الأمريكي على اقتصاديات الجزائر، والمغرب،

وتونس عامة، وعلى التجارة الخارجية خاصة؟

حتى يتسنى لنا توضيح وتشخيص هذه التأثيرات، نحاول تجزئة هذا التساؤل إلى أسئلة فرعية تقودنا بشكل غير مباشر للإجابة عن الإشكال المطروح، و المتمثلة فيما يلي:

1- هل سيشكل "الاورو" منافساً جديداً للدولار؟ أم تبقى عملة ثانية ويبقى الدولار المسيطر على التعاملات الدولية؟

2- ما هي انعكاسات الصراع بين الأورو والدولار على العلاقات الأوروبية الأمريكية؟

3- ما مدى تأثير انخفاض الدولار على القدرة الشرائية للعائلات المقومة بالدولار لهذه الدول؟

4- إلى أين وصلت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، والمغرب، وتونس خلال العقدين الأخيرين، خاصة من جانب المبادلات التجارية؟

5- هل هناك احتمال ظهور عملة أخرى منافسة للاورو والدولار، بحيث يمكن إضافتها إلى سلة عملات هذه الدول (الجزائر والمغرب وتونس)؟

ب - فرضيات الدراسة

من منطلق التساؤلات الفرعية يمكننا تحديد فرضيتين هامتين لهذه الدراسة، والتي سنحاول من خلال إثبات صحتها من عدمها، وهما كالتالي:

- تنوع فورة المعاملات التجارية الخارجية تجنبا للصدمات الخارجية.
- خلق منطقة تجارية حرة بين هذه الدول.

ب - أهداف البحث

يمكننا إيجاز الأهداف الرئيسية التي يرمي إليها هذا البحث كما يلي:

- تسليط الضوء على العملة الأوروبية الموحدة من ناحية النشأة التاريخية والتحديات التي تفرضها على المستوى العالمي.
- دراسة العلاقة التنافسية بين الاورو والدولار الأمريكي، وبالتالي الوقوف على إمكانية لعب الاورو دوراً هاماً في مجال التنافس مع الدولار.
- ما مدى نجاح التعديلات الهيكلية في اقتصاديات الجزائر والمغرب وتونس، ومواقبتها للتغيرات التي تطرأ على الاقتصاد العالمي.
- دراسة مدى ارتباط وتبعية هذه الدول لهاتين العملتين، وهل بإمكان تقليل التبعية اتجاه هذين القطبين الاقتصاديين.

ج - أهمية البحث

تتحلى أهمية البحث الذي اخترناه لهذه الدراسة، في إطلاق اثني عشر دولة أوروبية عملة موحدة كحدث استثنائي في الاقتصاد الدولي، وذلك لما سيكون لها من تأثير مباشر وغير مباشر على معظم اقتصاديات دول العالم من جهة، وخلق مجال لصراع جديد مع الدولار الأمريكي، من أجل الهيمنة على الاقتصاد العالمي من جهة أخرى، خاصة بعد انخيار الاتحاد السوفيتي في نهاية الثمانينات، وبقاء الو.م.أ كقطب أحادي يسير الاقتصاد العالمي لفترة طويلة من الزمن.

كما أصبح لهذا الموضوع أهمية إعلامية كبيرة، ومجال للدراسة والبحث، كون لهاتين العملتين وزن وتأثيرا عالميا على مختلف الأصعدة الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية...

المقدمة العامة

وكذلك تكمن أهمية هذا البحث بحكم انتمائنا إلى هذه الدول (الجزائر والمغرب وتونس) التي تتأثر بهذا الصراع، وبهاتين العملتين بطريقة أو بأخرى، وهذا التأثير راجع بالدرجة الأولى لوجود تعامل مع هذين القطبين الاقتصاديين في مختلف المجالات، وأيضا الضبابية التي تخيم على الأوضاع الاقتصادية في مجال سن القوانين الاقتصادية بهذه الدول خاصة الجبائية منها والاستثمارية...

ج- اسباب اختيار موضوع البحث

هناك عدة أسباب جعلتني اختار هذا الموضوع، منها دوافع شخصية تتمثل في:

- رغبتني في معرفة ما هو مسار الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر والمغرب وتونس؛
 - البحث عن طبيعة وكيفية تأثير هذه الاقتصاديات انطلاقا من التعامل مع هذين القطبين، وما هي المستجدات التي تطرأ من حين إلى آخر على الاقتصاد العالمي خاصة خلال الفترة الأخيرة والفترة المستقبلية، مع ظهور الصين كقوة اقتصادية عالمية جديدة، واعتراف صندوق النقد الدولي باليوان الصيني كعملة دولية جديدة، وبالتالي ظهور صراع ثلاثي الأقطاب؛
 - معرفة نتيجة هذا الصراع خاصة في التعاملات النقدية، أي أنظمة سعر الصرف...
 - الميول الشخصي للدراسات القياسية، والتعرف أكثر على الأساليب الكمية المستخدمة في هذا النوع من الدراسات والتي تعتمد على التكنولوجيات الحديثة.
- أما الأسباب الموضوعية تتمثل في ما يلي:
- حداثة الموضوع في حد ذاته، ومحاولة منا إثراء المكتبة الجامعية بموضوع جديد قد لم يكن حديث الساعة، والذي تدور حوله عدت حوارات ونقاشات، خاصة الأزمات الاقتصادية الأخيرة (أزمة الرهن العقاري وأزمة الديون السيادية) والأزمة البترولية من خلال تدني سعر البترول في الأسواق الدولية، وبالتالي انخفاض عائدات المحروقات خاصة بالنسبة للجزائر كجانب سلبي، وبالمقابل يعتبر إيجابي بالنسبة للمغرب وتونس كونها تستورد موارد الطاقة بشكل كبير.
 - التوقعات والتحليل حول آثار الوحدة النقدية الأوروبية داخل منطقة الأورو من جهة، والآثار المترتبة على الدول الأخرى من جهة أخرى.

ج- صعوبات البحث

إن أي بحث علمي أكاديمي لا يخلو من أي شكل من أشكال الصعوبات العلمية والعملية على اختلاف أنواعها التي تعترض الباحث في بحثه، وهذا هو لب البحث العلمي، ومن أهم الصعوبات التي اعترضتنا في هذا العمل المتواضع هي:

أن أغلب الدراسات تناولت سعر الصرف وتأثيره على الاقتصاد الجزائري أو الاقتصاد المغربي أو الاقتصاد التونسي، لكن بالمقابل هناك القليل من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بشكل كلي من خلال تحديد أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين هذه الاقتصاديات.

أما من جانب المعطيات الإحصائية فهناك اختلاف كبير في المعطيات الإحصائية ذات المصادر الدولية وبين المعطيات الإحصائية ذات المصادر الوطنية.

د- الدراسات السابقة.

من أهم الدراسات التي تناولت موضوع أثر تغيرات سعر صرف الدولار والارو على اقتصاديات الجزائر والمغرب وتونس نجد:

دراسة لحميدات عمر بعنوان " أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات- دراسة حالة الجزائر-"، جامعة الجزائر-03- (2011). اعتمد الباحث في ذلك على المنهج التحليلي بتحليل الأوضاع الاقتصادية والمالية للجزائر بناء على مجموعة من المعطيات الإحصائية. من أهم النتائج المتوصل إليها، أن الانحراف الحاصل في سعر صرف الدولار مقابل اليورو له أثر على الاقتصاد الجزائري، مما يؤدي إلى حدوث خسائر، والتي تمس بالدرجة الأولى تدهور القدرة الشرائية لعائلات النفط، مما تؤثر على القدرة الشرائية لإيرادات الجزائر، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع قيمة الواردات بسبب ارتفاع عملة الدفع، خاصة وأن أغلبها تتم بالارو، والنتيجة تدهور رصيد ميزان المدفوعات.

دراسة لسمية زيرار بعنوان " أثر تغير سعر الصرف الحقيقي على الميزان الجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1970-2010"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة تلمسان (2014). اعتمدت الباحثة على دراسة قياسية بوضع معادلة للميزان الجاري تضم معادلتين للطلب الأجنبي على الصادرات والطلب المحلي على الواردات، وكذلك تحليل أثر سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي للفترة 1980-2009 باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً ونموذج تصحيح الخطأ.

المقدمة العامة*

من أهم النتائج المتوصل إليها، أن الصادرات الجزائرية لا تسبب النمو الاقتصادي، وعللت ذلك بأن الصادرات الجزائرية هي من المحروقات والمواد الأولية، وأن المستوردات الوطنية هي من السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة، أي الدخل المتأتي من الصادرات يستخدم في تلبية الحاجيات الأساسية ولا يساهم في دفع عملية الإنتاج ودخول السوق العالمية

ومن جهة أخرى يعتبر سعر الصرف أحد الأدوات المهمة لتحقيق أهداف السياسة النقدية، ويتم اختيار سعر الصرف كأداة من أدوات السياسة النقدية لتعبري العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والأنشطة الاقتصادية، وهو يختبر قوة اقتصاد صغير ومفتوح كالجائر.

دراسة ل **بوعتروس عبد الحق** و **أ. قارة ملاك** بعنوان " أثر تغير سعر الصرف الاورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري، منشورة بمجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة (2007)، وهي عبارة عن دراسة تحليلية لخصائص الاقتصاد الجزائري ونظام الصرف في الجزائر. أهم النتائج المسجلة في ذلك، أن الآثار السلبية لتقلبات قيمة الاورو ابتداء من ماي 2003 على الاقتصاد الجزائري بقيت محدودة نسبيا بسبب ما تملكه الجزائر من احتياطي الصرف الأجنبي الأمر الذي مكنها من احتواء هذا التغير في أسواق الصرف الدولية، خاصة ما تعلق منها بالايورو والدولار.

ومن جانب التوصيات التي خرج بها الباحث، هو العمل بقدر الإمكان على إحلال الواردات محليا وإيجاد مصادر تمويلية بنفس عملة فترة الواردات، فضلا عن تعزيز القوة التفاوضية بشأن اختيار عملة تقييم المعاملات التجارية والمالية الدولية.

دراسة ل **صالح صالحي** بعنوان "التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوربي"، جامعة سطيف (2003). اعتمد الباحث على دراسة تحليلية لخصائص وأهداف الشراكة الاورو مغاربية وميادينها، فقد أبرز مكانة ووزن الاتحاد المغاربي في العلاقات المشتركة مع الاتحاد الأوربي وأهم التحديات الاقتصادية في ظل مسار التنمية القطبية مقارنة مع مسار التنمية التكاملية، وأكد الباحث على ضرورة تبني استراتيجية لمواجهة تحديات التعاون وتعظيم مكاسب الشراكة، لأن هذه الشراكة تتجسد فقط في اتفاقيات منفردة مع الاتحاد الأوربي.

دراسة ل **عمر الكتاني** بعنوان "اتفاقيات التبادل الحر بين المغرب والاتحاد الأوربي والمغرب والو.م.أ، دراسة مقارنات حسب القطاعات الاقتصادية"، جامعة محمد الخامس الرباط (2008). تحدث الباحث

المقدمة العامة

على الإطار العام لاتفاقية التبادل الحر بين المغرب والو.م.أ وبين المغرب والاتحاد الأوروبي، كما حاول من جهة أخرى إظهار انعكاساتها على مختلف القطاعات، فقد خلص الباحث إلى ضرورة تجنب التوترات القائمة بين دول المنطقة المغاربية، فهو يرى كل تأخير في بناء المغرب العربي يعد المغرب كل يوم عن إمكانية الاندماج مستقبلا عربيا ومغاربيا، ويقربه أكثر من التبعية الاقتصادية والاجتماعية للقطين المهيمنين الاتحاد الأوروبي والو.م.أ.

دراسة ل محمد بن عبد الله وعماد درين بعنوان سعر الصرف الحقيقي والتقلبات الاقتصادية حالة تونس، قدمت بالملتقى الثالث الاورو متوسطي بنينس (أكتوبر 1999). اعتمد على دراسة قياسية في تحليل آثار أزمات الصرف على الاقتصاد التونسي؛ ومدى فعالية السياسة النقدية أمام أزمات الصرف للفترة 1970-1997، فقد بينت هذه الدراسة أن هناك ضعف حساسية الاقتصاد التونسي اتجاه أزمات الصرف، ووجود علاقة سلبية بين تقلبات الصرف من جهة والنمو الاقتصادي والصادرات من جهة أخرى، وبالتالي ليس لديها خطر حقيقي يهدد استقرارها الاقتصادي، هذا يفسر بأن السلطات النقدية تتحكم في تسيير تقلبات سعر الصرف، لكن بالمقابل فإن الاقتصاد التونسي لم يخضع فعليا لتغيرات وصدمات عنيفة تسمح لنا بالحكم على مدى فعالية السياسة النقدية بسبب لضعف نسبة المعاملات الخارجية.

دراسة لنوفل زيادي وعلي عبد الله بعنوان "سعر الصرف، الانفتاح والنمو الاقتصادي لدول المغرب العربي للفترة 1966-2003". تناولت الدراسة علاقة سعر الصرف الفعلي الحقيقي بالنمو الاقتصادي باستخدام عدة متغيرات أهمها: الناتج الإجمالي الخام درجة الانفتاح الاقتصادي لدول المغرب العربي والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكانت نتائج الدراسة بالنسبة لتونس والمغرب أن تغيرات سعر الصرف الحقيقي الفعال ليس له أثر على النمو الاقتصادي لتونس، فوجد أن تونس قد تبنت إستراتيجية التنمية والانفتاح على الأسواق الخارجية لأكثر من ثلاثة عقود، إلا أن ذلك لم يكن مرفوق بتعديل هيكلية في القطاعات الإنتاجية كقطاع النسيج الذي لديه أفضلية المنافسة، ولم يخلق قيمة إضافية جديدة. الانتاج الصناعي، وانطلاقا من الصناعة في تونس والتعدين في المغرب وصادرات النفط المكرر الخام في الجزائر لا يؤثر على النمو الاقتصادي لهذه الدول كذلك.

د- منهجية البحث

لكل بحث أسلوبه ومنهجه الخاص به، وبطبيعة الحال وتماشيا مع الموضوع الذي ارتأينا أن نسلط عليه الضوء، فإن موضوع هذا البحث يأخذ في بداية جزئه النظري أسلوب وصفي، حيث سنتطرق لمفهوم سعر الصرف وأهم الأنظمة السائدة، بالإضافة إلى أهم النظريات المفسرة له، ثم نتطرق لأهم الأحداث التاريخية التي أدت إلى تطور النظام النقدي الدولي، وسيطرت الدولار الأمريكي على المدفوعات الدولية، وصولا إلى ظهور العملة الأوروبية الموحدة على المستوى الدولي، ونتطرق إلى طبيعة العلاقة بينها وبين الدولار الأمريكي بغية الهيمنة على الاقتصاد العالمي.

وفي نهاية الجزء النظري نتطرق إلى الأوضاع الاقتصادية بالجزائر والمغرب وتونس قبل وبعد الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها هذه الدول سعيا منها لتحقيق انفتاح على العالم الخارجي وتحقيق تنمية مستدامة، وكيف يمكن أن تخفض على الأقل من حجم التبعية الى الخارج، من أجل تجنب أي تأثير سلبي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الداخلية لهذه الدول بالدرجة الأولى.

أما الجزء التطبيقي، فسنعتمد على المنهج الإحصائي القياسي مستخدمين في ذلك طريقة نموذج تصحيح الخطأ في تقدير دوال الطلب الأجنبي على السلع المحلية والطلب المحلي على السلع الأجنبية وذلك بأخذ مجموعة من المتغيرات والمؤشرات الكلية كالناتج المحلي الإجمالي وقيمة الصادرات والواردات ومعدل سعر الصرف الاسمي ومعدل التضخم والإنفاق الحكومي؛ ثم نقوم بتقدير دوال الميزان التجاري لكل دولة على حدة، ودراسة العلاقة السببية بين رصيد الميزان التجاري وتغيرات سعر الصرف أمام عمليتي الدولار والاورور، معتمدين في ذلك على مجموعة من المصادر الإحصائية كالبنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات بالجزائر والمندوبية السامية للإحصاء والتخطيط بالمغرب والمعهد الوطني للإحصاء التونسي وبعض مواقع الانترنت. وقد تم تقسيم هذا البحث إلى خمسة فصول هي كالتالي:

○ الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف. سنتطرق إلى مفاهيم عامة حول سعر وأهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع، وستكلم عن نظم سعر الصرف ومحددات سعر الصرف.

○ الفصل الثاني: النظام النقدي الدولي والدولار الأمريكي. نتطرق في البداية إلى مفهوم النظام النقدي الدولي وأهم المراحل التي مر بها، ثم نتحدث عن الدولار الأمريكي من خلال عوامل قوته وسيطرته على

المقدمة العامة

المدفوعات الدولية، وفي ختام هذا الفصل نتناول علاقة الدولار الأمريكي بأهم العملات القوية، وأهم تأثيراته على بعض اقتصاديات دول العالم.

○ الفصل الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية "الايرو"، نستهل هذا الفصل بمراحل ظهور الاتحاد الاقتصادي الأوروبي وظهور الوحدة النقدية الأوروبية، ثم نعرض على استخدام عملة الاورو، وفي الأخير نتكلم عن تأثير الاورو على بعض اقتصاديات دول العالم.

○ الفصل الرابع: نفتح هذا الفصل بذكر أهم الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والمغرب وتونس، وأهم النتائج المترتبة عن هذه الإصلاحات، ثم نعرض على وضعية التجارة الخارجية لهذه الدول، وتطور أنظمة الصرف بهذه الدول.

○ الفصل الخامس: دراسة قياسية لأثر الدولار والايورو على التجارة الخارجية للجزائر والمغرب وتونس، وذلك بتحديد دوال الطلب الأجنبي على الصادرات ودوال الطلب المحلي على السلع الأجنبية، وفي الأخير نتطرق إلى دراسة العلاقة السببية بين رصيد الميزان التجاري ومعدل سعر الصرف الاسمي لهذه الدول.

الفصل

الأول

مقدمة الفصل

تقوم التجارة الدولية على أساس تبادل السلع والخدمات بين الدول أو تبادل عناصر الإنتاج (العمل وتدفقات رؤوس الأموال...)، من أجل تطوير الاقتصاد الوطني ورفع الدخل الوطني، وذلك يكون على أساس قواعد وأنظمة تضبط أداء هذا التبادل وتحترم مصالح كل طرف. ومن أهم هذه الأنظمة التي تضبط أداء هذا التبادل نجد آلية سعر الصرف التي لها أهمية كبيرة في اقتصاد المالية الدولية وفي مجال التمويل على المستوى المحلي والخارجي على وجه الخصوص. هذه الأهمية تختلف من دولة لأخرى انطلاقاً من المستوى الاقتصادي لكل دولة؛ فنجد الدول المتقدمة لها مصادر تمويل متنوعة ومؤسسات مصرفية متطورة، بينما الدول النامية تتميز بقلّة مصادر التمويل وضعف الأنظمة المصرفية الخاصة بها.

كما نعلم أن لكل دولة لها عملتها الخاصة بها تستعمل في عمليات الدفع الداخلية، وتظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين شركات محلية وأخرى أجنبية، فمثلاً تحتاج الشركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر لتسديد السلع المستوردة، وتضطر بذلك إلى الذهاب إلى سوق الصرف لشراء عملة البلد المصدر كي تتم هذه العملية.

نظام سعر الصرف يمثل الإطار القانوني الذي بموجبه يتحدد سعر صرف عملة محلية مقابل عملة أجنبية، وبالتالي فهو يترجم طبيعة سياسة سعر الصرف المعتمدة من طرف الدولة لتحديد سعر صرف عملتها، ومنه نستنتج بأن هناك عدة أنظمة لسعر الصرف تختلف من دولة لأخرى لعدة اعتبارات اقتصادية وسياسية، خاصة فيما يتعلق بتعديل وتسوية ميزان المدفوعات. هذه الأهمية تبرز كذلك في كيفية تحديده وتحديد العوامل المفسرة لتطوره ومعرفة تغيراته المستقبلية.

يمثل سوق الصرف الوسط والمكان الذي يتم عن طريقه بيع وشراء العملات المختلفة، حيث يعمل على تحويل القوة الشرائية لعملات مختلف الدول، من خلال الجمع بين مشتري وبائعي الصرف الأجنبي، ويتكون أساساً من البنوك التي تقوم فيه بنشاط استبدال العملات، كما يعمل به سمسرة الصرف دور الوسطاء بين البائعين والمشتريين. سنقسم هذا الفصل على النحو التالي:

I. المصطلحات الأولى: مفاهيم عامة حول سعر الصرف،

II. تحديد سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه.

III. سوق الصرف وتسيير مخاطره.

I- مفاهيم عامة حول سعر الصرف

إن عملية الصرف، أي تبادل عملة مقابل عملة أخرى، هي عملية ضرورية عند كل عملية تبادل للسلع والخدمات ورؤوس الأموال بين مختلف الدول؛ باعتبار هذه الدول تستعمل عملات مختلفة. اختلاف هذه العملات يتوقف على القوة الاقتصادية لكل دولة، ومن هنا تبرز أهمية سعر الصرف في إطار العلاقات الاقتصادية (التجارية والمالية) بين الدول كمتغير أساسي له تأثير كبير على حجم واتجاه تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال.

I-1- تعريف سعر الصرف:

نجد عدة تعريفات لسعر للصرف نذكر منها:

التعريف الأول: "عبارة عن عملية تظهر عندما يتم تبادل مختلف العملات فيما بينها"¹.

التعريف الثاني: "عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى"².

التعريف الثالث: "ثمن الوحدة الواحدة من عملة معينة في شكل وحدات من العملة الوطنية، غير أن دول أخرى ترى أن سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من العملة الوطنية في شكل وحدات من عملة أجنبية معينة"³.

سعر الصرف يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، كالتضخم بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية، فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف"⁴.

I-2- أنواع الصرف

يتميز كل نوع من أنواع الصرف، بخصائص أساسية، وي طرح خيارات أمام المقدمين على شراء العملات الأجنبية. وستحدث في ما يلي عن الصرف نقدا والصرف لأجل.

1 الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007، ص 96.

2 الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 96.

3 زينب حسين عوض الله، "الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 2004، ص 44.

4 عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،

2005، ص 103.

I-2-1- الصرف نقدا

تعتبر عملية الصرف نقدا إذا كان تسليم واستلام العملات يتمان لحظة إبرام عقد الصرف، مطبقين سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد أيضا، وفي الحقيقة فإن فترة الصرف نقدا تمتد إلى غاية 48 ساعة من لحظة إبرام العقد¹. تجدر الإشارة إلى أن سعر الصرف يتغير باستمرار خلال اليوم تبعا لعرض العملات والطلب عليها، وهناك ثلاثة أنواع.

● **سعر الشراء:** عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يدفعها البنك لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

● **سعر البيع:** عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يطلبها البنك لبيع وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

* يكون سعر البيع دوما أكبر من سعر الشراء، ويمثل الفرق بينهما هامش ربح البنك.

● **الأسعار المتقاطعة:** عند تبادل العملات في مركز مالي معين، قد يكون سعر عملتين مقابل بعضهما البعض غير متوفر، ولضرورة التبادل يجب تحديد سعر تبادلتهما، ويتم ذلك بناء على علاقة العملتين بعملة ثالثة، وتسمى الأسعار المحسوبة بهذه الطريقة بالأسعار المتقاطعة².

ولتوضيح ذلك نأخذ المثال التالي:

1 دولار = 0.705 يورو، و 1 دولار = 1.202 فرنك سويسري.

وعليه فان: 1 فرنك سويسري = $1.202/0.705 = 0.586$ يورو.

I-2-2- الصرف لأجل

تم عملية تسليم واستلام العملات بعد فترة معينة من تاريخ إبرام العقد، مطبقين في ذلك سعرا للصرف يحسب بناء على سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد. وتستعمل عمليات الصرف لأجل من طرف الشركات العالمية في التجارة الخارجية لتفادي الأخطار الناجمة عن التقلبات المحتملة وغير المتوقعة في أسعار صرف العملات، وسعر الصرف المطبق عند التسليم والاستلام هو سعر الصرف السائد لحظة

1 الطاهر لطرش، "الاقتصاد النقدي و البنكي"، ديوان المطبوعات الجامعية 2013، ص 217.

2 عدنان تايه النعيمي، "إدارة العملات الأجنبية"، دار المسيرة الأردن 2012، ص 97

إبرام عقد الصرف، وتستعمل أيضا من طرف المضاربين حينما يتوقعون مستقبلا ارتفاع في سعر العملة التي يشترونها، وقد يتكبدون خسائر إن لم تكن توقعاتهم صائبة¹.

I-3- أنظمة الصرف

I-3-1- نظام الصرف الثابت

I-3-1-1- تعريفه

هو عبارة عن أسعار صرف مثبتة، إما إلى عملة واحدة دولية رئيسة دون تعديلات إلا في حالات نادرة، وتعلن مسبقا مقدار التعديل مقابل عملة الارتكاز؛ أو تثبت الدولة سعر صرف عملتها إلى سلة من العملات القوية².

ساد نظام الصرف الثابت في ظل قاعدة الذهب في صورة مسكوكات ذهبية في أواخر القرن 19م، وإلى غاية قيام الحرب العالمية الأولى، وكذلك في النصف الثاني من عشرينات القرن الماضي عندما عادت الدول الأوروبية إلى قاعدة الذهب في صورة السبائك الذهبية. تعتمد الدولة على قاعدة الذهب إذا ربطت عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب ويتحقق سعر ثابت للذهب بالنقد الوطني، وعندئذ يمكن للأفراد تحويل ما يشاءون من أوراق النقد الرسمية. ويترتب على الأخذ بقاعدة الذهب ثبات سعر الصرف وعدم تغييره إذا توفر شرطين:

* أن يكون سعر شراء وبيع الذهب واحدا في كل دولة؛

* أن تكون انتقالات الذهب عديمة النفقة.

ولما كان هذان الشرطان لا يتحققان عملا، فإنه يسمح بتقلب هذا السعر بحرية في حدود ضيقة جدا، هي دخول الذهب إلى الدولة وخروجه منها، وذلك وفقا لقوى العرض والطلب الخاصة بكل عملة من عملات الدول الأجنبية.

تجدر الإشارة إلى أنه في ظل نظام ثبات الصرف، تكون الدولة ملزمة بأن تغلب الاستقرار والتوازن الخارجي، على التوازن الداخلي، ما دام ترضى بتقلب الأثمان والمداحيل تبعا لخروج ودخول الذهب،

1 مراد عبد القادر، 'دراسة اثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003'، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص النمذجة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2011، ص03.

2 الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص200.

ذلك أن هذا النظام يخضع إلى حد بعيد اتجاه الحياة الاقتصادية القومية توسعا أو انكماشاً لحالة ميزان المدفوعات¹.

تقوم الدول لاسيما النامية منها، بتثبيت أسعار صرف عملاتها وتفقد إحدى أدوات السياسة الاقتصادية لتصحيح الميزان التجاري، وكذلك تربط مستوى أسعار الفائدة بالمستوى العالمي ويصعب التحكم في الميزان التجاري مع أن التوسع الجبائي يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري، وهنالك بعض العوامل التي تدفع الدول لاعتماد سعر صرف ثابت مثل:

✓ تخفيض المخاطرة وعدم اليقين المرتبط بتقلبات أسعار الصرف والذي يؤثر على القرارات

الاقتصادية مثل الاستثمار والإنتاج؛

✓ أسعار الصرف المرنة ليست بدون مشاكل، حيث تقلبات أسعار الصرف تؤثر على الميزان

التجاري بصفة سلبية؛

✓ أسعار الصرف الثابتة تضع قيوداً على البنوك المركزية للتأثير سلباً على مجريات الاقتصاد.

I-3-1-2- مزاي نظام الصرف الثابت

يتميز نظام الصرف الثابت ببعض المزايا نذكر منها:

☞ يبقى سعر صرف العملة المحلية ثابت مقابل عملة التثبيت أو مقابل سلة من العملات أو

وحدة DTS ويسير معها (ارتفاعاً أو انخفاضاً) مقابل العملات الأخرى؛

☞ يتيح للمنتجين القدرة على تحديد الكميات التي يرغبون في إنتاجها في ضوء تقديرهم للأرباح

المتوقعة على أساس السعر الثابت للعملة المحلية مقابل العملة الأجنبية؛

☞ يضمن للمستثمرين بتحويل أرباح استثماراتهم سواء من العملة المحلية أو العكس بسعر

صرف ثابت².

I-3-1-3- عيوب نظام الصرف الثابت

بالرغم من وجود مزايا لهذا النظام إلا أن له مساوئ نذكر منها:

☞ يعكس الأوضاع الاقتصادية السيئة لدولة عملة التثبيت إلى العملة المحلية؛

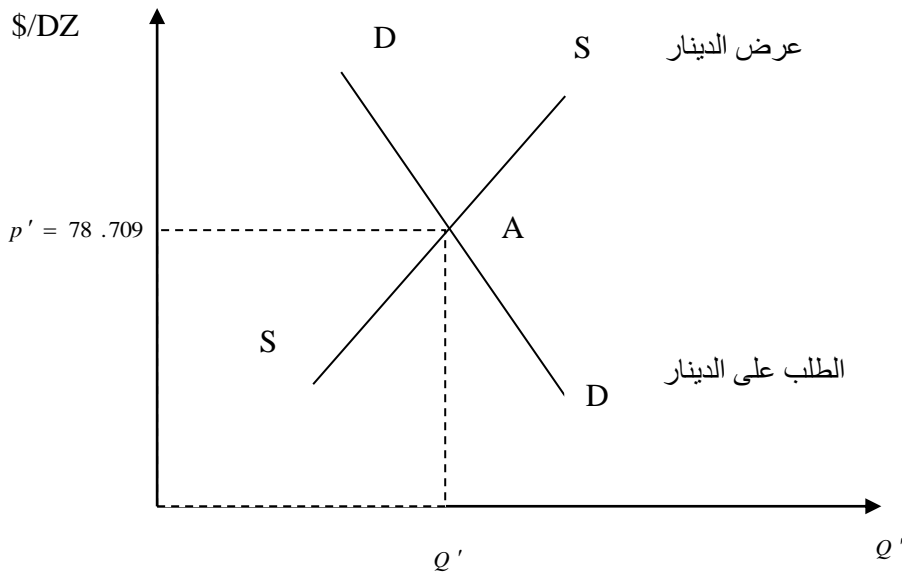
1 زينب حسين عوض الله، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، الدار الجامعية مطابع الأمل، بيروت بدون ذكر التاريخ، ص 74.

2 الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 203

يُفرض على السلطات النقدية الاحتفاظ باحتياطات كبيرة من العملات الأجنبية للحفاظ على حدود تثبيت العملة، مما يشكل عبئا كبيرا على تلك السلطات لإدارة وتجميع تلك الاحتياطات؛
 ربط الدولة لعملتها يعني أن المستثمرين يبحثون عن الدولة ذات سعر الفائدة الأعلى للاستثمار، مما يعني تقييد الدولة لحرية حركة رؤوس الأموال، وتعطيل فعالية السوق في حالة استخدام أنظمة الصرف الثابتة.

يتحدد سعر صرف العملة في نظم أسعار الصرف الثابتة بتقاطع منحنى الطلب على العملة المحلية مع منحنى عرض العملة المحلية. ولكن عند سعر توازني محدد مسبقا من قبل السلطات النقدية¹. ونستعرض ذلك بالمنحنى الباني الموضح أسفله

الشكل رقم 01: آلية تحديد سعر صرف العملة في نظم أسعار الصرف الثابتة.



المصدر: مشهور هذلول بربور، مرجع سبق ذكره، ص 38.

فإذا ارتفع الطلب على العملة المحلية أو الأجنبية أو العكس (انخفاض)، فإن السلطات النقدية تقوم بالتدخل من خلال زيادة عرض أو طلب العملة المحلية والأجنبية لإعادة التوازن في سوق العملات عند السعر التوازني، وهو يساوي بالنسبة للدولار مقابل الدينار في هذا المثال. وهناك أربعة شروط لنجاح عملية التحول من أنظمة أسعار الصرف الثابتة إلى أسعار الصرف المرنة هي:

✓ وجود سوق للنقد الأجنبي تتسم بالعمق والسيولة؛

1 مشهور هذلول بربور، "العوامل المؤثرة في انتقال أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن 1985-2006"، أطروحة دكتوراه، تخصص المصارف، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية 2008، ص 38.

- ✓ وجود سياسات متماسكة تحكم تدخل البنك المركزي في سوق النقد الأجنبي؛
- ✓ استخدام ركيزة اسمية ملائمة تحل محل سعر الصرف الثابت؛
- ✓ توفر نظم فعالة لتقييم وإدارة مخاطر سعر الصرف في القطاعين العام والخاص.

I-3-2- نظام حرية الصرف

يتحدد سعر العملة بشكل حر وفقا لتفاعل العرض والطلب في سوق الصرف، وعليه فان سعر الصرف يتغير باستمرار، بحيث لا تكون العملة محددة أو معرفة بعملة دولية أو معيار دولي كالذهب. وتتراوح أنظمة الصرف المرنة بين سعر الصرف العائم وسعر الصرف المدار وسعر الصرف الزاحف. ويعكس نظام الصرف الثابت الذي يستوجب توظيف السياسات الاقتصادية المحلية لتلبية متطلبات التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات)، فان نظام الصرف المرن يعطي حرية لصانعي السياسات في اختيار الملائم منها للاقتصاد المحلي¹.

إن نظام الصرف المرن عرضة للتقلبات أكثر مقارنة بنظام الصرف الثابت. وجاء هذا النظام على انقاض نظام الصرف الثابت، أي عقب انهيار نظام برتون وودز سنة 1973. وهنا تؤدي التغيرات في أسعار الصرف إلى تحقيق التوازن بين طلب وعرض الصرف الأجنبي في المدة القصيرة، كما يتحقق التوازن في العلاقات النقدية الدولية في المدة الطويلة عن طريق التغير في أثمان السلع المتاجر بها. فزيادة سعر الصرف الأجنبي، أي تخفيض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى تشجيع الصادرات نظرا لانخفاض سعر الصرف الأجنبي.

I-3-2-1 أنواع أنظمة الصرف المرنة

كما ذكرنا سابقا فان هناك ثلاثة أنواع من أنظمة الصرف المرنة هي كالتالي:

I-3-2-1-1 أنظمة الصرف الحرة:

إن الدولة تسمح لقوى السوق أن تحدد سعر صرف عملتها مقابل العملات الأخرى على ضوء العرض والطلب لتلك العملات مقابل بعضها البعض، إذ يمثل جانبا من ميزان المدفوعات للدولة جانبي العرض والطلب على سعر صرف العملة مقابل العملات الأخرى².

1 جعفر عمار، " إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية- دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر 1990-2010 "، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة 2013، ص 43.
2 طراد إسماعيل إبراهيم، "إدارة العملات الأجنبية"، بدون ذكر الناشر ناشر، ط2، عمان، 2005، ص 47.

ومن المزايا الرئيسية التي تدفع الدول لاستخدام أنظمة الصرف الحرة هو عزل الدولة عن التضخم والبطالة في الدول الأخرى، كما أن هناك استقلالية أكبر للسلطات النقدية في الدول التي تستخدم أنظمة الصرف الحرة، فهي ليست ملزمة بالتدخل للمحافظة على سعر الصرف ضمن حدود معينة، مما يعني عزل قراراتها النقدية عن هذه الحدود، والتي قد يكون لتدخلها آثار غير محدودة اقتصاديا. إلا أن استخدام الدولة لأنظمة الصرف الحرة تعمق من حجم المشاكل الاقتصادية داخل الدول التي تعاني منها، بالإضافة إلى تأثير التذبذبات في أسعار الصرف على المتغيرات الاقتصادية الكلية للدولة وعلى رغبة المستثمرين بدخول أسواق تلك الدول.

I-3-2-1-2- أنظمة الصرف المعوم المدار:

إن الدولة تعدل أسعار صرف عملتها مقابل العملات الأخرى بناء على تقدير وضع الاحتياطات و ميزان المدفوعات؛ وبالتالي فهي تشبه أنظمة الصرف الحرة في أنه يسمح لأسعار الصرف بالتحرك على أساس يومي إذا لا توجد حدود رسمية لسعر العملة وتشبه أسعار الصرف الثابتة في تدخل الحكومة أحيانا لمنع سير العملة باتجاه معين بشكل كبير. ويتم تحديد سعر الصرف في أنظمة الصرف المعومة وفق أسس ثابتة نسبيا موضوعة ومتفق عليها بشكل مسبق، إلا أنها لا تهمل في الوقت نفسه قوى العرض والطلب¹.

ومن الانتقادات الموجهة لأنظمة الصرف المدارة هو رغبة الحكومة بالتحكم بسعر الصرف لتحقيق أهداف معينة ولو على حساب الدول الأخرى.

I-3-2-2- مزايا نظام الصرف المرن

من أهم مزايا أنظمة الصرف المرنة نذكر منها²:

- ☞ تقليل من حدة المضاربة بحكم عمل آلية العرض والطلب؛
- ☞ في حالة حدوث اختلالات على مستوى المدفوعات لبلد ما، فإنه يمكن إجراء التصحيح اللازم في ميزان المدفوعات بتعديل سعر الصرف بدل من تغيير العرض النقدي؛
- ☞ يمكن إتباع السياسة النقدية اللازمة دون قيد.

1 عوض طالب، "التجارة الدولية نظريات وسياسات"، الطبعة الأولى، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 1995، ص 215.

2 علة محمد، "أفضلية الدولار كنظام لسعر الصرف وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003، ص 40.

I-3-2-3- عيوب نظام الصرف المرن

كما أن لهذا النظام مزايا مختلفة؛ فانه لا يخلو من عيوب نذكر أهمها¹:

☞ سعر الصرف في هذا النظام يكون عرضة لتقلبات واسعة، نظرا لحرية شراء وبيع العملات

على أساس أسعار تعكس وضع السوق؛

☞ التقلبات الظرفية في سعر الصرف تؤدي إلى احداث نوع من عدم الاستقرار في الأسعار

بشكل يعرقل التطور المنتظم للتجارة الخارجية بين الدول؛

☞ يمكن لهذا النظام أن يكون تضخميا على أساس انه يتطلب قيود أقل على مستوى

السياسات النقدية والمالية الداخلية.

I-4- أنواع سعر الصرف

I-4-1 سعر الصرف الاسمي

يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات من عملة محلية.

ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية، والمقصود بهذا

التعريف هو سعر الصرف الاسمي، أي سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية

من سلع وخدمات ما بين البلدين.

عندما نستعمل التعريف الأول فإننا نعبر عن سعر العملة الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية

(التعريف المستعمل) ونرمز ل ب: E فمثلا في حالة الدولار والدينار الجزائري يرمز لعدد وحدات الدولار

مقابل الدينار ب: \$/DA (دولار للدينار الواحد) ويشمل تحويل الدولارات للدينار بالتقسيم على E،

والعكس بالضرب ب \bar{E} ، حيث \bar{E} هو $1/E$.

يكون تغير سعر الصرف الاسمي يوميا وهذا التغير إما أن يكون تدهورا أو تحسنا. التحسن يعني

ارتفاع سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية، أما التدهور فهو انخفاض سعر العملة المحلية.

باستعمال التعريف الأول، فإن التحسن يعني انخفاض سعر الصرف والتدهور يعني ارتفاع سعر الصرف

الاسمي (E). في الواقع لا يهم الأعوان الاقتصاديون مستوى سعر الصرف الاسمي بقدر ما يحويه من قوة

1 الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص211.

شرائية، أي كمية السلع التي يتم اقتناؤها بنفس المبلغ من العملة المحلية وهو ما يعرف بسعر الصرف الحقيقي¹.

I-4-2 سعر الصرف الحقيقي:

يتحدد سعر الصرف الحقيقي بواسطة سعر الصرف الاسمي ومستويات الأسعار في بلد مثل الو.م.أ وباقي العالم، علما أن القياس الدقيق للأسعار ليس بالأمر السهل، وسعر الصرف الحقيقي عامة يسمح لنا بالمقارنة بين سعر السلع المحلية والسلع الأجنبية بعد التحويل لنفس العملة بمساعدة سعر الصرف الجاري²

لنفرض أن مستوى الأسعار العام في بلد ما هو P وفي البلد الأجنبي P^* و E هو سعر الصرف الاسمي، فإن سعر الصرف الحقيقي يعرف كالتالي:

$$\varepsilon = P^* E / P \dots\dots\dots(1)$$

حيث ε يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية.

سعر الصرف الحقيقي محسوب كمؤشر أسعار، ولذا فإن مستواه ليس له تفسير طبيعي وفي سنة الأساس يساوي واحد، ولذلك فإن مستواه يفسر عند التغير لكي يعطي مؤشر اتجاه سعر الصرف الحقيقي، أي ارتفاع السعر النسبي للسلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية.

إن اختيار مؤشر الأسعار لحساب سعر الصرف الحقيقي يطرح إشكالية كيفية قياس القدرة الشرائية للعملة، حيث مؤشر أسعار الاستهلاك يقيس القوة الشرائية للسلع الاستهلاكية فقط³.

أما سعر الصرف المتعدد الحقيقي نستعمله عندما تكون المتاجرة مع العديد من الدول كما يتم تبادل الكثير من العملات بأسعار صرف مختلفة، هذا التنوع في التجارة يقاس بالتوزيع الجغرافي للواردات والصادرات. والسؤال المطروح هو كيف يتم الانتقال من سعر الصرف الثنائي الحقيقي إلى سعر الصرف المتعدد الحقيقي؟

1 العباس بلقاسم، "سياسات أسعار الصرف"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23، نوفمبر 2003، السنة الثانية ص 07.

2 Laurence ABADIE, Catherine MERCIER-SSUISSA, "Finance Internationale", Armand Colon, 2011, p 73.

3 عبد الجليل هجيرة، "أثر تغيرات سعر الصرف على...دراسة حالة.."، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير،

تخصص مالية دولية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان 2012، ص32

* إذا أردنا قياس متوسط سعر السلع بمقارنة لكل العملاء التجاريين فنستعمل متوسط مرجح بحصة التجارة مع كل بلد.

ويمكن بناء هذا المؤشر انطلاقاً من متوسط حصص الصادرات أو متوسط حصص الواردات، أو متوسط الاثنين معاً، وهو يعطي قياساً لسعر الصرف الحقيقي المتعدد ويعرف كذلك تحت اسم سعر الصرف الحقيقي المرجح تجارياً أو بكل بساطة سعر الصرف الفعلي.

I-4-3 سعر الصرف التوازني:

سعر الصرف التوازني النقدي هو سعر الصرف الموافق لنقطة تقاطع مثلاً منحني مردودية الودائع المحررة بالدولار مع منحني مردودية الودائع المحررة بالاورو. عند هذا السعر تتساوى مردودية الودائع المحررة بالدولار مع الودائع المحررة بالاورو، بحيث يتحقق شرط تعادل معدلات الفائدة¹.

إن الصدمات الاسمية (النقدية) المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني، بالإضافة إلى أن الصدمات الحقيقية تؤثر على المستوى التوازني. ولهذا فإنه ومن الضروري تحديد هذا المستوى التوازني ومن تم تفسير مجراه. ويعتمد تحديده على معرفة كيفية تغير سعر الصرف الحر مع تغيرات الوضع الاقتصادي².

I-4-4 سعر الصرف الفعلي:

يسمى سعر الصرف بين عملتين اثنتين بسعر الصرف الثنائي. فمن أجل عملة معطاة، إذا كان يوجد عدد N عملة أجنبية ممكن تحويلها إلى هذه العملة، فإنه يوجد N سعر صرف ثنائي. ولتقييم تطور القيمة الدولية لعملة نقوم بحساب سعر الصرف الفعلي لهذه العملة، حيث الصيغة المستخدمة في إنشائه هو المتوسط الهندسي المرجح لأسعار الصرف الثنائية لكل الشركاء التجاريين الأساسيين. ويعبر الترجيح عموماً عن الوزن النسبي لحصة كل دولة أجنبية في التجارة الخارجية الكلية للبلد المعني. يعبر عن سعر الصرف الاسمي الفعلي بواسطة العبارة التالية³:

$$ENT/t0i=100x\pi fSj.t/ti a j$$

1 مسعود مجبونة، "دروس في المالية الدولية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2013، ص 82.

2 العباس بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 08.

3 صحراوي سعيد، "محددات سعر الصرف، دراسة قياسية لنظرية تعادل القدرة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2010، ص 11.

حيث: $t0i \cdot Sj.t/ti = Sj.ti.Sj$

$ENT/t0i$: سعر الصرف الفعلي لعملة البلد i في التاريخ t ، مع الأخذ كأساس التاريخ $t0$.
 $Sj.t/ti$: سعر الصرف الثنائي للعملة المحلية (التسعير غير المؤكد) مقابل عملة البلد j في التاريخ t .
 α_j : معامل الترجيح للبلد j .

إن الغرض من الترجيحات، هو التعبير عن الأهمية النسبية لكل عملة أجنبية بالنسبة إلى البلد المحلي، ومع تواجد العديد من الأوزان يمكن أن تستخدم في حساب المتوسط، فان اختيارها الملائم متعلق بالغرض الذي يستخدم من أجله مؤشر سعر الصرف الفعلي، فإذا كان الهدف المقصود هو تقييم أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري للبلد المعني فان الترجيحات المثالية عندئذ هي الآثار النسبية لتغيرات أسعار العملات الأجنبية في الميزان التجاري للبلد أصلي، ولا يمكن تقدير هذه الترجيحات إلا بواسطة الطرق الكمية. ومن الشائع أيضا حساب مؤشرات سعر الصرف الفعلي باستخدام حصص التجارة الخارجية الثنائية كترجيحات (حصص الاستيراد أو حصص الصادرات أو متوسط الاثنين).

ويمكن لعملة ما أن تندهور مقابل عملات كما أنها تتحسن مقابل عملات أخرى، حيث تطور سعر الصرف الفعلي يزودنا بقياس للتطور الكلي لهذه العملة مقابل العملات كلها.

I-5- وظائف سعر الصرف

يقوم سعر الصرف بوظائف عدة، نوجزها كالاتي:

- ❖ **وظيفة قياسية:** يعتمد المنتجين المحليين على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية (لسلعة معينة) مع أسعار السوق العالمية. وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.
- ❖ **وظيفة تطويرية:** يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات. ومن جانب آخر، يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار

المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع واردات معينة. وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للدول¹.

وهنا يمكن الاستشهاد بواقع التبادل التجاري بين الو.م.أ واليابان، فقد أحدث الارتفاع لسعر صرف الدولار إزاء الين الياباني إلى إقبال الأمريكيين على شراء السيارات اليابانية التي تبدو لهم أرخص من السيارات الأمريكية، علاوة على ما تحتويه من تقنيات، مما قاد ذلك إلى انتعاش الصادرات اليابانية من السيارات بصفة عامة وإلى الو.م.أ بصفة خاصة.

❖ **وظيفة توزيعية:** إن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك

بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم. لتوضيح ذلك نعود إلى مثالنا السابق، ففي حالة ارتفاع القيمة الخارجية للدولار الأمريكي؛ وبافتراض أن اليابان تستورد الحبوب من الو.م.أ، فهنا ستضطر اليابان من دفع زيادة في الدولارات على استيرادها توازي نسبة الارتفاع في قيمة الدولار إزاء الين الياباني، مما يؤثر ذلك على احتياجات اليابان من الدولارات الأمريكية، في حين سترتفع الاحتياطات الأمريكية من الدولارات. وينطبق ذلك أيضا في حالة انخفاض قيمة الدولار الأمريكي إزاء الين الياباني...²

إذن فان عملية تخفيض أو زيادة القيمة الخارجية للعملة، أي التغير في سعر صرفها، سيؤثر على حجم الاحتياطي الموجود بمهينة رصيد لدى البنوك المركزية في الدول الأخرى، وتنسحب هذه الآلية لسعر الصرف إلى حالة التدفقات الدولية لرأس المال طلبا للاستثمارات والمضاربات في أسواق النقد أيضا³.

II- تحديد سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه

II-1 - النظريات المفسرة لسعر الصرف.

هناك العديد من الاقتصاديين حاولوا تقديم تفسيرات للعوامل المحددة لسعر الصرف، ومن أهم

الأعمال التي تناولت هذا الموضوع نجد:

1 مراد عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 03.
2 مراد عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 04.
3 الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 97.

II-1-1- نظرية تعادل القدرة الشرائية (PPA):

تعود هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي "كوستاف كاسل"، عندما أصدر كتابه بعنوان "النقود وأسعار الصرف الأجنبية" سنة 1914، حيث يرى أن سعر أي عملة يتحدد وفقا للقوة الشرائية لهذه العملة في السوق المحلية مقارنة بقوتها الشرائية الخارجية، أي أن العلاقة بين عملة دولة معينة وعملة دولة أخرى يتحدد وفقا للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين¹.

بمعنى أن سعر الصرف لعملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج، ومن هنا فإن تكلفة شراء سلع ما على سبيل المثال في الو.م.أ لا بد أن تكون مساوية لتكلفة شرائها في دولة أخرى، وهذا يعني أنه إذا كانت دولة D تعرف معدل تضخم أعلى من ذلك السائد في الدولة E فإن الدولة D تسعى إلى رفع وارداتها من منتجات الدولة E، لأن الأسعار هناك تكون أقل ارتفاعا، وفي نفس الوقت تنخفض صادرات الدولة D لأن أسعار منتجاتها تكون أكثر ارتفاعا، ومن نتيجة ذلك ظهور عجز تجاري للدولة D وهذا ما يؤدي إلى اتجاه الدولة D نحو تخفيض عملتها مقارنة بعملة الدولة E وتحقيق قيمة تعادل جديدة.

وعليه فإن²:

$$\frac{\text{سعر الصرف الآني للعملة في الزمن } 0}{\text{مؤشر السعر في الخارج}} = \frac{\text{سعر الصرف الآني المتوقع للعملة في الزمن } 1}{\text{مؤشر السعر في الداخل}}$$

وتبين أن لهذه النظرية دلالة في المدى الطويل أكثر منها في المدى القصير، كما أن العملات القليلة الأهمية في حركة رؤوس الأموال الدولية أقل استجابة لنظرية تعادل القدرة الشرائية، إلا أن هذه النظرية تطرح بعض القضايا العالقة منها:

✓ صعوبة تقدير الأرقام القياسية للأسعار لمدة قادمة في المستقبل تزيد عن السنة، وصعوبة اختيار

سنة الأساس لتحديد الأرقام القياسية للأسعار³؛

1 سمير فخري نعمة، "العلاقة التبادلية بين سعر الفائدة وسعر الصرف وانعكاسها على ميزان المدفوعات"، دار اليازوري للنشر والتوزيع 2011، ص 21.
2 مراد عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 09.
3 سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، ص 22.

✓ طول مدة تصحيح أسعار الصرف بالنسبة للأسعار غير المحددة بالدقة، ونفس الأمر بالنسبة لسنة الأساس؛

✓ هناك عناصر أخرى من غير الأسعار تؤثر على الميزان التجاري وميزان المدفوعات خاصة مرونة الطلب بالنسبة للدخل وبالنسبة للأسعار؛

✓ نظرية تعادل القدرة الشرائية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الجارية وليس بكامل ميزان المدفوعات؛

✓ تتوفر السلطات الاقتصادية على وسائل أخرى يمكن بواسطتها التأثير على عجز ميزان المدفوعات مثل تراخيص الاستيراد؛

✓ هناك عدة عوامل أخرى مؤثرة على تحديد أسعار الصرف مثل: تغيير أذواق المستهلكين وظهور المنتجات البديلة...

✓ هناك مشكل في تمييز المتغير التابع والمستقل، فالنظرية تفرض أن مستوى الأسعار متغير مستقل وسعر الصرف هو المتغير التابع. إلا أنه يمكن أن نلاحظ بأن التغيرات في أسعار الصرف تؤدي إلى إحداث تغيرات في مستوى الأسعار¹.
يتوقف نجاح تعادل نظرية القدرة الشرائية على:

- سيادة حرية التجارة الدولية، ذلك أن وجود القيود من شأنه تسوية الأسعار،
- سيادة حرية تحويل النقود من دولة إلى أخرى وعدم إخضاع ذلك لنظم المراقبة.

II-1-2- نظرية تعادل أسعار الفائدة (PTI):

تعتبر من بين المحددات الأساسية لسعر الصرف، فهي تسعى للكشف عن الصلة الموجودة بين السوق النقدي المحلي وسوق الصرف. ويجب أن نشير أيضا إلى أهمية الأسواق الآجلة التي تتوافق مع نظرية تعادل القدرة الشرائية، وهذا حسب كروجر Krueger بحيث يفرض أن معدل التضخم المتوقع يساوي الصفر "0".

1 مراد عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 10.

في الواقع أن تباين معدلات الفائدة بين دولتين يجب أن يساوي نسبة التحسن أو التدهور المنتظر للعملة الصعبة مقارنة بالعملة المحلية.

حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي، لأن الفرق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل، ويمكن أن تتم العمليات على النحو التالي:

يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم M في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلا، ويحصلون في نهاية التوظيف على $M(1+i_D)$ (حيث i_D يمثل معدل الفائدة) يجب أن يكون هذا المبلغ مساويا حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الآني (نقدا) وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة وإعادة بيعها لأجل، بشكل يمكن من الحصول مجددا على مبلغ من العملة المحلية، ويمكن أن نعبر عن ذلك رياضيا¹.

$$M (1 - i_D) = \frac{M}{C C} (1 + i_E) * C T \dots\dots\dots(2)$$

حيث أن:

CC: سعر الصرف الآني (نقدا)،

CT: سعر الصرف الآجل،

i_E : معدل الفائدة الخارجي الاسمي،

i_D : معدل الفائدة الداخلي الاسمي.

المعادلة (2) تؤدي إلى أن:

$$\frac{C T}{C C} = \frac{1 + i_d}{1 + i_e} \dots\dots\dots(3)$$

وبطرح (1) من طرفي المعادلة أعلاه نحصل

$$\frac{C T - C C}{C C} = \frac{i_D - i_E}{1 + i_E} \dots\dots\dots(4)$$

وإذا كانت $1+i_E$ صغيرة جدا يمكننا كتابة المعادلة (4) على النحو التالي:

1 مراد عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 11.

$$\frac{CT - CC}{CC} = i_D - i_E \dots \dots \dots (4)$$

تسمح هذه النظرية بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف¹.

II-1-3- نظرية كفاءة السوق

السوق الكفاء هو ذلك السوق الذي تتوفر فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة، وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات، سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، العجز الموازي، معدل التضخم... ويتميز السوق الكفاء ب:

✓ كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآتي على أسعار الصرف الآنية والآجلة؛

✓ تكاليف المعاملات ضعيفة؛

✓ تغيرات أسعار الصرف عشوائية؛

وهذه المميزات تؤدي إلى النتائج التالية:

✓ لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب؛

✓ التسعيرة الآجلة يمكن اعتبارها كمؤشر من دون منافسة على السعر الآني (نقدا).

إلا أن هناك جدالا قائما اليوم بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية كفاءة نسبية، وهذا ما أدى إلى القيام بعدة اختبارات لإثبات ذلك، فنجد مثلا اختبارات (GIDDY) و (DUFEY) على التوالي في 1975، 1976 قد أظهرت كفاءة السوق، في حين أن بعض الدراسات مثل دراسة هانت (HUNT) 1986، ودراسات كيرني وماك دونالد 1989 التي تؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبية، في الوقت الذي يعتقد فيه الممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبية في أسواق الصرف².

II-1-4- نظرية الإنتاجية

تحدد القيمة الخارجية لعملة ما على أساس كفاية ومقدرة الجهاز الإنتاجي، بحيث كلما زادت إنتاجية القطاعات المختلفة المكونة للاقتصاد الوطني، كلما زادت حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى

1 قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 120-122 .

2 قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 123

الداخل قصد الاستثمار، ومنه زيادة الطلب على العملة الأجنبية، وبالتالي تحسين سعر الصرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، والعكس صحيح¹.

II-1-5- نظرية كمية النقود

تركز هذه النظرية عند الكلاسيك على أهمية عرض النقود، في حين تهتم النظرية النيوكلاسيكية بالطلب على النقود وتأثيره على الكمية المعروضة في التداول، كما أن النظريتين تؤكدان على أن المستوى العام للأسعار عبارة عن دالة في كمية النقود.

تقوم نظرية كمية النقود على مطابقة حسابية أساسها أن أي مبادلة تجري بين البائع والمشتري تتطلب استبدال النقود بالسلع أو الخدمات أو الأوراق المالية، ويترتب على ذلك حقيقة مفادها أن قيمة النقود يجب أن تساوي قيمة السلع أو الخدمات أو الأوراق المالية تم تبادلها بالنقود. ففي أي لحظة من الزمن يجب أن تتساوى قيمة السلع والخدمات والأوراق المالية مع عدد المعاملات في تلك اللحظة (T) مضروباً في معدل سعر المعاملات (P)، وعليه فإن (PT) ستكون مساوية إلى قيمة التدفق الذي يتمثل في كمية النقود (M) مضروباً في سرعة تداول النقود (V) ويتم التعبير عن هذه المطابقة كالتالي²:

$$M V = P T \dots\dots\dots(5)$$

M : قيمة النقود.

T : دالة في مستوى الدخل (ثابتة في الأمد القصير).

P : مستوى الأسعار.

V : ثابتة ومستقلة عن باقي المتغيرات الأخرى T,P,M.

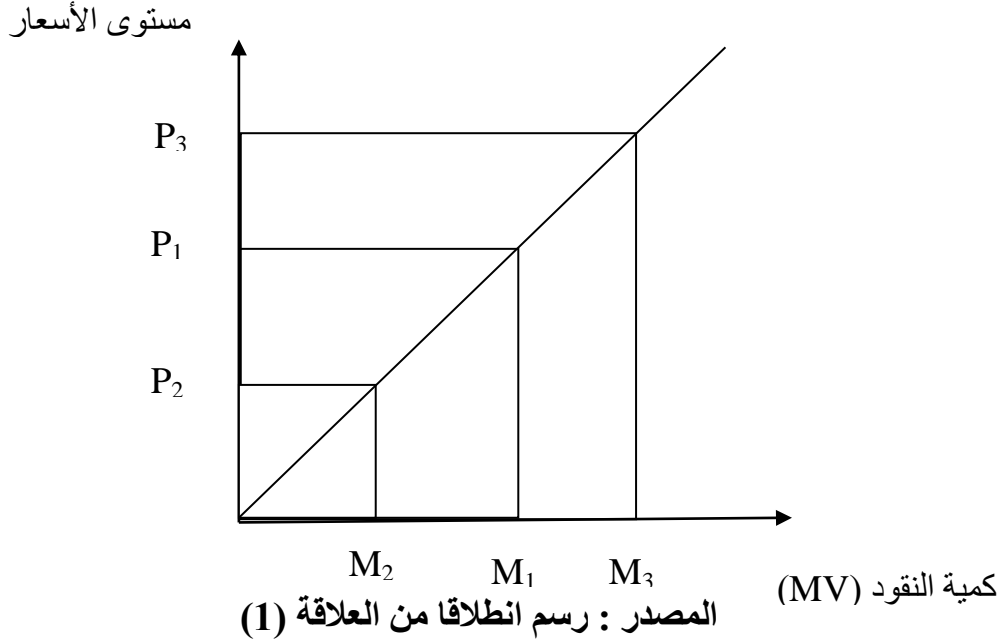
ومن المعادلة السابقة يمكن استنباط مستوى السعر، بالمعادلة التالية:

$$P = \frac{M V}{T} \dots\dots\dots(6)$$

من المعادلة رقم (6) يظهر أن مستوى السعر يعتمد على كمية النقود، وأن التغير في السعر يكون بمقدار التغير في كمية النقود، أي أن السعر يتضاعف إذا تضاعف كمية النقود مع ثبات كل من T, V (وجود تناسب طردي). والشكل الموالي يوضح هذا التناسب الطردي.

1 أمين صيد، " سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات"، مكتبة حسن العصرية، بيروت 2013، ص45.
2 عبد المطلب عبد المجيد، " السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي"، الدار الجامعية الإسكندرية، بدون ذكر سنة النشر، ص 42.

الشكل رقم 02: علاقة مستوى الأسعار بكمية النقود



فإذا زادت كمية النقود المعروضة مع زيادة سرعة تداولها انعكست هذه الزيادة على أسعار الصرف العملة من خلال المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، وبالتالي الارتفاع الذي يظهر على مستوى الصادرات يؤدي إلى ارتفاع تكاليفها، الأمر الذي يجعلها ضعيفة من حيث درجة المنافسة في الأسواق الخارجية، وبالتالي انخفاض الطلب عليها محليا وخارجيا. هذا الأمر يؤول كله إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات الخارجية وهو ما يعني ارتفاع الطلب على العملة الأجنبية، ومنه تدني سعر صرف العملة المحلية. أما إذا نقصت كمية النقود المعروضة وتراجعت سرعة تداولها، فيحدث العكس أي نقل تكاليف الصادرات ومنه زيادة الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية وأخيرا ارتفاع سعر الصرف بسبب زيادة الطلب على العملة.

كما أن الزيادة المفرطة في عرض النقود تترتب عنها مستويات عالية من التضخم تنعكس على ميزان المدفوعات مخلفة أوضاعا مختلفة، وهو ما يتطلب تغيير سعر الصرف تماشيا مع المستوى العام للأسعار الجديدة.

أما أهم الانتقادات التي وجهها "كينز" وأتباعه إلى هذه النظرية نجد:
 إن نظرية كمية النقود لا يمكن أن تتحدد بالمستوى العام للأسعار فقط؛

لا يمكن اعتبار التغيرات في مستوى الأسعار تعتمد على التغيرات في كمية النقود وبالتالي فإن التغيرات الحاصلة في سعر الصرف لا يمكن ربطها بهذه التغيرات فقط، وكمثال على ذلك المارك الألماني لم تتأثر قيمته خلال الحرب العالمية الأولى رغم الزيادة الكبيرة في كمية النقود ومعدل دورانها وارتفاع مستوى الأسعار.

إن الزيادة في كمية النقود لا أثر لها أكثر من مجرد زيادة الطلب على النقود عندما تسود حالة الكساد، ويقع الاقتصاد في نظام مصيدة السيولة، وفي هذه الحالة لا يمكن للسياسة النقدية التأثير على مستوى الأسعار¹.

II-1-6- نظرية الأرصد

يمثل طرف الإيرادات في ميزان المدفوعات طلبا على العملة الوطنية بالعملات الأجنبية في حين يمثل جانب المدفوعات عرضا للعملة الوطنية بالعملات الأجنبية، وترى هذه النظرية أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة موازين المدفوعات من تغيير.

فإذا كان رصيد ميزان المدفوعات لدولة ما موجبا بمعنى زيادة قيمة الصادرات عن قيمة الواردات فهذا يدل على زيادة الطلب على العملة الوطنية بالعملات الأجنبية مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية. أما إذا كان ميزان المدفوعات ذو رصيد سالب ما يعني أن قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات فهذا يدل على الزيادة من عرض العملة الوطنية مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها الخارجية. أما إذا كان رصيد ميزان المدفوعات في حالة توازن ما يعني حدوث توازن في عرض العملة المحلية والطلب عليها وهذا يؤدي إلى ثبات القيمة الخارجية للعملة المحلية.

وقد أثبت بعض الاقتصاديين الألمان صحة هذه النظرية خلال الحرب العالمية الثانية من بينهم DIEHL فسعر المارك الألماني لم يتأثر على الرغم من زيادة كمية النقود وسرعة دورانها وارتفاع الأسعار، ويرجع السبب أن الميزان الحسابي كان متوازنا أي عدم وجود رصيد دائن أو مدين يؤثر على القيمة الخارجية للعملة².

1 مشهور هذلول بربور، مرجع سبق ذكره، ص 71.
2 موري سمية، "اثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، دراسة حالة الجزائر"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان 2010، ص 33.

II-1-7- نظرية فقاعات المضاربة

تنص نظرية فقاعات المضاربة على أن تغيرات سعر الصرف تتعلق أساسا بحركات أسواق الأصول، فهي تستطيع تغيير اتجاه سعر الصرف عن مساره الأساسي. تحدث فقاعات المضاربة حينما يعتقد أغلبية المتعاملين في السوق أن سعر عملة أجنبية سينخفض عن قيمته الأصلية المحددة وفق نظرية معينة، وهي معرضة للانفجار في أي وقت، فالتعاملون مستعدون لدفع السعر إلى ارتفاع دائم للاستحواذ على عملة أجنبية، علما أنهم قادرين على إعادة بيعها بسعر أعلى في تاريخ لاحق. إن تغير المعلومة في السوق سيؤثر سلبا أو إيجابا على سعر الصرف التوازني، لكن في الأخير سعر الصرف سيصحح هذا الخلل وبالتالي تنفجر الفقاعة.

II-2- محددات سعر الصرف وسياسة تحديده

II-2-1- محددات سعر الصرف

II-2-1-1- التدفقات والتحويلات الرأسمالية:

إن أحد العوامل المهمة في تحديد توازن أسعار الصرف الحقيقية هي دور التدفقات الرأسمالية الداخلية، وحسب نظرية العلة الهولندية Dutch Disease، فإن التدفقات النقدية الداخلة تقود إلى ارتفاع حقيقي في قيمة أسعار الصرف من خلال تأثيرها على قطاعات السلع المتاجر وغير المتاجر بها في الاقتصاد، ونتيجة لوجود العديد من أشكال التدفقات النقدية وتحركات رؤوس الأموال، فإن هناك تأثيرات مختلفة لهذه التدفقات على أسعار الصرف التوازنية من خلال عدة قنوات أهمها الهبات والحوالات.

II-2-1-2- الهبات Grants:

اعتمادا على طبيعة أنظمة أسعار الصرف فإن هناك على الأقل قناتين تستطيع من خلالها الهبات التأثير على أسعار الصرف:

❖ في ظل أنظمة أسعار الصرف الثابتة، فإن تدفق المساعدات قد تدفع أسعار السلع غير المتاجر بها إلى الارتفاع، فالهبات الأجنبية تدعم المصادر المحلية وتحسن الوضع الاقتصادي، كون هذه الهبات تأتي عادة للحكومة فتكون بمثابة الموارد الطبيعية المتاحة في شراء السلع غير المتاجر بها، لأن جزءا كبيرا من الميزانية يذهب للرواتب وشراء الخدمات المحلية، بينما القطاع الخاص يذهب جزء من استهلاكه إلى السلع الأجنبية.

❖ بالنسبة للادخار فالجزء الأكبر من حوالات العاملين يتم ادخارها بينما يتم استهلاك المنح من قبل الحكومات ولا تدخر، و بالتالي يكون لها التأثير الأكبر على أسعار الصرف¹.

II-2-1-3- الانفتاح التجاري:

يزيد الانفتاح التجاري من حدة المنافسة في قطاع السلع المتاجر بها، ويؤدي ذلك إلى انخفاض أسعارها محليا وبالتالي تنخفض أسعار الصرف الحقيقية للعملة المحلية. وتستخدم نسبة الصادرات والمستوردات للناتج المحلي لقياس درجة الانفتاح التجاري والذي يعد مؤشرا أيضا على مقدار حرية التجارة.

بالمقابل تخفض القيود التجارية من التنافسية بين السلع المحلية والأجنبية، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار السلع المحلية وينتج عن ذلك ارتفاع أسعار الصرف الحقيقية، وتصبح العلاقة بين الانفتاح التجاري وأسعار الصرف الحقيقية علاقة عكسية، لأن انخفاض قيمة أسعار الصرف يزيد من الانفتاح التجاري².

II-2-1-4- الموازنة المالية:

إن التحسن في الموازنة المالية له تأثير غامض على أسعار الصرف الحقيقية، فمثلا التحسن في الموازنة سيحث على تقليل نسبة الاقتطاعات في الادخار الخاص، والذي سيؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي الإجمالي، وهذا سيخفض الطلب على السلع غير المتاجر بها، وبالتالي سيخفض أسعار الصرف الحقيقية³.

II-2-2- العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف

يكون التوازن في سوق العملات عندما يتساوى العرض والطلب على عملة ما، ويعرف بسعر الصرف التوازني لتلك العملة، وهو ليس بالضرورة سعر الصرف السائد في السوق نفسها، إنما هو مؤشر

1 مشهور هنلول بربور، مرجع سبق ذكره، ص 72.

2 مشهور هنلول بربور، مرجع سبق ذكره، ص 74.

3 عبد الجليل هجيرة، مرجع سبق ذكره، ص 18.

يعكس عوامل ذات أبعاد مختلفة عادة ما تكون متوسطة أو طويلة الأجل، إن سعر السوق يعكس آخر التطورات الاقتصادية التي تصل إلى الأسواق مباشرة.

ومن هنا فإن حركة أسعار الصرف في السوق تتجاوز حركة سعر التوازن نتيجة مجموعة من العوامل منها بطء تكيف أسواق السلع والعمالة مقارنة بسوق المال، وغموض أو تأخر وصول المعلومات إلى الأسواق وضعف الإحلال بين الأصول المالية المحلية والخارجية نتيجة مخاطر سعر الصرف، أو المخاطر السياسية والقانونية والتشريعية المختلفة، والقيود الموضوعية على حركة رأس المال، وضيق السوق المالي في بعض الدول.

ويرتبط التوازن في سوق الصرف بمدى الدور الذي تلعبه سياسة سعر الصرف في إطار السياسة الاقتصادية للدولة، والتي تتأثر بدورها بالخصائص الهيكلية للاقتصاد والتطورات المالية والنقدية المحلية¹. فهناك علاقة وثيقة بين دور سياسة سعر الصرف كأداة من أدوات السياسة النقدية وبين نوعية الأهداف التي تسعى السلطات لتحقيقها، ففي الدولة المتقدمة يحدد هدف استقرار مستويات الأسعار ومحاربة التضخم كأهم أهداف السياسة النقدية، لذلك يتضاءل دور سعر الصرف في هذه الدول كأداة مباشرة لحساب أدوات أخرى كعرض النقد مثلاً، في حين تسعى الدول النامية والتي تعاني من اختلالات هيكلية في موازين مدفوعاتها إلى استخدام أسعار الصرف كأداة رئيسية لمواجهة مثل هذه الاختلالات. وكنتيجة، فإن مبدأ توازن سعر الصرف هو مبدأ نسبي ويختلف من دولة لأخرى ومن اقتصاد لآخر ومن فترة لأخرى. هناك أبعاد متعددة لتحديد سعر الصرف التوازني، والتي يجب على السلطات النقدية الأخذ بها لتحديد سعر الصرف الملائم لعمالتها والذي يحقق لهذه السلطات الأهداف الموضوعية، هذه الأبعاد هي:

II-2-1-2 البعد الزمني

ويمكن تحديد أسلوبين للتوازن في سعر الصرف اعتماداً على البعد الزمني، هما التوازن الساكن والتوازن المتحرك.

● **التوازن الساكن:** يفترض أن توازن سعر الصرف سيبقى ثابتاً وأن التقلبات فيه ناتجة عن الدورة الاقتصادية المحلية و الخارجية، وهي بمثابة انحرافات عن التوازن يتوقع أن تزول بعد فترة ليعود سعر الصرف إلى توازنه.

1 مشهور هذلول بربور ، مرجع سبق ذكره، ص68.

• **التوازن المتحرك:** يرتبط بتأثر الصدمات الهيكلية في الاقتصاد مثل تدهور شروط التبادل التجاري، وارتفاع الإنتاجية والإصلاحات الضريبية وأثر تلك الصدمات على تحرك توازن سعر الصرف إلى مستويات جديدة¹.

هناك فرق أساسي بين الأسلوبين، إذ ينظر الأسلوب الأول إلى التطورات في الاقتصاد على أنها مؤقتة لن تستمر، وبالتالي لا يتوقع أي تغير في سعر الصرف التوازني على المدى البعيد؛ وينظر الأسلوب الثاني إلى المستقبل وإلى التطورات الهيكلية والعامية التي ستتحرك التوازن في أسعار الصرف استجابة لهذه التطورات، ولهذا ستتغير أسعار الصرف تبعاً لهذه التطورات وعلى المدى البعيد. وتسعى السلطات النقدية إلى تحديد طبيعة المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف، وهل هذه التغيرات دورية بطبيعتها أو هيكلية بهدف تحديد الأثر الزمني لهذه التغيرات على أسعار الصرف؟

II-2-2-2- تعدد الشركاء التجاريين

يبرز اهتمام السلطات النقدية بأخذ بعين الاعتبار تعدد الشركاء التجاريين وسعيها إلى قياس سعر عملتها مقابل أسعار صرف عملات دول الشركاء التجاريين الرئيسيين لها.

ويقاس سعر الصرف التوازني هنا بسعر الصرف الفعلي والذي هو متوسط موزون (مرجح) لعدد من أسعار الصرف الثنائية، وهذا يعني أن سعر التوازن يأخذ مبدأً تعدد الأطراف التجارية ويتحدد اعتماداً على التحركات في أسعار صرف هؤلاء الشركاء التجاريين.

II-2-2-3 الفارق في الأسعار

يتعلق هذا البعد بتحديد سعر الصرف التوازني الحقيقي، أي الأخذ بعين الاعتبار التضخم بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الأجنبي في تحديد سعر الصرف. هذا المقياس هام، لأنه يستخدم كمعيار لقياس القدرة التنافسية النسبية للاقتصاد المحلي مقارنة بالخارج، وذلك من حيث العرض والطلب على السلع ورأس المال المحلي والعالمي، وبالتالي فإن هذا البعد يأخذ ما يوفره سعر الصرف الحقيقي للعملة من مزايا وما يحمل من صعوبات أو انتقادات².

1 مشهور هذلول بربور، مرجع سبق ذكره، ص 69.

2 مشهور هذلول بربور، مرجع سبق ذكره، ص 70.

II-2-3- اختيار نظام سعر الصرف

هناك العديد من الدراسات والأدبيات الاقتصادية حول مزايا وعيوب أنظمة الصرف ومدى قوة أسعار الصرف الثابتة والمرنة في عزل الاقتصاد عن الصدمات الداخلية والخارجية؛ لا يوجد جواب كامل ومدى أفضلية نظام الصرف الثابت أو المرن، لكن عموماً يعتمد اختيار نظام سعر الصرف على الأهداف الاقتصادية ومنبع الصدمات والخصائص الهيكلية للاقتصاد محل الدراسة¹.

إن طبيعة الصدمة التي يتعرض لها الاقتصاد تحدد ماهية النظام الواجب إتباعه في تحديد سعر الصرف. فالمدافعون الأوائل عن نظام الصرف العائم أكدوا دور أسعار الصرف المرنة في عزل آثار الصدمات الاسمية في تعديل ميزان المدفوعات وتثبيت الأسعار المحلية. وعندما تكون أسعار الصرف مرنة فإنها تكون فعالة في عزل الصدمات الخارجية. كما تم التمييز بين الصدمات ذات الطبيعة النقدية والصدمات الحقيقية في تحديد نظام العرض.

ففي مواجهة الصدمات النقدية فإنه يجذب اعتماد سعر الصرف الثابت لتثبيت الدخل، لأنه تحت هذا النظام تكون الكتلة النقدية متغيراً داخلياً ويتم امتصاص الصدمات في تقلب مخزون الصرف دون التأثير على العرض والطلب في سوق السلع والخدمات. أما إذا كانت الصدمات حقيقية (في سوق السلع) فإن سعر الصرف لا بد أن يتعادل للتأثير على الطلب الكلي وبالتالي موازنة السوق الحقيقية. ففي حالة صدمة إيجابية على الطلب المحلي فإن سعر الصرف لا بد أن يتحسن وذلك لتوجيه جزء من الطلب الكلي نحو الطلب الخارجي².

كذلك كلما زاد انفتاح الاقتصاد للتجارة الخارجية زادت ملائمة سعر الصرف الثابت وذلك لارتفاع تكاليف تعديل سعر الصرف، إضافة إلى أنه يتم توجيه الصدمة النقدية نحو الخارج بالمقابل، فإن انفتاح الاقتصاد يسمح لتعديل سعر الصرف بتثبيت الإنتاج مقابل صدمات حقيقية داخلية وخارجية، أي درجة الانفتاح لا تحدد طبيعة نظام الصرف.

درجة حركة رأس المال التي تربط أسعار الفائدة المحلية بالمستوى السائد في الأسواق العالمية تؤثر على فعالية تعديل سعر الصرف في تحقيق الاستقرار. لنفرض أن الطلب الخارجي ارتفع مع سياسة نقدية

1 بلقاسم العباس، مرجع سبق ذكره، ص 19.

2 بلقاسم العباس، مرجع سبق ذكره، ص 21.

توسعية ويقابله انخفاض في أسعار الفائدة الخارجية، في حالة سعر صرف ثابت وحرية حركة كاملة لرأس المال، فإن أسعار الفائدة المحلية يجب أيضا أن تنخفض مما يزيد من أثر الصدمة الخارجية على عدم استقرار الاقتصاد. في هذه الحالة فإن سعر الصرف يجب أن يتحسن لتقديم استقرار الاقتصاد، بالمقابل في حالة صدمة خارجية مع سياسة مالية توسعية، فإن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي لتدعيم استقرار الاقتصاد بالرغم من صدمة الطلب الخارجية.

في الواقع إن الأثر الصافي لتوسع الطلب الخارجي والتوسع النقدي يعتمد على مرونة الطلب والعرض، وبالتالي فإن هذا الأثر قد يكون سالبا مما يدعو إلى تخفيض سعر الصرف لعكس الأثر السلبي على الإنتاج، وباستعمال نفس خط التفكير فإن صدمة داخلية مع حركة رأس المال وثبات سعر الصرف تؤدي إلى توسع آثار عدم الاستقرار على الإنتاج مع منع تغيير أسعار الفائدة التي قد تؤدي إلى استقرار الإنتاج، في حالة صدمة نقدية وحركية رأس المال وسعر صرف ثابت، فإن هذا يعتبر أكثر فاعلية في استقرار الإنتاج وذلك عن طريق تحقيق آثار تذبذب أسعار الفائدة¹.

II-2-4- أدوات سياسة سعر الصرف

لتجسيد سياسة سعر الصرف تستند إدارة الاقتصاد إلى العديد من الوسائل أهمها²:

تعديل سعر الصرف: عندما ترغب السلطات النقدية في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها، هذا في حالة نظام سعر الصرف الثابت، أما في حالة نظام سعر الصرف العائم، فتعمل على تأثير تحسن أو تدهور قيمة العملة.

استخدام احتياطات الصرف: في ظل أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة، تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية.

أما في ظل نظم الصرف العائمة، تقاوم السلطات النقدية التقلبات الحادة في سعر عملتها.

استخدام سعر الفائدة: عندما تكون العملة ضعيفة، يقوم البنك المركزي باعتماد سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة، غير أن هذه السياسة قد تهدد النمو الاقتصادي للبلد.

1 بلقاسم العباس، مرجع سبق ذكره، ص 23.

2 أمين صيد، مرجع سبق ذكره، ص 62.

مراقبة الصرف: تقتضي مراقبة الصرف بإخضاع مشتريات ومبيعات العملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة الخروج المضاري، ومن بين التدابير التي تعتمدها السلطات النقدية ما يلي¹:

- منع التسوية القبلية للواردات،
- الإلزام بإعادة العملات الأجنبية المحصلة من الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة،
- تحديد المخصصات بالعملة الصعبة الموضوعة تحت تصرف المسافر إلى الخارج قصد السياحة.

II-3- سعر الصرف وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية

إن تقلبات قيمة العملة هي نتيجة طبيعية لنظام سعر الصرف العائم، والذي هو معيار لمعظم الاقتصاديات الكبرى، فسعر صرف عملة مقابل عملة أخرى يتأثر بالعديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، ويمكن أن وضح ذلك على النحو التالي:

- **التجارة الخارجية:** عندما تكون قيمة العملة ضعيفة، فهذا سيحفز الصادرات ويقلل من الواردات، لأن في هذه الحالة الواردات تكون أكثر كلفة بينما الصادرات تكون أقل سعرا مما يحفز الطلب الاجني عليها، وعلى العكس من ذلك إذا كانت العملة قوية، فإنها ستقلل من الصادرات (تقلل القدرة التنافسية لها) وتجعل الواردات أرخص.
- **النمو الاقتصادي:** كما هو معلوم، وانطلاقا من هذه المعادلة $y = C + I + G + (X - M)$ ، إذا كان الناتج المحلي الإجمالي موجب فهذا يعني أن $X - M > 0$ أي أن صافي الصادرات موجب، وهذا انطلاقا من العلاقة العكسية بين الصادرات وقيمة العملة المحلية للبلد.
- **تدفق رؤوس الأموال:** إن تدفق رؤوس الأموال يكون باتجاه الدول القوية اقتصاديا والتي لها استقرار في عملتها المحلية، على عكس الدول الضعيفة والتي تعاني من تذبذب في قيمة عملتها.
- **التضخم:** عند تخفيض قيمة العملة يمكن أن يحدث تضخم مستورد بالنسبة للدول التي لها واردات مرتفعة، لأن أي انخفاض مفاجئ في العملة قد يؤدي إلى ارتفاع في أسعار المنتوجات المستوردة.

1 أمين صيد، مرجع سبق ذكره، ص64.

II-3-1- آثار تخفيض العملة

II-3-1-1- آثار تخفيض العملة على الإنتاج في الدول النامية

تكمل الأهمية الكبرى في تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية في المعاملات الدولية لتحسين الحساب الجاري، حيث أن تخفيض العملة يجعلها رخيصة أمام العملات الأخرى، مما يجعل السلع المحلية رخيصة مقارنة بالسلع الأجنبية، الشيء الذي يحفز الطلب الأجنبي عليها، وبالمقابل تنخفض الواردات. كذلك تعتمد العديد من الدول على هذا النظام لإيجاد العلاقة الواقعية للعملة المحلية مقارنة بالعملات الدولية الأخرى، وتعتمد هذه العلاقة على أساس معرفة تطور مستوى الأسعار المحلية، لأن مستوى الأسعار سوف ينعكس على القوة الشرائية المحلية للعملة الوطنية¹.

لكي يؤدي تخفيض العملة إلى تحسن الميزان التجاري، لابد من ارتفاع قيمة الصادرات لتغطي ارتفاع تكاليف الواردات، ويعرف ذلك بشرط مارشال - ليرنر (ML)

المصدر: بلقاسم العباس، مرجع سبق ذكره، ص 19.

لتقييم آثار التخفيض تم استعمال أربعة طرق مختلفة. الأولى تعتمد على سرد الحقائق الاقتصادية أي ما قبل وبعد التخفيض، أما الثانية فتعتمد على مقارنة مجموعة التحكم في دول قامت بالتخفيض مع مجموعة أخرى لم تخفض عملتها، وتعتمد الطريقة الثالثة على تطبيق تقنيات القياس الاقتصادي، أما الطريقة الرابعة فتعتمد على استعمال نماذج المحاكاة أو الأشكال المختصرة لتقييم آثار التخفيض².

II-3-1-2- الآثار الانكماشية لتخفيض العملة:

إن الدراسة النظرية لتخفيض العملة، تستنتج أن هذه الأخيرة تؤدي إلى تنشيط الاقتصاد. فارتفاع أسعار السلع الأجنبية يؤدي إلى رفع الطلب على السلع المحلية. بالرغم من اختلاف النماذج في توصيف الاقتصاد. فالمتعارف عليه هو أنها تنتهي إلى نتيجة واحدة وهي ارتفاع الدخل والأسعار، لكن عندما تحمل النماذج ارتفاع الأسعار قد يؤدي ذلك إلى رفع الإنتاج وبالتالي التسبب في فائض عرض

1 صبحي حسون الساعدي، أياد حماد عباد، "أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4- العدد7، 2011، ص91.

2 بلقاسم العباس، مرجع سبق ذكره، ص 27.

على السلع المحلية. هذه الأفكار بقيت سائدة بالرغم من وجود العديد من الدراسات التطبيقية التي برهنت على أن تخفيض العملة يؤدي إلى خفض الطلب المحلي، لكن هذه الدراسات تعطي مجالا بسيطا لدور أسعار الصرف في الاقتصاد. إن هذه الدراسات استنتجت أن التخفيض يؤدي إلى زيادة الإنتاج إذا كانت هناك موارد معطلة، و يؤدي إلى رفع الأسعار إذا كان الاقتصاد في حالة تشغيل تام.

II-3-2- العلاقة بين اختلال سعر الصرف والنمو:

يصف اختلال سعر الصرف الوضعية التي يكون فيها سعر الصرف في البلد المعني بعيدا عن المستوى طويل الأجل القابل للاستدامة لمستوى سعر الصرف الحقيقي، وعليه فإن أسعار الصرف تكون أقل قيمة أو أكثر قيمة عندما تكون منخفضة أو مرتفعة عن مستواها التوازني، وهذا الاختلال يؤثر على الأداء الاقتصادي عبر القنوات التالية¹:

- **التأثير السلبي على التنافسية:** عن طريق رفع أسعار الصادرات ويؤدي إلى تدهور الميزان التجاري وهدر للموارد الخارجية، وقد يؤدي إلى انهيار أسعار الصرف عقب أزمة في ميزان المدفوعات.
- **التخصيص السيئ للموارد:** عن طريق إحداث هوة بين الأسعار المحلية والدولية، وكذلك ما بين الأسعار المحلية في حد ذاتها، مما يؤدي إلى خفض الاستثمار ورفع خسائر الإنتاج عن طريق انخفاض الفعالية.
- **التأثير السلبي على الأسواق المالية:** عن طريق رفع المخاطرة في هذه الأسواق وتشجيع المضاربة على العملة، مما يزيد من خطر الأزمة المالية.

III- سوق الصرف وتسيير مخاطره

III-1- سوق الصرف

III-1-1- تعريف سوق الصرف:

هناك عدة مفاهيم لسوق الصرف، نذكر منها:

1 بلقاسم العباس، مرجع سبق ذكره، ص 28.

هي سوق مثلها مثل أي سوق تحكمها آلية العرض والطلب، تنشأ عندما يتقابل الطلب على العملة الأجنبية مع عرض العملات الأجنبية. ومن خلال هذا التلاقي تتم عملية الاستبدال وفق سعر محدد وهذا السعر هو سعر الصرف¹.

هي السوق التي تحول فيها عملة إلى عملة أخرى، وهي تقترب كثيرا من النموذج الاقتصادي للمنافسة الكاملة. فهي أكثر الأسواق اتحادا في العالم، حيث تتوفر لها أحدث وأسرع وسائل الاتصال في ما بينا المراكز العالمية وتتعامل بسلع (عملات) متجانسة تماما².

وكذلك هو شبكة العلاقات الموجودة بين وكلاء الصرف في كل البنوك المنتشرة عبر مختلف أنحاء العالم بالإضافة إلى اللقاءات الفعلية بين وكلاء الصرف في غرفة خاصة بالصرف موجودة على مستوى البورصة³.

سوق الصرف الأجنبي ليس بورصة منظمة مثل بورصات الأوراق المالية، فليس لها مكان مركزي يجتمع فيه المتعاملون، كما أنها لا تقتصر على بلد واحد، فهي من ميكانيزم يتم بواسطته الجمع بين مشتري وبيع للصرف الأجنبي، وتتكون أساسا من عدد من البنوك تزاوّل بنشاط عملية استبدال العملات، ومن بين أهم مراكز الصرف الأجنبي نجد لندن ونيويورك وطوكيو وزوريخ وفرانكفورت...

III-1-2 أنواع سوق الصرف

هناك نوعان من أسواق الصرف الأجنبي:

❖ **سوق الصرف العاجل:** فيها يتم عملية البيع والشراء بين العملات طبقا للسعر الحالي، على أن يتم التسليم في أجل أقصاه 48 ساعة. وتستخدم سوق الصرف الآني كأساس للتسويات الدولية، وكجهاز للائتمان الدولي.

❖ **سوق الصرف الآجل:** عملية بيع وشراء العملة الأجنبية تتم وفق السعر الآجل، أي لا يتم تحديد السعر في بداية العملية، وإنما يترك إلى حين آجال استحقاقها، ويتم عادة لفترات تكون نمطية وهي: شهر وشهرين وثلاثة أشهر وستة أشهر وسنة، والعمليات التي تقل عن ستة أشهر هي الأكثر تداولاً.

1 محسن أحمد الخضير، "الاقتصاد العالمي والدولار"، هلا للنشر والتوزيع، 2008، ص 41.
2 عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، "سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، نظرية و تطبيقات"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان 2011، ص 32.
3 الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 95.

ولقد تطورت أسواق الصرف الآجل كثيرا، منذ انتشار أسعار الصرف العائمة في بلدان العالم بسبب تدويل الأسواق المالية، وذلك تحوطا من مخاطر الصرف في العملات الدولية، وتقلل أسواق الصرف لأجل المخاطر المرتبطة بالتجارة الخارجية بالمقابلة بين طلب المستوردين وطلب المصدرين على العملات الأجنبية عند سعر صرف معين¹.

III - 1-3- وظائف سوق الصرف

إن أداء النقد لوظائفه في إطار النشاط الاقتصادي ينحصر في حدود دولته و يعجز عن أدائها في الدول الأخرى، ولكن الأداة التي تمكن مختلف العملات من أداء وظائفها خارج حدودها الوطنية هي سوق الصرف الأجنبية و عليه فان هذا السوق يقوم بالوظائف التالية:

- **تسوية المدفوعات الدولية:** من بين الوظائف التي تؤديها سوق الصرف الأجنبي، هي أنها تسمح بنقل القوة الشرائية من دولة لأخرى، وتسهيل المدفوعات الدولية الناجمة عن المبادلات التجارية والمالية بمختلف أنواعها. ويتم ذلك عن طريق استخدام الحوالات التلغرافية والحوالات المصرفية والكمبيالات.
- **تحديد أسعار صرف العملات الأجنبية:** يتم تحديد أسعار العملات الأجنبية من خلال تلاقي قوى العرض والطلب وتكوين نقطة توازن.
- **التحكيم:** هذه العمليات تستهدف تحقيق أرباح من فروق أسعار صرف عملة معينة في سوق أو أكثر في وقت معين. والوظيفة الأساسية لعمليات الموازنة (التحكيم) هي تضيق الفروق في الأسعار زمنيا ومكانيا فيتحقق للعملة في مختلف الأسواق أسعار ترتبط ببعضها البعض ارتباطا وثيقا².
- **التغطية:** إن أسعار الصرف الأجنبية عادة ما تتقلب عبر الزمن لظروف معينة، فان أي استلام أو دفع مبالغ بالعملة الأجنبية يتعرض إما لخطر استلام أقل أو دفع أكثر، ويمكن تجنب أو تغطية هذا الخطر في الصرف الأجنبي من خلال عملية التغطية.

1 عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، مرجع سبق ذكره، ص 35.

2 عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، مرجع سبق ذكره، ص 38.

ويقصد بالتغطية تجنب الخسارة المترتبة على تقلبات سعر الصرف، حيث يتم الاتفاق على بيع وشراء صرف أجنبي في سوق الصرف يستلم مستقبلاً بناءً على ثمن يتفق عليه في الحال عن طريق بنك تجاري لقاء فائدة معينة¹.

● **المضاربة:** تعرف المضاربة بأنها تحقيق الكسب نتيجة التنبؤ للتغيرات في أسعار صرف العملات المختلفة في المستقبل. فعملية المضاربة يتم من خلالها الاستفادة من اختلاف متوقع في قيمة العملة داخل سوق واحد للصرف، لكن مع اختلاف الوقت، وبالتالي فهي تختلف عن عملية التحكيم في النقاط التالية:

أ- **الوقت:** يحاول المحكم الاستفادة من اختلاف قائم في أسعار صرف العملات بين أسواق الصرف المختلفة في آن واحد؛ بينما المضارب يحرص نشاطه في سوق واحد لكن مع اختلاف الوقت بين السوق الحاضر والسوق الآجل.

ب- **درجة التأكد:** يقوم المحكم بعمليات البيع والشراء على أساس سعر معلن ومحدد في أسواق الصرف المختلفة، أما المضارب فهو يتوقع اتجاهها معينا لأسعار الصرف ويأمل أن تتحقق توقعاته في هذا المجال.

ت- **تعدد الأسواق:** تتم عمليات التحكيم في أكثر من سوق واحد للصرف، أما عمليات المضاربة تتم في سوق واحد للصرف².

III-1-4- خصائص سوق الصرف

من أهم خصائص سوق الصرف، نجد ما يلي³:

- ✓ هي أكبر وأوسع سوق مالية في العالم؛
- ✓ بالرغم من شساعة أسواق الصرف، فمعظم العمليات المالية تتم في لندن ونيويورك وطوكيو؛
- ✓ تتميز بالسيولة الشديدة؛

2 موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص15.

2 موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص17.

3 علة محمد، مرجع سبق ذكره، ص72.

✓ ثلثي صفقات العملات الأجنبية اليومية تحدث ما بين سماسرة البنوك وحوالي 16% تخص العملاء غير الماليين، أما الجزء الباقي تمثل في الأغلب شركات أوراق المالية تعمل في أسواق القروض والأسهم العالمية.

III-1-5- المتعاملون الرئيسيون في سوق الصرف

III-1-5-1- البنك المركزي:

يتدخل البنك المركزي للقيام بعمليات السوق المفتوحة على العملات الأجنبية من جهة، ومن جهة أخرى تنفيذ أوامر الحكومات باعتباره بنك الدولة، بخصوص المعاملات في العملة. يكون هذا التدخل من قبل البنك المركزي في العادة من أجل حماية مركز العملة المحلية أو بعض العملات الأخرى لأنه يعتبر مسئولاً عن صرف سعر العملة.

III-1-5-2- البنوك التجارية والمؤسسات المالية:

تعتبر مركز ثقل سوق الصرف، حيث تتدخل في السوق لتنفيذ أوامر زبائنها ولحسابها الخاص، فأعوان الصرف العاملون في البنوك يجمعون أوامر الزبائن، يقومون بالمقاصات، ويحولون إلى السوق الفائض من عرض أو طلب العملات الصعبة، ويتوفرون على أجهزة إعلام آلي تتضمن آخر الأسعار المطبقة بين البنوك في مختلف الساحات المالية العالمية، ومهمة أعوان الصرف هي معالجة الأوامر قصد تمكينها من الحصول على أفضل سعر، وتحقيق مكاسب لصالح بنوكهم.

III-1-5-3- سماسرة الصرف

يعتبر سماسرة الصرف وسطاء نشيطين يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين. ويقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء المعلومات عن التسعيرة المعمول بها في البيع والشراء بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشترية لهذه العملات. وتعتبر بيوت السمسرة جد هامة في إنجلترا وفي نيويورك ولندن، فجزء كبير من هذه العمليات يقوم بها الوسطاء الذين يعملون لصالح البنوك¹.

1 محسن أحمد الخضيرى، مرجع سبق ذكره، ص 50-51.

III-2- خطر الصرف وتسييره

III-2-1- تعريف خطر الصرف

يمكن تعريف خطر الصرف أنه خطر تسديد مبلغ أكبر أو تحصيل إيراد أقل ناتج عن التعامل بعملة أخرى أجنبية غير العملة الوطنية.

وهو متغير مهم في غالب الأحيان يتم إهماله من طرف المتعاملين الاقتصاديين، وعليه فخطر الصرف هو مرتبط بتغيرات معدلات الصرف. عندما يتم التعامل بعملة تختلف عن العملة الوطنية، ولا يتم إنهاء العملية في الحين.

إن خطر الصرف بدأ في الظهور منذ اعتماد نظام الصرف العائم لأسعار الصرف، وعليه كل أنشطة التجارة الخارجية معرضة له، ويطبق على المؤسسات التي تقوم بعمليات مالية مع الخارج، والتي تبحث عن تحقيق أرباح من خلال تحسين أسعار الصرف لعملتها، كما يمكن أنها تتحمل خسائر كبيرة إذا حدث العكس مما يؤثر على قدرتها التنافسية. وعليه نجد أن كل ذلك مرتبط بحالات عدم التأكد¹.

ويمكن أن نجسد الإشكالية الخاصة بخطر الصرف بمثال عن مؤسسة أوروبية تشتغل في التجارة الخارجية وهي تصدر معدات إلى زبون في ال.م.أ بقيمة 250.000 دولار أمريكي، ويقوم المصدر بمنح مدة دفع تقدر ب 06 أشهر (وليكن قيمة دولار هو 0.86 يورو) عند موعد الاستحقاق يتم تحصيل 215.000 يورو. إذا لم يتغير سعر الدولار مقابل اليورو، أما إذا تغير سعر الصرف للدولار على سبيل المثال إلى 0.80 يورو فإن المصدر الأوربي يتحصل على 200.000 يورو أي بخسارة تقدر ب 15.000 يورو².

من هذا المثال البسيط، نستطيع أن نقول أن المؤسسة تخضع لمخاطر الصرف سواء تعلق بعملية التصدير أو الاستيراد أو عمليات الاقتراض بالعملة الأجنبية، إلا أن هذه التقلبات لا تنتج حتما عنه خسارة بل يمكن أن تنتج عنها ربح الصرف.

III-2-2- أنواع خطر الصرف

1 شوقي طارق، "أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة باتنة 2009، ص 28.
2 شلاي رشيد، "تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر-03-2011، ص 118.

تتمثل أخطار الصرف في ما يلي:

- **المخاطر المالية:** تنشأ هذه المخاطر نتيجة للتغيرات التي تحدث فجأة في قيمة العملة ويمكن أن تصل هذه التقلبات خلال يوم واحد بين 1.5% إلى 3%.
- **مخاطر التمويل:** وهي التي يتعرض لها البنك عندما يجد صعوبة في الحصول على الأرصدة المالية اللازمة لتمويل نشاطه المصرفي العادي، فيضطر إلى سداد أسعار فائدة مرتفعة على الودائع النقدية المودعة لمدة 24 ساعة من أجل تمويل أحد الحسابات بالعملة الصعبة.
- **المخاطر الائتمانية:** ينصب عادة في عقود الائتمان التي تمنح بالعملة الأجنبية على التزام كل طرف بتسليم العملة موضوع العقد في الآجال المحددة وبالسعر المتفق عليه وهناك مخاطر تنشأ من احتمال عدم وفاء أي من الطرفين بالتزامه¹.

III-2-3- تحديد خطر الصرف

III-2-3-1- بالنسبة للمصدر

عندما يقوم المصدر بتقديم عرض تجاري في إطار مناقصة دولية بالعملة الصعبة، فهو يكون أمام خطر عشوائي للصرف لأنه لا يعرف إن كان سينشأ من هذا العرض صفقة أو عقد فعلي أم لا. هذا ينطبق على البيع على قوائم في الخارج، فالمؤسسة هي في خطر طويلة مدة العرض نظرا لتقلبات سعر الصرف في هذه المدة.

بعد مرحلة العروض والمفاوضات وفي حالة الاتفاق، يتم إبرام العقد التجاري ما بين الطرفين ومن هذه اللحظة يصبح المصدر عرضة إلى الخطر الاقتصادي للصرف المتمثل في زيادة أحد عوامل الإنتاج، وهذا يتناقض من مرحلة إبرام العقد إلى الدفع النهائي.

III-2-3-2- بالنسبة للمستورد:

عندما تستورد مؤسسة منتجات نصف مصنعة أو موارد أولية بالعملة الصعبة، فهي ملزمة بتسيير خطر الصرف بين تاريخ تحرير الفاتورة وتاريخ السداد، وفي حالة منتج يدخل في تصنيع المنتج النهائي، فإن سوء تسيير الخطر يمكن أن يزيد في سعر التكلفة مما ينقص من تنافسية هذا المنتج.

1 موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص48.

III-2-4 - التعرض لمخاطر الصرف

للتحكم والتعامل مع مخاطر الصرف، فإن المؤسسة يجب أن تكون لها نظرة شاملة لكيفية التعرض لمخاطر الصرف من ناحية مدة التعرض له إلى اختيار طريقة لتسييره.

III -1-4-2- مدة التعرض للخطر:

إن المؤسسة تخضع لتقلبات الصرف من بداية دراسة السوق في العملية التسويقية إلى نهايتها، ولعل هذه التقلبات في سعر الصرف ما بين مرحلة الدراسة التي تنشئ القرار وعملية البحث في السوق الأجنبية يغيرون من وضعيتها التنافسية، وهذا الخطر قد يظهر جليا أثناء إعداد العرض التجاري¹.

وحتى إجراء الطلب من طرف الزبون الأجنبي، فإن خطر الصرف هو خطر محتمل، لأن المؤسسة في خطر ملتزمة بعرضها. إن تقديم الطلب هو الدخول الفعلي في خطر الصرف الأكيد، وهنا يجب على المؤسسة الأخذ بعين الاعتبار خطر الصرف من بداية العرض (فترة الخطر المحتمل) ويجب عليه اختيار المدة التي يبدأ فيها تسيير الخطر.

ما دام الطرف الآخر لم يستكمل التزاماته التعاقدية فالمؤسسة تتعرض لخطر تقلبات التكاليف بالعملية الصعبة، إن إعداد الفاتورة يعد نقطة التحول من الخطر الاقتصادي للصرف إلى الخطر المحاسبي، فهي تمثل من جهة نشأة الحقوق بالنسبة للمصدر وتنفيذه لكامل التزاماته، ومن جهة أخرى نشأة الدين بالنسبة للمستورد، وتنتهي فترة التعرض للخطر بدفع الزبون أو تحويله المبلغ المتفق عليه إلى حساب المصدر .

III-2-4-2- من الدخول في الخطر إلى تسيير خطر الصرف

إن اختيار تسعير معين، لا يعتبر تسيير خطر الصرف. إن المؤسسة تستطيع اختيار سعر صرف معين لتقديم عرض بالعملية الصعبة يتميز بالتنافسية، وللحفاظ على هذا السعر فإنها يجب أن

1 شلالى رشيد، مرجع سبق ذكره، ص119.

تطبق تقنيات تسيير المخاطر الخاصة بالصرف، ولتتمكن من ذلك يجب معرفة وضعية كل عملة، وكذلك معرفة:

- ✓ قيمة وضعية الصرف؛
- ✓ تاريخ الدخول في الخطر؛
- ✓ تاريخ الخروج من الخطر.

III-3-إطار تسيير مخاطر الصرف في عمليات التجارة الخارجية

وهنا يتعلق الأمر بحساب وضعية الصرف للمؤسسة التي تعتبر مؤشرا عن حالة الصرف بالنسبة لعملة معينة تستخدم في التعاملات الخارجية.

III-3-1- وضعية الصرف Position de change

يمكن تعريف وضعية الصرف لعملة أجنبية معينة (يرمز لها ب PCH)، على أنها الفرق بين الحقوق بهذه العملة والديون بنفس هذه العملة لتاريخ استحقاق محدد. ويمكن حساب وضعية الصرف لعملة معينة ما في تاريخ معين بالعلاقة التالية¹:

وضعية الخزينة بالعملة الصعبة (السيولة المتوفرة في ذلك التاريخ) + مجموع المبالغ المحصلة بالعملة الصعبة - مجموع المبالغ المراد تسديدها بالعملة الصعبة = PCH
الوضعية للعملة الصعبة.

☞ ونقول أن وضعية الصرف طويلة، عندما تكون الحقوق لوضعية الصرف بالعملات الأجنبية

تفوق الديون بهذه العملات لنفس تاريخ الاستحقاق (الوضعية > 0)،

☞ ونقول عنها أنها قصيرة، إذا كانت الحقوق بالعملات الأجنبية أقل من الديون بهذه العملات

عند نفس تاريخ الاستحقاق (الوضعية < 0).

☞ ونقول عنها إنها مغلقة أو معدومة، إذا كانت الحقوق بالعملات الأجنبية تساوي الديون بهذه

العملات عند نفس تاريخ الاستحقاق (الوضعية = 0)².

خطر الصرف الذي يمكن أن تتعرض له المؤسسة هو ليس نفسه إذا كانت وضعية الصرف

مغلقة أو مفتوحة ويكون ذلك كما يلي:

1 شلالى رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 121.

2 شلالى رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 123.

- ✓ إذا كانت الوضعية مغلقة، المؤسسة ليست معرضة لخطر الصرف؛
- ✓ إذا كانت الوضعية طويلة، فالمؤسسة معرضة لخطر انخفاض أسعار الصرف النقدي المستقبلي، تحصيل مبلغ أقل بالعملة المحلية (حالة مؤسسة مصدرة)؛
- ✓ إذا كانت الوضعية قصيرة، المؤسسة معرضة لخطر ارتفاع أسعار الصرف النقدية المستقبلية، دفع مبلغ أكبر بالعملة الوطنية (حالة المؤسسة المستوردة).
- إن عملية حساب وضعية الصرف تستلزم من المكلف بالخبزينة الدولية للمؤسسة، أن يكون بدارية تامة بالمعلومات الخاصة بتدفقات العملات الأجنبية للمؤسسة، كما أنها تعتمد أيضا على سرعة وصول هذه المعلومات، لذلك يجب على المؤسسة أن تضع نظام معلومات يسهل ذلك وأيضا استعمال البرمجيات لحساب وضعية الصرف ويجب أن تتوفر على ثلاث مقاييس هي:
- ✓ **الثقة** : أي أن المعلومات تزود النظام بأقل مدة؛
- ✓ **الشفافية**: أي أن الوضعية يمكن الاطلاع عليها ومحينة باستمرار؛
- ✓ **التحديث**: أي أنها تحسب كل يوم وهذا لأخذ بعين الاعتبار تطورات سعر الصرف.
- وبناء على ذلك، فإن المؤسسة تقرر إما تسيير كل العملات بوضعية الصرف أو اختيار فقط العملات المهمة لذلك.

III-3-2 - الأهداف الأساسية في تسيير مخاطر الصرف

يجب أن تهدف تقنيات تسيير خطر الصرف إلى:

- **وضعية مغلقة وهذا لإقصاء خطر الصرف**: وهو المبدأ في تسيير خطر الصرف أي العمل على الوصول إلى وضعية صرف منعدمة بتبني الموقف العكسي، إلا أن غلق وضعية الصرف يحرم المؤسسة من احتمال ربح في الصرف.
- **حماية سعر الصرف**: إن المصدر يريد في آن واحد اختيار تقنية تضمن له سعر صرف أدنى، وكذلك تمكنه من الاستفادة من كل أو جزء من ربح في عملية الصرف، أما المستورد فهو يبحث عن حماية سعر الصرف أعلى الذي يجد من ارتفاع تكاليفه التموينية وفي نفس الوقت لا يمنعه من الاستفادة من نقص قيمة العملة.

يمثل سعر الصرف العنصر الأساسي في تسوية المعاملات الدولية، لذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار العوامل المحددة له، خاصة في عمليات التجارة الخارجية (التصدير والاستيراد) التي تتطلب مبالغ مالية ضخمة. أي تغير يطرأ على سعر الصرف سيولد عدة آثار تمس عدة مجالات كالتأثير على احتياطي الصرف والقدرة الشرائية والتضخم...

يعتبر تصحيح اختلال أسعار الصرف من أهم أهداف السياسة الاقتصادية، وأحد الشروط الأساسية لتطوير الأداء الاقتصادي وضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي، حيث أن الاختلال يؤدي إلى تخفيض الأداء الاقتصادي ويعيق التوزيع السيئ للموارد ويشجع هروب رأس المال، وبالتالي فإن اختلال سعر الصرف الحقيقي أخذ اهتماما كبيرا في الأدبيات الاقتصادية ووضع السياسات الاقتصادية، ويعتبر من أهم منابع الاختلال الاقتصادي، حيث أن تصحيحه يتطلب سياسات لإدارة الطلب وكذلك التعديل الهيكلي.

كما رأينا أن اختيار نظام صرف معين يتوقف على طبيعة الاقتصاد الوطني، وما مدى فعالية السياسة النقدية في التأثير على حركة رؤوس الأموال محليا ودوليا، وكذلك لدرجة نشاط التجارة الخارجية لبلد معين. فمعدل سعر الصرف يعبر عن قوة اقتصاد الدولة على المستوى الدولي. ولسعر الصرف عدة مخاطر تؤثر على العلاقات التجارية (الاستيراد والتصدير) وتدفقات رؤوس الأموال بين الدول، مما يتطلب من السلطات النقدية والمالية مراقبة تغيرات سعر الصرف للتقليل من مخاطره، خاصة بالنسبة للدول التي لديها انفتاح كبير على العالم الخارجي.

وبعدما تكلمنا على سعر الصرف، وأهم الأنظمة الخاصة به، وما هي المخاطر التي تنجر عن التغيرات التي تحدث في تغير معدلاته والعناصر الفاعلة في ذلك؛ سنتكلم في الفصل الثاني عن إحدى أهم العملات الدولية وعلاقتها بالنظام النقدي الدولي، والمتمثلة في "الدولار الأمريكي"، كون هذه العملة سيطرت على جل المعاملات المالية والتجارية الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى أهم الأزمات المالية التي تعرض لها الدولار الأمريكي والناتج المترتبة عنها على الصعيد المحلي والعالمي.

القسم

الأول

الفصل

الثاني

كما قلنا في خاتمة الفصل الأول، ستتطرق في هذا الفصل لمفهوم النظام النقدي الدولي، الذي يعتبر وعاء نظام سعر الصرف عبر دول العالم. هناك عدة دراسات وأبحاث تناولت موضوع النظام النقدي الدولي خاصة مع نهاية النصف الأول من القرن الماضي، انطلاقاً من انعقاد مؤتمر بريتون وودز سنة 1944 الذي يمثل حجر الزاوية فيه. لكن قبل انعقاد مؤتمر بريتون وودز شهد العالم نظامين مختلفين على وجه التحديد هما نظام المعدنين (الذهب والفضة) الذي لم يعمر طويلاً، ثم تلاه نظام الذهب الذي كان مبني على تعادل وحدة معينة من النقود بوزن معين من الذهب.

وكما نعلم مع اقتراب نهاية الحرب العالمية الثانية، كان الخراب والدمار يشمل معظم الدول الأوروبية خاصة الغربية منها واليابان، باستثناء الو.م.أ التي كانت بعيدة عن ميدان الحرب، فقد عملت هذه الدول على إنشاء نظام يهدف إلى خلق تنسيق نقدي يضمن استقراراً للصرف، وكان ذلك من خلال اتفاقية بروتون وودز، التي قامت على أنقاض قاعدة الذهب، حيث اهتم بمعالجة الاختلالات المؤقتة الناتجة عن التبادلات الدولية في موازين المدفوعات ومراقبة أسعار الصرف، من خلال دوره القائم على تثبيت أسعار صرف العملات بالدولار الذي كان بدوره مثبتاً بالذهب. غير أن هذا النظام ساعد الو.م.أ على احتلال الزعامة الدولية في جل الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية...

وأهم النتائج المترتبة عن هذه الاتفاقية التي حسدت النظام النقدي الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية، هي سيطرة عملة الو.م.أ - الدولار - على هذا النظام بواسطة التجارة الدولية وتدفقات رؤوس الأموال سواء كانت استثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة. كذلك تجلت هذه السيطرة بإنشاء مؤسستين ماليتين دوليتين، هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير

فالزعامة الأمريكية في الميدان النقدي، كانت بالسلاح المستخدم من طرفها، وهو الدولار الأمريكي وكمية الذهب التي كانت بحوزتها، فقد كانت جل المعاملات التجارية الدولية وتدفقات رؤوس الأموال تتم تسويتها بالدولار، أو تحويل الذهب إلى دولار، مما ساعده على كسب صفة القبول العام لدى معظم دول العالم. ومن جهة أخرى، نجد أن معظم بلدان العالم الثالث آنذاك (الدول الناشئة حالياً) كانت تعتبر مدينة اتجاه النظام المصرفي الدولي، فمثلاً إذا زاد معدل الفائدة على الدولار بنقطة واحد، سيزداد عبء المديونية على هذه البلدان، مما يجعلها في صورة تبعية مستمرة لهذا النظام النقدي،

الفصل الثاني النظام النقدي الدولي والدولار الأمريكي

والذي بدوره يسير وفق رغبات الدول المتقدمة وبالدرجة الاولى الو.م.أ. هذا التحليل البسيط يقودنا إلى تقسيم هذا الفصل على النحو التالي:

- I. النظام النقدي الدولي
- II. الدولار الأمريكي
- III. الدولار الأمريكي والنظام النقدي الدولي
- IV. آثار تغيرات قيمة الدولار على الاقتصاد العالمي

I- النظام النقدي الدولي

I-1- النظام النقدي الدولي قبل سنة 1973

I-1-1- تعريف النظام النقدي الدولي

لا يوجد تعريف دقيق وشامل للنظام النقدي الدولي، إلا أنه يمكن أن يعرف كما يلي:

التعريف الأول: "مجموعة العلاقات النقدية الدولية المنبثقة عن التجارب العملية و الاتفاقات الدولية التي يتواجد في ظلها وسيلة أو وسائل دفع تقبل في تسوية الحسابات الدولية"¹.

التعريف الثاني: "يشير النظام النقدي الدولي إلى القواعد والأعراف والأدوات والتسهيلات والمنظمات للتأثير على المدفوعات الدولية. فالنظام النقدي الدولي لا يهتم بالعرض النقدي الدولي فقط، وإنما بالعلاقات الموجودة بين مختلف العملات، كالتغيرات في ميزان المدفوعات والطريقة التي انشأ وسوي بها².

كما يمكن تعريفه من خلال شكله وطبيعة عمله كما يلي:

التعريف الثالث: "مجموعة القوانين المنظمة للعلاقات النقدية داخلية كانت أو خارجية"³.

هذا وقد عرف العالم خلال نهاية القرن التاسع عشر والقرن العشرين، ثلاثة نظم نقدية مختلفة: نظام قاعدة الذهب ونظام بريتن وودز ثم نظام حرية الصرف، الذي بني على ما تبقى من نظام بريتن وودز.

I-1-2- مكوناته

إن النظام النقدي الدولي كغيره من الأنظمة له مكونات خاصة به تساهم في عمله وسيره، وتمثل مكوناته في ما يلي⁴:

□ **النقود الدولية:** وهي الوحدات النقدية الدولية والتي تتكون من ثلاثة صور رئيسية، وهي الذهب وعملات بعض الدول القوية اقتصاديا التي لها قابلية التحويل لبعضها البعض، أو قابلية التحويل إلى ذهب كالدولار الأمريكي والايورو والأصول التي يطرحها صندوق النقد الدولي المتمثلة في حقوق السحب الخاصة (DTS).

1 توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، "الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملة الأجنبية"، دار صفاء للنشر و التوزيع 2010، ص 37.

2 فاطمة الزهراء خبازي، "النظام النقدي الدولي- المنافسة الاورو- دولار"، دار اليازوري 2013، ص 11.

3 عيه عبد الرحمن، "دور الدولار الأمريكي في التأثير في الاقتصاد العالمي، حول الدول العربية النفطية"، المؤتمر العالمي العاشر، بيروت-لبنان، ديسمبر 2009، ص 05.

4 عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 345.

□ الترتيبات المؤسسة للتمويل الدولي: تتمثل في أسواق الصرف العالمية كنيويورك وفرانكفورت وطوكيو... ويتم في هذه المراكز المالية حركة تبادل العملات الدولية ببعضها البعض، وتتركز فيها البنوك التجارية العالمية وسماسة العملات وأحياناً البنوك المركزية، وهذا من خلال سعر الصرف الذي يحدد قيمة عملة ما بعملة أخرى. ولكن في هذه الأسواق نجد أن معظم العملات المتواجدة هي عملات ريادة تتميز بالقبول العام على المستوى الدولي وتتميز بنوع من الاستقرار¹.

□ صندوق النقد الدولي: كما هو معلوم فإن لصندوق النقد الدولي وظيفتين الأولى تتعلق بالوظيفة التمويلية وهي وظيفة مصرفية من خلال حقوق السحب الخاصة، أما الوظيفة الثانية فهي وظيفة الرقابة في تصرفات الدول الأعضاء، فإنه يلتزم بتطبيق القواعد والشروط التي يلزم بها الدول التي يمنحها القروض ومسانداته في ذلك، فهو قائم على إدارة النظام النقدي الدولي.

I-1-3- مراحل النظام النقدي الدولي قبل سنة 1973

النظام النقدي يأخذ اسم القاعدة النقدية من السلعة أو السلع التي تثبت الوحدة النقدية، ومن هذه الفكرة سنتكلم عن نظام المعدنين ونظام المعدن الواحد اللذان كان سائداً قبل الحرب العالمية الأولى.

I-1-3-1- نظام المعدنين 1850

في ظل هذا النظام يتم تحديد نسبة قانونية بين عيار الذهب وعيار الفضة، حيث توجد نقود من المسكوكات الذهبية إلى جانبها نقود من المسكوكات الفضية، مع وجود نسبة قانونية تحددها الدولة بين الذهب والفضة. ففي القرن الثامن عشر ميلادي، أخذت السلطات الحاكمة في الدول الأوروبية تحديد معدل يربط بين المعدنين، ومن أهم شروط قيام نظام المعدنين ما يلي:

- تعديل معدل قانوني ثابت بين الذهب والفضة، بحيث تكون كل من النقود الذهبية والنقود الفضية ذات وزن و عيار معينين؛

1 عبد المطلب عبد المحيد، مرجع سبق ذكره، ص 347.

- حرية تحويل السبائك من الذهب أو الفضة إلى قطع نقدية مجانا، وهذا من أجل المحافظة على القيمة الاسمية والسلعية (لا تصبح القيمة الاسمية أكبر من القيمة السلعية)؛
- حرية صهر المسكوكات وتحويلها إلى سبائك حتى لا تصبح القيمة الاسمية أكبر من القيمة السلعية؛
- حرية استيراد وتصدير المعدن الثمين من أجل المحافظة على استقرار أسعار الصرف الدولية.

كما نجد لهذا النظام بعض المزايا و العيوب نذكر منها.

أ- مزاياه

يساعد هذا النظام على اتساع حجم الكتلة النقدية، مما يؤدي إلى زيادة حجم المبادلات، كما تصبح أسعار الصرف أكثر استقرارا منها في حالة وجود نظام المعدن الواحد، حيث يتم تصحيح الميزان المحاسبي عن طريق استخدام معدنين بدل من معدن واحد.

ب- عيوبه

من الصعب على الحكومة أن تحافظ على استقرار تعادل النسب القانونية مع نسبة تعادل المعدنين في السوق، فإذا حصل أن اختلفت النسبة في السوق الداخلية منها في السوق الخارجية، فإن هذا الاختلاف سيؤدي إلى تصدير المعدن الذي أصبحت قيمته في الداخل أقل من قيمته في الخارج. كذلك من الصعب المحافظة على استقرار القيمة السوقية (التجارية) والقيمة القانونية، طالما أن القيمة التجارية تتحدد بعامل العرض و الطلب لكل منها (الذهب والفضة)¹.

I-1-3-2- نظام قاعدة الذهب

عرف نظام قاعدة الذهب ثلاثة أشكال مختلفة نوجزها فيما يلي:

I-1-2-3-1- قاعدة المسكوكات الذهبية 1860-1914

سميت بهذا الاسم، لأن الذهب أصبح متداولاً بين الناس في شكل مسكوكات تحتوي على مقدار معين من الذهب و بدرجة نقاوة معينة، بالإضافة إلى تداول نقود ورقية يمكن تحويلها إلى نقود ذهبية في أي وقت².

1 ضياء مجيد، "الاقتصاد النقدي المؤسسة النقدية- البنوك التجارية - البنوك المركزية"، مؤسسة شباب الجامعة 2008، ص 48-50.

2 فاطمة الزهراء خبازي، مرجع سبق ذكره، ص 29.

أما الأسس التي يقوم عليها هذا النظام فهي¹ :

- الوحدة النقدية المحلية محددة بوزن معين من الذهب، بحيث أن البنك المركزي يبيع ويشترى الذهب بسعر ثابت؛
 - قابلية تحويل الأوراق النقدية إلى ذهب، وحرية صك القطع النقدية على غرار نظام المعدنين، أسعار صرف العملات محددة على أساس ما تحتويه هذه الأخيرة من المعدن النفيس، وعليه تتحدد أسعار تعادل ثابتة للعملات المختلفة، مثلاً:
- 1 جنيه إسترليني = 7322.33 مغ من الذهب الصافي.
- 1 فرنك فرنسي = 290.31 مغ من الذهب الصافي.
- سعر التعادل = $290.31/7322.33$
- إذن:** 1 جنيه إسترليني = 25.22 فرنك فرنسي.

- الحرية المطلقة في تصدير واستيراد الذهب، جعل من الكتلة النقدية للبلد ترتبط ارتباطاً مباشراً بالتحركات الدولية للذهب.

I-1-3-2- قاعدة السبائك الذهبية 1919-1931

تعتبر هذه الخطوة أول خطوة نحو التخلي عن قاعدة الذهب، وإنهاء تداول الذهب في شكل مسكوكات، بحيث النقود الورقية هي الأكثر استعمالاً في هذه القاعدة، والتي يتم إصدارها مقابل حجم معين من الذهب. كما تقتصر وظائف الذهب النقدية على المعاملات الدولية بصفة أساسية، وهذا هو السبب الرئيسي الذي أدى التحول من قاعدة المسكوكات إلى سبائك ذهبية. إلا أن هذا لم يمنع من تسرب الذهب واستخدامه في مجالات تضر بالاقتصاد كالمضاربات والاكنتاز، مما أدى إلى البحث عن أساليب جديدة لمراقبة حركة الذهب².

I-1-3-2-3- قاعدة الصرف بالذهب

تم العمل بهذا النظام في مؤتمر جنوة 1922، إذ يعتمد على ربط عملة بلد ما بالذهب من خلال ربط هذه العملة بعملة بلد آخر وفق قاعدة الذهب، بمعنى أن العملة المحلية التي يمكن تحويلها إلى

1 بسمة ملاح، "النظام النقدي الدولي في ظل المنافسة اليورو- دولار"، مذكر تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة بسكرة 2013، ص 08.

2 فاطمة الزهراء خبازي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

مسكوكات أو سبائك تحول إلى عملات أجنبية قابلة بدورها للتحويل إلى ذهب على أساس علاقة ثابتة، بشرط أن يحتفظ البلد التابع بعملات البلد المتبوع كغطاء للعملة في التداول.

أ- شروط قيام هذه القاعدة

من بين الشروط التي اعتمد عليها هذا النظام نذكر منها¹:

- تحديد سعر صرف ثابت للعملة المحلية مقابل عملة أجنبية قابلة للتحويل إلى ذهب،
- التزام السلطات النقدية ببيع وشراء حوالات العملة الأجنبية بذلك السعر الثابت،
- فرض قيود على تحويل العملة من وإلى الخارج.

ب- مزايا نظام قاعدة الذهب

من أهم المزايا التي تميز هذا النظام نجد²:

- ثقة الأفراد العالية في الذهب، واستخدامه كعملة في التداول؛
- تمتاز هذه القاعدة بثبات أسعارها وعدم تقلبها وعدم وجود عامل المضاربة؛
- قبول هذا النظام، ساعد في تنشيط حركة التبادل التجاري الدولية؛
- ثبات القوة الشرائية للنقود في ظل هذا النظام.

ج- أسباب فشل هذا النظام

لكن بالمقابل هناك عدة أسباب أدت إلى فشل هذا النظام منها³:

- فشل هذا النظام في معالجة الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929؛
- لم يحقق هذا النظام استقرارا كافيا وذاتيا بشكل مستمر؛
- استقرار أسعار الصرف كان ناجحا في الدول المتقدمة أكثر منه في الدول النامية؛
- عجز الإنتاج العالمي من الذهب لمواكبة الطلب عليه لأغراض نقدية؛

1- بسمة ملاح، مرجع سبق ذكره، ص 09.

2 رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، خالد احمد فرحان المشهذاني، " النقود والمصارف"، دار الأيام 2013، ص 45

3 رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، خالد احمد فرحان المشهذاني، مرجع سبق ذكره، ص 45.

- سوء توزيع الاحتياطات الذهبية بين دول العالم؛ فمثلا خلال سنة 1914 كان الذهب موزع كما يلي: أوروبا 58.8% من الذهب العالمي والو.م.أ وحدها 22% والقارات الأخرى 19.2%.

I-1-3-2-4 نظام بريتون وودز

نتيجة لما حصل في فترة الثلاثينيات من القرن العشرين من تقلبات عنيفة مست أسعار صرف العملات، وما قامت به الدول من تخفيضات لأسعار صرف عملاتها تشجيعاً لصادراتها والتقليص من وارداتها، دون النظر إلى الاختلالات التي تنجم عن العلاقات الاقتصادية الدولية؛ والتقييد الذي مس حركة التجارة الدولية والتي تحولت من تجارة متعددة الأطراف إلى تجارة ثنائية بسبب الرقابة على الصرف الأجنبي. بحيث أدت إلى عدم استقرار العلاقات الاقتصادية الدولية، ورأت كل من الو.م.أ وبريطانيا في بداية سنة 1943 العمل على بناء نظام نقدي جديد يكون أساساً لعلاقات نقدية لما بعد الحرب².

قبل نهاية الحرب العالمية الثانية وفي شهر جويلية عام 1944 تم انعقاد مؤتمر بريتون وودز بولاية نيوهامبشاير بالو.م.أ تحت رعاية الأمم المتحدة، من أجل وضع أسس النظام النقدي الدولي، وذلك وبحضور أربعة وأربعين دولة. وتضمن هذا المؤتمر مشروعين، الأول بريطاني بقيادة الاقتصادي جون مينارد كينز، والمشروع الثاني أمريكي بقيادة الاقتصادي هاري وايت³.

أ- أسس نظام بريتون وودز

قام هذا النظام على مجموعة من الأسس أهمها⁴:

- ✓ ضمان حرية التحويل بين العملات الدولية المختلفة؛
- ✓ تحقيق التوازن في موازين المدفوعات؛
- ✓ وضع نظام لأسعار الصرف يمنع التقلبات العنيفة فيما بينها؛
- ✓ الإدارة الدولية للنظام النقدي الدولي الجديد.

1 فاطمة الزهراء خيازي، مرجع سبق ذكره، ص32.

2 علة محمد، مرجع سبق ذكره، ص27.

3 Jean Pierre Faugère ; " Le système Financier et monétaire international ", NATHAN 5^{eme} édition 2000 ;P 15.

4 توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، "الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية"، دار الصفاء للنشر والتوزيع 2010،

وكان الهدف الأساسي من المؤتمر هو إقامة مجموعة من القواعد للنظام النقدي الدولي والقضاء على النقائص والعيوب التي ميزت الأنظمة النقدية السابقة، وتمثلت هذه القواعد في:

-ضبط كل العملات على أساس الذهب أو الدولار باعتباره كنقد ادخار دولي وحيد، والذي حددت قيمته مقابل الذهب كما يلي: 35 دولار أمريكي = 1 غرام ذهب؛

-تقوم الو.م.أ بتأمين تحويل الدولارات الموجودة لدى البنوك المركزية إلى ذهب، إضافة إلى التزام الدول بالتدخل في سوق الصرف حفاظاً على تذبذبات معدلات الصرف داخل مجال [-1%، +1%] مقارنة بالسعر الرسمي؛

ونظراً إلى أن الدولار كان يستخدم كاحتياطي دولي من خلال ربط باقي العملات به، على اعتبار أنه كان مربوطاً بالذهب، فإن جزءاً كبيراً ومهماً من هذه الدولارات كان يحتفظ بها بوصفها احتياطياً دولياً، كما كانت تستخدم لتغطية الإصدار النقدي لمختلف العملات.

ب- المؤسسات المالية والنقدية المنبثقة عن نظام بريتون وودز

من أهم النتائج التي تمخضت عن اتفاقية بريتون وودز إنشاء مؤسستين مالية ونقدية هما:

ب-1- صندوق النقد الدولي

يمثل صندوق النقد الدولي الهيئة الأولى التي تم إنشاؤها بموجب هذه الاتفاقية، وقد حددت أهداف هذه الهيئة في¹:

- تحقيق التعاون النقدي الدولي، و إتاحة الفرصة لحل مشاكل النقد الدولي؛
- إقامة نظام للمدفوعات متعددة الأطراف، أي قابلية العملات للتحويل ما بين بعضها البعض؛
- تعزيز استقرار سعر الصرف بين الدول الأعضاء، من خلال توفير التمويل اللازم لتلبية حاجياتها الضرورية لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات؛
- إعلاء شأن التعاون الدولي في مجالات العلاقات النقدية الدولية .

1 محمد حمد القطاطشة، " النظام الاقتصادي السياسي الدولي"، دار وائل للنشر والتوزيع 2013، ص64.

ب-2- البنك الدولي للإنشاء والتعمير

ب-2-1- تعريفه:

هو مؤسسة اقتصادية عالمية تسعى لتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء، وهو يعمل في الإقراض طويل الأجل¹.

يمثل المؤسسة الثانية التي تم إنشاؤها بموجب اتفاق بريتن وودز، وتمثل وظيفته الرئيسية في تسهيل تدفق القروض الدولية للعمل على إعادة بناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية، زيادة على تقديم القروض إلى دول العالم الثالث. وكل بلد عضو في الصندوق يعتبر عضوا في البنك الدولي، وهو يبين الحرص على احترام النصوص الخاصة بالصندوق. وللبنك موارد تتكون من²:

• رأس المال؛

• الاقتراض؛

• الاحتياطات والأرباح.

وتسدد حصص الدول الأعضاء في رأس المال البنك على النحو التالي:

• 2% من حصة العضو تسدد ذهباً أو بالدولار، مع حق البنك في استخدام هذا المبلغ لغرض التسليف؛

• 18% من حصة العضو تسدد من عملات الدول الأعضاء، ويمكن الاستفادة من هذه العملات لغرض التسليف بعد موافقة أصحابها الأعضاء في البنك؛

• 80% تحتفظ بها الدول الأعضاء، لكنها قابلة للطلب في حالة احتياج البنك لها لمواجهة احتياجاته.

من أهم القروض التي يمنحها البنك الدولي نجد قروض المشروعات وقروض البرامج التنموية وقروض التصحيحات الهيكلية. وبهذا الوضع يمكن لنشاطه أن يكمل الأهداف الأساسية لنشاط صندوق النقد الدولي، ويساعد على الاستقرار الدولي في مجالات تمويل التنمية. وقد بلغ عدد أعضائه سنة 1996 172 عضواً.

1 عبد المطلب عبد المجيد، "اقتصاديات النقود والبنوك - الأساسيات والمستحدثات"، الدار الجامعية 2007، ص 365.

2 علة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 29.

ب-2-2- أهدافه

من أهم الأهداف التي يسعى إلى ترسيخها¹:

- ترسيخ قواعد السلوك للنظام المالي الدولي في كل ما يتعلق بالتحركات الدولية لرؤوس الأموال سواء في صورة قروض أو استثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة؛
- رفع معدلات النمو الاقتصادي وعلاج الاختلالات الهيكلية خاصة في الدول النامية؛
- العمل على زيادة دور القطاع الخاص في الدول النامية بكل الوسائل الممكنة.

ث- عيوب نظام بريتون وودز

من أهم الانتقادات التي وجهت لهذا النظام نجد²:

- انعدام الثقة في الدولار الأمريكي، وكثرة المضاربة ضده، بسبب عدم تغطية الدولارات الموجودة لدى دول الفائض بالذهب الأمريكي، خاصة في مطلع الستينيات؛
- لم يسمح هذا النظام بالتعديلات اللازمة في الأوقات المناسبة وبالسرعة المطلوبة، على مستوى أسعار صرف العملات؛
- ظهور مشكلة السيولة الدولية، بسبب عدم قدرة الدولار بالوفاء باحتياجات العالم المتزايدة كونه وسيلة للمدفوعات الدولية، مما دفع بصندوق النقد الدولي إلى إصدار حقوق السحب الخاصة؛
- كون الدولار الأمريكي كعملة احتياط دولية ساعد على نقل التضخم إلى بقية دول العالم.

ج- فشل نظام بريتون وودز

لم يعمر هذا النظام طويلاً، بسبب الانتقال من قاعدة الذهب إلى قاعدة الدولار بحيث أن³:

- ارتكاز نظام بريتون وود على التزام الخزانة الأمريكية ببيع الذهب للبنوك المركزية والمؤسسات المالية في العالم وفق قاعدة 35 دولار للأوقية من الذهب، مما يعني تحقيق توازن من المخزون الذهبي للو.م.أ وبين الالتزامات القصيرة الأجل. الأمر الذي ينعكس على توازن ميزان المدفوعات الأمريكي.

1 عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص371.

2 علة محمد، مرجع سبق ذكره، ص35.

3 عبد القادر خليل، "مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي- الجزء الأول"، ديوان المطبوعات الجامعية 2012، ص199.

عجز ميزان المدفوعات الأمريكي منذ خمسينيات القرن العشرين أدت إلى تقليص احتياطات الذهب في الخزانة الأمريكية، حيث اقترح تعديل أسعار صرف بعض العملات الدولية برفع معدلاتها، وأمام رفض تلك الدول خاصة ألمانيا الغربية واليابان، اضطرت الو.م.أ إلى تخفيض قيمة الدولار مما أدى إلى هروب رؤوس الأموال الأمريكية إلى الخارج وبدأت التحويلات نحو العملات القوية الأخرى (المارك الألماني والفرنك السويسري والين الياباني...)، وهذا ما أدى إلى المزيد من الاختلالات وجعل الدولار الأمريكي هدفا للمضاربة. زيادة الإنفاق الحكومي الأمريكي نتيجة التدخل العسكري المتصاعد في الفيتنام.

سنة 1968 قامت الدول المشاركة في مجمع الذهب بالخروج فعليا من هذا الاتفاق، حيث قامت فرنسا و ألمانيا بتغيير أسعار تعادل عملاتهما، حيث خفضت فرنسا عملتها بنسبة 11% بالنسبة للدولار الأمريكي، وقامت ألمانيا برفع قيمة عملتها ب 9%، أما باقي الدول الأوروبية لم تسر على نفس النهج مما أدى إلى استمرار الضغط على النظام النقدي¹.

ونتيجة لهذه الأحداث، تدخلت الو.م.أ عن طريق رئيسها "ريشارد نيكسون" يوم 15 أوت 1971 لاتخذت الإجراءات التالية²:

- ✓ إيقاف تحويل الدولار المملوك للحكومات والبنوك المركزية الأجنبية إلى ذهب وأصول احتياطية أخرى؛
- ✓ تخفيض حجم الإنفاق والمساعدات الاقتصادية الخارجية بنسبة 10 % أي ما يعادل 74 مليار دولار؛
- ✓ فرض ضريبة جمركية إضافية قدرها 10% على الواردات الأمريكية مع الإبقاء عليها ما دامت السلع الأمريكية غير تنافسية؛
- ✓ تجمد الأجور والأسعار لعلاج التضخم في الداخل؛
- ✓ إلغاء ضريبة الإنتاج المفروضة على السيارات الأمريكية و المقدرة بنسبة 7 %؛
- ✓ إعفاء الاستثمارات الخاصة بإنتاج المعدات الوطنية من الضرائب بنسبة 10% لمدة سنة ثم بنسبة 5 % بعد ذلك تشجيعا للاستثمارات فيها.

1 جوزيف دانيالز، دافيد فانهور، التعريب محمد حسن حسني، "اقتصاديات النقود والتمويل الدولي"، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية 2012، ص114.

2 علة محمد، مرجع سبق ذكره، ص35.

وكانت هذه الإجراءات بمثابة انهيءار قاعدة الدولار، حيث دخلت أسواق الصرف الأجنبي في فوضى أدت إلى اضطراب العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول، وتلاها اجتماع جزر الأزور في ديسمبر 1971 بين الرئيسين الأمريكي والفرنسي. والأرقام التي أعلنتها وزارة التجارة الأمريكية في بداية عام 1973 عن حالة ميزان المدفوعات كانت مخيبة لكل التوقعات خاصة فيما يتعلق بالحساب التجاري، إذ كشف عن عجز قدره 86 مليار دولار مقارنة بعجز قدره 72 مليار دولار عام 1971، وتخفيض لقيمة الدولار بنسبة 10% وزيادة القيمة الاسمية للذهب.

واتجه الهروب نحو العملات الأوروبية القوية والين الياباني، نتيجة لظاهرة الهروب من الدولار، وتوقف الدول الأوروبية واليابان عن دعمه تمحضت عنه¹:

✓ زيادة قيمة بعض العملات الأوروبية؛

✓ عدم ممارسة الضغوط من أجل إعادة تحويل الدولار إلى ذهب.

4-1-I-1-4-1-1 النظام النقدي الدول بعد سنة 1973

1-4-1-1-1 قاعدة التعويم المدار

منذ سنة 1973 أصبح النظام النقدي الدولي يقوم على قاعدة التعويم المدار لأسعار الصرف هذه القاعدة التي فرضت نفسها ولم يقصد أحد اجتيازها لأن نظام التعويم كان نتيجة انهيءار نظام "بروتون وودز"، ولم تأت كمرحلة تزيل ما قبلها من المراحل بل لمواجهة الفوضى التي سادت أسواق الصرف الأجنبي والمضاربات التي أحدثت العديد من الاختلالات.

وفقا لهذه القاعدة تقوم السلطات النقدية في كل دولة بمسؤولية التدخل في أسواق الصرف الأجنبي للحد من آثار التقلبات قصيرة الأجل لأسعار الصرف دون محاولة التأثير على اتجاهات أسعار الصرف في المدى الطويل. وقد كانت إضافة حقوق السحب الخاصة هي أهم ملامح هذا الإصلاح والتي تم زيادتها اثر أزمة النفط العالمية 1973 وتغير مراكز المديونية العالمية.

1 علة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 36.

I-1-4-2- اتفاقية جمايكا

هكذا انتهى الأمر إلى تحرك صندوق النقد الدولي في اتجاه إدخال تعديلات على اتفاقية إنشائه، وتم التوصل إلى اتفاق بيان بعض أحكام الصندوق أطلق عليه "اتفاقية جمايكا" والذي دخل حيز التنفيذ في 1978 بعد أن حصل على الأغلبية المطلوبة من مجموعة القوة التصويتية 60% من مجموع الدول الأعضاء في الصندوق؛ انعقد مؤتمر جمايكا في جانفي 1976 أين لمح الصندوق النقد الدولي بنظام حرية سعر الصرف أو نظام التعويم، وقد تضمن التعديل الثاني لاتفاق صندوق النقد الدولي بعض الأحكام الجديدة فيما يتعلق بدور الذهب في النظام النقدي الدولي نلخصها فيما يلي¹:

- إلغاء السعر الرسمي للذهب والسماح للبنوك المركزية للدول الأعضاء ببيع وشراء الذهب في الأسواق بدون قيود؛
 - إلغاء كل الأحكام المنظمة باستخدام الذهب في التعامل ما بين الصندوق والدول الأعضاء ومن ذلك على عدم استخدام الذهب في دفع حصة الأعضاء الجدد في الصندوق أو عند زيادة حصص الأعضاء القدماء في الصندوق.
 - إنهاء دور الذهب كوحدة لتقييم حقوق السحب الخاصة وعدم إمكان اتخاذه كأساس لتقويم العملات الوطنية للدول الأعضاء في الصندوق حتى لو أعيد نظام أسعار التعادل مستقبلا.
 - وإقرار مبدأ المسؤولية المشتركة في تحقيق التوازن الخارجي بالنسبة للدول ذات الفائض كما هو بالنسبة للدول ذات العجز².
- وأعطت هذه الاتفاقية للدول أكثر حرية في تغيير أسعار صرف عملاتها بهدف إزالة الجمود عن نظام برنتون وودز. وأصبحت هناك لجنة من المحافظين تشرف على مراقبة النظام الجديد وتطويره ومتابعة تطور السيولة الدولية.

1 لقمان معزوز، شريف بودري، "المنافسة بين الدولار والاورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي"، مجلة الباحث، العدد 2011/09، ص75.

2 أكرم حداد، مشهور هذلول، "النقود والمصارف- مدخل تحليلي ونظري"، دار وائل للنشر والتوزيع 2005، ص64.

I-1-4-3- اقتصاديات العرض واتفاقات بلازا سنة 1985

إثر فوز المرشح الأمريكي "ريغان" في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، قام فريقه الاقتصادي بتبني مدرسة اقتصاديات العرض والتي تلخص فيما يلي¹:

✓ تخفيض المعوقات الرقابية؛

✓ تخفيض الضرائب المباشرة؛

✓ إدخال مرونة متزايدة في سوق العمل (سهولة التعيين والاستغناء عن العمالة حسب الوضع الاقتصادي).

كما قام البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي بانتهاج سياسة نقدية متشددة لتجسيد السياسة المالية السهلة، وما يترتب عليها من تضخم الذي تجاوز نسبة 10%، مما أدى إلى ارتفاع حاد في أسعار الفائدة التي وصلت إلى 20% في الآجال القصيرة. وقد تسبب تدفق ادخارات العالم إلى الدولار الأمريكي للاستفادة من هذا الارتفاع وتمويل عجز الموازنة الهائل إلى ارتفاع سعره أمام باقي العملات الدولية إلى مستويات مرتفعة، أدت إلى تطور جديد في نظام أسعار الصرف المرنة. وهو نظام التدخل الجماعي التعاوني والذي تم الاتفاق عليه بين مجموعة الدول السبعة الكبار G7 بفندق بلازا (نيويورك) سنة 1985. نتج عن هذه الاتفاقية بدأ الدولار مرحلة الانخفاض، وبات من الصعب موازنة العجز في الميزان التجاري الأمريكي، وأصبح ضعف الدولار مشكلة جديدة. وهذا تجلّى في اتفاقية اللوفر بباريس، فقد ترسخت فكرة إدارة أسعار العملات الرئيسية المعومة.

I-1-4-4- نظام النقد الدولي المعاصر

في ظل التطور التاريخي للنظام النقدي الدولي، فمن المتوقع أن يتأثر هذا النظام مستقبلا باتجاه مكونات الاقتصاد العالمي والتي يمكن تلخيصها في أربع اتجاهات و هي كالتالي²:

✓ التغيير في ميزان القوى الاقتصادية في العالم، الناتج عن عوامة الاستثمارات وتدفعها على الدول

التي تتمتع بأسواق كبيرة و أجور عمال متدنية مثل الصين والهند ودول جنوب شرق آسيا؛

1 ماهر كنج شكر، مروان عوض، "المالية الدولية، العملات الأجنبية و المشتقات المالية بين النظرية والتطبيق"، دار حامد للنشر والتوزيع 2004، ص32.

2 ماهر كنج شكر، مروان عوض، مرجع سبق ذكره، ص36-37.

✓ اختلالات متزايدة في موازين التجارة بين الدول ناتجة عن التغير في ميزان القوى؛

✓ تزايد المشاكل البيئية المتعلقة بالتدفقات التجارية و المالية؛

✓ الحاجة إلى درجة ملائمة في مرونة أسعار الصرف.

I-2- مشاكل النظام النقدي الدولي

إن النظام النقدي الدولي هو الذي يحكم العلاقات النقدية الدولية، انطلاقاً من اتفاقية برتون وودز التي وجدت لتنظيم العلاقات النقدية بين الدول المتقدمة التي قامت بتأسيسه كي يتمشى وفق مصالحها. وبالتالي هو نظام يتجاهل مصالح الدول النامية التي تتخبط في مشاكل خانقة. وعليه، فعلى النظام النقدي الدولي أن يكون قادراً على حل المشاكل النقدية والاقتصادية التي تعرقل مسار التنمية، ومن بين هذه المشاكل نجد¹:

I-2-1- مشاكل ذات طبيعة نقدية

أ- عمل مؤسسات النظام النقدي الدولي: يعمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بشكل يضمن مصالح الدول المتقدمة، أما بالنسبة للدول النامية فلنكتفي بتحصيل على القروض، عليها أن تتبع سياسات وشروط قد لا تتماشى مع توجهاتها الاقتصادية، وذلك نظراً لعدم قدرتها على سداد ديونها على سبيل المثال الجزائر.

ب- ارتباط النظام النقدي الدول بالدولار الأمريكي: أمام قوة الدولار الأمريكي، أصبح بوسع الو.م.أ طبع العملة وفقاً لمقتضيات أوضاعها الاقتصادية الداخلية، ثم تفرضها على التجارة الدولية، فمثلاً تخفيض قيمة الدولار سيؤثر مباشرة على ودائع الدول المصدرة للو.م.أ بالسلب، أما ارتفاع الدولار سيزيد من تكلفة الاستيراد وسيؤثر ذلك على الدول النامية المستوردة بدرجة أكبر.

ت- عدم الاستقرار في أسعار الصرف: يؤدي عدم استقرار أسعار الصرف إلى غياب القواعد والأطر المتفق عليها بين الدول، مثلاً كما حدث عند عدم الالتزام الو.م.أ بقاعدة تحويل الدولار إلى ذهب، وهذا راجع إلى وجود أطراف داخل النظام تفرض قراراتها لخدمة مصالحها سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو عسكرية...

1 فاطمة الزهراء خبازي، مرجع سبق ذكره، ص48.

ث- التضخم وأسعار الفائدة بين الدول: فبالنسبة للتضخم قد ينجر عنه ارتفاع حصيلة الصادرات التي ارتفع فيها معدل التضخم على حساب الدول المتعاملة، بحيث تكون مجبرة على دفع مبالغ أكبر لقاء الحصول على نفس السلعة التي ارتفعت أسعارها. ونفس الشيء بالنسبة لمعدل الفائدة، فان أي تغير في معدل الفائدة يؤدي إلى ظهور حركات واسعة في رؤوس الأموال والمضاربة.

ج- مشكلة المديونية: تعاني الدول النامية على غرار الدول الأخرى من مشكلة المديونية الناتجة عن العجز في موازين مدفوعاتها واستمرار هذا العجز أدى إلى تفاقم أزمة المديونية، وبما أن هذه الدول ليس لديها مصادر لسداد الديون فإنها تلجأ إلى الاستدانة مرة أخرى لتسديد الديون السابقة، مما أدى إلى تراكم الأقساط والفوائد والعجز عن السداد¹.

كما أسفرت تجربة الدول النامية مع برامج التثبيت التي عقدتها مع صندوق النقد الدولي لإصلاح المسار الاقتصادي عن جملة من المشاكل كتفاقم العجز في موازين المدفوعات وتدهور أسعار الصرف وزيادة معدلات التضخم...

ح- مشكلة السيولة الدولية: تكلمنا في الفصل الأول عن مكونات السيولة الدولية، والمتمثلة أساساً في الذهب والدولار والعملات الأجنبية القوية، وتنشأ مشكلة السيولة الدولية من نقص هذه العناصر وعدم قدرتها على تغطية الخلل في ميزان المدفوعات ومتطلبات التجارة الدولية المتزايدة. وتختلف هذه المشكلة من بلد لآخر، لكن الدول النامية هي الأكثر تضرراً نظراً لضعف قدرتها على التصدير وجلب العملة الصعبة.

1 فاطمة الزهراء خبازي، مرجع سبق ذكره، ص52.

I-2-2- مشكلات ذات طبيعة اقتصادية

عندما تحدثنا عن المشاكل النقدية التي يعاني منها النظام النقدي الدولي، فإننا بطبيعة الحال نتحدث عن مشاكل النظم الاقتصادية ككل، فالمشكلات النقدية تتأثر وتأثر في المشاكل الاقتصادية الكلية، ومن أهم المشاكل الاقتصادية نجد¹:

أ- مشاكل تتعلق بالتجارة الدولية: تعاني الدول النامية على وجه الخصوص من مشاكل تتعلق بالتجارة الدولية، من خلال ضعف معدلات النمو المحققة في حصيللة الصادرات (أغلب الصادرات مواد أولية)؛ وبالمقابل تزايد حاجة الدول النامية إلى الاستيراد من الخارج. ضف إلى ذلك السياسات الحمائية التي تتعرض لها صادراتها إزاء أسواق الدول الصناعية.

ب- مشاكل تتعلق بالتمويل: نجد أن الدول النامية تعاني من ندرة التمويل لضمان استمرارية عملية التنمية الاقتصادية بحيث تضطر هذه الدول للجوء إلى الدول المتقدمة من أجل سد هذه الفجوة (أي ظهور مشكلة التمويل الخارجي)...

II- الدولار الأمريكي

II-1- مكانة الدولار الأمريكي في الاقتصاد العالمي

II-1-1- نشأة الدولار الأمريكي وتعريفه

II-1-1-1- نشأته

قبل إصدار الدولار في أمريكا كان الشعب الأمريكي يتعامل بالعملة الفرنسية والانجليزية والاسبانية، مما كان يسبب إرباكا في التعاملات التجارية والاقتصادية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، إلى غاية عام 1785 حيث تم فرض الدولار عملة موحدة لاتحاد الو.م.أ. وفي عام 1792 تأسس النظام النقدي في أمريكا حيث بدأ سك عملة معدنية بولاية فيلادلفيا عام 1793.

وتختص الو.م.أ في إصدارها لعملتها الورقية بأسلوب خاص دون أغلب الدول، فبالإضافة إلى جعلها مقاسا موحدا ولونا متماثلا لكل فئات عملتها، فإنها تحمل الورقة المالية إلى جانب ميدالية المنتصف

1 فاطمة الزهراء خبازي، مرجع سبق ذكره، ص56.

عددا من الأرقام والحروف الرمزية والأختام والتوقعات، تتطلب معها المعرفة الدقيقة للصفات الأساسية المميزة لهذه العملة¹.

II - 1-1-2- تعريفه

هو العملة الرسمية للو.م.أ ويساوي مائة سنتا، وكلمة الدولار Dollar هي تحريف باللغة الإنجليزية لكلمة تالير Thaler، وهي عملة نمساوية قديمة من الفضة، شغلت مكانة هامة منذ سكها في بوهيميا سنة 1519. وقد اعتمدت الو.م.أ عملة الدولار كعملة رسمية سنة 1875، ومدلول الترميز \$ هو أن الحرف S يرمز ل State والخطين العموديين يرمزان ل United².

II - 1-2- سيطرة الدولار الأمريكي على نظام بروتن وودز

انطلاقا من اتفاقية بريتون وودز التي جعلت الدولار الأمريكي يلعب الدور الأساسي في تسوية المدفوعات الدولية، فقد سجلت موازين المدفوعات الأمريكية خلال الفترة (1946-1949) فائضا منتظما؛ ويعود ذلك إلى الطلب الأوروبي المتزايد على سلعها في إطار مشروع مارشال. وفي نهاية الأربعينيات، كانت الدول الأوروبية في طريقها إلى الانتعاش الاقتصادي؛ فبدأت فوائض أمريكا في التناقص تدريجيا، وتحول ميزان مدفوعاتها الإجمالي سنة 1950 إلى عجز، فقد تسبب في بدء عهد وفرة الدولار، الذي أدى إلى ازدهار الاقتصادي الأمريكي، دون أن تظهر عليه عوامل تضخمية خطيرة. أما الدول الأخرى التي تزيد احتياطياتها من الدولار، فيزيد النقد المتداول فيها ويظهر التضخم. أصبح الاقتصاد العالمي كله سوقا للدولار الأمريكي³؛ خاصة وأن الو.م.أ وسعت من استثماراتها الخارجية، من خلال سيطرتها على الأسواق العالمية، لاغتنام الأرباح الهائلة، مقابل ما انتهجته السياسة الاقتصادية الأمريكية من التزام تحويل الدولار إلى ذهب نتيجة الأهمية النسبية الكبيرة التي احتلتها العملة الأمريكية إلى جانب الذهب في نظام صندوق النقد الدولي.

وبدأت معدلات تحويل الدولار إلى ذهب ترتفع لدى وزارة الخزانة الأمريكية، وبدأت بذلك أسعار الذهب بالارتفاع في الأسواق الخاصة، بما يزيد على 40 دولار للأوقية الواحدة؛ نتيجة عمليات

1 عبد الجليل هجيرة، مرجع سبق ذكره، ص 109.

2 بودري الشريف، "مستقبل الدولار الأمريكي كعملة دولية في ظل التوجه نحو عملات عالمية أخرى"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 13*جانفي 2015، ص 59.

3 عيه عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 08.

الشراء المضاربي. فتدخلت الدول صناعية في إطار ما عرف بـ "مجمع ذهب لندن" في نهاية سنة 1961، للدفاع عن السعر الرسمي للذهب، المحدد في إطار اتفاقية بروتون وودز بـ 35 دولار للأوقية؛ فتراجع انخفاض الدولار مقابل الذهب، وانسحب المضاربون مؤقتاً.

غير أن تزايد عدم إمكانية تحويل جميع الدولارات التي بحوزة الجهات الرسمية الأجنبية إلى ذهب، انتقل النظام بمعنى الكلمة من "قاعدة الصرف بالذهب" إلى "قاعدة الصرف بالدولار"؛ وقد عملت هذه الأخيرة بصورة عادية لأنها مقبولة من الناحية الفنية، بشرط أن يقتنع أصحاب الاستحقاقات بحمل عملة الاحتياطي (الدولار) بدلا من الذهب، مقابل وجود ثقة بأن قيمة تلك العملة من الذهب ستكون مضمونة. مع استمرار العجز في ميزان مدفوعات الو.م.أ، تزايد الضغط عليها لتنفيذ التزامها بتحويل الدولار إلى ذهب؛ مع العلم أن حجم الدولارات سجلت نقصاً كبيراً مقابل الرصيد الذهبي، بلغ 19 مليار دولار سنة 1971، مما أجبر الحكومة الأمريكية كما قلنا سابقاً على اتخاذ قرار في 15 أوت من عام 1971، يقضى بالتخلي عن التزامها بقبول تبديل دولارات الجهات الأجنبية الرسمية إلى ذهب.

II-1-3- دور الدولار عالمياً

يقوم الدولار الأمريكي بدور عملة الاحتياطي العالمي حيث تحتفظ البنوك المركزية في معظم دول العالم باحتياطيات كبيرة من الدولارات الأمريكية لتلبية احتياجاتها من السلع والخدمات المستوردة، وبذلك يستولي الدولار على ثلثي احتياطيات النقد الأجنبي في العالم و 80% من مبادلات سعر الصرف الأجنبي.

ونجد أن أكثر من 50% من صادرات العالم يتم دفع قيمتها بالدولار بما فيها البترول، إذ تسعر كافة دول منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) نفطها بالدولار الأمريكي. وفي الحملة يصل حجم التداول بالدولار حول العالم حوالي ثلاثة تريليونات، وبهذا ينعكس أي تذبذب واضطراب في سعر الدولار على أسعار هذه السلع والخدمات، كما يؤثر على تقييم العملات الأخرى مقابل الدولار. ومن هنا نستنتج أهم الأدوار التي يلعبها الدولار الأمريكي دولياً و المتمثلة في:

II-1-3-1- الدولار كعملة احتياطات عالمية

كما ذكرنا أن الدولار بدأ يلعب دورا متزايدا في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية نتيجة تميزه بصفة القبول العام، لدى معظم الدول، ليس فقط بالنسبة للدول المحتاجة للاستيراد من الو.م.أ بل أيضا من غيرها، لأن الجميع يدرك أن الحصول عليه يعني إمكانية الاستيراد من أي دولة في العالم. فهو يمثل الأداة الاحتياطية الأولى في العالم لدى البنوك المركزية،

أي حوالي 62% من إجمالي الاحتياطات النقدية الدولية البالغة أكثر من 12 تريليون دولار، وتملك الصين أكبر احتياطي من النقد الأجنبي على مستوى العالم حيث بلغ 2.8 تريليون دولار نهاية 2010¹.

II-2-3-1- الدولار كعملة للتجارة الدولية

مواصلة لما قلناه في دور الدولار كاحتياطي عالمي، فإن ذلك يساهم بشكل مباشر في جعله عملة التبادل التجاري الدولي، بحيث أن نصف الصادرات العالمية يتم دفع قيمتها بالدولار، وبالتالي فإن الاقتصاد العالمي يتأثر نتيجة حدوث انخفاض أو ارتفاع في قيمة الدولار، لأن معظم السلع والمواد الأولية هي مسعرة بالدولار في الأسواق العالمية مثل: النفط والمعادن والذهب والقمح... وتأثير وتغير قيمة الدولار يختلف من بلد لآخر.

بالنسبة للدول النفطية، في أغلب الأحيان إذا انخفضت قيمة الدولار فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط، ومع ذلك فإنه عند احتساب معدلات التضخم والتغير في أسعار صرف العملات العالمية، فإن أسعار النفط الحقيقية تكون قد انخفضت².

ومن جهة أخرى يؤدي انخفاض الدولار إلى تناقص القوة الشرائية لدى هذه الدول النفطية، لأن الدخل الحقيقي لهذه الدول ينخفض وبالتالي يكون هناك تضائل في الاستثمارات، خاصة بالنسبة للدول التي تتلقى عائداتها بالدولار وتستورد بعملة أجنبية أخرى كالجائر مثلا (97% من الصادرات هي محروقات مقومة بالدولار ، بينما أغلب الواردات مقومة من الأورو).

1 شعبان عبده أبو العز المحلاوي، "حرب العملات وتأثيرها على الاقتصاد المصري"، دار النهضة العربية- القاهرة 2012، ص54.

2 شعبان عبده أبو العز المحلاوي، مرجع سبق ذكره، ص59.

II-3-3-1- تأثير الدولار على الأسواق المالية

يسيطر الدولار على حوالي 85% من قيمة الأسهم العالمية، والمقدرة بحوالي 3 تريليون دولار يوميا، وعلى حوالي 86% من حجم المبادلات اليومية في أسواق الصرف العالمية. وبموجب سياسة التسيير الكمي التي تنتهجها الو.م.أ من خلال طرح الدولار للتداول، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة العرض النقدي الدولي بشكل كبير، وبالمقابل فإن فرص الاستثمار في الدول المتقدمة تكون ضئيلة بسبب انخفاض معدل النمو إذا ما قرناها باقتصاديات الدول الناشئة. هذه الأموال سيتم استثمارها في أسواق هذه الدول وهو ما يطلق عليها بالأموال الساخنة*، وتستخدم هذه الأموال في المضاربات وزيادة حجم السيولة الدولية مما يؤدي إلى تضخم في أسعار السلع الرئيسية، وهذا يؤدي إلى حدوث أزمات اقتصادية على غرار ما حصل في أزمة النمر الآسيوية؛ فقد قامت كل من كوريا الجنوبية وسنغافورة... برفع الضريبة على تدفقات رؤوس الأموال كإجراء مضاد لتدفق هذه الأموال من أجل عدم ارتفاع سعر صرف العملة المحلية¹.

II-2- الدولار والاستخدام الدولي للعمليات

II-2-1- مفهوم الدولار

حسب تعريف صندوق النقد الدولي فإن الدولار هي: "الأخذ بنظام الدولار، وهي حياة المقيمين لجزء كبير من أصولهم في شكل أدوات مقومة بالدولار"².

وهو استخدام عملة دولية أخرى (الدولار) كأداة قانونية للوفاء والقيام بالمعاملات³.

والدولرة ظاهرة شائعة في البلدان النامية وبلدان التحول الاقتصادي، حيث إن نصف البلدان المنفذة لبرامج التصحيح التي دعمها صندوق النقد الدولي خلال الفترة (1988-1998)، انتهجت نظام الدولار. وهناك من الاقتصاديين من يجادل بالقول، بأن جميع الدول الآخذة في النمو ينبغي أن تطبق الدولار كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وكأي نظام نقدي، فالدولرة لها فوائد وتترتب عنها تكاليف تنعكس على اقتصاد البلد المدولر.

* **الأموال الساخنة:** هي أموال فائضة عن حاجة المستثمرين في أسواق خارجية تمكنهم من المضاربة في بورصات الدول النامية بهدف جني أرباح سريعة. فهي لا تبني اقتصادا ولا تحقق تنمية.

1 شعبان عبده أبو العز المحلاوي، مرجع سبق ذكره، ص64.

2 علة محمد، مرجع سبق ذكره، ص119.

3 جوزيف دانياليز، ديفيد فانهور، مرجع سبق ذكره، ص130.

II-2-2- فوائد الدولار

للدولرة فوائد عديدة، يمكن إيجازها فيما يلي¹:

- ✓ يترتب عنها تكامل اقتصاد البلد التي يتبع الدولار، مع الاقتصاد الأمريكي في شقيه المالي والتجاري؛
- ✓ تشجع عمليات الاستثمار انطلاقاً من الثقة التي يتميز بها الدولار؛
- ✓ وضع حد لكل المخاطر المترتبة عن عملية تخفيض قيمة العملة والتي تتمثل أساساً في التوقف عن سداد الديون؛

- ✓ الحد من التهافت على سحب الودائع من المصارف، ما لم يوجد في المراكز المالية للمصارف اختلالاً كبيراً في موازنة أرصدة العملات؛
- ✓ تعمل على تحقيق أهداف النمو والتضخم.

II-2-3- تكاليف الدولار

أما تكاليف الدولار فتتوقف على درجة دولة الاقتصاد ، وهي عموماً كما يلي:

- ✓ يفقد البلد المدولر كثيراً من الفوائد، إذا كان استخدام الدولار الأمريكي في سلعه وأسواقه المالية المحلية واسع النطاق، ولكن الارتباط في الجانب المالي والتجاري مع الو.م.أ يتميز بالضعف؛
- ✓ فقدان البلد لإيرادات ضخمة جراء عملية سك العملة إذا لم يتم الاتفاق على صيغة ما بين الو.م.أ وهذا البلد؛
- ✓ يمكن أن تزداد مخاطر التوقف عن سداد الديون مع تخفيض قيمة العملة، نتيجة لارتفاع خدمات الديون المقومة بالدولار².

II-2-4- سوق اليورو – دولار

ظهرت هذه السوق سنة 1958، واليورو دولار هو دولار أمريكي مودع في مصارف خارج الو.م.أ معظمها في أوروبا. وبمقتضى هذا النظام يستطيع حامل الدولارات فتح حساب له في بنك أوروبي بالدولار وبدون الحاجة إلى تحويلات لعملة محلية، بغية الحصول على معدلات فائدة مرتفعة، وفي نفس الوقت تجنب المجازفة الناتجة عن تحويل الدولار إلى عملة أخرى أو العكس.

1 علة محمد ، مرجع سبق ذكره، ص120.

2 علة محمد، مرجع سبق ذكره، ص120.

وانطلاقاً من مساعدات مارشال لإعادة بناء أوروبا تكس الدولار في أوروبا وكثر التعامل به، وازمحل دور الجنيه الإسترليني، وظهرت الودائع البنكية بالدولار في البنوك خارج أمريكا، وأصبحت تلك الودائع محل اقتراض وإقراض، وفقاً للظروف المالية الخاصة بالاقتصاد الأوروبي. ونتيجة لقوة الدولار واتساع التعامل به خاصة في أوروبا أطلق على السوق التي يتم التعامل فيها سوق اليورو - دولار، أي الدولار الأوروبي وارتبط هذا بفتح البنوك الأوروبية لحسابات وودائع لديها بالدولار اعتماداً على الودائع الدولارية الموجودة بها. وقد ساهمت العديد من العوامل في نشوء سوق اليورو-دولار من أهمها ما يلي¹:

- محدودية فرص الاستثمار داخل أمريكا والبحث عن فرص استثمار تحقق عائد أكبر خارجها، وبالذات في أوروبا في تلك الفترة، أي بعد الحرب العالمية الثانية؛
- عدم خضوع هذه الودائع للضرائب في الغالب؛
- أسعار الفائدة الأعلى كانت تدفع على هذه الودائع من قبل معظم الدول تشجيعاً لتوجيه العملات الأجنبية حولها.

ومما ساعد على تطور هذه السوق، التحرير الذي عرفته حركة رؤوس الأموال داخل القارة الأوروبية، والذي أتاح للبنوك المزيد من الحرية في امتلاك النقود الأجنبية والتعامل بها. هذا التطور أثر بشكل كبير على الجنيه الإسترليني، الذي عرف انخفاضاً في قيمته لصالح الدولار، وفي بعض الأحيان المارك الألماني. وقد رافق هذه الأسواق أيضاً تطور شبكات الاتصال والإعلام².

II-3- العملات الأجنبية وأهمية التعامل بها

II-3-1- تعريف العملة الأجنبية:

هي موجودات الدولة من عملات الدول الأخرى وتشمل أوراق النقد الأجنبي والودائع تحت الطلب لأجل بعملات هذه الدول بالإضافة لذلك السندات الحكومية والذهب وحقوق السحب الخاصة...³

1 صلاح الدين شريط، " دور صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية، دراسة تجريبية جمهورية مصر العربية مع إمكانية تطبيقها على الجزائر"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3-2012، ص116.

2 رضوان زهرو، " الاقتصاد العالمي المعاصر - مقدمات وأفاق"، دار النجاح الجديدة 2004، ص156.

3 د.ماهر كنج شكري، مروان عوض، مرجع سبق ذكره، ص192

وتظهر أهمية التعامل بالعملات الأجنبية كنتيجة حتمية لعمليات التجارة الدولية والعلاقات بين الدول التي يترتب عليها دفع جزء من مستورداتها من السلع و رؤوس الأموال بعملات أخرى غير عملاتها الوطنية، وقبض جزء من قيمة صادراتها من هذه السلع ورؤوس الأموال بعملات أخرى غير عملتها الوطنية. هذا يستلزم خلق أسواق لتبادل العملات الأجنبية والتعامل بها.

II-3-2- خصائصها

ولكي تلعب العملة دورها كعملة رئيسية وعملة احتياط فلا بد أن:

- ✓ تكون عملة قابلة للتحويل، بحيث لا تفرض دولتها قيودا على مدفوعاتها الخارجية، أو على موجودات الدول الأخرى من عملاتها؛
- ✓ تتوفر هذه العملة على الثقة والقبول العام،
- ✓ تتميز بنوع من الاستقرار في سعر صرفها؛
- ✓ يتوفر البلد المصدر للعملة على الاستقرار السياسي والأمني.

II-3-3- أهم هذه العملات الأجنبية

يعتبر الدولار الأمريكي مركز ثقل للنظام النقدي الدولي، ونقطة ارتكاز في نظام استقرار أسعار الصرف، إلى جانب بعض العملات الارتكازية الأخرى نذكر منها، حسب التسلسل التاريخي المعاصر لها:

أ- **الجنيه الإسترليني**: بالإنجليزية Pound Sterling، هي عملة التداول في المملكة المتحدة وتوابعها، وتنقسم إلى مائة بنس (بالإنجليزية Pence)، وهي تختلف عن عملة الجنيه القديم التي كانت مستخدمة جنبا إلى جنب مع الباوند منذ قرون، والاسم الحقيقي للعملة هو (Livre Sterling)، حيث استحدث مصطلح (Sterling) سنة 1823. والاختصار الخاص به GBP وتعتبر العملة المفضلة في التعامل إلى جانب الدولار الأمريكي، وذلك قبل ظهور عملة اليورو.

ب- **الفرنك السويسري**: هو العملة القانونية في سويسرا، حيث نص الدستور الفدرالي السويسري الجديد عام 1848 على أن الحكومة الاتحادية هي الكيان الوحيد المخول بصك النقود في سويسرا. أعقب هذا بعامين قانون العملة الاتحادي الأول والصادر عن الجمعية الاتحادية في 07 ماي 1850 والذي قدم الفرنك كوحدة نقدية في سويسرا، ورمزه المختصر هو CHF.

ت- **الين الياباني**: وهو عملة اليابان، وتعني كلمة الين لغة الدائرة (Cercle-Rond). تم إدخال الين بطابعه القانوني في اليابان 1870، والشيء الغريب في العملة اليابانية هو عدد الوحدات الجزئية الكبيرة التي تتكون منها الأوراق النقدية، وهي 1000، 2000، 5000، 10000. لذلك فقيمة الين منخفضة نسبياً مقارنة بالدولار والعملات العالمية الأخرى، وهذا ما يحسن من ترتيب البلاد اقتصادياً ويجعل منافسة اليابان داخل السوق العالمية ممكنة وبتكلفة قليلة، ورمزه المختصر هو (¥) أو JPY اختصاراً لـ Japonaise Yen¹.

ث- **العملة الأوروبية الموحدة "اليورو"**: يمثل EURO اسم العملة الأوروبية الموحدة، وقد تم الاتفاق على هذه التسمية في اجتماع مدريد سنة 1995 بعد خلافات كبيرة بين ألمانيا وفرنسا حول التسمية الرسمية، ليتدخل المجلس الأوروبي ويحسم الأمر لصالح كلمة Euro. تم تقديمه في بداية سنة 1999 ليتم تداوله رسمياً سنة 2002، وكان الهدف من هذه الفترة هو تحقيق وخلق العادة والاعتقاد على المعاملات بالايورو، وهناك حالياً 19 دولة أوروبية تستخدم هذه العملة. وقد اعتمد شعار العملة الموحدة الاورو (€)، حيث يمثل E الحرف الأول لكلمة Europe، يخترقه خطان أفقيان يرمزان إلى الاستقرار. وستكلم عن عملة الاورو بشيء من التفصيل و التحليل في الفصل الموالي، كون هذه العملة تدخل في إطار هذه الدراسة.

II-4- حرب العملات

حرب العملات ليست ظاهرة حديثة، بل هي تشير إلى التخفيض التنافسي الذي تمارسه بعض الدول لزيادة صادراتها وتقليل وارداتها من أجل تقليص العجز التجاري أولاً، وتحريكاً للاستثمار في الدول المنخفضة ثانياً سعياً لخلق مزيد من فرص العمل للعاطلين عنه.

وقد مورس هذا التخفيض التنافسي مرات كثيرة. ولكن فائدته عبر الوقت تتقلص إن لم تتبخر لأن الدول الأخرى تحذو حذو الدول المنخفضة مما يقلل من الفوائد المرجوة منه على الجميع. وكذلك، فإن من آثاره السلبية هو تقليص القوة الشرائية للعملة المحلية داخل الأسواق المحلية. وبمعنى آخر فإن التخفيض يكون مصحوباً بالعادة بارتفاع في الأسعار لأنه قلل من قيمة العملة بقرار، ولأنه إن نجح في

1 بودري شريف مرجع سبق ذكره، ص59.

زيادة الصادرات وتقليل الواردات سوف يقلل من حجم السلع المعروضة في السوق المحلية مما يرفع الأسعار.

II-4-1- العلاقة بين الاورو والدولار

لقد استند الدولار في هيمنته على وظيفتي التبادل والحساب.

إن فرضية منافسة اليورو للدولار تركز على ثلاثة عوامل أساسية وهي حجم اقتصاد الاتحاد الأوربي والسياسة النقدية التي ينتظر أن تتبع والتي تعتمد عليها قيمة اليورو وأخيرا الانضباط المالي والنقدي وهو جوهر معاهدة ماستريخت.

إلى جانب التأثير الإيجابي المنتظر من اليورو على النظام النقدي الدولي، من خلال دعمه لتحقيق استقرار أسعار الصرف، ينتظر كذلك أن يمثل عملة للتجارة والاستثمارات والاحتياطات الدولية¹.

ففي جانب التجارة العالمية، يتوقع أن يمثل اليورو 20 % مقارنة بنسبة 50 % للدولار، حيث أن التبادل التجاري بين منطقة اليورو وعدد كبير من الدول - أوروبا الشرقية ودول البحر الأبيض المتوسط - مرشح إلى الارتفاع، زيادة على انخفاض تكاليف المعاملات في إطار السوق الأوربية الموحدة (كبر الحجم، زوال تذبذب أسعار الصرف).

وفيما يخص الاستثمار، فالملاحظة الأولى هي مساهمة اليورو في إنشاء السوق المالية الموحدة التي تتميز والسيولة الكبيرة والتنوع من حيث الأدوات المالية.

أخيرا، وفي مجال الاحتياطات ينتظر أن تزداد الحاجة إلى اليورو من طرف الدول الأعضاء في الاتحاد التي تستخدم اليورو، وكذلك دول أوروبا الشرقية ودول البحر الأبيض المتوسط، التي تربطها علاقات اقتصادية قوية بمنطقة اليورو، كما أن مبدأ توسيع المخاطر سيؤدي بالبنوك المركزية في آسيا وأمريكا اللاتينية إلى الاحتفاظ بجزء من احتياطياتها باليورو².

لقد رأينا أن الأزمة المالية في أوروبا قد أزمّت بدورها وضع "اليورو". ولكن إصرار الو.م.أ على عدم رفع سعر التبادل للدولار خلق حالة من التقلب في أسعار العملات. لأن أوروبا تشكو أن وضعها

1 علة محمد، مرجع سبق ذكره، ص125.

2 علة محمد، مرجع سبق ذكره، ص125.

الداخلي الاقتصادي لا يبرر ارتفاع سعر اليورو مقابل الدولار، وإذا بقي اليورو مرتفعاً فإن فرص تحسن الاقتصاد الأوروبي سوف تتضاءل.

II-4-2- العلاقة بين الدولار واليوان الصيني

إن الـم.أ والصين قد دخلتا من أيام الرئيس جورج بوش الابن في جدل مستمر حول سعر تبادل العملة الصينية اليوان مقابل الدولار الأمريكي. فالميزان التجاري بين البلدين كان باستمرار لصالح الصين. وقد أدى هذا الحال، الذي استمر لحوالي ثلاثة عقود، إلى زيادة مديونية الـم.أ للصين، حيث بلغت حوالي ثلاثة تريليون دولار، وإلى زيادة الاحتياطات الأجنبية ألسينية. وقد مارست الـم.أ ضغوطاً على الصين لكي ترفع سعر عملتها، ولكن الأخيرة رفضت، ورغم الضغوط عليها فإنها اكتفت فقط بزيادة الفائدة على الودائع بالعملة الصينية المحلية بنسبة ضعيلة.

وكان موقف الصين دائماً أن المشكلة لا تكمن في انخفاض سعر اليوان، بل في الاقتصاد الأمريكي الذي تراجع إنتاجه وتنافسونه. وفي عام 2007 صدر كتاب "حرب العملات" للكاتب الصيني "سونج جونج بنج" باللغة الصينية، ويقول فيه إن البنوك الأمريكية هي التي تقوم بممارسات خاطئة من أجل الحفاظ على مصالحها، وهي وراء حرب العملات. وتوقع حدوث أزمة مالية في الـم.أ والاقتصاد العالمي قبل حدوثها فعلاً عام 2008.

من الواضح أن الحديث عن "حرب العملات" صار حديثاً قومياً في الصين والـم.أ. فالكاتب "سونج" مثلاً يتوقع أن تنضج حرب العملات عام 2024، وعلى الصين أن تبني عزلة مالية عن الاقتصاد العالمي لتحافظ على مكتسباتها. كما أن هناك تقرير للأمم المتحدة صدر عام 2010 تقول فيه إن الاقتصاد الأمريكي لا يمكن أن يستمر في تزويد الاقتصاد العالمي بالدولارات على حساب العجز في الموازنة الأمريكية، والعجز في الميزان التجاري، ولذلك علينا أن نبحث عن نظام نقد دولي جديد غير معتمد على الدولار¹.

1 د.جواد العناني، "حرب العملات بين الصراع الاقتصادي والانتكفاء القومي"، مقال منشور على الموقع التالي

بتاريخ 13 يناير 2012 <http://archive.arabic.cnn.com/2011/independent.opinions/12/14/>

وفي الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار الذهب بسرعة خياليه جعلت الرجوع إلى قاعدة الذهب مطلباً منطقياً، لكن الاقتصاديين المتميزين مثل "روبرت مونديل" من جامعة كولومبيا، وريتشارد كوبر من جامعة هارفارد، يتبنيان نظرية وجود ثلاث عملات رئيسيه في العالم وهي الدولار، واليورو، ويختلفان حول العملة الثالثة هل ستكون الين الياباني أم اليوان الصيني، الذي يتوقع "مونديل" أن يكون اليوان هو العملة الثالثة، وواضح أنه هو الآن أقرب إلى الصواب.

فقد قرر صندوق النقد الدولي بتاريخ 30 نوفمبر 2015 بإدراج اليوان في وحدته الاحتياطية، لكن دخول حيز التنفيذ يكون بداية من أكتوبر 2016 لإتاحة الوقت لإنجاز فعلي لعملية دخول العملة الصينية في وحدته الاحتياطية. لكن التوازن الجديد قد يضعف خصوصاً حصة الجنيه الإسترليني واليورو، وقد لا يمس قطعاً الدولار الأمريكي الذي زادت أهميته في المبادلات الخارجية منذ خمس سنوات، وهو تاريخ التوازن السابق حيث يقوم الصندوق بإعادة النظر في توازن السلة كل خمس سنوات.

واعتباراً من الفاتح أكتوبر 2016، ستصبح تركيبة سلة العملات مؤلفة من 41.73% للدولار و30.93% لليورو و10.92% لليوان و8.33% للين و8.09% للجنيه الإسترليني. وهذا التوازن يستند إلى قيمة صادرات السلع والخدمات للبلد أو المنطقة النقدية التي تصدرها كل عملة من مكونات السلة خلال السنوات الخمس السابقة لعملية المراجعة¹.

III- الدولار الأمريكي والنظام النقدي الدولي III-1- السيطرة على النظام النقدي الدولي III-1-1- قوة الاقتصاد الأمريكي

تمثل نهاية الحرب العالمية الثانية وما خلفته من دمار لدول أوروبا واليابان، بداية سيطرة الو.م.أ على الاقتصاد العالمي، وبالتحديد انطلاقاً من اتفاقية بريتون وودز التي بلورت السيطرة الأمريكية، انطلاقاً من العملة الأمريكية الدولار لتحل محل الجنيه الإسترليني، ويصبح العملة الارتكازية في النظام النقدي الدولي، وأكثر العملات المستعملة في تمويل التجارة الدولية والمدفوعات الدولية، بالإضافة إلى المساعدة التي قدمتها الو.م.أ لأوروبا لإعادة اعمار القارة خاصة أوروبا الغربية من خلال مشروع مارشال. وبالتالي فإن هذه الهيمنة، فهي ممتدة من القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية...

¹ "اليوان ينافس العملات الرئيسية على الريادة"، مقال منشور على الموقع. <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness> بدون ذكر الكاتب، بتاريخ 2015/12/01.

ومن أهم العوامل التي ساهمت في السيطرة الاقتصادية الأمريكية هي¹:

✓ خروج الاقتصاد الأمريكي سليماً ومستفيداً من هذه الحرب، بحكم بعد الو.م.أ عن ميدان الحرب؛

✓ شساعة السوق الأمريكية؛

✓ ارتفاع معدلات الادخار والنتائج القومي الإجمالي؛

✓ التفوق التكنولوجي، خاصة من جانب مؤسسات التعليم والجامعات الرائدة في البحث العلمي؛

ولإبراز هذه السيطرة، نأخذ على سبيل الحصر فقط الجدول الموضح أسفله، يوضح لنا تطور

الصادرات السلعية لبعض الدول المتطورة خلال كل عقد من الزمن للفترة 1948-2013.

الجدول رقم 01: تطور الصادرات العالمية للسلع عند بداية كل عقد زمني للفترة 1948-2013

الوحدة: مليون دولار و النسب المئوية

السنوات	1948	1953	1963	1973	1983	1993	2003	2013
القيم								
العالم	59	84	157	579	1838	3684	7380	18301
النسب								
الو.م.أ	21,7	18,8	14,9	12,3	11,2	12,6	9,8	8,6
كندا	5,5	5,2	4,3	4,6	4,2	3,9	3,7	2,5
ألمانيا a	1,4	5,3	9,3	11,7	9,2	10,3	10,2	7,9
فرنسا	3,4	4,8	5,2	6,3	5,2	6,0	5,3	3,2
المملكة المتحدة	11,3	9,0	7,8	5,1	5,0	4,9	4,1	3,0
الصين	0,9	1,2	1,3	1,0	1,2	2,5	5,9	12,1
اليابان	0,4	1,5	3,5	6,4	8,0	9,8	6,4	3,9

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الموقع www.wto.org

a: الأرقام تخص ألمانيا الفدرالية من 1948 إلى 1983

ملاحظة: خلال الفترة 1973 و 1983 والفترة 1993 و 2003 نلاحظ ارتفاع محسوس في حجم الصادرات بسبب ارتفاع أسعار البترول.

أول ملاحظة نسجلها هي رغم تراجع نسبة الصادرات الأمريكية من عقد إلى آخر، إلا أنها

تبقى مسيطرة على نسبة الصادرات العالمية إذا ما قرناها ببقية الدول المتقدمة، أما عن تراجع نسبة

1 سمية ملاح، مرجع سبق ذكره، ص 36..

الصادرات الأمريكية فيعود إلى تراجع الدور الريادي الذي لعبه الاقتصاد الأمريكي خاصة على المستوى العالمي، وكان بالمقابل ظهور قوى اقتصادية أخرى كالصين والاتحاد الأوروبي الذي ظهر كتكتل اقتصادي قوي ينافس الاقتصاد الأمريكي، خاصة خلال العقدين الأخيرين، فنجد أن الصين تحتل المرتبة الأولى بـ 12.1% و الو.م.أ بـ 8.6% وألمانيا بـ 7.9%، وهذا ما يفسر لنا النمو المتزايد للصادرات الألمانية والصينية من عقد لأخر، (ألمانيا اقتصادها كان منهارا بعد الحرب العالمية الثانية)، وكذلك النمو الاقتصادي الذي تشهده الصين من سنة إلى أخرى.

III-1-2-الوضع الحالي للدولار الامريكى

منذ إنشاء اليورو عام 1999 وإلى غاية 2001، انخفضت العملة الأوروبية الموحدة مقارنة بالدولار في أسواق الصرف الدولية (ارتفاع قيمة الدولار)، إذ تحولت قيمة الدولار من 1.16 دولار إلى 0.83 دولار مقابل الأورو الواحد، ما يعني تراجع الأورو بحوالي 30% لصالح الدولار. لكن مع السنوات الأخيرة شهد الدولار انخفاضا كبيرا في قيمته، إذ يقدر معدل انخفاض الدولار الأمريكي منذ فبراير عام 2002 (حيث حدث تحسن إلى حد ما للدولار في تلك الفترة) حتى أوت 2003 بالمتوسط أمام العملات الرئيسية بحوالي 12%، بينما انخفض مقابل اليورو بنسبة 26% بين فيفري 2002 وبداية مارس 2003.

وهذا معدل انحدار قياسي، غير أن بعض المحللين الاقتصاديين ينظرون إلى ذلك الانحدار لسعر صرف الدولار على أنه انحدار تصحيحي ولا يدعو للقلق، وذلك لاعتقادهم بأن الدولار كان قبل ذلك الانحدار مقوما بأعلى من سعره الحقيقي بكثير. وقد تكون هذه التحليلات صحيحة إلى حد ما، بيد أنها بالقطع ليست دقيقة. حيث أن نسبة انحدار سعر صرف الدولار ومن ثم قيمته في الأسواق النقدية العالمية قد تكون تصحيحية، إلا أن كافة هذه العوامل والمتغيرات التي تم ذكرها بلا شك تلعب دورا كبيرا في تدهور قيمة الدولار الأمريكي.

وتشير التوقعات المستقبلية أن إجماع المصرفيين الاقتصاديين يؤكد أن الأيام المقبلة سوف تسجل أيضا انهيارا لافتا أكثر للعملة الأمريكية. غير أن السؤال الذي يطرح نفسه هو:

لماذا يتم تقويم الدولار بأعلى من قيمته السوقية في أوقات الرخاء و السلم؟ إن قيمة الدولار في الحقيقة تعكس القوة السياسية للو.م.أ أكثر من القوة الاقتصادية لها، إذ أن الو.م.أ لا تزال تنتهج

سياسة "الدولار القوي"، غير أن مضمونه قد تغير، حيث لم تعد قوة الدولار الأمريكي تحدد وفقا لسعره مقابل العملات الأخرى الرئيسية في السوق، بل استنادا لثقة الجماهير به¹.

III-2- أسباب انخفاض قيمة الدولار

أثارت الأزمات الأخيرة التي تعرض لها الدولار الأمريكي أمام العملة الأوروبية اليورو وعملات دولية أخرى العديد من التساؤلات لدى الخبراء الاقتصاديين، فقد أرجع العديد منهم أن الهزات المتتالية للدولار هي سياسة أمريكية متعمدة الغرض، منها زيادة الصادرات الأمريكية وتقليل عجز الميزان التجاري، أي تقليل المديونية الخارجية المتصاعدة للو.م.أ. لكن بصرف النظر عما إذا كانت سياسة متعمدة الغرض أم لا، فإن هناك أسباب أدت إلى انخفاض الدولار في السنوات الأخيرة وبالتحديد منذ عام 2002 نجد منها²:

III-2-1- أسباب داخلية أمريكية:

التزام السياسة الأمريكية بشعار "دولار قوي" بدأ يتهاوى، إذ بدأ الاقتصاد الأمريكي يقتنع أن المكاسب الداخلية التي تجنيها الو.م.أ من ضعف عملتها أكثر مما ظنوا، حيث ضعف العملة الأمريكية زاد من الفرص التنافسية للشركات الأمريكية أمام غيرها من الشركات الأوروبية والآسيوية حيث زادت صادراتها نتيجة الانخفاض في عملتها وبالتالي بدأت هذه الشركات في زيادة توسعها الإنتاجي وعدد الموظفين لديها. كما أن السياحة الأمريكية الداخلية قد نمت بصورة كبيرة منذ بدء الانخفاض في قيمة عملتها حيث أصبح السائح الأمريكي يفضل القيام بالسياحة الداخلية عن قيامه بالسياحة الدولية باتجاه أوروبا وآسيا والذي كان السائح الأمريكي يعتبر المصدر الرئيسي لها، مما حفز نمو الاقتصاد المحلي الأمريكي. ولتوضيح انخفاض قيمة الدولار الأمريكي نأخذ الجدول الموالي الذي يوضح تطور نسبة الصادرات الأمريكية من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2003-2014.

الجدول رقم 02: تطور نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2003 - 2014.

الدولة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الو.م.أ	9	9,6	10	10,7	11,5	12,5	11	12,4	13,6	13,6	13,5	13,4

المصدر: من إعداد الطالب بناء على قاعدة البيانات Eurostat بتاريخ 15-05-2015.

1 عبد الجليل هجيرة، مرجع سبق ذكره، ص124.

2 صلاح الصيفي، "انخفاض قيمة الدولار.. وتأثيره على الاقتصاد الدولي"، مؤسسة الإسلام اليوم بتاريخ 02-28-2016.

انطلاقاً من الجدول نلاحظ أن نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي ترتفع من سنة إلى أخرى بشكل تصاعدي وهذا يمكن أن نفسره بتراجع قيمة الدولار الأمريكي أمام الاورو، إي ارتفاع القدرة التنافسية للصادرات الأمريكية، باستثناء سنة 2009 أين انخفضت نسبة المساهمة، وهذا الانخفاض هو نتيجة أزمة الرهن العقاري التي هزت الاقتصاد الأمريكي خاصة والاقتصاد العالمي عامة.

III-2-2- أسباب مالية:

الرغبة في تخفيض العجز في الحساب الجاري الأمريكي الذي وصل إلى مستويات قياسية، إذ إنه قد تجاوز 631 مليار \$ في عام 2006 أي ما يشكل 5.3% من الناتج المحلي الأمريكي وإن انخفاض قيمة العملة سيعمل على تحفيز الصادرات وجعلها أكثر رواجاً لدى المستهلكين في أنحاء العالم كما يخفض من حجم المستوردات التي يستهلكها الأمريكيون بسبب غلاء المنتجات المستوردة عما كانت عليه سابقاً.

الجدول رقم 03: تطور وضعية الحسابات الجارية لبعض دول المتقدمة للفترة 2004-2012

الوحدة: بليون دولار

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
60,4	119,3	204	146,6	159,9	212,1	170,9	166,1	172,1	اليابان
-440,4	-457,7	-449,5	-381,6	681,3	-713,4	-799	-739,8	-629,3	الو.م.أ
295,3	189,7	149,7	98,9	-93,5	21,8	81,5	108,8	147,5	أوروبا
180,2	112	63,3	40,3	-52,4	43,7	35,6	51,3	114,9	الاتحاد الأوروبي 15
-25,9	-43,3	-43,6	-38,2	-119,7	-106,6	-63,8	-42,4	-47,4	الدول الجديدة بالاتحاد

World economic, Situation and prospects, United Nations New York 2014,P 175

المصدر

نلاحظ أن ميزان المدفوعات الأمريكي يسجل عجزاً مزمناً هذا راجع بالدرجة الأولى إلى السياسة الأمنية الأمريكية المبنية أساساً على مكافحة الإرهاب (كثرة النفقات العسكرية)، والاستثناء كان في 2008 أين سجل فائض بـ 681.3 بليون دولار، لينخفض هذا الفائض ويصبح عجزاً في 2009 بـ -381.6 بليون دولار، وذلك نتيجة أزمة الرهن العقاري التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي، بينما ميزان المدفوعات الخاص بالاتحاد الأوروبي سجل فائض مستمر باستثناء 2009 أين سجل عجزاً بـ -52.4 بليون دولار وذلك لنفس السبب (تداعيات أزمة الرهن العقاري).

أما ميزان المدفوعات الياباني فيعرف فائض، إلا أنه في 2009 تراجع هذا الفائض نسباً مقارنة بالو.م.أ والاتحاد الأوروبي.

III-2-3- أسباب اقتصادية:

إن نمو الاقتصاد الأمريكي يحقق لمعدلات نمو أقل من تلك المحققة في الاتحاد الأوروبي بسبب ارتفاع أسعار النفط، أي ازدياد تكاليف الإنتاج والتشغيل والتضخم، أدى إلى إضعاف الدولار.

الجدول رقم 04: تطور نسب الناتج الداخلي الخام الحقيقي لبعض الدول المتقدمة للفترة 2015-2005

الدول	أ 2005-2012	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	ب 2013	ب 2014	ج 2015
الولايات المتحدة	1,5	3,4	2,7	1,8	-0,3	-2,8	2,5	1,8	2,8	1,6	2,5	3,2
اليابان	0,5	1,3	1,7	2,2	-1	-5,5	4,7	-0,6	1,9	1,9	1,5	1,2
اليورو	0,8	1,7	3,3	3	0,4	-4,4	2	1,6	-0,7	-0,5	1,1	1,6
الصين	10,5	11,3	12,7	14,2	9,6	9,2	10,4	9,3	7,7	7,7	7,5	7,3

أ: متوسط النسب المئوية، ب: معطيات مقدرة، ج: معطيات متوقعة

المصدر: World Economic situation and prospects, Op cité, P 153-155

كملاحظة عامة نلاحظ أن تطور الناتج الداخلي الخام الحقيقي عرف انخفاض في كافة دول العينة لسنتي 2008 و 2009 وهذا راجع كما قلنا سابقا (تحليل موازين المدفوعات) إلى تداعيات أزمة الرهن العقاري، ليعرف بعد ذلك تسجيل نمو إيجابي في دول العينة المختارة لكن بنسب متفاوتة، فقد سجلت الصين أكبر نسب نمو 10.4% سنة 2010 ثم تليها اليابان ب 4.7% لتسجل منطقة الاورو أقل نسبة ب 2% في نفس السنة، لتعرف منطقة اليورو تراجع جديد في نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي بسبب أزمة الديون السيادية التي مست بعض دول المنطقة كاسبانيا وايطاليا والبرتغال فقد انخفض سنة 2012 إلى -0.7% ؛ لتبقى الصين تسجل أعلى نسبة نمو مقارنة بالدول الاخر خلال العقد الاخير، مما يدل على النمو الاقتصادي الصيني الكبير.

الجدول رقم 05: بعض الإحصائيات الخاصة بالدول م. أ للفترة 2014-2008

الوحدة: الدولار والنسب المئوية

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
54 353	52 592	51 368	49 710	48 302	46 930	48 330	نصيب الفرد من PIB ب PPA الجارية
2.4	1.5	2.2	1.6	2.5	-2.8	-0.3	نسبة نمو PIB الحقيقي
-4.9	-5.3	-8.8	-10.6	-12.0	-12.7	-7.0	نسبة عجز الميزانية من PIB
123.2	123.8	124.7	121.6	116.0	105.7	92.3	نسبة الدين العمومي من PIB

المصدر: www.SourceOCDE.org/panoramastats. بتاريخ 2015/11/12

أهم القراءات، التي يمكن أن نقرأها من هذا الجدول هي الارتفاع المستمر لنصيب الفرد من PIB، ولكن هناك ارتفاع في نسبة الدين العمومي من PIB فقد ارتفع من 92.3% إلى 12.2% سنة 2014 وذلك من أجل تغطية العجز الحاصل في ميزان المدفوعات.

III-2-4- أسباب نقدية:

الجدول رقم 06: تطور معدلات الفائدة في الأجل القصيرة لبعض الدول المتقدمة للفترة 2004-2013

الدول	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الهند	2,3	2,8	4,2	4,6	3,4	0,7	0,8	1,2	1,2	1,2
اليابان	0,1	0,1	0,3	0,7	0,8	0,6	0,4	0,3	0,3	0,2
منطقة اليورو	2,1	2,2	3,1	4,3	4,6	1,2	0,8	1,4	0,6	0,2
المملكة المتحدة	4,6	4,7	4,8	6	5,5	1,2	0,7	0,9	0,8	0,5
الو.أ.	1,6	3,5	5,2	5,3	3	0,6	0,3	0,3	0,3	0,2

المصدر: World economic, Op Cité, P 16

بداية من 2009 نلاحظ انخفاض في معدلات الفائدة لدول العينة مقارنة بالسنوات السابقة واستقرار نسبي خاصة في الو.م.أ. واليابان.

III-2-5- أسباب عسكرية:

السياسة الأمريكية الخارجية بقيادة جورج بوش قد استنفدت كل الفائض المالي الذي حققته إدارة الرئيس الأسبق كلينتون والذي كان يقدر 256 مليار دولارًا في أقل من ثلاث سنوات، ليتحول إلى عجز مالي يقدر 455 مليار دولار أمريكي بسبب حروبها الموسعة المباشرة وغير المباشرة في كل من أفغانستان والعراق وسوريا، مما أسهم كثيرًا في إضعاف قيمة الدولار الأمريكي.

III-2-6- أسباب دولية:

إن السياسة الأمريكية الاقتصادية التي انتهجتها إدارة بوش قد أدت إلى هروب الرأسمال الدولي وخاصة الأوروبي، الأمر الذي شكل بصورة كبيرة، الانخفاض الكبير لقيمة الدولار تجاه اليورو مع بداية عام 2002 كما أن مخاوف أصحاب رؤوس الأموال (الشرق الأوسط) من سياسة بوش في محاربة ما يسمى بالإرهاب وما قد ينتج عن ذلك من تجميد لحسابات مصرفية أو نشاطات تجارية لرأس المال

العربي جعل هذه الأموال تحول مسارها من الو.م.أ إلى الأسواق الأوروبية والآسيوية. والجدول الموالي يوضح التراجع في قيمة الدولار الأمريكي أمام أهم العملات الدولية.

الجدول رقم 07: تطور المعدل السنوي لسعر صرف الدولار أمام أهم العملات الدولية للفترة 2000-2014.

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
اليوان الصيني	8,27	8,27	8,27	8,189	7,974	7,606	6,948	6,831	6,768	6,462	6,309	6,148	6,161
الجنيه الأسترليني	0,667	0,612	0,546	0,55	0,544	0,5	0,545	0,641	0,648	0,624	0,631	0,64	0,607
اليون الياباني	125,1	115,9	108,2	110,2	116,3	117,8	103,4	93,54	87,71	79,7	79,75	97,62	105,8
اليورو	1,061	0,886	0,805	0,805	0,797	0,731	0,683	0,719	0,756	0,719	0,779	0,753	0,754

المصدر: <http://www.fxtop.com/fr/historique>

نلاحظ أن قيمة عملة الاورو ترتفع بشكل تصاعدي أمام قيمة الدولار، لتبلغ أقصاها في 2008، لتخضع نسبيا بعد ذلك، أما بالنسبة لليوان الصيني فان قيمته شهدت ارتفاع مستمر وذلك راجع للتطور الاقتصادي الكبير الذي شهدته الصين، خاصة في السنوات الأخيرة، ونفس الشيء بالنسبة للجنيه الأسترليني والين الياباني، وكرجمة لمعطيات الجدول نقول أن الدولار يسجل انخفاض مستمر في قيمته أمام العملات القوية.

III-3-1- أسباب تراجع الدولار الأمريكي وأزمة الرهن العقاري

أصبح الدولار الأمريكي لا ينفرد بالهيمنة والسيطرة على الاقتصاد العالمي لعدة أسباب منها¹:

- ✓ خروج الدولار الأمريكي عن قاعدة التعادل مع الذهب سنة 1971؛
 - ✓ انهيار نظام معدلات التبادل النقدي الثابت بين العملات المختلفة؛
 - ✓ تقنين تعويم العملات الرئيسية من خلال صندوق النقد الدولي سنة 1973؛
 - ✓ ظهور وحدات حقوق السحب الخاصة كمنقود دولية لتدعيم السيولة الدولية.
- بالإضافة إلى هذه العوامل هناك عوامل أخرى ظهرت بداية من الألفية الثالثة والمتمثلة في:
- ✓ ظهور اليورو إلى التداول بداية من 2002 أدى إلى تراجع الاحتياطات الدولية بالدولار؛
 - ✓ التطور الكبير التي تشهده الصين، وإمكانية إحلال اليوان الصيني مكان الدولار الأمريكي.

1 سمية ملاح، مرجع سبق ذكره، ص 40.

كذلك كثرة الأزمات المالية التي كانت تصيب مختلف اقتصاديات العالم خاصة الدول المتقدمة والدول الناشئة مثل أزمة المكسيك وأزمة روسيا وأزمة جنوب شرق آسيا، وآخرها كانت أزمة الرهن العقاري التي عصفت بعدد من البنوك والمؤسسات المالية والأسواق المالية، وكلفت العديد من الدول خسائر فادحة، حيث سنتطرق إلى أهم الأسباب المؤدية إلى هذه الأزمة وأهم نتائجها والإجراءات المتخذة لتقليل من حدتها.

III-3-2- أزمة الرهن العقاري

III-3-2-1- تعريف الأزمة المالية

يمكن تعريفها بأنها " التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول، والتي من أبرز سماتها تراجع النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية، والذي ينعكس سلبا في تدهور كبير في قيمة العملة وأسعار الأسهم، مما ينجم عنه آثار سلبية في قطاع الإنتاج والعمالة¹.

III-3-2-2- أسباب أزمة الرهن العقاري

هناك العديد من الأسباب المباشرة وغير مباشرة التي كانت وراء اندلاع أزمة الرهن العقاري* بالو.م.أ، والتي أثرت سلبا على الاقتصاد الأمريكي خاصة والاقتصاد العالمي عامة. ومن أهمها²:

أ- الأسباب غير المباشرة

- الظرفية الاقتصادية العالمية المتميزة بارتفاع مستمر للأرباح، لكن لا تقابلها استثمارات منتجة من شأنها الاستجابة للحاجيات الاجتماعية للإنسانية؛ حيث أصبح العجز البنوي للاقتصاد الأمريكي يمول من طرف باقي دول العالم خاصة الصين والدول الخليجية، مما أدى إلى المزيد من البطالة وهشاشة الشغل والتفاوتات الاجتماعية؛
- العجز التوأم في الميزان التجاري والميزانية العامة، فقد بلغ عجز الموازنة العامة سنة 2008 حوالي 410 مليار \$، أي حوالي 3% من PIB،

1 على فلاح المناصير ووصفي عبد الكريم الكساسبة " الأزمة المالية العالمية حقيقتها... أسبابها... تداعياتها... وسبل العلاج" ، جامعة الزرقاء الخاصة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية 2009، ص 07.
* قرض الرهن العقاري: يقوم المقترض برهن عقار يملكه كضمان للوفاء بالتزاماته، وفي حالة تعثر المقترض عن الوفاء بتسديد أقساط الدين، يقوم البنك بالحجز وبيع العقار المرهون لاسترداد أمواله.
2 على فلاح المناصير ود. وصفي عبد الكريم الكساسبة، مرجع سبق ذكره، ص 12-14.

- الحروب التي خاضتها القوات الأمريكية في كل من الصومال وأفغانستان والعراق والتي كلفت ثلاثة تريليونات \$؛
- عدم التزام المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، بالأهداف الأساسية التي أنشأت من أجلها و المتمثلة في مراقبة وعلاج التذبذب في أسعار صرف العملات للدول الأعضاء ومساعدة هذه الدول على معالجة الاختلالات في موازين مدفوعاتها وتنمية الاقتصاديات الدول النامية؛

ب- الأسباب المباشرة

أما الأسباب المباشرة فنلخصها كما يلي¹:

- ازدهار أسواق العقارات من سنة 2001 إلى سنة 2006 بالو.م.أ ، وتنامي الاستثمارات المحلية والأجنبية في الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري، جعل البنوك والمؤسسات المالية تتساهل في منح الائتمان؛
- تزايد الإنفاق الاستهلاكي في الو.م.أ طوال فترة الازدهار العقاري الممول بهذه القروض العقارية؛
- عدم تمكن المؤسسات المالية والبنوك من بيع البيوت المرهونة بسبب انهيار أسعارها في السوق بسبب الفائض الكبير في عرض السكن الذي بلغ عند انفجار الأزمة 4 ملايين سكن²؛
- ارتفاع معدلات الفائدة بداية من 2004 بسبب الضغوط التضخمية المتزايدة الذي شهدها الاقتصاد الأمريكي، مما جعل العائلات الأمريكية ذات الدخل الضعيف غير قادرة على تسديد ديونها.

انطلاقاً من هذه الأسباب، انفجرت الفقاعات العقارية في صيف 2007 مؤدية إلى توقف مئات الآلاف من العائلات الأمريكية عن دفع أقساط الرهن العقاري، مما تسبب في خسائر فادحة لبعض المؤسسات المالية المختصة، وأدت إلى انتشار الأزمة خارج الو.م.أ ومست أولاً الدول المتقدمة.

III-2-3- نتائجها

من أهم النتائج التي خلفتها هذه الأزمة المالية التي مست معظم اقتصاديات دول العالم هي³:

1 إبراهيم عبد العزيز النجار، "الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي"، الدار الجامعية الإسكندرية 2009، ص63.
2 مسعود مجيطة، "دروس في المالية الدولية"، ديوان المطبوعات الجامعية 2013، ص248.
3 مسعود مجيطة، مرجع سلق ذكره، ص260.

- الانخفاض المتواصل لأسعار الأصول المالية في البورصات العالمية، والذي بلغ نهاية 2008 حوالي 29 تريليون دولار؛
 - في 15 سبتمبر 2008 أعلن البنك ليمن برودرز **Lehman Brothers** رابع أكبر بنك في الو.م.أ عن إفلاسه، الذي كان يوظف أكثر من 25000 موظف¹.
 - إعلان شركة AIG (أكبر مؤسسة تأمين أمريكية) عن عدم قدرتها بالوفاء بالتزاماتها اتجاه 64 مليون عميل تقريبا²
 - تراجع الأنشطة الإنتاجية لكثير من المؤسسات الاقتصادية، بسبب صعوبة حصول هذه المؤسسات المنتجة على القروض اللازمة لتمويل عملية الإنتاج، وهو ما يعني تراجع الطلب الكلي وبالتالي تزايد نسبة البطالة التي أدت إلى تراجع مستوى المعيشة.
- والجدول الموالي يبين لنا أهم النتائج التي خلفتها هذه الأزمة، التي مست معظم دول العالم.
- الجدول رقم 08: نسب الانخفاض في قيمة الأوراق المالية سنة 2008 في بورصات بعض دول مجموعة العشرين أثناء انعقاد قمتها.**

الدولة	قيمة	أكثر القطاعات المتضررة
الو.م.أ	36%	قطاع البنوك والعقارات والسيارات.
اليابان	46%	قطاع السيارات والصادرات.
ألمانيا	41%	قطاع البنوك والسيارات (ثاني دولة في العالم تواجه الركود).
بريطانيا	34%	قطاع البنوك والعقارات (أول دولة في العالم تواجه الركود).
كندا	34%	العقارات، وهي الدولة الصناعية الوحيدة التي حققت نمو أثناء
فرنسا	42%	قطاع البنوك والسيارات.
الصين	50%	النشاط الصناعي، أي انخفاض الصادرات.
روسيا	66%	قطاع البترول وإغلاق البورصات أكثر من مرة.
السعودية	40%	قطاع البترول.
ج.إفريقيا	36%	وهي نسبة عالية في ضوء تواضع قطاع البورصة بها.

المصدر: إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سبق ذكره، ص 75.

¹ Catherine Karyotis....., "La crise en 40 Concepts clés", RB édition 2013, P30.

² فريد كورتل، "الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية"، مداخلة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، بدون تاريخ، ص 08.

بعد السلسلة المتعاقبة من الانهيارات المصرفية وأسواق المال التي مست معظم دول العالم، كان لزاما على هذه الدول اتخاذ إجراءات وتدابير للحد من هذه الانهيارات المتوالية أو التقليل من حدتها، نلخص أهم الإجراءات المتخذة كما يلي:

بالنسبة للولايات المتحدة: فقد قامت بما يلي¹:

- في جويلية 2007 تم إنشاء صندوق بقيمة 700 مليار \$ لشراء الأصول الهالكة الناتجة عن السياسة الخاطئة للرهن العقاري التي اعتمدها المضاربون المليون في البورصة؛
- تم تخفيض أسعار الفائدة الأساسية حوالي 8 مرات منذ بداية الأزمة ليبلغ سعر الفائدة 1.5%؛
- تخفيضات ضريبية وصلت إلى 145 مليار \$ سنة 2008 و 515.4 مليار \$ سنة 2009؛
- في 26 جويلية 2008 أقر الكونغرس الأمريكي إنشاء صندوق بقيمة 300 مليار \$ لتوفير قروض ميسرة للمواطنين، لتسديد ديونهم العقارية.

بالنسبة لبريطانيا

- استثمار 25 مليار £ في حصص أسهم؛
- توفير أرصدة كافية للنظام المصرفي بلغت 37 مليار £، لدعم عدد من المصارف الكبرى، لمواصلة تقديم قروض متوسطة الأجل؛
- شراء بنك HBOS من طرف بنك لويديز ب 12 مليار £ من أجل إنقاذه.

بالنسبة لفرنسا وألمانيا:

اعتمدت فرنسا على خطة بقيمة 360 مليار € لإنقاذ المصارف الفرنسية من أجل ضمان وإعادة تمويلها في شكل ضمانات قروض وتنشيط عملية الإقراض بين البنوك. أما ألمانيا قامت تأسيس صندوق لإعادة الاستقرار إلى الأسواق بقيمة 400 مليار € وضمان الأمن المالي للمواطنين.

بالنسبة لروسيا²:

- تخصيص 83 مليار \$ لإنقاذ القطاع المصرفي في البلاد؛

1 على فلاح المناصير ود. وصفي عبد الكريم الكساسبة، مرجع سبق ذكره، ص 27.
2 على فلاح المناصير ود. وصفي عبد الكريم الكساسبة، مرجع سبق ذكره، ص 29.

- ضخ 37 مليار \$ من طرف البنك المركزي في صورة قروض طويلة الأجل للبنوك؛
- تخفيض الاحتياطي الإجباري للبنوك مؤقتا إلى 0.5% لزيادة السيولة في القطاع المصرفي.

III-4- مكانة الدولار في الاقتصاد الصيني

تعتبر الصين صاحبة أكبر احتياطي عالمي بالدولار، وهو ما ينظر إليه البعض أنه فقدان في الموارد لدولة، ويتسم معظم شعبها بالفقر. وهناك تقارير تشير إلى أن حوالي ثلثي احتياطات الصين مكونة من الدولار الأمريكي وهو ما يعكس تركيز عالي للدولار في سلة الاحتياطات الدولية للصين، وهذا يتوافق بينها وبين علاقاتها التجارية مع الو.م.أ والتي تمثل حوالي 37% من حجم التبادل التجاري الصيني.

وقد بدأت الصين تبدي اهتماما بالدولار الضعيف، لأنه يؤدي إلى أثرين عميقين، الأول وهو الأثر على القيمة الحقيقية لاحتياطاتها، والثاني التأثير على قدرتها التنافسية في السوق الأمريكي الناجمة عن ضعف اليوان.

وتتجلى أهم مشاكل الصين مع تقلبات الدولار الأمريكي في ما يلي¹:

- انخفاض الفائدة على السندات الأمريكية يقلل العائد الرأس مالي للاحتياطات الصينية بشكل كبير، مقارنة بعوائد الاحتياطات من العملات الأخرى؛

- تدهور قيمة الدولار يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية لاحتياطات الصين وعوائدها؛

وبالتالي فانه في حالة حدوث أزمة للدولار، فان الصين سوف تعاني من خسائر مالية هائلة. ويمكن توضيح تراجع الدولار الأمريكي مقابل اليوان الصيني خلال العقد الأخير، انطلاقا من الجدول المبين أسفله.

الجدول رقم 09: تطور سعر صرف اليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي للفترة 2002-2014.

العملة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
اليوان الصيني	8,270	8,270	8,270	8,189	7,974	7,606	6,948	6,831	6,768	6,462	6,309	6,148	6,161

المصدر: <http://www.fxtop.com/fr/historique>

1 دلامي نجية، "دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية واقتصاد دولي قسم العلوم الاقتصادية جامعة الشلف 2012/2011، ص 140-141.

ما يمكن ملاحظته من الجدول المبين أعلاه، هو الارتفاع المستمر لليوان أمام الدولار الأمريكي من سنة 2002 إلى غاية 2014، وهذا ما قلناه سابقا بسبب التطور الكبير الذي تشهده الصين في مختلف القطاعات الاقتصادية خاصة التجارة الخارجية، حيث تمارس الصين ضغطا واضحا على الدولار، لمنع عملتها من الارتفاع.

كما أن الصين تمنع العديد من الدول الآسيوية الأخرى من رفع عملاتها مقابل الدولار مخافة أن يؤثر هذا الوضع على تنافسيتها، ومما لاشك فيه أن هذا الأمر يعد حيويا، حيث تبلغ فوائض آسيا مع الو.م.أ حوالي 50% من العجز الأمريكي، أما العجز التجاري الضخم للو.م.أ مع الصين فقد أصبح مشكلة سياسية واقتصادية. وقد استطاعت الصين أن ترفع معدل النمو الحقيقي لنتاجها المحلي الإجمالي.

IV- آثار انخفاض الدولار على الاقتصاد العالمي

IV-1- آثار الانخفاض على الاقتصاد العالمي

إن الحديث عن تأثيرات انخفاض قيمة الدولار على الاقتصاد الدولي لا يتوقف، وذلك لارتباط سعر صرف عدة عملات في العالم بالدولار سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. والسؤال الذي يطرح نفسه، ما هي آثار الانخفاض المستمر في سعر صرف الدولار على الاقتصاد العالمي¹. وسنحصر هذه الآثار على أهم المناطق في العالم.

IV-1-1- التأثير السلبي على المصدرين الذين هم من خارج الو.م.أ

من الواضح أن انخفاض سعر صرف الدولار يؤثر سلبًا على كل المصدرين العالميين من خارج أمريكا وعلى رأسهم الاتحاد الأوروبي واليابان والصين، وهذا ما أدى مثلا باليابان إلى تخفيض سعر عملتها أمام اليورو للحد من أثر تراجع سعر صرف الدولار على صادراتها.

IV-1-2- ارتفاع التضخم في الأسعار بالو.م.أ:

يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار إلى تضخم الأسعار في الو.م.أ والدول الأخرى وبشكل خاص في أسعار المواد الخام وعلى رأسها النفط، مما يحد من الاستيراد والاستهلاك، وبالتالي عجز الميزان

1 صلاح الصيفي، مرجع سبق ذكره،

التجاري الأمريكي. ويرجع المحللون سبب خفض البنك الفدرالي الأمريكي لسعر الفائدة على الأذونات إلى ارتفاع نسبة الاستهلاك في الأسواق الأمريكية والأداء السيئ لقروض الإسكان وأزمتهما الكبرى لقطاع الإنشاءات، وبالتالي ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات الذي يجب خفضه من ناحية، وتخفيض فائدة القروض الداخلية من ناحية ثانية لإعطاء دفعة مشجعة للاستثمار بسبب انخفاض سعر الفائدة الدائنة على القروض.

IV-1-3- تآكل الاحتياطات الرسمية بالدولار:

أي انخفاض في سعر الدولار بنسبة معينة يعني خسارة مالية بنفس النسبة، خاصة بالنسبة للدول النامية التي تربط عملها بالدولار، إذ لا يمكنها تحقيق التعويض لان صادراتها المقومة بالعملة الوطنية ضعيفة مثل دول التعاون الخليجي والجزائر والعراق... لكن بالنسبة لليابان والصين مثلاً، فيمكنهما تعويض هذه الخسارة بزيادة صادراتهما¹.

IV-1-4- انخفاض النمو في البلدان التي ترفع عملتها مقابل الدولار:

فقد أجرت المؤسسات الأوروبية دراسة تبين أن ارتفاع اليورو إلى 1.30 دولار يقود إلى تراجع النمو في أوروبا بمعدل 0.6 نقطة، وإذا وصل سعر صرف اليورو إلى 1.4 دولار فان معدل الانخفاض سيصل إلى 1.6 نقطة. وهذا راجع بطبيعة الحال إلى القدرة التنافسية العالية التي تتميز بها الصادرات الأمريكية، أي تعزيز الميزان التجاري الأمريكي.

IV-2- آثار الانخفاض على الدول النامية والنفطية

IV-2-1- آثار الانخفاض على الدول النفطية

تدل كل المؤشرات الاقتصادية على أن أثر انخفاض الدولار على الدول النفطية هو أثر مزدوج. يتمثل أولاً في انخفاض القيمة الحقيقية للدخل النفطي بنسب تعادل انخفاض الدولار، فكل ما حققته الدول النفطية من أرباح من جراء ارتفاع أسعار النفط ذهب أغلبه في جيوب الدول الصناعية التي اشترت النفط بعملات قوية مستفيدة من الضعف في سعر صرف الدولار، وثانياً هو ارتفاع قيمة

1 عدنان فرحان الجوراني، "هبوط الدولار الأمريكي - أسباب ونتائج-"، الحوار المتمدن العدد 3922 بتاريخ

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid> 2012/11/25

الواردات من خارج منطقة الدولار، حيث يتوجب على الدول النفطية شراء الكثير من السلع من الدول ذات العملات القوية، مما يؤدي إلى زيادة معدل التضخم نسبيًا¹.

IV-2-2- التآثير السلبي على المنطقة العربية:

لا تزال منطقة الخليج متمسكة بالارتباط بالدولار الأمريكي عدا الكويت، التي قامت بتخفيض سعر عملتها أمام الدولار للحد من آثار تراجعها على شكل تضخم سعري، ولاشك أن إيرادات الدول الخليجية الناتجة عن بيع النفط في الأسواق العالمية ستراجع نتيجة تراجع الدولار أمام العملات الأجنبية الأخرى.

IV-2-3- التآثير السلبية على الدول النامية:

إن ربط أي عملة وطنية بالدولار يعني ربط معدلات التضخم المحلية وأسعار الفائدة بتلك التي في ال.م.أ، الأمر الذي يعكس كل نتائج المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها أمريكا على هذه الدول مثل تباطؤ النمو الاقتصادي وتداعياته السلبية على المؤشرات الرئيسية المعبرة عن أداء الاقتصادات المحلية للعديد من الدول الصناعية والنامية على حد سواء.

وبصفة عامة فإن انخفاض الدولار لا يمثل مجرد انخفاض عملة دولة، ولكن أي تغير في قيمته سيترك آثارا على مختلف اقتصاديات العالم سواء كانت هذه الآثار سلبية أو ايجابية. فنجد مثلا أن الآثار بالنسبة للدول التي تستخدمه في تثبيت عملاتها المحلية تمتد مباشرة إلى السياسات المالية والنقدية ومعدلات الفائدة والتضخم والنمو، فضلا عن آثار واسعة على الميزان التجاري وغيره.

IV-3- الآثار على أوروبا

IV-3-1- انخفاض تكلفة النفط

تستفيد دول أوروبا من تراجع الدولار في خفض كلفة النفط الذي تجاوز 100 دولارا للبرميل في 2012 وكذلك بالنسبة لأسعار ما تستورده من معادن، ويزداد الأثر السلبي في بلد مثل ألمانيا التي تصل نسبة صادراتها إلى حوالي 50% من ناتجها المحلي الإجمالي. دفع هذا الأمر العديد من الشركات الأوروبية الكبرى مثل *BMW*، وفولكسفاغن، وغيرها من الشركات إلى اتخاذ أساليب للحماية من

1 عبد الجليل هجيرة، مرجع سبق ذكره، ص135.

تقلبات أسعار الصرف بإنشاء مصانع إنتاجية حول العالم. هكذا يظل الدولار مؤثراً بالأسواق الدولية خاصة وأنه يمثل نحو ثلثي الاحتياطيات الدولية و80% من مبادلات سعر الصرف كما أن نصف الصادرات العالمية يتم دفع قيمتها بالدولار¹.

IV-3-2- ارتفاع أسعار السلع المستوردة من أوروبا

يحدث هذا في البلدان التي تعتمد أنظمتها النقدية على التثبيت مقابل الدولار، حيث تتفاقم معدلات التضخم وتراجع القدرة الشرائية.

IV-3-3- كسب منطقة اليورو ثقة أكبر في عملتها

تكسب منطقة اليورو ثقة أكبر بعملتها الموحدة على حساب الدولار، وتحاول أن ترفع من تنافسيتها كمنطقة جاذبة للاستثمار مقابل الو.م.أ التي لا تزال تعطي عائدات أعلى على الودائع بحكم الفارق بين الفائدة على الأذونات الأمريكية ومثيلتها الأوروبية بشكل أساسي. بهذا الخلل ترى أوروبا أن عليها أن تتعامل معه وتصل إلى توازن بسعر الفائدة على الأذونات مساو لمثيله الأمريكي كما أشار وزير المالية الألماني مايكل غلوس مقللاً من أهمية تغيرات أسعار الصرف قائلاً: إن منطقة الاتحاد تستطيع التعايش مع ارتفاع الأورو. ويمكن أن نلخص ما قلناه انطلاقاً من الجدول الموضح أسفله، انطلاقاً من انخفاض وارتفاع قيمة الدولار.

1 عبد الجليل هجيرة، مرجع سبق ذكره، ص134.

الجدول رقم 10: ملخص لأثر تغيرات سعر صرف الدولار على بقية العالم.

دولار قوي	دولار ضعيف
تبادل المواد المصنعة بين الـو.م.أ و بقية العالم	
واردات بقية العالم تكون بسعر منخفض، بينما حصيلة الصادرات الأمريكية تكون منخفضة.	أسعار المنتجات الأمريكية تكون نسبيا مرتفعة.
مصدري المواد الأولية	
مداخيل الصادرات تكون ضعيفة، مما يخلق مشاكل في ميزان المدفوعات.	مداخيل الصادرات مرتفعة، مما يساعد على تحسب الرصيد الخارجي.
مستوردي المواد الأولية	
تكلفة الواردات تكون منخفضة، مما يحسن الرصيد الخارجي،	الواردات تصبح أكثر كلفة، مما يؤدي إلى تدهور رصيد الميزان التجاري.
التضخم	
يكون هناك استفادة من تراجع معدل التضخم، بسبب انخفاض تكلفة الواردات.	تعرض بقية العالم إلى ضغوطات تضخمية بسبب ارتفاع قيمة الدولار.
الدائنين بالدولار (البنوك المركزية...)	
الدائنين يزدادون ثقة في قيمة الدولار.	الدائنين يمكن أن يتوجهوا للبحث عن أصول أخرى غير محرة بالدولار.
المدينين بالدولار (المؤسسات والبنوك والدول...)	
المدينون يستفيدون من انخفاض الأعباء مما يساعدهم على دفع مستحقاتهم.	تضاعف الأعباء بالنسبة للمدينين، مما يضطرهم للبحث عن طرق أخرى لتسوية هذه المستحقات.

المصدر: Jean Pierre Faugiere, Colette Voisin, *Le système financier et monétaire international- crises et mutation*, Nathan 5^{ieme} édition 2005, P 88.

IV-4- مستقبل الدولار الأمريكي

رغم خسائر الدولار خلال الأزمة العالمية سنة 2008 فإن الأرقام التي يصدرها صندوق النقد الدولي توضح أن نسبة 66% من جملة احتياطات العملات الأجنبية في دول العالم ما تزال بالدولار، مقارنة بـ 25% باليورو، و 4% بالين الياباني، و 3% بالجنه الإسترليني، هذا من وجهة نظر المتفائلين. ولكن بالمقابل فهناك مشككون يعتقدون أن الدولار هذه المرة بدأ فعلا يهتز ويفقد عرشه تدريجيا. يستدل هؤلاء على بحجهم بمجموعة من المؤشرات الهامة، كعجز الحساب الجاري الأمريكي الذي بلغ مع بداية الأزمة 6% من إجمالي الناتج المحلي، وهي أعلى نسبة يصلها في تاريخه، كما بلغت الالتزامات الخارجية (أشبه بالديون) للو.م.أ 22% من إجمالي الناتج المحلي، وهو أيضا رقم قياسي.

وعليه هناك من الآراء المتفائلة حول مستقبل الدولار الأمريكي ببقائه العملة الأساسية في النظام النقدي الدولي؛ وبالمقابل هناك آراء معارضة ومتوقعة من ظهور عملة دولية ستنافس للسيطرة على النظام النقدي الدولي.

IV 4-1- الآراء المتفائلة بمستقبل الدولار الأمريكي

اعتمد الكثير من الخبراء المتفائلين بمستقبل الدولار الأمريكي على المعطيات التالية¹:

- يرى الاقتصادي "ادوين ترومان" EDWIN TRUMAN أن الدولار الأمريكي سيواصل بقاءه كعملة دولية مهيمنة، مستندا في ذلك على قوة الاقتصاد الأمريكي، والانتشار الواسع للدولار دوليا؛ غير أنه لا يستبعد فكرة إحلاله بعملة اليورو لكن ذلك يكون في الأمد الطويل.
- ويرى "دينو كوس" DINO KOS سيبقى الدولار الأمريكي - على الأقل خلال النصف قرن المقبل - العملة الأولى في احتياطات الصرف الأجنبية، ليحل محله عملة اليوان الصيني بصفة تدريجية وعلى المدى الطويل بعد خمسين عاما. نظرا لان الاقتصاد الصيني يحتاج لفترة أطول لتحريره، كما يحتاج لأسواق رأس المال أكثر كفاءة وعمقا، بما يتفق مع شروط عملة الاحتياط.
- نظرا لضخامة سوق رأس المال الأمريكي ونظرا لاستخدام دول الاتحاد الأوروبي نفسها لعملة الدولار في التجارة الدولية، وعليه سيبقى هذا الأخير العملة الأولى عالميا. ويعتقد الاقتصادي الدولي "ريتشارد كوبر" RICHARD N. COOPER أن الدولار سيبقى العملة العالمية الأولى.

IV 4-2- الآراء المتشائمة حول مستقبل الدولار الأمريكي

من بين الآراء المتشائمة حول مستقبل زوال الدولار الأمريكي وحتمية زواله نجد²:

- فحسب "فردا برغستن" C.FRED BERGSTEN فان هيمنة الدولار للقرن الماضي راجع لعدم وجود منافسة جديدة. كل هذا يتغير مع إنشاء ونضوج الاورو، فالإنتاج والأسواق المالية لمنطقة

1 - بودري شريف، مرجع سبق ذكره، ص62.

2 بودري شريف، مرجع سبق ذكره، ص62.

DINO KOS: رئيس صناديق الثروة السيادية و نائب الرئيس التنفيذي للبنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي.
C.FRED BERGSTEN: مدير معهد بيترسون للاقتصاد الدولي

الأورو توازي مثيلاتها في الو.م.أ، مواردها النقدية و التجارية الخارجية هي أكبر بكثير، و بالتالي يمكن للأورو أن يحل محل الدولار، لكن في المدى الطويل.

● كما يعتقد "غاري هيفباور" GARY HUFBAUER من المتوقع أن تقوم الصين بإنشاء صندوق النقد الآسيوي، ومع إضافة الذهب إلى جانب الدولار واليورو إلى احتياطاتها، فإنها ستغدو بدون شك مركزا ماليا عالميا ينافس مثيله في نيويورك ولندن، وبالتالي يصبح اليوان عملة احتياط رئيسية.

● وبصرف النظر عما قاله الصينيون بشأن "حقوق السحب الخاصة" المعتمدة منذ عام 1969، فإن العملة المرجحة لمنافسة الدولار هي الأورو. فالعملة التي يلجأ لها العالم للاحتفاظ باحتياطيه النقدي يجب أن تكون مستندة إلى اقتصاد كبير، وله حصة معتبرة من إجمالي الناتج التجاري والمالي في العالم. وبهذا المقياس فالاقتصاد الأمريكي لا يزال مهيمنًا. لكن منطقة اليورو المتوسعة باستمرار أصبحت قريبة جدا منه من حيث الحجم، بل إن حجم التجارة الأوروبية تعادل تقريبا مع نظيرتها الأمريكية، وأصبحت أوروبا تكمل نصف تعاملاتها التجارية بعمليتها الجديدة اليورو¹.

● توضح دراسة أعدها "جيفري فرانكيل"، أستاذ في جامعة هارفارد، أن هناك عاملا إضافيا يلعب دورا في تحديد عملة الاحتياط الدولية، وهو "التأثير والتأثر"، أي أن السلطات النقدية في بلدان كثيرة تختار عملة معينة فقط لأن بقية العالم تختارها، وبذلك يسهل على الجميع التعامل بها. كما يقول إن اليورو يمكن أن يحل محل الدولار ولكن ليس قريبا، مذكرا بأن الدولار استغرق بضعة عقود لكي يحل محل الجنيه الإسترليني.

● وهناك سيناريو ثالث يطرحه "باري إتشينغرين"، من جامعة كاليفورنيا، وهو أن تصبح العملاتان الدولار واليورو متعادلتان في جلبهما لاحتياطيات العالم من النقد، حيث تشير المعطيات الحالية أن 66% من الاحتياطيات الدولية مقومة بالدولار و 25% مقومة باليورو².

1 عبد الجليل هجيرة، مرجع سبق ذكره، ص 133.

2 عبد الجليل هجيرة، مرجع سبق ذكره، ص 134.

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل، لاحظنا أن الو.م.أ هي القوة الاقتصادية الأولى في العالم المسيطرة على الاقتصاد العالمي بصفة عامة، والنظام النقدي الدولي بصفة خاصة. هذا يبدو واضحاً للعيان انطلاقاً من عدة عوامل ومعطيات، فنجد أن معظم الاحتياطات الدولية هي مقومة بالدولار الأمريكي، ومختلف المواد الأولية والسلع تحدد أسعارها في الأسواق المالية العالمية الدولار. هذان العاملان يؤديان إلى تسوية مدفوعات التجارة الدولية بالدولار الأمريكي بنسبة كبيرة، وعليه فإن تدفق رؤوس الأموال بين البنوك والمؤسسات المالية يكون بالدولار؛ فهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أننا في دورة اقتصادية يسيرها الدولار الأمريكي.

وبالتالي فإن تحكم الو.م.أ في النظام النقدي الدولي هو سبب الأزمات الاقتصادية والمالية التي تتعرض لها مختلف اقتصاديات دول العالم، وهذا يبدو جلياً منذ اتفاقية بريتون وودز التي جعلت الدولار الأمريكي شريكاً للذهب في المعيار، وكذلك ما حدث سنة 1971 بإقصاء الذهب نهائياً من خلال قرار الرئيس الأمريكي نيكسون. فإذا انخفضت قيمة الدولار، هذا يعني انخفاض ثروة هذه الدول، أي انخفاض التزامات الو.و.أ تجاهها.

وبظهور عملة اليورو وتداولها في الأسواق المالية ابتداءً من 2002 انخفضت هذه الاحتياطات الدولية المقومة بالدولار نسبياً، وبدأ الدولار يفقد شيئاً من هيمنته لصالح اليورو، مما ولد صراعاً بين العمليتين للسيطرة على النظام النقدي الدولي، هذا إلى جانب الين الياباني واليوان الصيني من خلال التطور الاقتصادي الكبير الذي عرفته الصين، فقد أصبحت تنافس أقوى الاقتصاديات في العالم.

وبالتالي هناك حرب عملات بين المراكز الرأسمالية العالمية للسيطرة على النظام النقدي الدولي، لكن صراع الأورو - الدولار، نال حصة الأسد لدى الخبراء والمحللين الاقتصاديين على المستوى الدولي. لأن التحدي بالنسبة للأوروبيين، هو جعل الأورو عملة نافذة كما هو الحال بالنسبة للدولار الأمريكي، أي تصبح عملة دفع ووسيلة احتياط وكذلك عملة يرم بها الصفقات. ومن ثم يصبح الأورو عملة دولية موازية للدولار ويمكن ارتباط عملات الدول النامية بهذه العملة.

الفصل

الثالث

إن مسار تجربة الاتحاد الأوروبي لم يكن يوحي بأنه قادر على بناء اتحاد اقتصادي وتكتل سياسي يضم 29 دولة من مختلف الجنسيات واللغات والعادات... فقد كان من الصعب تصور أن التوقيع على اتفاق لتأسيس سوق اقتصادية تضم فقط ست دول أوروبية عام 1957، يمكن أن يصل إلى الصورة الحالية التي شرعت في بناء دستور أوروبي موحد يراعي خصوصيات كل دولة.

وأبرز ما ميز هذه التجربة أنها كانت محاولة مستمرة لصناعة نموذج مختلف وفريد في تاريخ تجارب الوحدة في العالم، مقابل نماذج الفشل التي حدثت مثلاً في العالم العربي، وما يميزها كذلك صيغة الاختيار الحر، حيث يسمح لكل دولة بالاندماج في مشروع الوحدة الأوروبية، والمساهمة في بنائه بإرادتها الحرة، أو التوقف عند مرحلة معينة من مسيرة هذا البناء، أو حتى الخروج منه إذا أرادت كما حدث مع بريطانيا مؤخراً.

وتبقى عملية البناء المستمر من أبرز سمات التجربة الأوروبية، والتي تحولت من سوق تجارية إلى مجموعة اقتصادية سياسية ثم إلى اتحاد. وهذا ما سنحاول أن نوضحه في هذا الفصل، أي محاولة الاقتراب من الآليات التي صنعت الاتحاد الأوروبي، خاصة في ما يتعلق بالوحدة النقدية الأوروبية "الايرو"، والتي تعتبر منعرجاً هاماً وحاسماً في مستقبل النظام النقدي الأوروبي والدولي معاً.

فقد دخلت أوروبا عهداً جديداً في جانفي من عام 1999، وذلك بتبني إحدى عشرة دولة وهي ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا وإسبانيا وبلجيكا ولوكسمبورغ وإيرلندا وفنلندا والنمسا والبرتغال من أصل خمسة عشرة لدول الاتحاد الأوروبي لعملة جديدة هي "اليورو". وتعتبر هذه المرحلة النقدية التي دخلت فيها دول الاتحاد الأوروبي، من أهم المراحل الاقتصادية لهذه الدول.

ظهر "الايرو"، فتح مجالاً واسعاً لنقاش على مستوى العالم كله، حول الآثار التي يمكن أن يحدثها على مستوى الاقتصاد الأوروبي ذاته والاقتصاد العالمي بصفة عامة. وستتناول في هذا الفصل العناصر التالية:

- I. المبحث الأول: الاتحاد الأوروبي والوحدة النقدية الأوروبية
- II. استخدام عملة الأورو.
- III. النظام الأوروبي للبنوك المركزية والبنك المركزي الأوروبي
- IV. آثار الأورو على النظام النقدي والاقتصادي العالمي

I- الاتحاد الأوروبي والوحدة النقدية الأوروبية

I-1- الاتحاد الأوروبي

I-1-1- تعريفه

الاتحاد الأوروبي هو كتلة جغرافي وسياسي واقتصادي قاري ل 29 دولة متقاربة جغرافيا، ومتباينة اقتصاديا وثقافيا ولغويا وتاريخيا. وقد تأسس الإتحاد الأوروبي تاريخيا وفقا لاتفاقية إقليمية قارية معروفة باسم "معاهدة ماسترخت" الموقعة عام 1992م.

ف نجد فرنسا أكبر دول الإتحاد مساحة، وألمانيا أكثر الدول سكانا، ولكل دولة من دول الإتحاد جيش خاص وجنسية خاصة بسكانها وعلم خاص لها وسفارات وقنصليات خارجية تمثلها في الأمم المتحدة.

I-1-2- أسباب قيام الاتحاد الأوروبي.

شهدت نهاية القرن العشرين عدة تغيرات على الساحة السياسية والاقتصادية العالمية، فقد أصبحت سمة التكتل والاندماج الاقتصادي من أهم السمات التي تسعى دول العالم إلى تحقيقها. فهناك العديد من التكتلات الدولية مثل التكتلات في شمال أمريكا "نافتا" وفي جنوب شرق آسيا "APEC" * ومجلس التعاون لدول الخليج*، إلا أن الاتحاد الأوروبي يمثل النموذج الأبرز للتجربة التكاملية الناجحة، لأنه يسير وفق خطوات ثابتة رغم وجود عراقيل وأعباء في سبيل إنجاح هذه التجربة والوصول بها إلى المستوى الشامل للتكامل في كافة المجالات¹. فهناك عدة أسباب والدوافع التي كانت وراء تأسيس اتحاد أوروبي قوي في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والنقدية، أهمها، فماهي هذه الاسباب والدوافع؟

1 جعفر عدالة، "توسيع الاتحاد الأوروبي و تأثيره على الشراكة الأوروبية المغاربية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع علاقات دولية، جامعة الجزائر، دفعة 2007-2008، ص23. * نافتا هي معاهدة لإنشاء منظمة تجارية حرة بين ال.وم.أ وكندا والمكسيك، وقعت في ديسمبر 1992 ودخلت حيز التنفيذ في جانفي 1994.

* APEC: هو اتحاد جنوب شرق آسيا، وهو منظمة اقتصادية تأسس في 08 أوت 1967 ببينغوك بتيلندا ويضم 10 دول هي: الفيتنام وتيلندا وأندونيسيا وبروناي ولاوس وبورما وكمبوديا وسنغافورة وماليزيا والفلبين. * مجلس التعاون لدول الخليج: هو منظمة إقليمية سياسية واقتصادية عربية تضم 06 دول هي العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت والبحرين وقطر وسلطنة عمان، تطل على الخليج العربي، تأسس في 25 ماي 1981 بالرياض.

I-1-2-1-الدوافع الأمنية

إن النظام الأوروبي كان متداخلا ومتشابكا مع النظام العالمي، من خلال ظاهرتي الاستعمار والرأسمالية، فقد كان من الصعب تصور إقامة نظام أوروبي خالص للأمن بمعزل عن النظام العالمي، وخصوصا أن الصراعات الأوروبية- الأوروبية كانت هي التي تتحكم إلى حد بعيد في تحديد حالة السلم والأمن في العالم.

وكان غياب نظام فعال للأمن الجماعي، سواء على المستوى الأوروبي أو على المستوى العالمي، قد دفع بأوروبا إلى محاولة تحقيق أمنها من خلال نظام يقوم على توازن القوى التقليدية؛ خاصة مع اندلاع الحربين العالميتين الأولى والثانية، التي أدت إلى تزايد الإحساس بأن الوحدة الأوروبية باتت هي الوسيلة الأساسية والضرورية لمواجهة هذه التحديات¹.

وتجسدت أولى هذه المحاولات في التوقيع على "حلف بروكسل" في 17 مارس 1948 بين بريطانيا وفرنسا ودول البينولوكس الذي أخذ طابع المعاهدة الدفاعية التي تلزم أطرافه بتقديم يد العون والمساعدة العسكرية التلقائية لأي دولة عضو بمجرد تعرضها لعدوان مسلح، وكان يفترض أن يستمر لخمسين عاما.

I-1-2-2-الدوافع الاقتصادية:

تضررت اقتصاديات الدول الأوروبية بسبب الحروب، خاصة الحربين العالميتين الأولى والثانية، فقد أصيبت بالتدهور الحاد الذي تجسد في جسارة وحجم الخسائر التي حلت بها، حيث انهارت اغلب مشاريع البنية التحتية كالسكك الحديدية والمطارات والموانئ وشهد إنتاج الحبوب والإنتاج الصناعي انخفاضا ملحوظا وصل إلى نصف الحجم الذي كان عليه من قبل. كما تضرر قطاع الحديد والصلب فقد تراجع إنتاجه إلى اقل من النصف.

وبذلك ساد الرأي المؤيد لتوحيد أوروبا أملا في تحقيق الاستقرار والرخاء الاقتصاديين، فقد كان إعلان مشروع "مارشال" الأمريكي بمثابة نقطة انطلاق حقيقية نحو بناء مؤسسات مشتركة لدول أوروبا الغربية وحدها، بعيدا عن أوروبا الشرقية التي انتهجت النظام الاشتراكي، وسعي هذه الدول لتقوية الروابط في ما بينها لمواجهة الأخطار المحتملة داخليا وخارجيا.

1 جعفر عدالة، مرجع سبق ذكره، ص 22.

البينولوكس **Benelux**: هي كلمة مختصرة لأسماء ثلاث دول هي، Be تعني بلجيكا و Belgium و Ne تعني هولندا Netherlands ولوكس Lux تعني Luxemburg

وتجسدت أولى هذه المحاولات في التوقيع على معاهدة لندن في 05 ماي 1949 لإنشاء مجلس أوروبا الذي يهدف إلى تقوية علاقات الدول الأوروبية وتعزيز تقدمها الاقتصادي الاجتماعي¹.

I-1-3- المراحل التاريخية للاتحاد الأوروبي.

I-1-3-1- اتحاد المدفوعات الأوروبي

واجهت معظم الدول الأوروبية مشاكل في موازين مدفوعاتها بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة التدمير الذي أصاب اقتصادياتها، فأصبحت غير قادرة على تسديد ديونها نظرا لضعف قدراتها الإنتاجية ومحدودية صادراتها والحاجة الكبير للاستيراد؛ هذا ما دفعها إلى استخدام سياسات تجارية ومالية تتنافى مع متطلبات تحرير التجارة الدولية. يتجلى هذا التعاون في تخفيف الحاجة إلى استخدام العملات الأجنبية لسداد قيمة الواردات مباشرة، وذلك بإتباع نظام للمقاصة بين العمليات الدئنة والمدينة، بدلا من تحويل عملة أجنبية في كل صفقة تعقد خلال فترة محددة، وهذا ما دفع الدول الأوروبية إلى إنشاء اتحاد المدفوعات الأوروبي في سبتمبر 1950، حيث حددت له ثلاثة أهداف²:

- إزالة العوائق أمام العملات الأوروبية للتحويل؛

- وقف الممارسات التجارية الشائبة؛

- إزالة الحواجز الكمية.

I-1-3-2- التوقيع على اتفاقية الفحم والصلب

اقترحت خطة وضعها روبرت شومان *Robert Chuman* وزير الخارجية الفرنسي في 09 ماي 1950 تقوم على إنشاء سوق مشتركة لمنتجات الفحم والفولاذ بين فرنسا وألمانيا تخضع لهيئة مشتركة³. وبتاريخ 18 أبريل سنة 1951 في العاصمة الفرنسية باريس، تم التوقيع على اتفاقية الفحم والصلب بين ست دول هي فرنسا وألمانيا وإيطاليا ودول البينولوكس، لتسهيل الاستثمار في هذا المجال، وتسهيل حرية

1 صلاح أحمد هريدي، "تاريخ العلاقات الدولية والحضارة- الحديثة"، ط1، دار وفاء لنديا الطباعة والنشر الإسكندرية، مصر 2003، ص162.

2 عادل بلجبل، "التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الإقليمي، دراسة مقارنة بين مجموعة 15 ومجموعة 25"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، بدون ذكر السنة، ص27.

3 عادل بلجبل، مرجع سبق ذكره، ص28.

حركة رأس المال والعمالة التي تعمل في مجالي الفحم والصلب، لكي تعتاد هذه الدول على فكرة الاستثمار المتبادل وعلى الحركة الحرة لرأس المال¹.

I-1-3-4- معاهدة روما

يمكننا القول بأن جذور الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي تعود إلى معاهدة روما الموقعة بتاريخ 25 مارس 1957 بين فرنسا وألمانيا وإيطاليا ودول بينولوكس. فقد انبثقت معاهدتين الأولى تمثل في إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، والثانية تمثل في إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وهي اتحاد جمركي يفرض رسوما جمركية موحدة ويتبع سياسة زراعية موحدة². وقامت على إثرها السوق الأوروبية المشتركة بهدف إزالة الرسوم الجمركية وتحديد حركة انتقال الأفراد والسلع والخدمات، والتقارب التدريجي للسياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، ودخل العمل حيز التنفيذ رسميا في 01 جانفي 1958. وبذلك أصبحت السوق الأوروبية المشتركة تضم مجموعة الأسواق³:

1- جماعة الحديد والصلب CECA؛

2- الجماعة الاقتصادية الأوروبية CEE؛

3- الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية CEEA.

ومن أهم الخطوات المتبعة لتحقيق أهداف هذه المعاهدة هي⁴:

✓ إزالة الحواجز القائمة في وجه انتقال رؤوس الأموال والأشخاص والخدمات بين الدول الأعضاء؛

✓ وضع نظام يضمن نزاهة المنافسة داخل السوق المشتركة؛

✓ إنشاء بنك أوروبي للاستثمار يدعم النمو الاقتصادي؛

1 صلاح احمد هريدي، مرج سبق ذكره، ص334.

2 أسيا الوافي، " التكتلات الاقتصادية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد دولي قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 2007، ص56.

3 يونس رحمة، " تداعيات أزمة الديون السيادية على العملة الموحدة في منطقة اليور، دراسة حالة اليونان في منطقة اليور"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بسكرة 2014، ص36.

4 بغداد زيان، " تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية دولية، جامعة وهران دفعة 2012/2013، ص56.

- ✓ التقارب بين التشريعات الوطنية للدول الأعضاء بقدر ما يلزم لممارسة السوق المشتركة نشاطها ووظائفها، وإنشاء صندوق اجتماعي أوروبي قصد تحسين إمكانات استخدام العمالة والمساهمة في رفع المستوى المعيشي؛
- ✓ تطبيق إجراءات تسمح بتنسيق السياسة الاقتصادية للدول الأعضاء، بما في ذلك السياسة المالية (علاج الاختلالات في موازين المدفوعات)، وخطر السياسة التي تشمل حركة المنافسة وافتتاح سياسات مشتركة للزراعة والتنقل والتجارة الخارجية.
- لم تكتمل الوحدة الجمركية بين الدول الأعضاء، كما لم يتم تحرير انتقال عصري العمل ورأس المال بين هذه الدول، الأمر الذي دفع حكومات هذه الدول إلى تعديل اتفاقية روما بما يتلاءم مع إنشاء السوق الأوروبية الموحدة والوحدة النقدية الأوروبية.

I-1-3-5-العقد الأوروبي الموحد

- بتاريخ 17 و28 فيفري 1986 بلوكسمبورغ ولاهاي تم التوقيع على وثيقة **العقد الأوروبي الموحد**، التي أصبحت سارية المفعول ابتداء من جوان 1987¹. أكدت الوثيقة على ضرورة التكامل بين الدول الأعضاء بحيث تكون جميعها سوقا واحدة أطلق عليها "**السوق الداخلي**"، أي خلق سوق مشتركة في أجل أقصاه 31 ديسمبر 1992 تضمن حرية حركة رؤوس الأموال وإلغاء كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وعلى التحرير الكامل لعناصر الإنتاج، والسماح لانتقال الأفراد بين الدول².
- وفي ديسمبر 1992 تم إلغاء قيود على التجارة البينية غير المنظورة بين الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية، سواء تعلق الأمر بالمصاريف أو شركات التأمين أو المواصلات أو السياحة³.
- ويمكن اعتبار جوهر التعديل من خلال معاهدة **ماستريخت** التي ختمت مرحلة السوق الموحدة، ووضعت أهداف جديدة للاتحاد الأوروبي، كما مهدت الطريق لإنشاء عملة نقدية أوروبية موحدة...

1 عادل بلجبل، مرجع سبق ذكره، ص31.

2 لخضاري نجاه، "**التكامل النقدي الأوروبي، منطقة النقد المثالية ومدى استفادة الدول العربية**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص نقود ومالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان 2006/2005، ص21.

3 عادل بلجبل، مرجع سبق ذكره، ص31.

تم انعقاد هذه المعاهدة بمدينة "ماستريخت" الهولندية في 19 ديسمبر 1991 في المؤتمر الأوروبي، بحضور وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وهي بمثابة الاتفاقية المؤسسة للاتحاد الأوروبي، حيث تم توقيعها بتاريخ 07 فيفري 1992 ودخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993، حيث تم إدخال تعديلات جوهرية على معاودة روما، وتم من خلالها إعلان الوحدة الاقتصادية الأوروبية¹.

أما الهدف الأساسي من هذه المعاهدة حسب المادة الثانية منها، هو إنشاء سوق مشتركة واتحاد اقتصادي نقدي، وذلك عن طريق توحيد السياسات والأنشطة من اجل تدعيم النمو الاقتصادي مع توسيع نطاق العمالة والحماية الاجتماعية وتتضمن الاتفاقية تنظيم كافة نواحي الحياة تشريعيا، اجتماعيا، إذ أنها تعتبر وثيقة عمل أوروبية². ويمكن حصر أهداف هذه معاودة في ما يلي:

❖ العمل على استقرار الأسعار وتدعيم السياسة الاقتصادية لدول الجماعة من خلال منح

الاستقلالية الكاملة للبنوك المركزية الأوروبية عن السلطات الوطنية الأوروبية.

❖ العمل على تأمين التنسيق الجيد بين السياسات المالية لحكومات الدول الأعضاء، للمساعدة

على إيجاد مزيج مناسب بين سياساتها الاقتصادية.

هذا يمثل أمر ضروري من وجهة نظر السياسة النقدية، نظرا لوجود مجموعة من الميزانيات الوطنية، فقد كان من الضروري ممارسة رقابة دقيقة متبادلة وتنسيقا بين مختلف السياسات المالية في اقتصاديات الدول الأعضاء³.

I-2- مسار انضمام الدول الأوروبية للاتحاد الأوروبي

كما قلنا في مقدمة هذا الفصل، أن تجربة الاتحاد الأوروبي تتميز بالحيوية والاستمرارية في الحوار واللقاءات منذ انطلاق مشروع الوحدة الأوروبية في سنة 1957 وحتى الآن.

فقد انضم إلى هذا البناء في يناير 1973 ثلاث دول أوروبية جديدة هي بريطانيا وإيرلندا والدانمرك، تلتها اليونان في سنة 1981، ثم إسبانيا والبرتغال في يناير سنة 1986.

¹ Jean Pierre Faugère, Colette Voisin, Op Cit , P131.

² Jean-Pierre-Faugère, "Economie Européenne", 2^{ieme} édition, presse de science Po/Dalloz-2002, p57-58.

3 بغداد زيان، مرجع سبق ذكره، ص60.

ثم جاء دور السويد والنمسا وفنلندا لينضموا في سنة 1995 إلى القافلة الأوروبية التي تحولت من جماعة إلى اتحاد، ليرتفع عدد الدول المشاركة من اثني عشرة دولة إلى خمس عشرة.

كانت سنة 2004 منعطفا جديدا في تاريخ الاتحاد الأوروبي، حين ارتفع عدد الدول الأعضاء إلى خمس وعشرين دولة، بانضمام كل من استونيا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا وسلوفينيا والمجر ومالطة وقبرص، وفي 2007 انضمت كل من بلغاريا ورومانيا، وفي 2013 انضمت كرواتيا¹، ومازال مسار الانضمام مفتوح.

بالنسبة لدول أوروبا الشرقية فقد طرحت دول الاتحاد الأوروبي معايير أخرى ذات طابع اقتصادي أساسا لدمج هذه الدول داخل الاتحاد من خلال ما عرف ببرنامج المشاركة مع بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، والذي ضم بلغاريا والمجر وبولندا وجمهورية التشيك ورومانيا وسلوفاكيا، إضافة إلى بلدان البلطيق الثلاثة وسلوفينيا ومالتا وقبرص. وفي المقابل، رفضت دول الاتحاد الأوروبي في قمة سالونيك في 23 يونيو 2003، تحديد جدول زمني لانضمام ألبانيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك ومقدونيا وصربيا، مؤكدة على أن الجدول الزمني المحدد هو مدى التزام هذه الدول بالإصلاحات السياسية والاقتصادية المطلوبة منها.

I-3- أهداف الاتحاد الاقتصادي الأوروبي

إن أهم الأهداف الرئيسية للاتحاد الاقتصادي الأوروبي تتجلى في ما يلي²:

- ❖ إلغاء الحواجز الحدودية والقيود التعريفية والقيود الكمية والتمييزية بين الدول الأعضاء، لغرض خلق سوق تجارية بطاقة استيعابية ضخمة وقدرة إنتاجية أكثر كفاءة؛
- ❖ تأسيس "المواطنة الأوروبية" التي تتضمن الحقوق الأساسية وحرية التنقل والحقوق المدنية والسياسية للمواطن الأوروبي؛
- ❖ تفاعل قوى العرض والطلب واحترام مبدأ المنافسة وزيادة قدرة المنتجات على التواجد في الأسواق العالمية، عن طريق تعميق الاقتصاد الحر، القائم على اقتصاديات السوق؛
- ❖ دعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي (السوق الأوروبية المشتركة، العملة المشتركة "الاورو"، التنمية الإقليمية، قضايا حماية البيئة..)،

1 جون بيندر وسايمون أشرود الترجمة لخالد غريب، "الاتحاد الأوروبي مقدمة قصيرة جدا"، هنداوي 2015، ص33.

2 لخضاري نجا، مرجع سبق ذكره، ص23

❖ الهيمنة على ثروات الأمم الأخرى في العالم كالمواد الخام الضرورية للصناعة الأوروبية والطاقة كالنفط والغاز الطبيعي.

كما يهدف الإتحاد الأوروبي لتحقيق العديد من الغايات والأهداف الخفية والعلنية على السواء، كإتحاد قاري يجمع 29 دولة، من دول القارة وحدها دون غيرها؛ وكذلك يهدف إلى التكامل الاقتصادي والتكافل الاجتماعي بين دول الإتحاد الأوروبي.

I-4- مزايا الإتحاد الاقتصادي الأوروبي

تتجلى مزايا هذا الإتحاد فيما يلي¹:

I-4-1- تدعيم النمو الاقتصادي

يتم ذلك من خلال توحيد السياسات الاقتصادية والأسواق على المستوى الأوروبي، مما يسمح بخلق إطار مشترك وفعال لتدعيم التنافسية الاقتصادية، والجدول الموالي يبين لنا نمو الناتج الداخلي الخام لبعض دول الإتحاد الأوروبي

الجدول رقم 11: معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي لبعض دول الإتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو للفترة 2004-2014.

التغيرات بالنسبة المئوية مقارنة بالسنة السابقة

الدول	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الاتحاد. 28 دولة	2,5	2,1	3,3	3,1	0,5	-4,4	2,1	1,8	-0,5	0,2	1,4
اليورو 19 دولة	2,3	1,7	3,2	3,1	0,5	-4,5	2,1	1,6	-0,9	-0,3	0,9
بلجيكا	3,6	2,1	2,5	3,4	0,7	-2,3	2,7	1,8	0,2	0	1,3
ألمانيا	1,2	0,7	3,7	3,3	1,1	-5,6	4,1	3,7	0,4	0,3	1,6
اليونان	5,1	0,6	5,7	3,3	-0,3	-4,3	-5,5	9,1-1	7,3-1	3,2-1	0,71
إسبانيا	3,2	3,7	4,2	3,8	1,1	-3,6	0	-1	2,6-1	1,7-1	1,41
فرنسا	2,8	1,6	2,4	2,4	0,2	-2,9	2	2,1	0,2	0,7	0,2
إيطاليا	1,6	0,9	2	1,5	-1	-5,5	1,7	0,6	-2,8	-1,7	-0,4
لوكسمبورغ	4,4	3,2	5,1	8,4	-0,8	-5,4	5,7	2,6	-0,8	4,3	4,1
هولندا	2	2,2	3,5	3,7	1,7	-3,8	1,4	1,7	-1,1	0,5-1	11

ت: معطيات مقدرة أو معطيات مؤقتة

المصدر: من إعداد الطالب بناء على قاعدة البيانات eurostat بتاريخ 2016-02-05

1 Commission Européenne, "Comprendre les politiques de l'Union Européenne", Office des publications de l'union Européenne, Luxembourg 2015, P 05.

ما يمكن ملاحظته من الجدول هو النمو الايجابي للناتج الداخلي الخام الحقيقي للاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو للفترة 2004 - 2007، لكن انخفاض بشكل كبير في 2008 إلى 0.5% نتيجة الأزمة المالية العالمية. وفي 2011 انتعش النمو مجددا ليصل إلى 1.8%، وفي 2012 انخفض إلى -0.5% وذلك جراء أزمة الديون السيادية التي عصفت باقتصاد الاتحاد الأوروبي عامة ومنطقة اليورو خاصة.

في 2014 نلاحظ أن معظم الدول سجلت نموا بطيئا باستثناء لكسمبورغ التي سجلت أعلى نمو ب 4.1%، بينما أضعف نمو سجل بايطاليا ب -0.4%، كونها الدولة التي عانت كثيرا من ارتفاع حجم المديونية رفقة اسبانيا واليونان.

I-4-2- استقرار الأسعار

يتمتع البنك المركزي الأوروبي بالاستقلالية، وهو المسؤول عن السياسة النقدية والإصدار النقدي؛ وهذا من أجل السهر على استقرار الأسعار والحفاظ على قيمة الاورو، وكذلك تعديل معدلات الفائدة، وبالتالي جعل معدل التضخم لا يتعدى 2% في المدى المتوسط، حسب شروط الاتحاد. والجدول الموالي يوضح تغيرات معدل التضخم لبعض دول الاتحاد الأوروبي للفترة 2009-2015.

الجدول رقم 12: تطور مؤشر IHCP (معدل التضخم) لبعض دول الاتحاد الأوروبي ودول منطقة

اليورو للفترة 2009-2015

الدول	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاتحاد . 28 دولة	1	2,1	3,1	2,6	1,5	0,5	0
منطقة اليورو 19 دولة	0,3	1,6	2,7	2,5	1,3	0,4	0
بلجيكا	0	2,3	3,4	2,6	1,2	0,5	0,6
ألمانيا	0,2	1,1	2,5	2,1	1,6	0,8	0,1
اليونان	1,3	4,7	3,1	1	-0,9	-1,4	-1,1
اسبانيا	-0,2	2	3	2,4	1,5	-0,2	-0,6
فرنسا	0,1	1,7	2,3	2,2	1	0,6	0,1
ايطاليا	0,8	1,6	2,9	3,3	1,2	0,2	0,1
لوكسمبورغ	0	2,8	3,7	2,9	1,7	0,7	0,1
هولندا	1	0,9	2,5	2,8	2,6	0,3	0,2
البرتغال	-0,9	1,4	3,6	2,8	0,4	-0,2	0,5

المصدر: من إعداد الطالب بناء على قاعدة البيانات eurostat بتاريخ 2016-03-18.

انطلاقاً من المعدلات المسجلة بالجدول المذكور أعلاه، نستطيع أن نقول أن معظم دول الاتحاد احترمت شروط معاهدة **مستريخت** بجعل معدل التضخم أقل من 2%، باستثناء بعض الحالات، خاصة في 2011 و2012 أين ارتفعت معدلات التضخم إلى أكثر من 2% بالنسبة لمنطقة الاورو، مما يؤكد لنا أن تأثير هذه الدول بأزمة الديون السيادية.

I-4-3- تدعيم عملة اليورو

يتم ذلك انطلاقاً من توحيد السياسة النقدية (ثبات الأسعار ومعدلات الفائدة)، والسياسة المالية بوضع حد لعجز الميزانيات وتقليص الديون السنوية للدول الأعضاء، مما يجعل اليورو عملة ثابتة وقوية، وهي أهم أهداف الاتحاد.

I-5- تطور النظام النقدي الأوروبي

I-5-1 تعريف التكامل النقدي:

هناك تعريفات مختلفة لمفهوم التكامل النقدي في الفكر الاقتصادي، ولكن أغلبها يرى على أنها مجموعة من القوانين والترتيبات التي تسعى لتسهيل المدفوعات الدولية، وذلك بإحلال عملة واحدة محل عملات الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية¹.

I-5-2 - نشأة النظام النقدي الأوروبي

يعتبر الاتحاد النقدي الأوروبي من أنجح تجارب التكامل النقدي على مستوى العالم، ومن أهم الأسباب المباشرة التي كانت وراء هذا التكتل، هي الحرب العالمية الثانية وما خلفته من خراب في دول أوروبا خاصة الغربية منها. ومسيرة النجاح هذه مرت بعدة خطوات ومراحل مهمة نذكر منها:

تم في سنة 1947 توقيع اتفاقية تأسيس الاتحاد الاقتصادي (الجمركي) لدول بينولكس، ثم في سنة 1949 تم تكوين المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي والتي تكونت من 16 دولة تعهدت بموجبها ممارسة تعاون وثيق في علاقاتها الاقتصادية المتبادلة. وقد تناول هذا الالتزام بشكل أساسي تنمية الإنتاج الوطني والاستقرار المالي وحرية التبادل بين الدول الأوروبية².

1 Jean-Pierre Faugère, Colette Voisin, OP Cit, p115.

2 بغداد زيان، مرجع سبق ذكره، ص55.

في سنة 1950 تم تأسيس اتحاد الدفع الأوروبي (EPU) القائم على تنظيم التجارة والمعاملات المتعددة الأطراف، فقد كان بمقتضاه تسوية حسابات المدينين والدائنين دون اللجوء لأية مدخرات أجنبية¹.

I-1-2-5- إنشاء الجماعة الأوروبية المشتركة سنة 1969

في نوفمبر 1969 قرر مجلس الجماعة الأوروبية خلال اجتماعه في "لاهاي" تكليف فريق مخصص يرأسه بيرواند Werner، وضع خطة من شأنها تحقيق التوحيد النقدي الأوروبي بصورة تدريجية. فقد أقر المجلس الأوروبي تقرير Werner في فيفري 1971 والذي اقترح تقييد تقلب العملات الأوروبية للتحرك ضمن هامش تقلبات العملات في حدود 0.6% ارتفاعا وانخفاضا على أن يستمر الحفاظ على التقلبات إزاء الدولار في نطاق 0.75% ارتفاعا وانخفاضا.

كما أوصى التقرير بإنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي كامل يتم تنفيذه على ثلاث مراحل خلال فترة تتراوح بين 7 و 10 سنوات².

■ **المرحلة الأولى:** 1971-1974 هي عصب هذا التقرير، وكانت تهدف إلى إلغاء كافة عوائق التجارة وتدفق رأس المال بجانب دعم التنسيق بين السياسات المالية والنقدية للحكومات المختلفة، بالإضافة إلى تركيز البنوك المركزية على تخفيض التذبذب بين عملات الاتحاد بالمقارنة مما كانت عليه في علاقتها بالدولار الأمريكي.

■ **المرحلة الثانية:** التنسيق بين السياسات الاقتصادية القصيرة المدى واتخاذ إجراءات نقدية وائتمانية معينة بالإضافة إلى التنسيق بين الأسواق المالية والقضاء على تذبذب أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء.

■ **المرحلة الثالثة:** إنشاء نظام موحد للبنوك المركزية. تثبيت أسعار الصرف بين مختلف العملات الأوروبية للمجموعة.

1 ماجدة مدوخ، "النظام النقدي الأوروبي"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات العدد 3 سنة 2008، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الاغواط، ص 03.

2 ماجدة مدوخ، مرجع سبق ذكره، ص 04.

واقترح Werner تنسيق التشريعات الضرائبية القومية والتركيز على السياسات الهيكلية للشراكة الأوروبية¹.

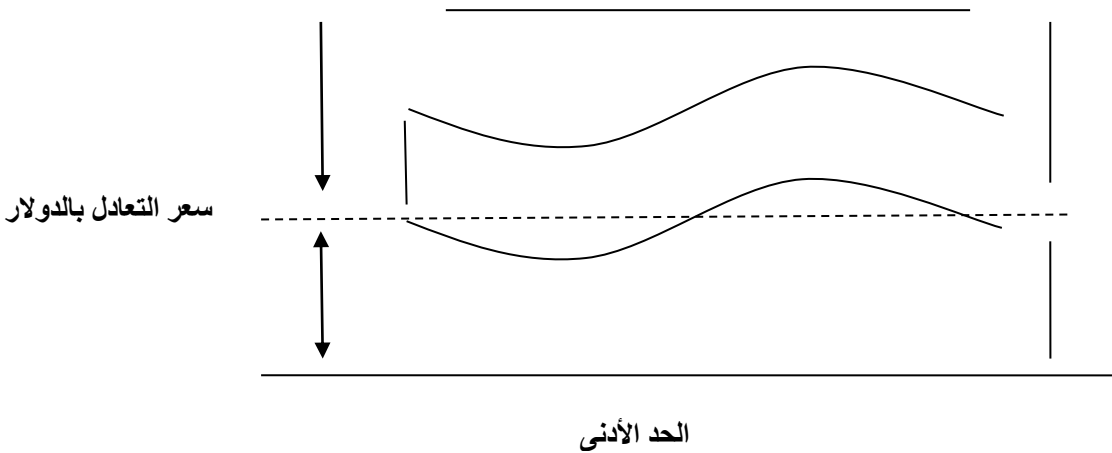
I-2-2-5- نظام الثعبان

عقب اختيار نظام بريتون وودز سنة 1971 حافظت دول الاتحاد الأوروبي على أسعار صرف مستقرة بين عملاتها. فقد قام الاتحاد في العاشر افريل 1972 بمدينة بازل السويسرية بإنشاء ما يسمى نظام الثعبان داخل النفق، من خلال تحديد هوامش تذبذب العملات الخاصة بالدول الأعضاء في حدود 2.5% ارتفاعا وانخفاضا حول سعر الدولار الأمريكي؛ وفي حدود 1.25% ارتفاعا وانخفاضا مقابل بعضها البعض، وأصبحت أسعار صرف عملات الاتحاد مثبتة فيما بينها مع وجود هذا الهامش، فحين تكون هذه العملات حرة في التعويم بالنسبة للعملات الأجنبية². والمنحنى البياني الموضح أسفله يبين هذه الصورة التي تعطيها تحركات أسعار صرف هذه العملات ارتفاعا وانخفاضا، وهي أشبه بالثعبان الذي يلتوي داخل النفق، وتمثل حدود النفق هوامش التذبذب المسموح بها بنسبة $\pm 2.5\%$ بالنسبة لسعر تعادل الدولار الأمريكي الذي يقع في المنتصف، ومنه يكون تغير عملات الدول الأعضاء المسموح به في مجال 4.5%.

الشكل رقم 03: يوضح نظام الثعبان

هامش التقلب لأسعار
صد ف العملات

الحد الأعلى (Plafond)



المصدر: فاطمة الزهراء خبازي، مرجع سبق ذكره، ص259.

1 م.م. مصطفى كامل، "العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على واقع المصارف العربية مع التركيز على حالة مصر"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السابعة- العدد 2009/23، ص05.

2 HANSPETER K SCHELLER, "La Banque Centrale Européenne, Histoire, Role et Fonctions", Banque Centrale Européenne 2004, P 18.

إن العمل بهذا النظام النقدي يستلزم تدخل البنوك المركزية للدول الأعضاء للمحافظة على أسعار صرف عملاتها في حدود الهوامش المسموح لها بالتحرك في إطارها، وذلك عن طريق التدخل في أسواق الصرف الأجنبي سواء بالبيع أو الشراء للعمليات الأوروبية.

غير أن التذبذبات الناجمة عن عدم استقرار النظام النقدي الدولي، وقيام بريطانيا سنة 1972 بالإعلان عن تعويم الجنيه الإسترليني، بسبب التدهور الشديد في قيمته نتيجة عمليات المضاربة الواسعة على هذه العملة، وأعقب ذلك انخفاض شديد في الليرة الإيطالية والكرون الدانمركي مما ولد اضطرابات في أسواق المال. كما قامت ألمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ سنة 1973 إتباع التعويم الجماعي لعملاتها، وذلك بالمحافظة على هامش التقلب المسموح به (2.25%)، وإعفاء بنوكها المركزية من التدخل في أسواق الصرف الأجنبية لتدعيم سعر الدولار وذلك بعدم السماح لسعره بالانخفاض عن نسبة 2.25% عن سعر التعادل وبالتالي زوال نظام الثعبان¹.

I-3-2-5- النظام النقدي الأوروبي 1979-1998

أ- صندوق النقد الأوروبي

اتفقت فرنسا وألمانيا الغربية في عام 1975 على وضع مشروع لخطة اقتصادية تهدف إلى إنشاء الوحدة النقدية الأوروبية، بحيث تحل محل الدولار الأمريكي في التسويات والمعاملات الخارجية، وفي الوقت نفسه إنشاء صندوق التعاون النقدي الأوروبي بمبلغ 50 مليار دولار تتكون موجوداته من الذهب والاحتياطات العالمية²، فقد تقرر ذلك في اجتماع المجلس الأوروبي في برلين الألمانية في الفترة 6 و7 جويلية 1978. في ديسمبر قرر المجلس الأوروبي بالإجماع البدء في الدخول في المرحلة النهائية للنظام النقدي الأوروبي في موعد لا يتجاوز سنتين من بدء العمل به. وفي مارس 1979 تم إنشاء صندوق النقد الأوروبي ليحل محل الصندوق الأوروبي للتعاون النقدي، والذي تقرر إنشاؤه في 03 افريل 1973³. وفي شهر جويلية سنة 1979 بدأ العمل بنظام نقدي جديد يضم ثمانية عملات أوروبية هي: المارك الألماني والفرنك الفرنسي والفرنك البلجيكي والجيلدر الهولندي والكرون الدانمركي والليرة الإيطالية والجنيه الأيرلندي وفرنك لكسمبورغ، مع ترك مجال الانضمام مفتوحا بالنسبة لبقية الدول

1 رواق خالد، "أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة بسكرة 2013، ص21.
2 رواق خالد، مرج سبق ذكره، ص21.
3 ماجدة مدوخ، مرجع سبق ذكره، ص13.

الأعضاء. ووفقا لهذا النظام لكل عملة من العملات الداخلة في التحالف سعرين أحدهما مركزي الذي يحدد كل عملة بوحدة نقدية أوروبية ECU ويسمح لأسعار العملات بالتذبذب في حدود 2.25% ارتفاعا وانخفاضا*؛ والسعر الثاني هو السعر المحوري الذي يحدد الفرق بين كل عملة والعملات الأخرى الداخلة في التحالف¹.

ب- العملة الأوروبية الموحدة ECU

هي عبارة عن سلة من الأوزان النسبية للدول الأعضاء، ويتحدد هذا الوزن بمدى مساهمة العملة في الدخل القومي والتجارة الخارجية لكل دولة².

تعتبر هذه العملة العنصر المحوري في النظام النقدي الأوروبي، بحيث يقوم بإصدارها الصندوق الأوروبي للتعاون النقدي، لتكون قاسما مشتركا تقاس عليه أسعار صرف عملات دول الجماعة الأوروبية؛ وهي تعتبر وحدة حسابية تستخدم كوحدة للحساب والتبادل والاحتياط بين البنوك المركزية الأوروبية وإصدار السندات ومنح القروض. كما أن هذا النظام النقدي الأوروبي يتوقف على مجموعة من المعايير أهمها:

❖ الاعتماد على وحدة النقد الأوروبية ECU في تسوية المعاملات النقدية بين الدول الأعضاء، ويتم تقويمها على أساس سلة من العملات الأوروبية، حيث يتم إعادة النظر فيها كل خمس سنوات، بالأخذ في الاعتبار التغيرات التي تحدث في سعر إحدى العملات حينما تصل هذه التغيرات إلى 25% من قيمة العملة.

✓ استخدام ECU كأساس للتعامل النقدي مع السماح بهامش للتغير في سعر العملة لا يتجاوز 2.25% ارتفاعا وانخفاضا مع إمكانية إعطاء هامش أوسع في الحالات الاستثنائية على أن يتم تخفيضه تدريجيا.

✓ للبنوك المركزية الحق في التدخل بالشراء و البيع للحفاظ على سعر العملة داخل الهامش المسموح به.

1 ماجدة مدوخ، مرجع سبق ذكره، ص06.

* في جانفي 1990، تم السماح لليرة الايطالية بالتذبذب في حدود 6% ارتفاعا وانخفاضا.

2 فاطمة الزهراء خبازي، مرجع سبق ذكره، ص266.

✓ مساهمة الدول الأعضاء بنسبة 20% من احتياطاتها الذهبية و20% من احتياطاتها بالدولار في صندوق النقد الأوربي، وتستلم بدلها ECU كعملة للتدخل¹.

✓ تعزيز التعاون المالي والنقدي بين الدول الأعضاء للحفاظ على استقرار سعر التبادل والحد من المضاربة.

وفي إطار الإصلاحات التي تجلت ونتجت في إطار الوحدة الأوروبية، وبالتحديد في قمة ميلان 1985/07 اقترحت اللجنة في سجل أبيض أجندة خلال سبعة سنوات موجهة لإزالة كل الحواجز الجمركية للدول الأعضاء. وأخذ المجلس الأوروبي هذا المشروع كهدف أساسي لإنشاء السوق الأوروبية الموحدة في 1993/12/31 وتسريع عملية الإصلاحات في الوحدة الاقتصادية الأوروبية وتشجيع التنسيق والتكامل بين الدول الأعضاء.

ت- تقرير ديلور "Rapport Delors"

في جوان 1988 تم اجتماع لجنة برئاسة "جاك ديلور Jacques Delors" تضم محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء، وتم التأكيد على إنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي يتم على مراحل متتالية. قد تم هذا من خلال تقرير ديلور بتاريخ 17 ابريل 1989²، الذي وضع ثلاثة قواعد لإنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي، هي كالتالي³:

- تكامل البنوك والأوراق المالية والتحويل الشامل للعملات،
- إلغاء هوامش التذبذبات والمحافظة على المساواة في أسعار الصرف للعملات الأعضاء،
- ضرورة وجود مؤسسة نقدية أوروبية.

بحيث أن وجود سياسة نقدية واحدة لا تتوافق مع وجود قرارات مختلفة في عدة بنوك مركزية، وأقترح لهذا النظام النقدي الجديد: النظام الأوروبي للبنوك المركزية* "SEBC"، وهو المسؤول عن تشكيل وتنفيذ السياسات الموجهة من قبل لجنة تابعة له.

1 فاطمة الزهراء خبازي، مرجع سبق ذكره، ص266.

² HANSPETER K SCHELLER, Op cite, P 22.

3 ماجدة مدوخ، مرجع سبق ذكره، ص07.

وفي 1992 عقد اتفاق بين كل من: الوحدة الاقتصادية الأوروبية CEE والجمعية الأوروبية للتبادل الحر AELE* ينص على إنشاء فضاء اقتصادي أوروبي EEE يهدف إلى إنشاء سوق موحدة للسلع و الخدمات ورؤوس الأموال ودخل حيز التطبيق في 1994/01/01 حيث رفعت الحواجز الجمركية بين الاتحاد الأوروبي والجمعية الأوروبية للتبادل الحر.

ث- الوحدة النقدية الأوروبية وشروط الانضمام إليها

إن معاهدة ماستريخت ضببت طرق التحول والمرور إلى الاورو العملة الموحدة الأوروبية التي انطلقت فعليا في 1999/01/01، كما كان مقررا لها في الأسواق المالية، وبعدها ستصبح العملة الوطنية للدول الأوروبية في 2002/01/01، وهذا للدخول في الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي. فالدول الأعضاء لابد لها أن تلي عدت شروط لتحقيق التقارب الاقتصادي حسب المادة 121 من المعاهدة هي¹:

✓ معدل تضخم لا يتجاوز المعدل السائد في البلدان الأعضاء الثلاث الناشطين في الاتحاد أكبر من 1.5%.

✓ معدل الفائدة الاسمي في المدى الطويل، خلال سنة لا يتعد 2% بالنسبة لأحسن ثلاث دول التي تسجل استقرارا في الأسعار.

✓ احترام هوامش التقلب بالنسبة لسعر الصرف المحدد حسب النظام النقدي الأوروبي؛

✓ العجز العمومي أقل من 3% من PIB؛

✓ الدين العمومي لا يتجاوز 60% من قيمة PIB.

إذا نظرنا إلى المعايير المفروضة، خصوصا في السياسات الاقتصادية تظهر أنها جد صارمة، حيث يصعب قبولها خصوصا من طرف بعض الدول ذات الاقتصاديات المتوسطة وبالأخص في فترات تميزت بالبطالة الحادة. وبالإضافة إلى هذه المعايير، فإن المعاهدة فرضت كذلك هذه المعاهدة على البنوك المركزية الوطنية للدول الأعضاء أن تتمتع بالاستقلالية².

*SEBC : Système Européen de Banques Centrales.

*AELE : Association Européenne de Libre Echange.

¹ "Le Traité de Maastricht", Banque de France, Novembre 2005, P2-3.

² Jean-Claude Trichet, " La Banque Centrale Européenne, l'Eurosystème, le Système Européen de Banques centrales ", Francfort Avril 2009, P 06.

وفيما يخص حرية تنقل السلع والأشخاص واتفاقية شنغن، فقد تضمنت معاهدة أمستردام الاتفاق النهائي لها من قبل معظم الأعضاء ما عدى بريطانيا وإيرلندا اللتين لم توقعاً على اتفاقية شنغن وبالتالي لهما الحق في إجراء مراقبة على الحدود، وبصفة عامة إن معاهدة أمستردام تتمحور حول الأهداف التالية:

- ✓ وضع التشغيل وحقوق المواطنين من ضمن أولويات الاتحاد،
- ✓ إزالة آخر العقبات المتعلقة بحرية تنقل الأشخاص وتقوية الأمن،
- ✓ رفع مكانة أوروبا في القضايا العالمية.

إن إنشاء السوق المشتركة والرغبة في إنشاء اتحاد سياسي وليس فقط النقدي. لقيت صدى وقبولاً كبيراً في معاهدة أمستردام بالإضافة إلى الفكرة التي يروج لها *Joschka Fischer* البرلماني الألماني حول الشكل الفيدرالي للاتحاد الأوروبي كضرورة مستقبلية¹.

الجدول رقم 13: مدى استجابة دول الاتحاد لمعايير الانضمام للوحدة النقدية الأوروبية

الدول	معدل التضخم لا يتعدى %2,8	معدل الفائدة لا يتعدى %7	عجز الميزانية لا يتعدى %3 من PIB	الديون العامة اقل من %60 من PIB
فنلندا	1,2	6	-1,4	59
فرنسا	1,3	5,6	-3,1	57,3
إيرلندا	1,4	6,4	0,6	65,8
لوكسمبورغ	1,4	5,6	1,6	6,6
ألمانيا	1,5	5,7	-3	61,7
بلجيكا	1,6	5,8	-2,8	124,7
السويد	1,7	6,7	-1,9	77,4
بريطانيا	1,9	7,2	-2	52,9
هولندا	2	5,6	-2,1	73,4
البرتغال	2	6,5	-2,7	62,5
إسبانيا	2	6,5	-2,9	68,1
إيطاليا	2	7	-3	123,2
الدنمرك	2,1	6,3	1,3	67
اليونان	5,6	10	-4,2	109,3
النمسا	1,3	5,7	-2,8	66,1

المصدر 511 p, IUFM AUVRGNE, sans date, *Les Cours de l'économie générale*, M^{er} DIEMER

¹ joschka fischer, *le nouvel economist* , "L'Europe Fédérale Paris, N°1152 Mai 2000, P 34.

II- استخدام عملة اليورو

II-1 - مراحل طرح عملة اليورو

من أهم نتائج تقرير ديبلور تحديد ثلاث مراحل للتحقيق التكامل الاقتصادي والنقدي،

وهي¹:

أ- مرحلة السوق الأوروبية الموحدة Le Marché Unique Européen 1990-1993: تميزت هذه

المرحلة بإنهاء المراحل الضرورية لإنشاء هذه السوق، انطلاقاً من إزالة جميع العراقيل الداخلية، وتحرير

تنقل الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال والخدمات في أوروبا.

ب- مرحلة المعهد النقدي الأوروبي Institut Monétaire Européen 1994-1998: تميزت بإنشاء

المعهد النقدي الأوروبي، حيث أوكلت له مهمتين أساسيتين هما²:

✓ تدعيم التعاون بين البنوك المركزية للدول الأعضاء و تنسيق السياسات النقدية؛

✓ تأكيد التحضيرات الضرورية لإنشاء النظام الأوروبي للبنوك المركزية.

وفي ديسمبر 1995 أكد المجلس الأوروبي، على أن انطلاق المرحلة الثالثة تكون بتاريخ 01/01/

1999، وأطلقت كلمة اليورو Euro على العملة الموحدة الجديدة. كما قام المعهد النقدي الأوروبي

بوضع مرحلة انتقالية لمدة ثلاثة سنوات تبدأ من 01 جانفي 1999 للانتقال إلى العملة النقدية الموحدة،

وذلك من اجل مسايرة جميع التطورات التي ستفرضها الأعوان الاقتصادية (المؤسسات المالية وغير المالية

والقطاع العام وأفراد المجتمع).

ت- مرحلة البنك المركزي الأوروبي والعملية الموحد La BCE et l'Euro ابتداء من 1/1/1999: قبل

بداية هذه المرحلة، تم اجتماع رؤساء دول وحكومات مجلس الاتحاد الأوروبي بتاريخ 02 ماي 1998

ببروكسل، وتم إصدار قرار بتبني العملة الموحدة "الأورو"، ابتداء من أول جانفي 1999. حيث

أصبحت لأوروبا عملة جديدة "الأورو"، وبالتالي حلت هذه العملة محل العملات الوطنية لإحدى

عشر بلدا هي: **بلجيكا وألمانيا وإسبانيا وفرنسا وإيرلندا وإيطاليا والجمهورية والنمسا والبرتغال**

وفلندا، حيث هذه الدول قد استوفت شروط تبني العملة الموحدة؛ أما بالنسبة للدانمرك والمملكة

المتحدة لم تتبن هذه العملة، وبالنسبة للسويد واليونان لم تستوفيا شروط الانضمام.

¹ Jean-Claude Trichet, Op Cit, P 06.

² HANSPETER K SCHELLER, Op cit, P 22.

أما الفترة ما بين 1999 و2002 كما قلنا هي فترة انتقالية يتم التعامل فيها بالايورو، بجانب العملات الوطنية مع الانسحاب التدريجي لتلك العملات لصالح تعميم استخدام اليورو. وفي جانفي 2001 تخلت اليونان عن عملتها، وبذلك أصبح اليورو ثاني عملة في تسوية المعاملات الدولية بعد الدولار الأمريكي. وأصبحت هذه الدول تعرف بما يسمى بمنطقة اليورو¹.

II-2- العملة الأوروبية الموحدة.

حسب اتفاقية ماستريخت التي تطرقنا لها في بداية هذا الفصل، فان مجلس وزراء المالية لمنطقة الاورو هو الذي يحدد سياسة الصرف ويمكنه انجاز معاهدات دولية بعد الانتهاء من اتخاذ القرار حول نظام صرف الاورو مقابل عملات الدول غير الأعضاء، إذن المجلس هو المسؤول عن نظام صرف الاورو مقابل العملات الأخرى وبهذا الخصوص القرار يتخذ بالإجماع والمجلس يحدد التوجهات العامة لسياسة الصرف في غياب اتفاقية دولية، ويتخذ هذا القرار وفق الأغلبية المؤهلة. للبنك المركزي دور يلعبه في كلتا الحالتين، لأن المجلس الوزاري يعقد إما بتوصية من البنك المركزي الأوروبي أو بواسطة توصية من المفوضية الأوروبية بعد استشارة البنك المركزي الأوروبي. إن النظام الأوروبي للبنوك المركزية هو الذي يقود عملية الصرف وفقا للتوجهات المحددة من طرف المجلس الوزاري. وفي إطار رسم سياسة الصرف، اتفاقية ماستريخت تحمي استقلالية البنك المركزي الأوروبي. وإن الوساطات (التدخلات) في سوق الصرف عليها أن تكون متناسبة مع هدف استقرار الأسعار. و الجدول الموالي يوضح لنا معدل التحويل النهائي للعملات الأوروبية إلى اليورو.

الجدول رقم 14: معدل التحويل النهائي للعملات الأوروبية إلى اليورو

العملة المحلية	الايورو
الشيبي النمساوي	13.7603
الفرنك البلجيكي	40.3399
المارك الألماني	1.95583
البيستا الاسباني	166.386
المارك الفنلندي	5.94573
الفرنك الفرنسي	6.55957
الجنيه الايرلندي	0.787564
الليرة الايطالية	1936.27
فرنك لكسمبورغ	40.3399
الفورا الهولندي	2.20371
اسكودو البرتغالي	200.482

المصدر: HANSPETER K, SCHELLER, Op Cit, P 26

¹ Jean-Claude Trichet, Op cit, P 06.

ونستعرض في الجدول الموالي أهم المراحل التاريخية التي أدت إلى إنشاء العملة الأوروبية الموحدة.

الجدول رقم 15: أهم المراحل التاريخية لإنشاء عملة الأورو

التاريخ	الحدث
1962	أول اقتراح من طرف اللجنة الأوروبية (تقرير Marjolin) لإنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي أوروبي
ماي 1964	إنشاء لجنة محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية لخلق تعاون بين هذه البنوك
1971	تقرير Werner لإنشاء اتحاد اقتصادي و نقدي للجماعة قبل سنة 1980,
أفريل 1972	إنشاء نظام الثعبان النقدي
أفريل 1973	إنشاء الصندوق الأوروبي للتعاون النقدي لضمان السير الحسن للثعبان النقدي
مارس 1979	إنشاء النظام النقدي الأوروبي
فيفري 1986	توقيع معاهدة الوحدة الأوروبية
ماي 1989	تقرير ديلور Delors و إنشاء المجلس الأوروبي
جوان 1989	المجلس الأوروبي يقرر إنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي على ثلاث مراحل
جويلية 1990	بداية المرحلة الأولى لإنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي
فيفري 1992	توقيع معاهدة ماستريخت الخاصة بالاتحاد الأوروبي
أكتوبر 1993	اختيار مدينة فرانكفورت كمقر للمعهد النقدي الأوروبي و البنك المركزي الأوروبي
جانفي 1994	بداية المرحلة الثانية للاتحاد الاقتصادي و النقدي و إنشاء المعهد النقدي الأوروبي
ديسمبر 1995	المجلس الأوروبي بمدريد يختار اسم العملة الأوروبية الموحدة، ويحدد سيناريو تبني هذه العملة
ديسمبر 1996	المعهد النقدي الأوروبي يحدد نماذج الأوراق النقدية للعملة الموحدة
ماي 1998	إحدى عشرة دولة داخل الاتحاد تستوفي شروط تبني العملة الأوروبية الموحدة
جوان 1998	إنشاء البنك المركزي الأوروبي و النظام الأوروبي للبنوك المركزية
أكتوبر 1998	البنك المركزي الأوروبي يعلن إستراتيجية السياسة النقدية التي سيتم العمل بها انطلاقاً من 1999/01/01
جانفي 1999	بداية المرحلة الثالثة، حيث أصبح اليورو العملة الموحدة لمنطقة اليورو
جانفي 2001	اليونان أصبحت العضو الثاني عشر في منطقة اليورو
جانفي 2002	تداول الأوراق النقدية و القطع النقدية لليورو
ماي 2004	عشرة بنوك مركزية للاتحاد الأوروبي تدخل في النظام الأوروبي للبنوك المركزية

المصدر: HANSPETER K, SCHELLER, Op Cité, P16-17

II-3- الاستعداد العالمي للأورو.

II-3-1- دور الأورو عوامل نجاحه

إن السبب الأول والمباشر لإنشاء عملة أوروبية موحدة هو تجنب هجمات المضاربة على أسعار الصرف، وتقليل مخاطر هذه المضاربات، لأن التذبذبات النقدية كانت تهدد سوق السلع والخدمات في أوروبا، خاصة مع انهيار نظام بريتون وودز وتبني نظام التعويم المدار. لعب الأورو دوراً ثانوياً على المستوى العالمي بعد الدولار الأمريكي، ولم يرقم البنك المركزي الأوروبي بعرقلة أو تشجيع تدويل عملته، ورغم ذلك فإن الأورو يستخدم كعملة تسوية لحوالي نصف تدفقات التجارة الخارجية لمنطقة الأورو، ويقوم بدور دولي في القطاع الخاص باعتباره عملة تحدد في الأصول المالية.

ومن حيث الاستخدام الرسمي للأورو، اعتمدت 51 دولة خارج منطقة الأورو كأداة ربط سلة من العملات، واستخدمه عدد من البلدان الراغبة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وبلدان واقعة في غرب البلقان وإفريقيا باعتباره عملة تثبيت الوحيدة¹. ويمكن القول أنه رغم احتلال الدولار الأمريكي الصدارة في الحيازات الرسمية من الاحتياطات الدولية...

II-3-2- إيجابيات وسلبيات اليورو

II-3-2-1- إيجابيات اليورو

يساهم الأورو في إكمال السوق الموحد الداخلي، بحيث لا يمكن أن نتصور وجود سوق واحد دون وجود عملة واحدة، الشيء الذي يؤكد ضرورة وجود عملة أوروبية موحدة لأنها تسمح للأوروبيين من الاستفادة من فوائد السوق الموحد. كما تعتبر أداة فعالة للتسيير في الدول الأعضاء، وذلك من خلال محاربة التضخم، وضبط عجز الموازنة والمديونية العامة والتحكم في أسعار الفائدة وهي تسمح بخلق محيط اقتصادي مستقر وملائم وتفاذي سلبيات ومخاطر تقلبات أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء وتأثيراتها على الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء². كما نجد عدة مزايا أخرى بالنسبة لمنطقة اليورو أهمها³:

1 آسيا وافي، "التكتلات الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2007، ص 58-61.

2 محمد سعدوني، مرجع سبق ذكره، 07.

3 Jean Claude Trichet, Op Cit, P 09.

- أصبح للمستهلك والمؤسسات إمكانية مقارنة الأسعار وإيجاد الممول الأكثر تنافسية في منطقة اليورو، مما يعني سهولة الدفع في أي دولة عضوه في منطقة اليورو؛
 - سهل عملية تنقل المسافرين داخل منطقة اليورو؛
 - تقليص مخاطر وتكلفة عمليات الصرف داخل منطقة اليورو؛
 - سهولة الاستثمار في المنطقة، من خلال انعدام تقلبات أسعار الصرف، مما يجعل هذه الاستثمارات أكثر مردودية؛
 - تكامل أسواق المال، مما يجعلها تتميز بطابع الوطنية، من خلال تحرير الأسهم والسندات الحكومية باليورو؛
 - تكامل أسواق ما بني البنوك.
- أما على المستوى الدولي، فقد أصبح اليورو يعتبر العملة الثانية بعد الدولار الأمريكي في مجال التداول والاحتياطات الرسمية في البنوك المركزية، فقد أصبح يمثل حوالي 40% من المعاملات اليومية و980 مليار يورو في التداول، وأكثر من 100 مليون شخص خارج أوروبا يربطون تعاملاتهم باليورو¹.
- يسمح اليورو بتحقيق استقرار العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية؛
 - يعتبر وسيلة من وسائل التسوية التجارية الدولية.

II - 2-2-3 - سلبيات اليورو

- على الرغم من المزايا التي يتميز بها الأورو، إلا أن هناك مجموعة من مخاطر، تشكل تهديدا حقيقيا لنجاح واستقرار العملة الأوروبية الموحدة، وترتبط أساسا باتجاه بعض الدول إلى تخفيض العجز بصورة سريعة حتى تفي بمعايير التقارب المطلوبة ونذكر من هذه المخاطر ما يلي²:
- مخاطر الصدمات وبخاصة عندما تكون المبادلات التجارية والمعاملات النقدية بين دول الاتحاد الأوربي؛
 - تؤدي هذه الصدمات إلى التخفيض من قيمة العملة نتيجة هبوط مفاجئ في الاستثمارات على مستوى الاتحاد؛

1 Comission Européenne, Op Cit, P 06.

2 فاطمة الزهراء خبازي مرجع سبق ذكره، ص

- التنافس الكبير بين دول الاتحاد الذي يزيد من فرص التصادم في المدى القصير وقد يكون إيجابيا في المدى الطويل؛
 - الشروط المالية الصعبة للمعاهدة خاصة فيما يخص عجز الموازنة والمديونية، وكذلك الشرط الخاص بسعر الصرف الذي يقضي بعدم السماح للعملة بالتذبذب بأكثر من 1.5 % ارتفاعا وانخفاضاً.
 - مشاكل النمو اللامتكافئ الذي يؤدي إلى التخصيص في الصناعات وهذا يمثل تهديداً بالنسبة للدول التي ليس لديها مقومات التخصص.
 - مشاكل خاصة بالسياسة التقييدية التي انتهجها البنك المركزي الأوروبي بهدف تخفيض معدلات التضخم، واتخاذ مثل هذه السياسات قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة ويؤثر بالتالي على النمو الاقتصادي.
- وبالإضافة إلى جملة المخاطر المذكورة سابقاً فإن هناك تحدي كبير تواجهه العملة الموحدة والمتمثل في صعوبة التوصل إلى التوازن الصحيح بين الانضباط والمرونة في المالية العامة، وهذا ما ينتظر أن يحققه ميثاق تحقيق الاستقرار و النمو.

II-3-3- التحديات التي تواجه البنك المركزي الأوروبي

- يواجه البنك المركزي الأوروبي العديد من التحديات حتى يكتسب النجاح لسياسته النقدية للحفاظ على استقرار الاورو، وتتمثل هذه التحديات في ضرورة القيام بعدد من المهام مثل¹:
- تجنب حدوث أية صدمات اقتصادية في الدول الأعضاء في نادي الاورو؛
 - إنجاح السياسات المالية الوطنية للدول الأعضاء في الاورو في تقديم الدعم المطلق للسياسة النقدية الموحدة لنظام الاورو للحفاظ على استقرار الأسعار وتحقيق مصداقية لسياسته النقدية؛
 - أن تنجح السياسة النقدية الموحدة لنظام الاورو في تحقيق أهداف النمو، وإيجاد فرص العمل في الأجل الطويل مع المحافظة على استقرار الأسعار وتخفيض هذه البطالة في الدول الأعضاء..

¹ محمد كمال أبو عمشة، "التجربة الأوروبية في الاتحاد النقدي والعملة الأوروبية الموحدة"، مقال منشور على الموقع

بتاريخ: 2014-06-22 <http://araa.sa/index.php?view=article&id1>

II-4- المنطقه النقدية المثلى

II-4-1- تعريفها:

هي منطقه نقدية تعمل وفق نظام صرف ثابت، أو تملك عملة نقدية موحدة و تثبيت أسعار صرف بين عملات الدول الأعضاء¹.

ويعود الفضل في وضع نظرية النقد المثلى إلى الأعمال التي قام بها الاقتصادي مانديل Mundell وفلمينغ M. Fleming، اللذان قاما بإدخال عنصري التجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال، في النموذج الاقتصادي الكلي للاقتصاد المغلق.

ومن هنا تم صياغة منطقه النقد المثلى، بحيث عرف النظام النقدي في إطار هذه النظرية بأنه "الحالة التي يوجد فيها نظاما للدفع بين مجموعة من الدول يسمح بتبادل العملات والتحويلات بحرية تامة دون خسارة، وتشتمل الحالة المثلى لهذا النظام في وجود عملة موحدة، بحيث يتم تثبيت أسعار صرف بين عملات الدول الأعضاء دون رجعة مع ضمان القابلية الكاملة لتحويل العملات. ومن بين شروط نجاح منطقه النقد المثلى هما عامل رأس المال وعامل العمل.

II-4-2- شروط تحقيق منطقه النقد المثلى

هناك أربعة شروط لتحقيق منطقه النقد المثلى هي²:

- في سنة 1961 حسب Robert Mundell فان حرية عوامل الإنتاج داخل الاتحاد النقدي تكون أقوى من خارجه، أي تتميز هذه الحركة بمرونة كبيرة داخل أجزاء الاتحاد.
- في سنة 1963 حسب Ronald Mickinnon فان درجة الانفتاح الاقتصادي للدول الاتحاد تكون كبيرة، حيث مرونة أسعار الصرف لن تكون مجدية، لان تغيرات هذه الأخيرة ستعكس مباشرة على أسعار السلع محليا، مما يؤدي إلى ارتفاع التضخم³.
- في سنة 1969 حسب Peter Kenen فان درجة تنوع النسيج الإنتاجي والصادرات للدول الاتحاد، والاستفادة من الثبات الصرف، لان التنوع الكبير لاقتصاديات دول الاتحاد يؤدي إلى التقليل من صدمات عدم التماثل التي تتعرض لها هذه دول.

1 فاطمة الزهراء خبازي، مرجع سبق ذكره، ص309.

2 Methilde Op cit, P 366.

3 عبد الحميد مرغيت، "الاتحاد النقدي الأوروبي، أصوله- أدانه ومشكلاته"، مقالة منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة جيجل- الجزائر- بدون ذكر التاريخ، ص3.

- في سنة 1970 حسب Johnson فان قوة التكامل المالي بين دول الاتحاد أمر ضروري، وهذا يتعلق بالتحويلات والضرائب بين الدول لتشكيل اتحاد وميزانية فدرالية.

III- النظام الأوروبي للبنوك المركزية والبنك المركزي الأوروبي

III-1- السلطات النقدية الأوروبية

III-1-1- النظام الأوروبي للبنوك المركزية

النظام الأوروبي للبنوك المركزية، هو نظام انشأ بموجب معاهدة ماستريخت يتكون من البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بما فيها الدول التي لم تتبنى عملة اليورو¹. وقد حددت معاهدة ماستريخت مهام هذا النظام، حسب المادة 127 الفقرة 1 والمادة 282 الفقرة 2 كالاتي:

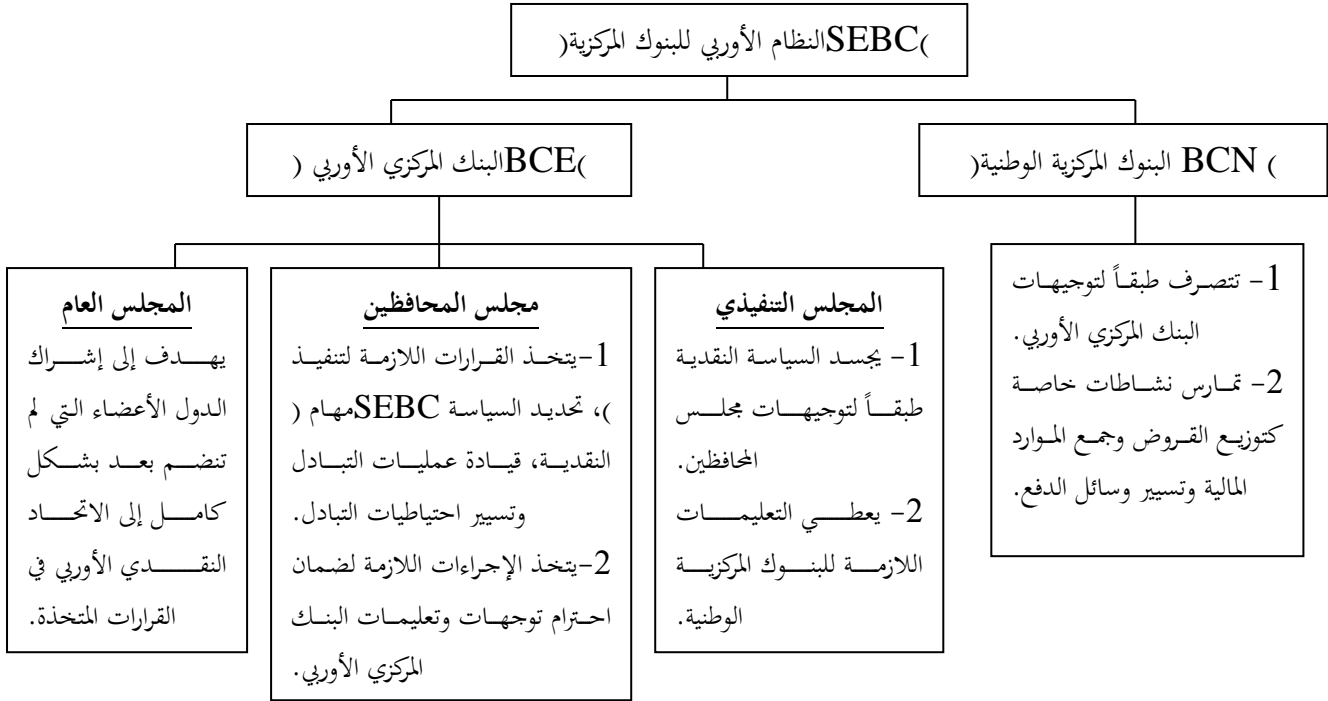
- رسم وتنفيذ السياسة النقدية للاتحاد الأوروبي كتكتل اقتصادي،
- القيام بعمليات الصرف،
- الإشراف على الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي، وتحديد كيفية إدارة هذه الاحتياطات وتوظيفها²،
- وضع الضوابط التي تحافظ على الاستقرار المالي والنقدي في دول الاتحاد الأوروبي،
- إصدار أوراق البنكنوت وسك الوحدات المعدنية لليورو،
- وضع وتنفيذ معايير الرقابة عن المؤسسات الائتمانية في الاتحاد الأوروبي،
- العمل على تدعيم موازين المدفوعات للدول الأعضاء وسياساتها الاقتصادية بما يحقق أهدافها التنموية³.

لتأمين مهام هذا النظام بشكل جيد، لابد من مساعدة البنوك المركزية الوطنية للدول الأعضاء، انطلاقاً من جمع المعلومات الإحصائية اللازمة من السلطات الوطنية المؤهلة وهيئات الاتحاد والمنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي مثلاً، والمخطط التالي يوضح الهيكل التنظيمي للنظام الأوروبي للبنوك المركزية.

¹ HANSPETER K SCHELLER, Op cite, P 44.

² Journal Officiel de l'Union Européenne, C 326du 26-10-2012, P 02.

³ محمد سعدوني، مرجع سبق ذكره، ص06.



المصدر: محمد سعدوني، "الوحدة النقدية الأوروبية وإشكاليات اليورو"، ص 07. بحث منشور على الموقع

www.alshamsi.net

وستقوم بشرح دور كل مجلس وأهم المهام المخولة له في العنوان الخاص بالهيكل التنظيمي

للبنك المركزي الاوروي.

III-1-2- نظام اليورو

هو نظام يتكون من البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية للدول التي تبنت الاورو، أي دول

منطقة الاورو¹. ومن مهمات نظام الاورو نجد²:

- وضع السياسة النقدية المتبنات من طرف البنك المركزي الأوروبي،
- تسيير عمليات الصرف؛
- حيازة وتسيير الاحتياطات الرسمية للدول الأعضاء في منطقة الاورو؛
- السهر على التسيير الحسن لأنظمة الدفع.

¹ Jean-Claude Trichet, OP Cité, P 12.

² HANSPETER K. SCHELLER, OP Cité, P 50.

III-1-3- البنك المركزي الأوروبي.

III-1-3-1- نشأته

تم إنشاؤه في جوان 1998 بمدينة فرانكفورت الألمانية حيث يوجد البنك المركزي الألماني أشهر البنوك المركزية الأوروبية، ويملك الشخصية القانونية الخاصة به، وبدأ عمله فعليا في جانفي¹ 1999. ويعد هذا البنك بمثابة السلطة النقدية الموحدة للاتحاد الأوروبي، والتي تحدد السياسة النقدية واجبة التطبيق في الدول الأعضاء².

حددت اتفاقية ماستريخت الإطار المؤسسي للاتحاد النقدي الأوربي الذي يشرف على إنجاز الوحدة النقدية الأوروبية، وفي مقدمة هذه المؤسسات هيئة النقد الأوروبية بفرانكفورت في ألمانيا التي تعتبر تمهيدا لإنشاء النظام الأوروبي للبنوك المركزية، والبنك المركزي الأوروبي.

III-1-3-2- الهيكل التنظيمي للبنك المركزي الأوروبي

أ- المجلس التنفيذي: وتمثل المهمة الرئيسية للمجلس التنفيذي الذي يتكون من رئيس ونائب رئيس البنك المركزي الأوروبي، وأربعة أعضاء آخرين في تنفيذ السياسة النقدية وفقا للتوجيهات والقرارات التي ينفذها مجلس المحافظين، عن طريق إعطاء التعليمات للبنوك المركزية الوطنية، وبالإضافة إلى ذلك فهو المسؤول عن إعداد السياسة النقدية الموحدة وتحديد التوجيهات الخاصة بتنفيذها. ومحافظي البنوك المركزية الوطنية للبلدان التسعة عشر بمنطقة الأورو صوت واحد.

ب- مجلس المحافظين: ويمكن أن يشترك رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي وعضو من اللجنة الأوروبية في الاجتماعات، غير أنهما لا يملكان الحق في التصويت. إن التصويت على القرارات التي تؤثر على مراكز البنوك المركزية الوطنية باعتبارها حاملة لأسهم النظام الأوروبي للبنوك المركزية، يتم ترجيحها بنصيب كل بنك مركزي وطني في رأس مال البنك المركزي الأوروبي.

ت- المجلس العام: هو هيئة اتخاذ القرار الثالثة في البنك المركزي الأوروبي، ويتكون من الرئيس ونائب رئيس البنك المركزي الأوروبي ومحافظي البنوك المركزية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بما فيها الدول غير الأعضاء في منطقة اليورو، ومهمة المجلس استشارية حول توجهات السياسة النقدية في المنطقة.

¹ Jean-Claude Trichet, OP Cit, P 13.

2 رواق خالد، مرجع سبق ذكره، ص43.

ث- **البنوك المركزية الوطنية:** في إطار النظام الأوروبي للبنوك المركزية، فإن البنوك المركزية الوطنية لا يزال لديها دور تلعبه، حيث إنها تساهم في وضع ورسم السياسة النقدية لمنطقة الأورو بالاشتراك مع البنك المركزي الأوروبي وكل بنك مركزي وطني عضو يساهم في رأسمال البنك المركزي الأوروبي، ويشارك في القرارات المتعلقة بتوجهات السياسة النقدية للمنطقة، وذلك عن طريق محافظي البنوك المركزية، الذين يشكلون مجلس المحافظين الذي يأتي في قمة سلطة هذا البنك. البنوك المركزية للدول الأعضاء يجب عليها احترام محتوى اتفاقية ماستريخت، وكذلك على كل دولة عضو أن تسهر على أن يتماشى النظام الأساسي لبنكها الوطني مع الاتفاقية، ويجب أن تكون البنوك المركزية مستقلة، وأن تكون عهدة محافظ البنك المركزي لا تقل عن 5 سنوات وبرأس المال المكتتب فيه للبنك المركزي الأوروبي 50 مليار يورو، تساهم فيه الدول الأعضاء بنسب متفاوتة¹.

ويقوم البنك المركزي بالاحتفاظ بالاحتياطي من النقد الأجنبي وإدارته وتوظيفه ثم يقوم بتوزيع الأرباح الناتجة عنها بعد الاحتفاظ بنسبة 20% لديه وتوزيع نسبة 80% على البنوك المركزية الأوروبية المشاركة في نظام اليورو حسب نسبة مساهمتها في رأسمال البنك تضاف نسب المساهمة.

III-1-3-3- المهام البنك المركزي الأوروبي

يتولى البنك المركزي الأوروبي مهام التنسيق بين سياسات البنوك المركزية للدول الأعضاء، والحد من الازدواجية في السياسات النقدية المطبقة، كذلك من مهامه²:

- تعريف وتنفيذ السياسة النقدية الخاصة بالاتحاد؛
- تولى عمليات التحويل الأجنبية؛
- تولى وإدارة الاحتياطي الأجنبي الرسمي للدول الأعضاء؛
- تشجيع ومساندة المدفوعات.

1 محمد كمال أبو عمشة، مرجع سبق ذكره، <http://araa.sa/index.php?view=article&id>

2 مجدي محمود شهاب، "الوحدة النقدية الأوروبية- الإشكاليات و الآثار المحتملة على المنطقة العربية"، دار الجامعة الجديدة للنشر 1998، ص 78.

III-1-3-4- استقلالية البنك المركزي الأوروبي

إن مبدأ استقلالية البنك المركزي الأوروبي، تتمثل في استقلاله من ثلاثة جوانب رئيسية هي¹:

أ- الجانب التنظيمي: استقلال البنك المركزي الأوروبي، والبنوك المركزية الوطنية وأعضاء هيئات

اتخاذ القرار فيها، في ممارسة سلطتها وتنفيذ واجباتها، وليس مسموحاً لها أن تطلب أو تتلقى التعليمات من حكومة أية دولة عضو أو أية منظمة في الجماعة الأوروبية أو أية هيئة.

ب- الجانب المالي: للبنك المركزي الأوروبي ميزانيته الخاصة به ومستقلة عن الاتحاد الأوروبي، حيث مصدر رأس ماله هو مساهمة البنوك المركزية الوطنية الأوروبية للدول الأعضاء في منطقة اليورو.

ت- الجانب الوظيفي: البنك المركزي الأوروبي يتوفر على جميع الوسائل والكفاءات اللازمة لتسيير

السياسة النقدية بفعالية، ومهياً لاتخاذ جميع القرارات بكل استقلالية.

لذلك فهو يتميز بالشفافية، من خلال توفير جميع المعلومات والقرارات والاستراتيجيات المتعلقة

بالسياسة النقدية للمجتمع بصفة دورية.

III-2- السياسة النقدية ووسائلها

III-2-1- أدوات السياسة النقدية في منطقة الأورو

أنشأت معاهدة ماستريخت المعهد النقدي الأوروبي وكان من العناصر المهمة ضمن التفويض

الممنوح له، في وضع إطار عمل للسياسة النقدية التي يتبعها النظام الأوروبي للبنوك المركزية، وكان

دور المؤسسة النقدية الأوروبية استشارياً، حيث في حالة التوصل إلى توافق في الآراء فإنها تقدم توصيات

يأخذ بها مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي، أما في حالة عدم التوصل لتوافق الآراء فإن دورها يقتصر

على تحديد القضايا المهمة وتوضيحها وإعداد قائمة من الخيارات ليختار منها البنك المركزي الأوروبي،

وقد نجحت مؤسسة النقد الأوروبية في تجسيد الإطار المقترح للسياسة النقدية الأوروبية بدرجة كبيرة من

¹ Christian BIALES, *La Zone Euro, Première Partie*, www.Christien-biales.net 4-05-2014, P267.

التفصيل، وخلق مناخ من الشفافية بشأن الوحدة النقدية وقد تم وضع إطار السياسة النقدية الأوروبية بحيث تقوم على مجموعة من الأدوات هي كالآتي¹:

III-2-1-1- عمليات السوق المفتوحة:

تعتبر الأداة الرئيسية للعمليات النقدية في الإتحاد الأوروبي، ويمكن إجراء عمليات السوق المفتوحة في شكل معاملات عكسية ومعاملات خالصة وإصدار شهادات ديون ومبادلات صرف أجنبي وجمع ودائع الأجل الثابت، غير أنه يتم تنفيذها عادة من خلال البنوك المركزية الوطنية وتوجد أربعة أنواع من عمليات السوق المفتوحة:

❖ **التمويل الأساسي (الأسبوعي):** وتقوم بدور الأداة الرئيسية لتوفير وإدارة السيولة خلال الاستحقاقات الأسبوعية².

❖ **التمويل الطويل الأجل:** ويطبق من خلال عطاءات نمطية لإعادة الشراء (سعر ثابت - متغير) ويوفر تمويلا طويلا الأجل، فأجل الاستحقاق قد يصل إلى ثلاثة أشهر ويوفر جزءا محدودا فقط من سيولة النظام الأوروبي للبنوك المركزية، ومن ثم فإن هذا النظام يعمل بشكل طبيعي كقابض الثمن في هذه العطاءات الشهرية لإعادة التمويل.

❖ **التعديل الطفيف:** ويستخدم من خلال عطاءات سريعة أو إجراءات ثنائية، وتستخدم للتحكم في تقلبات السوق إذا كان هناك تغتر دائم في الطلب على العملة، كما قد تستخدم لجعل أسعار الفائدة متساوية أو متقاربة.

❖ **عمليات هيكلية:** وتعد من خلال عطاءات نمطية أو إجراءات ثنائية وهو ذو تعداد وأجل استحقاق متغيران، ويستخدم لتوجيه الوضع الهيكلي للقطاع المصرفي³.

III-2-1-2- الاحتياطي الإجمالي

نظام الاحتياطي الإجمالي لنظام الأورو يطبق على مؤسسات الائتمان في منطقة الأورو، ويعمل بدرجة أولى على تحقيق استقرار سعر الفائدة في السوق المالي، إلا أنه في بداية النظام النقدي

1 محمد سعدوني، مرجع سبق ذكره، ص 12.

2 Jean-Claude Trichet, op cité, P 22

3 ماجدة مدوخ، مرجع سبق ذكره، ص 24.

الأوروبي لم يكن هناك توافق في الرأي فيما يخص الشروط التي تتحدد على ضوءها نسبة الاحتياطات التي تحتفظ بها البنوك المركزية الأوروبية لدى البنك المركزي الأوروبي، ويخدم نظام الحد الأدنى من الاحتياطات غرضين أساسيين¹:

✓ الإسهام في استقرار أسعار الفائدة في سوق المال، وخلق طلب هيكلية كاف على أموال البنك المركزي؛

✓ خلق استقرار في السيولة.

III-2-1-3- التسهيلات الدائمة:

التسهيلات الدائمة تسمح بالاستقرار الذاتي لمنطقة اليورو، وتعمل هذه التسهيلات في سحب أو تقديم السيولة للمؤسسات الائتمانية من طرف البنوك المركزية الوطنية العضو في نظام اليورو، وهي تدل على التوجهات العامة للسياسة النقدية².

III-2-1-4- نظام المدفوعات الأوروبي:

هو نظام المدفوعات الخاص بالبنوك الأوروبية وهو نظام عبر الحدود يربط أسواق النقد المحلية بصورة فورية، بحيث يضمن استقرار اليورو وسعر الفائدة وهذا النظام يعتبر عنصر أساسي في النظام النقدي و المالي الأوروبي فهو يدعم السياسة النقدية الأوروبية. يساهم في خلق نظام مستقر وآمن للمدفوعات في أوروبا وسعر الفائدة ويوفر للبنوك التجارية في الاتحاد الأوروبي نتائج يومية عن تحويلات الأفراد. يقوم نظام المدفوعات الأوروبي بربط أنظمة المدفوعات في الدول الأعضاء عبر شبكة واحدة. إن نظام التمويل الآلي السريع يسمح بتحقيق التسويات الإجمالية عبر أوروبا في الوقت الفوري لحدوثها الذي يشار إليه يتكون من محورين أساسيين³:

- النظام الوطني للتسوية الإجمالية في كل الدول الأعضاء،
- النظام الذي يربط بين الأنظمة الوطنية.

1 رواق خالد، مرجع سبق ذكره، ص48.

2 Jean-Claude Trichet, op cité, P 22

3 محمد سعدوني، مرجع سبق ذكره، ص14

من بين أهداف السياسة النقدية لنظام اليورو المحافظة على استقرار الأسعار، وتدعيم السياسة الاقتصادية العامة للاتحاد الأوروبي، مع إعطاء الأولوية لاستقرار الأسعار باعتباره أهم الشروط اللازمة لزيادة نمو الإنتاج، وخلق المزيد من فرص العمل، وتحقيق مستوى معيشي مرتفع. ولقد قدم مجلس المحافظين تعريفا كميًا لاستقرار الأسعار هو: " تحقيق زيادة سنوية في الرقم القياسي المنسق لأسعار المستهلك (IPCH)* بالنسبة لمنطقة اليورو يقل عن 2%، وذلك على المدى المتوسط ما يعادل سنتين على الأقل. وتكلمنا عن استقرار مستوى الأسعار، يعني ذلك استقرار معدل التضخم في حدود 2%، وبهذا تكون إستراتيجية السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي أكثر شفافية¹. وتعتمد هذه الإستراتيجية على أسلوبين أساسيين هما:

- القيمة المرجعية لمعدل النمو في العرض النقدي،
- التنبؤات بشأن القيمة المستقبلية لمعدل التضخم.

إذن هدف السياسة النقدية الوحيد في منطقة الأورو هو المحافظة على استقرار الأسعار وذلك طبقا للمادة 105 من معاهدة ماستريخت وطبقا للبروتوكول الملحق للنظام الأساسي للبنوك الأوروبية المركزية. وفي إطار رسم السياسة النقدية، فإن البنك المركزي الأوروبي عليه تحديد الأهداف الواسطة لهذه السياسة، وفي 01/12/1998 مجلس المحافظين في البنك المركزي الأوروبي حدد الإستراتيجية المتبنية بخصوص رسم السياسة النقدية إذ حدد أهدافها الواسطة فيما يلي:

- مراقبة الكتلة النقدية،
- مراقبة التضخم.

¹ Jean-Claude Trichet, OP Cité, P 21.

III-3- أزمة الديون السيادية الأوروبية

III-3-1- مسار أزمة الديون السيادية الأوروبية

بدأت هذه الأزمة نهاية 2009 وبداية 2010، حينما تراكم الدين الحكومي لثلاث دول من منطقة الأورو، وهي اليونان وإيرلندا والبرتغال، وامتدت إلى دول أوروبية أخرى، وأصبحت خطرا يهدد بالانتشار في إيطاليا وإسبانيا، حيث تحتلان المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي في اقتصاد منطقة الأورو. وتعد اليونان هي أول دولة من دق ناقوس الخطر تجاه أزمة الديون في منطقة اليورو، حيث صرح وزير المالية الجديد "جورج باباكستنتينيو" في حكومة رئيس الوزراء "جورج بابا ندرينو" لأعضاء الاتحاد الأوروبي، بأن الأرقام المعلنة من طرف رئيس الوزراء السابق "كوستاس" غير صحيحة ولا تعكس الوضع الحقيقي للاقتصاد اليوناني، وأن العجز الحقيقي في الموازنة العامة اليونانية يقدر ب 12.8% من PIB بدل من 3.6%، أي أربعة أضعاف ما صرحت به الحكومة اليمينية السابقة، مما أدى بوكالات التقييم المالي "فيتش" و"ستندار وبورز" و"موديز" إلى تخفيض تقيمتها على الدين العمومي اليوناني، فارتفعت بذلك نسبة الفائدة على هذا الدين وأصبحت الحكومة اليونانية عاجزة عن تسديد ديونها¹. وللوقوف على درجة خطورة ما آل إليه أداء الاقتصاد اليوناني، نتطرق لأهم مظاهر الخلل التي تعتريه، وفي مجملها ما يلي:

- عدم توازن القطاعات الاقتصادية، فالقطاع الخدماتي يشكل وحده نسبة 75.7% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، ويستوعب 68% من قوة العمل مقارنة بالقطاعات الصناعي والزراعي مما يعني قطاع الخدمات يستحوذ على النصيب الأكبر مقارنة بقطاع الإنتاج الحقيقي².
- نمو الاقتصاد اليوناني خلال الفترة 2001-2007 بنسبة 4% وساهم بذلك في تسهيل التوسع في منح القروض والتسهيلات الائتمانية من قبل البنوك، مما أدى إلى زيادة استهلاك القطاع الخاص، وزاد الإنفاق خلال هذه الفترة ب 87% بينما زادت الإيرادات بن 31%.

1 أحيمية خالد، " أزمة الديون السيادية الأوروبية و انعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2011"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد دولي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بسكرة 2013، ص37.

2 غراية زهير ومعزوز لقمان، " أزمة الديون بمنطقة اليورو 2010 جنورها وتداعياتها واليات إدارتها"، مجلة دفاتر اقتصادية؛ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة زيان عاشور، العدد الثاني مارس 2011، ص7.

- اللجوء المتزايد للاستدانة مما أدى إلى ارتفاع معدلات الدين ضمن مستوى يعادل 113% من مستوى الادخار.
- ساهم ضعف التحصيل الضريبي في زيادة عجز ميزان المدفوعات، بسبب الفساد المتفشي في جهاز القطاع العام، حيث تقدر قيمة التهرب الضريبي بمبلغ 20 بليون يورو سنويا، وبالمقابل زيادة الرواتب بمعدل 5% سنويا، بينما بلغت الزيادة في الاتحاد الأوروبي نصف هذه النسبة مما أدى إلى ضعف التنافسية¹.
- ضعف السياحة، بسبب عدم تحديث البنية السياحية مقابل نمو مراكز سياحية كبيرة مجاورة مثل تركيا ومصر وتونس.
- يعاني الاقتصاد اليوناني من تضخم يصل إلى 40%.
- ضعف النظام المعلوماتي، حتى أن الدولة لم يكن لديها العدد الرسمي للموظفين والمتقاعدين، حيث أن الكثير منهم كانت تصرف رواتبهم حتى بعد وفاتهم وازدياد عدد المتقاعدين مما شكل عبء كبير على ميزانية الدولة.
- الألعاب الاولمبية التي جرت باليونان في 2004 استنزفت 4 ملايين دولار، مقابل إيرادات أقل، مما زاد العجز في الموازنة السنوية، واستمر هذا العجز بصورة تصاعدية وتراكمية إلى أن وصل إلى أكثر من 14%².

والجدول الموالي يوضح انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول المتضررة من هذه الأزمة.

الجدول رقم 16: يوضح نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2006-2014

الدول	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
اليونان	5.7	3.3	0.3-	4.3-	5.5-	9.1-	7.3-	3.2-	0.7
اسبانيا	4.2	3.8	1.1	3.6-	0.0	1.0-	2.6-	1.7-	1.4
ايطاليا	2.0	1.5	1.0-	5.5-	1.7	0.6	2.8-	1.7-	0.4-
فرنسا	2.4	2.4	0.2	2.9-	2.0	2.1	0.2	0.7	0.2
ألمانيا	3.7	3.3	1.1	5.6-	4.1	3.7	0.4	0.3	1.6

المصدر: بتاريخ 2016/03/25 <http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG>

1 بوالكور نور الدين، "أزمة الدين السيادي في اليونان: الأسباب والحلول"، مجلة الباحث العدد 13/2013، ص 60.
2 يونس رحمة، مرجع سبق ذكره، ص 24.

من خلال الجدول نلاحظ تأثير الأزمة بشكل كبير على الدول المتضررة والمتمثلة في اليونان بالدرجة الأولى ثم تليها كل من اسبانيا وايطاليا، فمثلا في 2011 انخفض معدل النمو في هذه الدول إلى -9.1% و -1% و 0.6% على التوالي إذا ما قارنا هذه المعدلات بألمانيا وفرنسا أين سجلتا نمو قدره 3.7% و 2.1% على التوالي.

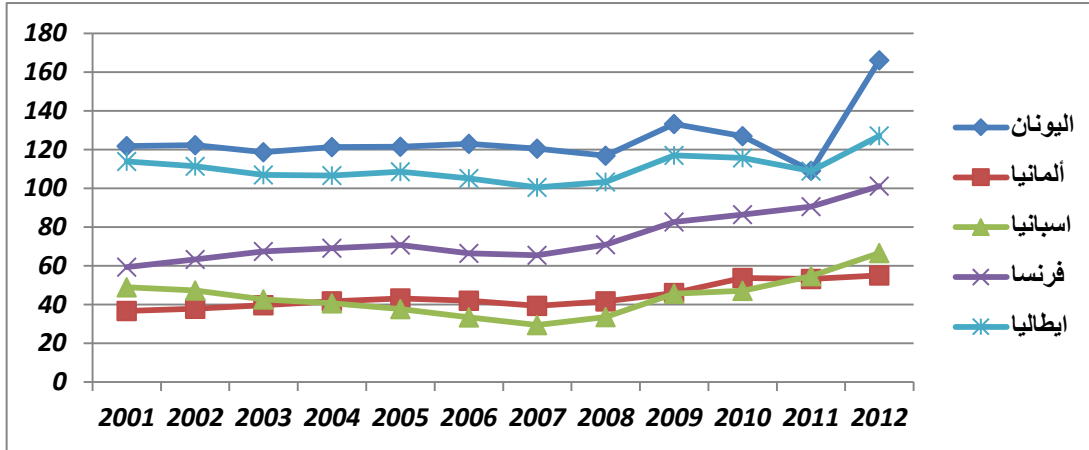
كما أن هناك أسباب خارجية أدت إلى حدوث هذه الأزمة أهمها الأزمة العالمية 2008 حيث دخل الاقتصاد اليوناني في ركود بسبب ضعف الدخل من السياحة والنقل البحري، وضعف التنافسية، مما أدى إلى زيادة نسبة البطالة التي بلغت 9% سنة 2009، وبلغت نسبة عجز ميزان المدفوعات إلى مجمل الناتج المحلي 13.6% لنفس السنة، كما بلغت نسبة الدين العام إلى مجمل الناتج المحلي 115%. نلاحظ من الجدول المبين أسفله تطور نسبة المديونية للفترة 2001-2012، فقد بلغت أرقام قياسية في اليونان بـ 166.1% سنة 2012 وفي ايطاليا بلغت 127.2% من نفس السنة، أما في ألمانيا فقد بلغت فقط 55.1% سنة 2012.

الجدول رقم 17: نسب الديون الحكومية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لبعض دول منطقة اليورو للفترة 2001-2012.

الدول	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
اليونان	121.9	122.4	118.7	121.4	121.5	123.0	120.5	116.9	133.2	127.0	109.1	166.1
ألمانيا	36.7	37.9	39.7	41.6	43.2	42.0	39.4	41.7	46.0	53.7	53.2	55.1
اسبانيا	49.0	47.3	42.6	40.7	37.7	33.4	29.4	33.5	45.6	47.1	54.8	66.7
فرنسا	59.4	63.4	67.4	69.1	70.7	66.5	65.4	71.0	82.7	86.5	90.6	101.1
ايطاليا	113.9	111.4	106.9	106.7	108.7	105.1	100.6	103.4	117.1	115.8	108.9	127.2

المصدر: بتاريخ 27-03-2016 <http://data.albankaldawli.org/indicator/GC.DOD.TOTL.GD.ZS?pa>

الشكل رقم 05: نسب الديون الحكومية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لبعض دول منطقة اليورو للفترة 2001-2012



المصدر: من إعداد الطلب بناء على معطيات الجدول رقم 18.

III-3-2- أهم الحلول والإجراءات المتخذة

توصلت دول منطقة اليورو بقيادة ألمانيا وفرنسا وصندوق النقد الدولي إلى وضع مجموعة من الإجراءات لتجنب عدوى الأزمة اليونانية إلى دول جنوب الاتحاد الأوروبي، حيث تتمثل خطة الإنقاذ بتقديم قروضا سريعة سمية "حزمة الإنقاذ المالية".

ففي سنة 2010 تم تقديم قروض من طرف الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي بقيمة 45 مليار يورو تحتاجها الحكومة اليونانية للنفقات المالية¹.

وفي ماي 2010 تم تقديم سلسلة من القروض بقيمة 110 مليار يورو لتجنب الانهيار، على مدى ثلاثة سنوات (ماي 2010 إلى جوان 2013)، منها 80 مليار يورو مقدمة من الاتحاد الأوروبي و30 مليار يورو مقدمة من طرف صندوق النقد الدولي، وتم في قمة بروكسل لقادة الاتحاد الأوروبي في مارس 2011 بتخفيض معدل الفائدة على هذه القروض إلى 4.2% بعدما كانت 5.2% وتم كذلك تمديد أجل الاستحقاق إلى سبعة سنوات ونصف بعدما كانت ثلاثة سنوات².

ومقابل ذلك فرض على اليونان القيام بعدة إجراءات أهمها³:

- إعفاء 150 000 شخص من موظفي القطاع العام من مناصبهم؛
- خفض المرتبات عموما والراتب الأساسي ومعاشات التقاعد ورفع سن التقاعد؛

1 بوالكور نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص 61.

2 بوالكور نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص 61.

3 أحميمة خالد، مرجع سبق ذكره، ص 38.

- رفع ضريبة الدخل والضريبة على السلع؛
- دمج أو حل العديد من مؤسسات القطاع العام بغرض خفض الإنفاق؛
- خفض الإنفاق على التسليح.

إضافة إلى هذه المساعدات، فقد تم في جويلية 2011 تقديم مساعدات من طرف الاتحاد الأوروبي بقيمة 12 مليار أورو، و109 مليار يور من طرف دول منطقة الاورو وهي مساعدات تهدف إلى حل الأزمة اليونانية ومنع العدوى بين الاقتصاديات الأوروبية الأخرى. كما تم في 21 أكتوبر 2011 بتقديم قروض جديدة من طرف دول منطقة الاورو بقيمة ثمانية ملايير أورو لإنقاذ اليونان¹.

IV- آثار الاورو على النظام النقدي والاقتصادي العالمي

إن الإعلان عن ميلاد الاورو كعملة موحدة رسمية لإحدى عشر دولة من دول الاتحاد الأوروبي بديلا من عملاتها الوطنية، يعتبر من أهم الأحداث الاقتصادية، ما لم يكن أهمها على الإطلاق وأكثرها تأثيرا على الساحة النقدية والاقتصادية العالمية. تحمل هذه العملة الكثير من التغيرات الاقتصادية والمالية العالمية وحتى السياسية، وسنحاول أن نوضح ذلك كما يلي:

IV - 1- آثار الاورو على النظام النقدي الدولي

سيؤدي التوحيد النقدي الأوروبي إلى توحيد السياسات النقدية وخلق الاستقرار الداخلي في المنطقة، من خلال تأمين معدلات تضخم متدنية وأسواق مالية سائلة ومتسعة، مما يؤدي ذلك بصورة تدريجية إلى إعادة تشكيل النظام النقدي الدولي من خلال الإسهام في إيجاد توازن أكثر فيه. ويتوقع العديد من المراقبين الدوليين أن الاورو بوصفه عملة عالمية رئيسية قد يكون له تأثير إيجابي على النظام النقدي الدولي، وقد يسهم في إحداث قدر أكبر من الاستقرار في أسعار الصرف، خاصة وأن العديد من دول شرق أوروبا ودول البحر الأبيض المتوسط قد تربط عملاتها بالاورو أو سلة عملات تتضمن الاورو².

تحتفظ البنوك المركزية باحتياطي في العملات الأخرى القابلة للتحويل لتدخل في سوق الصرف، ويلعب حجم الاستيراد دورا مهما في تحديد الحاجة إلى الاحتياطيات. فقد كان الدولار يشكل

1 أحميمة خالد، مرجع سبق ذكره، ص 41.

2 فاطمة الزهراء خبازي، مرجع سبق ذكره، ص 317.

طيلة العقود السابقة أهم عملة احتياط في البنوك المركزية، فحوالي 60 % من احتياطيات العالم كانت بالدولار مقابل 15.3 % بالمارك و 3.6 % بالجنه الإسترليني و 6 % بالين و 1.9 % بالفرنك الفرنسي. بعد ظهور الاورو كعملة مستقرة أدى إلى اعتماده كمستودع للقيمة، وأصبح عملة احتياط في المصارف المركزية لدول العالم، وبالتالي منافسا قويا للدولار في الاحتياطيات العالمية. أصبح الاورو وسيلة لعقد الصفقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي ودول العالم ووسيلة لتقديم القروض والمنح مما زاد في وزنه كعملة احتياط على حساب الدولار والين وأصبحت غالبية الدول تفكر في كفيات الزيادة في نسب الاحتياط في الاورو تجنبا لانعكاسات انخفاض سعر صرف الدولار. فقد قامت الدول الأوروبية ببيع جزء كبير من احتياطياتها بالدولار مما ساهم في انخفاض قيمته.

أصبح الاورو عملة المحافظ الاستثمارية وعملة التعامل الرئيسية في سوق المال الأوروبية بدلا من العملات الأوروبية والدولار، وبالتالي أصبح عملة البورصات الأوروبية، خاصة وأن اندماج الأسواق المالية الأوروبية ساعد في تخفيض تكاليف الصفقات المالية والحد من تعدد أسعار الفائدة وزيادة عرض الأصول المقومة بالايورو¹.

وإن استقرار النظام النقدي الدولي سيتوقف على الاستقرار النسبي في أسعار صرف العملات الدولية القوية: الدولار والايورو والين وكذلك حتى اليوان الصيني في المستقبل القريب.

IV-2- آثار الاورو على الاقتصاد العالمي

قام الدولار قبل ظهور الاورو بالدور الرئيسي في تسعير التبادل التجاري العالمي، حيث سجل سنة 1995 نسبة 47.6% من التجارة العالمية مسعرة بالدولار مقابل 15.3% بالمارك و 4.8% بالين و 6.3% بالفرنك الفرنسي و 5.7% بالجنه الإسترليني، وكان ما يقارب 72 % من إجمالي التداول الفوري يتم بالدولار والذي يبلغ حجمه اليومي بحدود 1200 مليار دولار.

وباعتبار أن الاورو هو البديل لعملات دول الاتحاد، فهذا يعني أن 30% من صادرات العالم تقوم الآن باليورو، وأن كل التجارة البنينة في دول الاتحاد هي الآن مسعرة باليورو أي ما يعادل 60% من التجارة الخارجية لدول الاتحاد، خاصة وأن حجم التجارة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي مع دول

1 شريط عابد، "تقييم أثر استخدام العملة الأوروبية الموحدة- على الاقتصاد الدولي والعربي" مقال منشور على الموقع <http://www.arab-eu.blogspot.com> بتاريخ 2010-10-22

العالم الأخرى قد فاقت مثيلتها للو.م.أ، وهذا يعني أن اليورو أحرز تقدماً خارج الاتحاد نظراً للوزن الذي يملكه الإتحاد في الاقتصاد العالمي. وقد حل الاورو محل الفرنك الفرنسي كعملة تسعير ودفع واحتياط في غرب وشمال ووسط إفريقيا، وحل محل المارك الألماني في دول أوروبا الشرقية والوسطى التي كانت تربط عملاتها بالمارك، خاصة وأن عشر دول منها هي الآن ضمن دول الاتحاد. كما نجد دول حوض المتوسط التي ترتبط أغلبها باتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطة تعتمد الاورو بنسب عالية كعملة دفع وتسعير واحتياطي¹.

كانت تحتفظ البنوك المركزية باحتياطي من العملات القابلة لتدخل في سوق الصرف، وكان يلعب حجم الاستيراد دوراً مهماً في تحديد الحاجة إلى الاحتياطيات. فقد كان يشكل الدولار طيلة العقود السابقة أهم عملة احتياط في البنوك المركزية بحوالي 60% من احتياطيات و15.3% كانت بالمارك الألماني و3.6% بالجنين الإسترليني و6% بالين و1.9% بالفرنك الفرنسي². لكن بعد ظهور اليورو كعملة قوية على الساحة الدولية، فقد تغيرت المعطيات وعض كل من المارك الألماني والفرنك الفرنسي في الاحتياطيات الدولي، حيث تشير الإحصائيات لأواخر سنة 2015 أن الدولار الأمريكي يتسيد عملات الاحتياط حول العالم بنسبة 63.8% من إجمالي الاحتياطيات المرصودة بالبنوك والمؤسسات المركزية حول العالم. يليه اليورو الأوروبي بنسبة 20.5% من إجمالي احتياطيات العالم. في المركز الثالث يجل الجنين الإسترليني بنسبة 4.7% ثم الين الياباني بنسبة 3.8%، ثم كل من الدولار الأسترالي والدولار الكندي بنسبة 1.9% لكل منهما، والنسب الباقية تتوزع على عملات أخرى.

IV- 2-1- اثار اليورو على مستوى الاتحاد الأوروبي

قد يؤدي استخدام الأورو إلى توحيد سوق العمل لدول الاتحاد، وبالتالي تتأثر بموجبه الدول ذات الأجور العالية مثل ألمانيا، وهجرة رؤوس الأموال والشركات من الدول الأعضاء عالية التكاليف (ضرائب عالية) إلى الدول الأخرى الأقل تكاليف، مما سيؤدي إلى خلل في الهياكل الاقتصادية لبعض الدول الأعضاء. لذا فاستخدام اليورو سيولد فرص عمل في الدول الأقل تكلفة والأكثر جاذبية للاستثمار على حساب غيرها .

1 عبد الجليل زهيرة، مرجع سبق ذكره، ص 136.

2 عبد الجليل زهيرة، مرجع سبق ذكره، ص 137.

في ظل استخدام الأورو سوف تتحمل بعض الدول الأعضاء دون غيرها أعباء مالية لدعم الدول الأخرى الأقل نمواً، وذلك لتحديث مرافقها العامة وزيادة التنمية فيها. سيؤثر الأورو على النظام المصرفي الأوروبي، حيث سيعمل على تقليص إيرادات البنوك الناتج عن تراجع إيرادات العمل بالنقد الأجنبي لعدم توفر الحاجة إليه، وستتحمل البنوك تكاليف التحول إلى الأورو جراء تغيير الأنظمة الإلكترونية وتعديل الماكينات الآلية للبنوك وتدريب الموظفين¹.

IV-2-2- آثار اليورو على الاقتصاد الأمريكي

لقد كانت الو.م.أ أول من أيد فكرة التكامل الاقتصادي والنقدي الأوربي وذلك في فترة الحرب الباردة، كما أنه يظهر من خلال الخطاب الرسمي لها أنها تتمنى النجاح للوحدة الاقتصادية والنقدية الأوربية وذلك بحجة مصالح الو.م.أ التعامل مع كتلة نقدية موحدة و قوية. لكن يرى البروفيسور "ميلتون فريدمان" وهو من أشد المشككين في نجاح اليورو على المستوى الأكاديمي في الو.م.أ، بأن الاتحاد النقدي الأوربي يتم تنفيذه بقرار سياسي وليس على أسس اقتصادية كاملة، وإن ذلك يتم رغم عدم اكتمال الشروط الاقتصادية اللازمة لقيام هذا الاتحاد النقدي. كما أنه من المتوقع أن يتأثر الاقتصاد الأمريكي والدولار، في حالة زيادة استخدام اليورو كعملة دولية، فمع تحول المستثمرين والأفراد والحكومات التي تملك اليورو كمخزن للقيمة فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض إيرادات الو.م.أ من رسوم صك العملة، التي تحصل عليها من حيازة غير المقيمين الأمريكيين للدولار، حيث أن الاحتفاظ بأصول دولارية من طرف الأجانب من شأنه أن يلعب دوراً هاماً في تمويل عجز ميزان المدفوعات الأمريكي². بالإضافة إلى هذه الآثار فمن شأن إقامة عملة أوربية موحدة أن يسهل المعاملات المالية والتجارية للولايات المتحدة مع منطقة الأورو.

IV-2-3- آثار الأورو على الاقتصاديات العربية

لقد وفر الأورو للدول العربية خياراً نقدياً جديداً ساهم في الحد من هيمنة الدولار الأمريكي. فالاقتصاد العربي مرتبط بقوة باقتصاد الإتحاد الأوربي، وستزداد هذه العلاقات الاقتصادية من خلال اتفاق

1 شريط عابد، مرجع سبق ذكره. من موقع الانترنت.

2 فاطمة الزهراء خبازي، مرجع سبق ذكره، ص 319.

الشراكة الأورو-متوسطية مع دول حوض المتوسط الجنوبية (مؤتمر برشلونة 1995)، واتفاق التعاون الأورو-الخليجي الموقع بتاريخ 15 يونيو 1988، والذي يكرس فكرة إنشاء منطقة تجارة حرة بين الجانبين، وهذا يدخل في إطار إعادة تشكيل المنطقة العربية التي تتجاوزها رؤى أمريكية من خلال مشروع الشراكة الشرق أوسطية، ورؤى أوروبية من خلال المشروع الأورو متوسطي، وهذا ما يفسر لنا حقيقة وجود صراع أوروبي أمريكي على المنطقة العربية.

IV- 2-3-1- على مستوى التجارة الخارجية

يشكل الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول والأهم بالنسبة للدول العربية خاصة وأن الجزء الأكبر من الصادرات العربية توجه للإتحاد الأوروبي، وكذلك القسم الأعظم من الواردات العربية تأتي منه، ويكفي أن نشير إلى أن حجم التجارة العربية غير النفطية مع أوروبا يزيد عن 100 مليار دولار عام 2005، في حين لا يتعدى 60 مليار دولار مع أمريكا في العام نفسه، هذا الحجم مؤهل للزيادة نظرا للاهتمام الكبير الذي يوليه الإتحاد الأوروبي للمنطقة العربية، نتيجة التنافس بينه وبين أمريكا للاستحواذ على أسواقها.

فدول الخليج تحظى بأهمية كبيرة لدى الإتحاد الأوروبي لما تتمتع به من أهمية اقتصادية واستراتيجية، حيث تمثل منطقة الخليج مركز الثقل النفطي العالمي بإنتاجها ما يقارب 15 مليون برميل يوميا من أصل 70 مليون برميل على المستوى العالمي، زيادة على امتلاكها لأكثر احتياطي نفطي في العالم وصل إلى 700 مليار برميل عام 2003 أي ما يعادل نسبة 66% من إجمالي الاحتياطي العالمي، كما تحتل دول الخليج موقعا جغرافيا استراتيجيا يوفر لها خاصية تجارية متميزة بسوقها الواسعة المستقبلية للمنتجات الأوروبية حيث يعد الإتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لدول الخليج بقيمة مبادلات تجارية إجمالية وصلت إلى نحو 50 مليار يورو عام 2001، وهو ما يعادل 50% من حجم تجارة الإتحاد الأوروبي مع العالم العربي، كما يعد الإتحاد الأوروبي ثاني أكبر مستورد للمنتجات الخليجية بعد اليابان بقيمة 17 مليار دولار عام 2001 أي ما يعادل 9% من إجمالي الصادرات الخليجية، تمثل الصادرات النفطية منها حوالي 65% وهو ما يعادل 23% من إجمالي الواردات النفطية للإتحاد الأوروبي¹.

1 م.م. مصطفى كامل، مرجع سبق ذكره، ص 16.

أما منطقة المغرب العربي، فهي أكثر تعاملاً مع الاتحاد الأوروبي تاريخياً، وقد تركزت أكثر فأكثر من خلال اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطة مع هذه المنطقة، وستتطرق لهذا العنصر في الفصل الأخير محل الدراسة بشيء من التفصيل والتحليل.

IV - 2-3-2- على مستوى المعاملات والاحتياطات الدولية

تعتمد غالبية الدول العربية على الدولار بشكل أساسي في احتياطياتها من العملة الأجنبية، وكذلك في حساباتها ومعاملاتها الدولية مما يجعلها معرضة للهزات الاقتصادية، فكلما اهتز الاقتصاد الأمريكي واهتز الدولار مثلما يحدث خلال الفترة الأخيرة، اهتزت وراء ذلك اقتصاديات البلدان العربية بشكل تبعي، فانخفاض قيمة الدولار تجاه قيمة الاورو، سيؤثر سلباً على قيمة الاحتياطي النقدي العربي. وبالتالي قد أتاح الاورو للدول العربية فرصة كبيرة لربط عملاتها بسلة عملات الشركاء التجاريين (الدولار والاورو والين واليوان الصيني)¹.

IV - 3-3-2- على مستوى حركة رؤوس الأموال والاستثمار

بالنسبة حركة رؤوس الأموال والعمالة والاستثمار والنمو الاقتصادي... فالقطاع المصرفي العربي أكثر عرضة للتأثر بأي تطور في عملة الاتحاد الأوروبي "الاورو"، نظراً للتواجد المصرفي العربي والذي وصل إلى ما يزيد عن 125 مصرفاً عربياً منها 80 مصرفاً في لندن وحدها. هذه المصارف ستتأثر باستخدام الاورو، ويتوقع تقليص شبكة المصارف المراسلة، وحدوث انخفاض كبير في إيراداتها، ومواجهة منافسة شديدة في مجال نشاطها، وعدم تحمل تكاليف التكنولوجيا اللازمة للتعامل مع المستحقات التي تنجم عن استخدام الاورو، وكذلك الحال بالنسبة للبنوك المركزية داخل البلاد العربية التي تتحمل تكاليف تسوية المعاملات البنينة للدول العربية، وبينها وبين مراسليها الأوروبيين، وهذا ما يستدعي زيادة طلبها على الاورو لتسوية المعاملات العربية الأوروبية من جهة، والتقليل من المخاطر المصاحبة لتغير أسعار الصرف بين العملات المختلفة وبين الدولار باعتماده العملة المعتمدة لتسوية معظم المعاملات العربية من جهة أخرى².

1 م. م. مصطفى كامل، مرجع سبق ذكره، ص17.

2 م. م. مصطفى كامل، مرجع سبق ذكره، ص18.

أما فيما يخص رؤوس الأموال العربية، فسوف تتحرك من الدول العربية التي لديها فوائض مالية مثل دول الخليج العربي إلى سوق الاورو، مما يؤثر على نصيب الدول العربية الأخرى المستقبلية لرؤوس الأموال العربية مثل مصر وسوريا والأردن وتونس، كما أن بعض رؤوس الأموال الدولية التي كانت تستقطبها هذه الدول ستغير من وجهتها؛ وذلك بسبب المزايا التي سوف تستفيد منها داخل الاتحاد الأوروبي. يمكن أن يكون هناك تراجع في القروض والمساعدات التي كان يقدمها الاتحاد لبعض الدول العربية، لأن الاتحاد الأوروبي سيعمل في إطار ضمان استقرار الاورو، أي هذه المساعدات ستوجه للدول الأعضاء¹.

إن تأثير الاورو على الاقتصاديات العربية قد يتسرب من خلال أسعار الفائدة لرؤوس الأموال الأوروبية، فكلما انخفضت هذه الأسعار انخفضت قيمة خدمة الديون الخارجية التي تثقل كاهل الدول العربية، ويتوقف هذا التأثير على حجم القروض الخارجية المقومة بالاورو. فكلما كانت نسبة الديون بالاورو أكثر كلما كان انخفاض في قيمة خدمة هذه الديون في حالة انخفاض أسعار الفائدة²، ويحدث العكس في حالة ارتفاع أسعار الفائدة.

IV- 2-3-4- الاورو وأسعار صرف العملات العربية

أما عن تأثير الاورو مثلا فقد أدى ارتفاع الاورو أمام الدولار سنة 2003 إلى انخفاض أسعار صرف جميع العملات العربية في هذه السنة مقابل الاورو، ففي الجزائر قدر هذا الانخفاض بـ 18.4% من قيمة الدينار الجزائري حيث التعويم مدار، وانخفض سعر الدرهم المغربي بنسبة 4.3%، وعرف الجنيه المصري أعلى نسبة انخفاض حوالي 55% من قيمته لمتوسط الفترة عام 2003. بالمقابل عرفت بعض العملات ارتفاع في قيمتها مقابل الدولار مثل الدينار الجزائري بنسبة 2.1% بينما انخفض الجنيه المصري بنسبة 30% في متوسط الفترة 2003³.

IV- 2-3-5- الاورو والاحتياطات الدولية العربية

وصلت الاحتياطات الخارجية الرسمية للدول العربية حتى نهاية 2003 إلى 168.5 مليار دولار بنسبة نمو 23.2%، وهو ما يزيد عن ضعف حجمها سنة 1998. ويثير هذا التطور في حجم

1 لعراية مولود وبوعروج لمياء، 'بعض اثار اليورو وتقلباته على اقتصاديات الدول العربية'، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31- جوان 2009، المجلد ب، ص 311-330-318.

2 م. م. مصطفى كامل، مرجع سبق ذكره، ص 18.

3 لعراية مولود وبوعروج لمياء، مرجع سبق ذكره، ص 324.

الاحتياطات عدة قضايا منها المحافظة على قيمتها الحقيقية وحمايتها من آثار التقلبات التي تقع في عملات تشكيلها، وقد أعطى الاورو للدول العربية حرية في مجال الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية وذلك بالاختيار بين عملتين أجنبيتين أساسيتين، مما يمنح استقراراً لقيمة هذا الاحتياطي ومع العلاقة التجارية النشطة مع أوروبا للدول العربية. هذا الأمر يحتم على البنوك المركزية للدول العربية زيادة حصة سلة عملاتها منها على حساب الدولار¹.

IV-3- صراع الاورو دولار

يمتد تأثير الاورو إلى الاقتصاد العالمي من خلال دوره في زيادة السيولة النقدية الدولية مما يجعل كلفة الاقتراض به منخفضة، ويؤدي إلى زيادة فرص الاستثمار والنمو الاقتصادي، ويعزز الثقة بالايورو كعملة دولية مستقرة تقف في مركز المنافسة للدولار الأميركي، وربما مهددة للميزة التي انفردت بها الو.م.أ واحتكرتها لسنوات طويلة، وهي كونها المصرف لجميع دول العالم باعتبار أن الدولار هو عملة الاحتياطات الدولية الرئيسية، الأمر الذي سيفضي إلى انخفاض الطلب على الدولار مما قد يجعل الو.م.أ غير قادرة على تغطية العجز في ميزان مدفوعاتها بالإصدار النقدي فتضطر إلى المزيد من المديونية.

ويحقق ارتفاع سعر الاورو فوائد لمنطقة الاورو تتمثل في زيادة الثقة به بعدما انخفض أمام الدولار في بداية إصداره، وهذا يؤدي إلى زيادة الاستثمارات بالايورو. ولكن ارتفاع الاورو له أيضاً آثار سلبية تتمثل في ارتفاع سعر الصادرات الأوروبية، وبالتالي إضعاف قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

لكن من جانب آخر قد يتجه البنك المركزي الأوروبي إلى خفض سعر الفائدة على الاورو مع ارتفاع قيمته، وذلك بهدف خفض كلفة الاقتراض لتشجيع رجال الأعمال على الاستثمار.

وكذلك يمكن أن يحقق انخفاض سعر الدولار لمنطقة الاورو انخفاضاً في سعر النفط، فتقل كلفة الطاقة في أوروبا ومناطق استخدام الاورو².

1 لعراية مولود وبوعروج لمياء، مرجع يبق ذكره، ص325.

2 محمد شريف بشير، "أثر انخفاض الدولار على الاقتصاد العالمي"، مقال منشور على الموقع، بتاريخ 2004/10/03

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/>

وفقد الدولار بداية من الفاتح من جانفي 1999، أهم المناطق التي يستخدم فيها الدولار لتغطية المبادلات التجارية، ألا وهي منطقة الاورو، حيث أصبحت العمليات التجارية في هذه الأخيرة تغطي بالايرو، مما يجعل احتياطي البنوك المركزية الأوروبية لدول منطقة الاورو بالدولار الأمريكي قليل، إلا أن بداية الاورو خلال السنوات الأولى كانت متعثرة، إذ خسر حوالي 40% من قيمته اتجاه الدولار بالمقارنة مع القيمة التي جرى تثبيتها له عند اصداره.

لكن استطاع الاورو تعزيز قوته في أسواق الصرف، بحث حقق التكافؤ مع الدولار وتجاوزته بتحسين وضعه والاتجاه نحو التقدم المستمر، حيث أن الخبراء الاقتصاديين يرون أن قوة الدولار الأمريكي المرتفع لا تكمن في قوة الاقتصاد الأمريكي بقدر ما تكمن في القوة السياسية والعسكرية العالمية للو.م.أ. والجدول الموالي يوضح ما قلناه عن هذه التغيرات التي حصلت في قيمة الاورو مقارنة بالدولار الأمريكي للفترة 1999-2011.

الجدول رقم 18: معدل القيمة السنوية لاورو مقابل الدولار للفترة 1999-2011													
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المعدل	1.0658	0.9236	0.8956	0.9456	1.1312	1.2439	1.2441	1.2556	1.3705	1.4708	1.3948	1.3257	1.3290

المصدر: البنك المركزي الأوروبي 2012.

من خلال القيم المسجلة بالجدول نلاحظ خلال الفترة 2000 إلى 2002 ارتفاع قيمة الدولار أمام الاورو، لكن انطلاقاً من 2003 نسجل تراجع في قيمة الدولار أمام الاورو خاصة سنة 2008 التي شهدت أزمة الرهن العقاري وهذا باستغلال دول منطقة الاورو وضعيفة الاقتصاد الأمريكي، وعوامل عديدة منها:

- انهيار أسعار الأوراق المالية في البورصات، خاصة بورصة نيويورك، مما ساهم في تعزيز العملة الأوروبية، وهذا ما دفع بالاستثمار إلى الاتجاه نحو منطقة الاورو بعد ما كانت صناديق الاستثمارات الأوروبية تتجه نحو الو.م.أ في السنوات السابقة؛
- زيادة الفرق في العائد على الودائع لصالح الاورو، بعد خفض الاحتياطي الفيدرالي نسبة الفائدة على الدولار بنصف نقطة في نوفمبر 2002، مما جعل العائد على الاستثمار أفضل في منطقة الاورو منه في الو.م.أ؛
- ازدياد الشكوك تجاه قوة الاقتصاد الأمريكي وانعكاسات الوضع الدولي نتيجة اندلاع الحرب على العراق.

إن مثل هذا التحسن في وضع الاورو من شأنه أن يهدد مركز الو.م.أ على رأس الاقتصاد والتجارة العالميين، وخير دليل على ذلك هو سعي الكثير من البنوك المركزية إلى تنويع احتياطياتها النقدية من جهة، ومن جهة أخرى اتخاذ مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي قرار في نهاية شهر مارس 2003 بخفض سعر الفائدة على الاورو بمقدار 0.25 % ليصل إلى 2.5 % والتي تعد أقل نسبة لسعر الفائدة على الاورو منذ أبريل 1999، ويأتي هذا القرار في إطار جهود البنك المركزي الأوروبي والمؤسسات الاقتصادية الأوروبية المختلفة لتنشيط الإقتصاد الأوروبي والذي شهد خلال عام 2003 نمو ب 1.4%¹.

كما أن هذا التحسن في وضع الاورو يدفع به لأن يكون:

- عملة للتجارة الدولية، وهذا بالنظر إلى أهمية دول الإتحاد الأوربي في التجارة العالمية؛
- عملة للاستثمارات العالمية، وهذا رغم استحواذ الأسواق المالية الأمريكية على النصيب الأكبر من الأسهم والسندات، نتيجة عمل الاورو بعد ظهوره على "إعادة هيكلة النظام المصرفي في أوروبا وخلق أسواق ومؤسسات وأدوات مالية، تغطي دول القارة الأوروبية بأسرها."
- عملة للاحتياطيات الدولية، وهذا انطلاقاً من حاجة الدول الأوروبية الأعضاء، وغير الأعضاء كسويسرا، النرويج... والتي لها علاقات قوية مع الدول الأعضاء إلى الاحتياطيات وهو الحال بالنسبة لمختلف الدول التي كانت تستعمل العملات الأوروبية (المارك، الفرنك) لتثبيت عملاتها، وإذا حافظ الاورو على استقراره فمن مصلحتها زيادة الاحتياطي منه في مقابل ما يعرفه الدولار من تقلب وتذبذب.

IV-4- الاورو والدولار الأمريكي واليوان الصيني

أعلن البنك الدولي في يناير 2011 إصدار أولى سندات باليوان الصيني، في وقت تسعى الصين لتعزيز دور عملتها لتتبوأ المركز الأول في العالم، وأصدر البنك سندات بقيمة 500 مليون يوان أي حوالي 75 مليون يورو، تاريخ استحقاقها بعد سنتين في سوق اليوان في هونغ كونغ، وبناء على بيان أصدره البنك بأن إصدار هذه السندات ستسمح بتداول الرميبي (اليوان الصيني) في السوق، وسيسمح

1 رابح شريط، "الإقتصاد الجزائري واليورو"، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، مجلة دولية، كلية العلوم الاقتصادية العدد 08، السنة 2003، ص 54

للمستثمرين بتنوع محافظهم من العملات وزيادة تعاطيهم في اليوان. في الواقع لا يمكن التداول به بحرية، وذلك بناءً على ما يدلي به شركاؤها الفعليون بأن سعر صرفه دون قيمته الفعلية، وبأن معظم المعاملات الخارجية للصين تسوّى الآن بالدولار الأمريكي أو بالايورو، وبذلك يظل المصدرون عرضة لتقلبات وذبذبات معدل سعر صرف تلك العملات.

إذ ما يزال اليوان عملة غير قابلة للتحويل في الوقت الراهن على غرار العملات الصعبة كالدولار، وذلك بسبب القيود الكثيرة عليه من حكومة بكين، فالشركات الأجنبية لم تألف هذا النمط بعد، وذلك برأي المحلل في مجال العملات في مصرف تجار الصين في شينزين "ليودونجل يانغ"، وربما ستخفف القيود في حال جرى توسيع البرنامج الجديد أكثر، مما يعزز قيمة اليوان أكثر بين العملات الأخرى، مازال الأوروبيون والأمريكيون يشكون من تدني سعر اليوان. والجدول الموالي يوضح تطور سعر صرف الاورو مقابل الدولار المريكبي و اليوان الصيني.

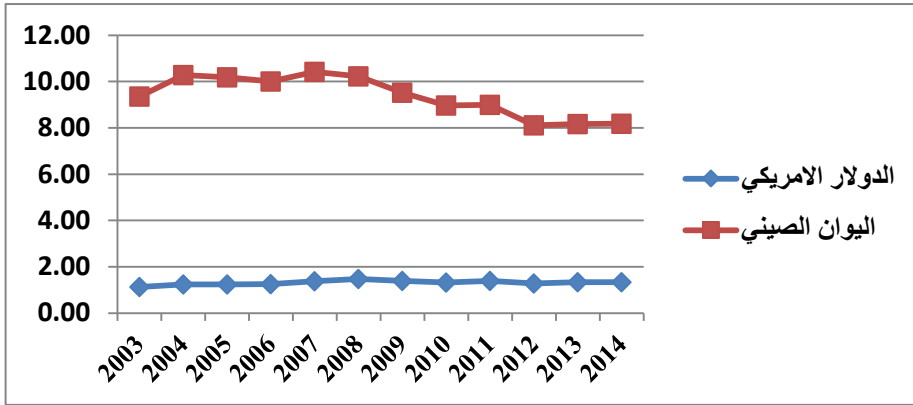
الجدول رقم 19: تطور سعر صرف الاورو مقابل الدولار الأمريكي واليوان الصيني للفترة 2003-2014.

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	
1,33	1,33	1,28	1,39	1,33	1,39	1,47	1,37	1,26	1,24	1,24	1,13	الدولار الأمريكي
8,19	8,16	8,11	9	8,97	9,53	10,2	10,4	10	10,2	10,3	9,35	اليوان الصيني

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات: <http://www.fxtop.com/fr/historique>

عموماً، نلاحظ من خلال الجدول تدني قيمة اليوان الصيني مقابل الاورو والدولار الأمريكي، إلا أنه خلال الثلاث السنوات الاخيرة شهد ارتفاع محسوس مقارنة بالسنوات الفارطة، وهذا يمكن أن نفسره بأزمة الديون السيادية التي هزت منطقة الاورو.

الشكل رقم 06: تطور سعر صرف الاورو مقابل الدولار الأمريكي واليوان للفترة 2003-2014.



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم 20.

وبالمقابل نجد الحكومة الصينية قلقة من قدرة الأوروبيين على احتواء أزمة ديونهم السيادية والتحكم في المخاطر التي تخصّ تلك الديون لتتمكن من الخروج سريعاً وبشكل جيّد- من تلك الأزمة، إلا أن الرئيس الصيني "هوجي تاو"، أكد التزامه بدعم الاتحاد الأوروبي وعملته الاورو، وتقديم مساعدات للبرتغال واليونان¹.

IV- 5- العملات الناقلة

تستخدم العملات الناقلة كعملات تهيمن على المعاملات الدولية وكأدوات مالية دولية، غالباً ما يستخدمها الأفراد والشركات في إبرام المعاملات الدولية. على سبيل المثال، قد تصدر شركة ياباني سندا مقوماً بالدولار الأمريكي، ثم يقوم مواطن أوروبي بشراء ذلك السند وطبقاً لهذا المثال يستخدم الدولار كعملة ناقلة، وذلك على الرغم من عدم انخراط مواطن أمريكي في هذا التعامل. وتشير البراهين الحالية إلى وجود أربع عملات ناقلة رائدة، هي على الترتيب حسب نصيبها من التعاملات: الدولار الأمريكي بنسبة 60% والاورو بنسبة 20.5% والين الياباني بنحو 5.2% ويليه ذلك الإسترليني، والباقي يبقى لعملات أخرى².

لكن السؤال المطروح، هل يمكن لعملة الاورو أن تحل محل الدولار كعملة ناقلة رائدة؟ هذه الإجابة تتوقف على حدوث تغيير محدود في الهيمنة الدولارية على أوضاع المصارف خارج حدود أمريكا.

1 أمال عربي، "هل يصبح اليوان الصيني البديل الاحتياطي للدولار الأمريكي؟"، مقال منشور على الموقع بتاريخ 2011-10-09. <http://www.ktuf.org/alamel>

2 جوزيف دانيالز، ديفيد فانهوز، التعريب محمد حسن حسني، مرجع سبق ذكره، ص 625.

ومع ذلك، هناك زيادة كبيرة في نصيب الأورو في سوق النقد الدولي والسندات الدولي. فقد أصبح هذا النصيب يتراوح بين 39 % و 43% من الأدوات الراهنة، وهو ما يمثل تحدياً كبيراً للدولار.

IV -6- التحديات التي واجهت مسيرة الأورو.

إنّ نجاح تطبيق تعميم الأورو يعتبر أمراً يرتبط بقدر كبير بكفاءة وفعالية البنك المركزي الأوروبي والنمط الفريد لما قاما به من إدارة للسياسات المالية والتعددية في بلدان الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الإرادة النافذة للاتحاد الأوروبي، فالموعد الذي حدده لتعميم تداول الأورو تمّ اعتباره موعداً نهائياً غير قابل للتعديل أو المناقشة، وذلك على أساس اعتبار أنّ أي إخلال بهذا الموعد إنّما يخل بمصداقية الاتحاد الأوروبي في البنية الاقتصادية الدولية (الصرامة في تطبيق القرارات والاتفاقيات). لذا فإن جميع مؤسسات الاتحاد الأوروبي كانت تعمل دون أن يغيب عنها تحقيق هدف تعميم تداول العملة الأوروبية الموحدة لشعوب الاتحاد الأوروبي. وبالمقابل فإنّ أبرز التحدّيات التي واجهت عملية تعميم تداول الأورو تمثلت في الآتي¹:

- الصعوبة العملية والإجرائية في تنسيق قرارات البنوك المركزية الأوروبية وذلك بسبب طبيعتها الخاصة التي ترتبط بأوضاعها القانونية ضمن بلدانها؛
- ارتفاع معدلات النمو في بعض بلدان الاتحاد مثل ألمانيا، مما أدى إلى زيادة الضغوط على الأسعار في اقتصاديات الاتحاد الأوروبي؛
- تأثيرات عدوى الأزمة الآسيوية، والتي كادت أن تؤدي إلى حدوث مشكلة مضادة تمثلت فيما أطلق عليه تسمية "الانكماش المستورد"، والذي كان سيؤثر سلباً على الأسواق الأوروبية؛
- عدم وجود الحماس الكافي للالتزام بتداول الأورو، خاصة من قبل بعض الدول ذات الثقل الاقتصادي في أوروبا مثل بريطانيا والسويد والدانمرك؛
- عدم الثقة والمصداقية بالشكل الكافي في بيانات وإحصاءات الكثير من المؤسسات الاقتصادية الأوروبية (البيانات الإحصائية التي أصدرتها اليونان وكانت سبباً في حدوث أزمة الديون

1 عبد الرحمن تيشوري، " العملة الأوروبية الموحدة- اليورو-"، الحوار المتمدن- العدد 1365، بتاريخ 2005/11/01 على الموقع: <http://www.ahewar.org/debats>

إن التعاون النقدي هو القاعدة الصلبة والمتينة التي يقف عليها التعاون الاقتصادي بين أي مجموعة من الدول، ولأن الأوروبيين أدركوا هذه الحقيقة منذ فترة مبكرة وعملوا بجد لتحقيقها فقد نجحوا في إنشاء نظام نقدي أوروبي موحد، والذي يعتبر خلاصة عمل طويل قامت به الدول الأوروبية منذ أواخر الخمسينيات، بدءاً بتأسيس اتحاد الدفع الأوروبي إلى إنشاء نظام الثعبان النقدي، الذي يعتبر أول خطوة للوحدة النقدية الأوروبية، وبالرغم من توقف مسيرة هذا النظام خلال السبعينيات، إلا أنه يعتبر النواة الحقيقية لنظام النقد الأوروبي الذي دخل حيز التنفيذ ابتداءً من مارس 1979 وتم بموجبه إنشاء العملة الأوروبية الموحدة.

وتعتبر اتفاقية "ماستريخت" المنعطف الحاسم في مسيرة التكامل النقدي الأوروبي، حيث وضعت سيناريوهات وحددت مراحل التي تم فيها مراعاة التدرج وإحداث تقارب بين الدول الأعضاء في المجال الاقتصادي، ليسهل في النهاية التنسيق بين سياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية لضمان استقرار العملة الموحدة، وأيضاً تم وضع الإطار المؤسسي الذي سوف يقوم على إدارة هذا النظام وتم تحديد مهام المؤسسات المكونة له وكيفية الوصول إلى شكل نهائي وتم وضع معايير للانضمام للوحدة النقدية واستطاعت 12 دولة فقط من استيفاء هذه المعايير، ليصل عدد الدول حالياً 19 دولة داخل منطقة الاورو.

وبالمقابل ما تزال التكهّنات حول التداعيات الاقتصادية وردود الأفعال المتوقعة في الأسواق لتطوّرات عمليّة تعميم تداول العملة الموحدة ضمن منطقة الاورو مثارا لجدل كبير في مختلف الأوساط والدوائر الماليّة والاقتصاديّة، وذلك ما بين متفائل ومتشائم ومحيد يراقب الأوضاع. فقد ظلّ الاتّحاد الأوروبي طوال الحقب الماضية فاعلاً دولياً مؤثراً في حركة المعاملات الاقتصاديّة الدوليّة.

إنّ تداول الاورو خلق صراع جديد بينه وبين الدولار الأمريكي حول الزعامة الدولية، وما مدى تأثيرهما على اقتصاديات دول العالم، وكعينة من هذه الاقتصاديات سنأخذ في الفصل الموالي الجزائر والمغرب وتونس بحكم الروابط التجارية القوية مع هذين القطبين العالميين.

القسم

الثاني

الفصل

الرابع

تطرقنا في الفصل الثاني لسيطرة الدولار الأمريكي على النظام النقدي الدولي، وبالتالي سيطرته على مختلف التعاملات الدولية كالتجارة الدولية والمدفوعات الدولية وتسعير المواد الأولية في الأسواق المالية العالمية بالدولار، ثم تناولنا في الفصل الثالث ظهور الوحدة النقدية الأوروبية من خلال التكتل الاقتصادي المتمثل في الاتحاد الأوروبي وتأثيره على الاقتصاد العالمي، وظهور صراع جديد بين العملة الأوروبية الموحدة والدولار الأمريكي، ونريد من خلال هذا الفصل تجسيد بعض آثار هذا الصراع على المبادلات التجارية الخارجية للجزائر والمغرب وتونس انطلاقا من أهم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها هذه الدول، وذلك بتحليل بعض المؤشرات الماكرو اقتصادية.

فقد اعتمدت الجزائر والمغرب وتونس بعد استقلالهم على الاقتصاد الاشتراكي المبني على التخطيط والمركزية في اتخاذ القرار، إلا أن ذلك لم يساير التطور الكبير الذي عرفه النظام الرأسمالي الغربي بقيادة الو.م.أ وأوروبا الغربية آنذاك، فقد عرفت هذه الدول العديد من المشاكل خاصة في ما يتعلق بسوء التسيير والبيروقراطية، مما ولد عدة مشاكل اقتصادية منها ضعف النمو الاقتصادي وارتفاع حجم المديونية الخارجية... الأمر الذي جعل هذه الدول تغير النظام المنتهج وتعتمد على نظام اقتصاد السوق المبني على العرض والطلب وحرية المبادرة بتشجيع القطاع الخاص وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فقد قامت هذه الدول بإصلاحات هيكلية للقطاعات الاقتصادية تحت إشراف صندوق النقد الدولي، الذي قدم لها مساعدات مشروطة.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هل هذه الإصلاحات الاقتصادية أتت بشمارها؟ وهل الوضع الاقتصادي لهذه الدول أصبح أكثر انفتاحا على العالم الخارجي؟

هذه الإصلاحات وأهم النتائج المحققة، سنتطرق لها في هذا الفصل، كما سنتكلم عن وضعية التجارة الخارجية بهذه البلدان وعلاقتها بالاقتصاد الدولي، خاصة في ما يتعلق بالشركاء التجاريين الرئيسيين المتمثلين في الاتحاد الأوروبي والو.م.أ على وجه التحديد، ونقسم هذا الفصل على النحو التالي:

- I. الإصلاح الاقتصادي في الجزائر وتونس والمغرب.
- II. تطور التجارة الخارجية لكل من الجزائر والمغرب وتونس.
- III. الدراسة النظرية التحليلية.

I- الإصلاحات الاقتصادية في المغرب وتونس والجزائر

I-1- الوضعية الاقتصادية في المغرب وتونس والجزائر قبل الإصلاحات

يمكننا أن نوضح الوضعية السلبية لبعض المؤشرات الاقتصادية لهذه الدول، والتي كانت تقريبا سببا مباشرا في القيام بهذه الإصلاحات الاقتصادية في مختلف القطاعات، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 20: بعض المؤشرات الاقتصادية للمغرب وتونس والجزائر للفترة 1979-1982.

البلد	المؤشرات الاقتصادية				
	1982	1981	1980	1979	
المغرب	-11,2	-13,2	-9,9	-10,7	العجز أو الفائض في الموازنة العامة إلى PIB
	12,4	10,6	9,7	7,8	مخزون الدين الخارجي (مليار دولار)
	43,2	37	32,7	/	خدمة الدين إلى الصادرات (%)
	0,54	0,51	0,81	0,56	الاحتياطيات الدولية (مليار دولار)
	-0,5	9,6	4,2	4,6	معدل النمو الاقتصادي (%)
تونس	-7,7	-7,6	-8,2	-2,6	العجز أو الفائض في الموازنة العامة إلى PIB
	4,9	4,09	4,06	3,77	مخزون الدين الخارجي (مليار دولار)
	24,8	22,7	19,3	15,6	خدمة الدين إلى الصادرات (%)
	0,24	0,41	0,61	0,64	الاحتياطيات الدولية (مليار دولار)
	-0,4	5,4	7,3	/	معدل النمو الاقتصادي (%)
الجزائر	-8,7	-1,2	1,7	3,6	العجز أو الفائض في الموازنة العامة إلى PIB
	26,1	27,1	28,2	27,9	مخزون الدين الخارجي (مليار دولار)
	82,2	76,6	70,4	63,5	خدمة الدين إلى الصادرات (%)
	1,5	1,5	1,6	0,8	الاحتياطيات الدولية (مليار دولار)
	-2,2	1,6	0,2	-1,4	معدل النمو الاقتصادي (%)

المصدر: فطيمة حفيظ، "الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو في دول المغرب العربي (الجزائر والمغرب وتونس)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 2010، ص 148.

من الجدول نلاحظ أن الدول الثلاث كانت تعاني من عجز في الموازنة العامة على مدار أربع سنوات التي سبقت الإصلاحات، باستثناء الجزائر الذي كان لها فائض في الميزانية لسنتي 1979 و1980 وقدر ب3.6% و1.7% على التوالي، لتسجل بعد ذلك هي الأخرى عجز في ميزانيتها. فقد بلغ العجز ذروته بالنسبة للمغرب سنة 1981 ب13.2% إلى الناتج الداخلي الخام، أما بالنسبة لتونس فقد بلغ عجز الميزانية العامة ذروته سنة 1980 ليلعب 8.2%، وأما الجزائر فبلغ عجز الميزانية العامة ذروته سنة 1982 ليلعب 8.7%.

الفصل الرابع الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والمغرب وتونس

أما من جانب الاحتياطات الدولية فنلاحظ أن الدول الثلاث كانت تعاني من ضعف في الاحتياطات الدولية، فأعلى قيمة سجلت بالجزائر سنة 1981 و1982 كانت لا تتعد 1.5 مليار دولار، أما بالنسبة للمغرب فسجلت سنة 1980 ولم تبلغ مليار دولار (810 مليون دولار)، ونفس الشيء بالنسبة لتونس وكان ذلك في سنة 1979 حيث لم تبلغ هذه الاحتياطات الدولية سوى 640 مليون دولار.

وبتحليلنا للميزانية العامة والاحتياطات الدولية، نجد أن معدل النمو الاقتصادي لهذه الدول الثلاث ضعيف، فقد بلغ مستويات ضعيفة جدا (ركود اقتصادي) خلال سنة 1982 ليصل إلى -0.5% و-0.4% و-2.2% لكل من المغرب وتونس والجزائر على التوالي.

وانطلاقا من هذه المؤشرات الاقتصادية الضعيفة، وعوامل أخرى كالفساد والبيروقراطية التي ساهمت في تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول؛ الأمر الذي جعلها تباشر مجموعة من الإصلاحات الهيكلية نوجزها في العناصر التالية.

عندما نتكلم عن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والمغرب وتونس، نجد أنها بدأت بصفة مبكرة في تونس والمغرب مقارنة بالجزائر، بطريقة واسعة النطاق لضبط الأوضاع الاقتصادية الكلية في إطار برامج يدعمها صندوق النقد الدولي. فقد عقدت المغرب تسع اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة 1980 إلى 1993، بينما عقدت تونس اتفاق الاستعداد الائتماني سنة 1986، وتلاه اتفاق لمدة أربع سنوات، بينما انطلقت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر بصفة علنية وسريعة في 1994.

ونجد أن هذه الإصلاحات عانت من قصور شديد، يرجع أساسا إلى هذه البرامج في حد ذاتها التي حاولت التعايش مع أنظمة اقتصادية عرفتها البلدان النامية ميزها التوجه الإداري والتخطيط المركزي، وغياب الحوافز وانتشار الفساد وعدم الكفاءة. وسنستعرض أهم الإصلاحات التي باشرتها هذه الدول¹.

1 حاكم بوحفص، "الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا، دراسة مقارنة بين المغرب والجزائر وتونس"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد السابع، ص09.

2-I- الإصلاحات الاقتصادية في المغرب ونتائجها

I-2-1- أهم الإصلاحات الاقتصادية

تبنى المغرب جملة من الإصلاحات الاقتصادية على نطاق واسع عرفت ببرنامج التقويم الهيكلي SAP وكان ذلك في صيف 1983 باتفاق مع صندوق النقد الدولي تم توقيعه في نفس السنة، من أجل بناء اقتصاد سوقي تنافسي وترقية الصادرات وتفعيل دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي، فقد وصل عجز الموازنة إلى 12.6% من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت المديونية حالا من الفاقة المالية عجز معها المغرب على الالتزام بتسديد الديون وأعتبر المغرب من أكثر الدول مديونية في العالم.

والواقع أن المغرب لم ينفرد بهذه الوضعية إذ طالت جل ما يعرف حالياً بالدول الناشئة وخاصة في جنوب شرقي آسيا وأميركا اللاتينية. واستهدف برنامج الحكومة جملة من الإصلاحات المالية والاقتصادية منها¹:

- ✓ تقليص النفقات العمومية؛
- ✓ إصلاح النظام الضريبي؛
- ✓ تحرير التجارة الخارجية ورفع الحماية الجمركية والانفتاح على الواردات؛
- ✓ تراجع دور القطاع العام في الاقتصاد لفائدة القطاع الخاص؛
- ✓ تخفيض قيمة العملة وتصحيح معدلات الصرف؛
- ✓ تسريع وتيرة التخصيص وتشجيع الاستثمارات الأجنبية.

فقد ركزت الإصلاحات الاقتصادية على الاستقرار الاقتصادي الكلي، من خلال تحرير المبادلات الخارجية ومرونة أسعار الصرف وتحسين المحيط القانوني والمالي للمؤسسات وتشجيع الاستثمار الخاص، وإعادة جدولة الديون. وانطلاقاً من سنة 1993 تم تسريع وتيرة تحرير الاقتصاد وانفتاحه على برامج الخصخصة بتوجيه من صندوق النقد الدولي وتوقيع العديد من اتفاقيات التبادل الحر².

1 محمد الشرقي، " تطور السياسة الاقتصادية في المغرب من عهد "المغربة" إلى التخصيص"، مقال منشور على

الموقع <http://daharchives.alhayat.com/> بتاريخ 22-10-1998.

2 كلثوم كباي، " التنافسية وإشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي -دراسة حالة الجزائر والمغرب وتونس"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 2008، ص 134.

I-2-2- نتائج الإصلاحات الاقتصادية في المغرب

الجدول رقم 21: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الأساسية للمغرب للفترة 2003 - 2013.

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	
78 222	74 612	71 351	68 507	65 113	/	54 931	/	47 878	/	44 114	الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية (مليون أورو)
2 381	2 294	2 217	2 151	2 066	1 947	1 781	1 714	1 587	1 536	1 494	نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (واحد أورو)
/	/	-2,5	0,2	1,4	3,6	3	1,1	-2,6	-1,9	-1,9	نسبة عجز أو فائض الميزانية بالنسبة للناتج الداخلي الخام

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات:

Euro-Mediterranean statistics, eurostat, Luxembourg, 2015 edition, P 54-56-60

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تطور مستمر في الناتج الداخلي الخام للمغرب انطلاقا من سنة 2003 بلغ 44 114 مليون أورو ليلعب سنة 2013 قيمة 78 222 مليون أورو، الأمر الذي انعكس إيجابيا على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، فقد كان سنة 2003 نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام 1 494 أورو ليصل سنة 2013 إلى 2 381 أورو، أي بمعدل نمو قدره 160% وهو نمو جد معتبر.

أما وضعية الميزانية العامة إلى الناتج الداخلي الخام، فخلال معظم هذه الفترة سجلت الميزانية عجزا متذبذبا ليلعب أقصاه سنة 2005 ب-2.6%، بينما بلغ الفائض سنة 2008 ب 3.6% إلى الناتج الداخلي الخام. وبخصوص تطور التجارة الخارجية والسياسية النقدية للمغرب، سنتطرق لها بشيء من التفصيل والتحليل في المبحث الثاني من هذا الفصل.

I-3- الإصلاحات الاقتصادية في تونس ونتائجها

I-3-1- أهم الإصلاحات الاقتصادية في تونس

شرعت الحكومة التونسية منذ 1986-1987 في تطبيق برنامج تحرير الاقتصاد وإعادة هيكلته بغية إقرار آليات السوق و تحرير التجارة الداخلية والخارجية، وتشجيع المبادرة الخاصة والإسراع في حوصصة المؤسسات العمومية. فقد شملت الإصلاحات جملة من المجالات كالسياسة التجارية

وسياسة العملة وعمليات التحويل إلى القطاع الخاص، بالإضافة إلى الإصلاحات المتعلقة بالاستثمار والحماية، كما أدخلت إصلاحات عديدة على النظام المالي والبنكي. ومن أهم هذه الإصلاحات نجد¹:

- تحرير الأسواق والمعاملات عبر الإصلاح المعمق للسياسات الاقتصادية والمالية؛
- تعزيز قدرات الإنتاج والرقي بالإنتاجية عبر تهمين الميزات التنافسية- وتنويع النشاط الاقتصادي؛
- إعادة هيكلة القطاعات الإستراتيجية والتأهيل المتواصل لوحدة الإنتاج وتحديثها؛
- استقطاب الاستثمار الأجنبي والاندماج التدريجي في الفضاء العالمي عبر إرساء اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف للتبادل الحر والشراكة.

I-3-2- نتائج الإصلاحات الاقتصادية في تونس

الجدول رقم 22: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الأساسية لتونس للفترة 2003 - 2013.

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	
813 34	024 35	32 956	239 33	145 31	/	28 458		965 25	/	24 273	لنتاج الداخلي الخام بالأسعار الجارية (مليون أورو)
234 3	288 3	3 090	3 163	983 2	2 966	2 783	704 2	589 2	2 523	2 467	نصيب الفرد من الناتج الداخلي (واحد أورو)
3,4-	3,5-	3,2-	0,5-	0,8	0,8-	1-	0,9-	0,9-	1,5-	1,6-	نسبة عجز أو فائض الميزانية بالنسبة للناتج الداخلي الخام

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات:

Euro-Mediterranean statistics, Op Cit, P 54-56-60.

من خلال الجدول نلاحظ كذلك أن هناك تطور مستمر في الناتج الداخلي الخام لتونس انطلاقاً من سنة 2003 فقد بلغ 24 273 مليون أورو ليبلغ أقصاه سنة 2012 قيمة 35 024 مليون أورو، لينخفض نوعاً ما سنة 2013 ليبلغ 34 813 مليون أورو، الأمر الذي انعكس إيجابياً على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، فقد كان سنة 2003 نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام 2 467 أورو ليصل سنة 2013 إلى 3 234 أورو، أي بمعدل نمو قدره 131%.

1 محمد الأمين بن قسيمة، " إستراتيجية ترقية وتحسين تنافسية القطاع الصناعي التونسي للفترة 2007-2016"، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، بدون ذكر السنة والمكان، ص11.

أما وضعية الميزانية العامة إلى الناتج الداخلي الخام، فخلال معظم هذه الفترة سجلت الميزانية عجزا مستمرا ليلعب أقصاه سنة 2012 ب -3.5%، بينما بلغ أقصى فائض سنة 2009 ب 0.8% إلى الناتج الداخلي الخام، وهو فائض ضعيف جدا.

وبخصوص تطور التجارة الخارجية والسياسية النقدية لتونس، سنتطرق لها كذلك بشيء من التفصيل والتحليل في المبحث الثاني من هذا الفصل.

I-4- الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ونتائجها

عرفت الجزائر في نهاية الثمانينات العديد من الإصلاحات الاقتصادية، بهدف إرساء قواعد اقتصاد السوق وتطوير الاقتصاد الوطني من خلال تنويع مصادر الدخل الوطني. وقد تم اعتماد هذه الإصلاحات بصفة تدريجية حسب مراحل متتالية وفقا لقدرة البلاد على استيعاب هذه الإصلاحات، وتمحورت هذه الإصلاحات حول تحرير التجارة الخارجية والأسعار ومراجعة النظام الجبائي والمالي وتطوير القطاع الخاص وإعادة هيكلة وخصوصية المؤسسات الاقتصادية العمومية.

I-4-1- الإصلاحات الذاتية

فقد عرفت سنة 1988 مجموعة من الإصلاحات شملت عدة مجالات وذلك للحد من الآثار السلبية للارزمة العالمية عقب انهيار أسعار النفط سنة 1986 والتخلص من الاختلالات الاقتصادية، ومن أهم هذه الإصلاحات ما يلي¹:

أ- **نظام الأسعار:** تميز النظام القديم للأسعار بعد المرونة، بينما عرف النظام الجديد نوعين من الأسعار هما الأسعار المقننة والتي تهدف إلى ضمان الأسعار في حالة الإنتاج حتى لا تكون أسعار السلع مرتفعة في السوق، ويسمح هذا النظام بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحسيد السياسة الاقتصادية والاجتماعية. ونظام الأسعار الحرة الذي يعمل وفق آلية السوق (قانون العرض والطلب)، وذلك من أجل مكافحة السوق الموازية والتهرب الضريبي.

1 لحو موسى بوخاري، 'السياسة المصرف الأجنبية وعلاقتها بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة المصرف الأجنبي"، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان 2010، ص222.

ب- قانون النقد والقرض واستقلالية البنك المركزي في افريل 1990: فقد كرس

هذا القانون جملة من الإصلاحات نذكر منها¹:

✓ تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا القطاع الخاص وعدم التفرقة بينه وبين القطاع العام؛

✓ حرية تنقل رؤوس الأموال الأجنبية؛

✓ تحديد الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر؛

✓ إنشاء فروع لبنوك ومؤسسات مالية أجنبية.

ت- التوجه التدريجي نحو إلغاء الدعم وتحرير الأسعار؛

ث- اتفاق 30 ماي 1989 (Stand by1): ابرم مع صندوق النقد الدولي والبنك

الدولي، من أجل تكييف الاقتصاد الوطني، فكانت أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات وإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

ج- اتفاق 03 جوان 1991 (Stand by2): جاء ليستكمل برنامج التعديل في

معظم المجالات مثل إعطاء استقلالية المؤسسات العمومية وذلك بالتخلص من الوصاية المباشرة للإدارات المركزية وحرية اختيار الشركاء الاقتصاديين وتمكين القطاع الخاص من المشاركة في التجارة الخارجية². لم تفلح هذه الإصلاحات الذاتية التي قامت بها الحكومة مما دفع السلطات إلى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي من خلال تبني برنامج التصحيح الهيكلي سنة 1994.

I-4-2- برنامج التصحيح الهيكلي

تمثلت الأوضاع الاقتصادية سنة 1994 ببلوغ الديون الخارجية نهاية سنة 1993 ب 25

مليار دولار، أما خدمة الدين وصلت إلى 82.2%، وقدرت احتياطات الصرف بالعملة الصعبة نهاية

1993 ب 1.5 مليار دولار وذلك راجع لتدني إيرادات الصادرات، كما قدر معدل التضخم

ب 20.5% أما عجز الميزانية فبلغ 8.7% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما بلغت نسبة البطالة 25%

1 ابراهيم بلخوجة، "دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي في ضوء اتفاق الشراكة الأورو جزائرية- دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد دولي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بسكرة 2013، ص 190.

2 زوين إيمان، "دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية-دراسة حالة الجزائر"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2011، ص 91.

من القوة العاملة¹. كل هذه المؤشرات الاقتصادية أدت بالحكومة الجزائرية إلى اتخاذ مجموعة من التدابير، وذلك بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتسطير برامج إصلاحية تشمل جميع القطاعات الاقتصادية.

I-4-2-1- الاستقرار الاقتصادي من افريل 1994 إلى مارس 1995

يهدف إلى استعادة النمو الاقتصادي والتحكم في البطالة والتضخم وتحسين فعالية الشبكة الاجتماعية، ومن أهم الشروط المتبعة لتحقيق هذه الأهداف نجد:

- ✓ تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري إلى 40.17% في انتظار الوصول إلى مرحلة التحويل الكامل للدينار الجزائري؛
- ✓ تخفيض ضغط عجز الميزانية خلال فترة البرنامج عن طريق تجميد الأجور وضغط التحويلات الاجتماعية والتقليل من الإعانات الممنوحة للمؤسسات العمومية؛
- ✓ تحرير التجارة الخارجية.

I-4-2-2- برنامج التكيف الهيكلي 1995-1998

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق نمو متواصل بنسبة 5% خارج المحروقات، وتخفيض التضخم إلى 10.3% وتخفيض عجز الميزانية إلى 1.3% مقابل 1.8% خلال 1994-1995 والتحرير التدريجي في التجارة الخارجية وتخلي الدولة عن سياسات الدعم الكلي للقطاعات، ولتحقيق هذه الأهداف المسطرة تم اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات نلخصها بالتركيز على الإجراءات التجارية والمصرفية كما يلي²:

- مواصلة رفع الدعم عن الأسعار للوصول إلى التحرير الكامل للأسعار؛
- تخفيض معدل التضخم ومحاولة تقريبه من معدل الشركاء التجاريين؛
- العمل على تنويع الصادرات خارج المحروقات

1 زوين إيمان، مرع سبق ذكره، ص 91.

2 زوين إيمان، مرع سبق ذكره، ص 92.

- تحرير التجارة والمدفوعات الخارجية من خلال رفع العوائق الإدارية والمالية على دخول وخروج السلع والخدمات ورؤوس الأموال، أي إعطاء قوى السوق دورها الحقيقي¹.
- توسيع سوق ما بين المصارف إلى مساهمين آخرين من غير البنوك التجارية؛
- متابعة سياسة صرف مدعومة بسياسات مالية ملائمة لضمان التنافسية الخارجية؛
- إعادة هيكلة التعريفات الجمركية؛
- إعداد الحكومة لمشروع قانون الخوصصة².

I-4-3- نتائج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

الجدول رقم 23: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الأساسية للجزائر للفترة 2003-2013

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	
157 144	157 741	128 142	120 853	492 98	/	98 457	/	82 805	/	60 075	الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية (مليون أورو)
4 103	207 4	3 871	3 359	793 2	3 366	888 2	2 784	516 2	2 120	866 1	نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (واحد أورو)
13,4-	20,8-	16,3-	11,6-	9,7-	11,7-	6,2	14	13,6	5,5	6,4	نسبة عجز أو فائض الميزانية بالنسبة للناتج الداخلي الخام

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات:

Euro-Mediterranean statistics, OP cit, P 54-56-60.

الشيء الذي قلناه عن الوضعية الاقتصادية للمغرب وتونس، ينطبق إلى حد ما على الجزائر، وذلك من خلال الجدول المبين اعلاه، نلاحظ أن هناك تطور مستمر في الناتج الداخلي الخام للجزائر، إلا انه أكبر بكثير مقارنة بالمغرب وتونس، فقد بلغ سنة 2003 60 075 مليون أورو ليبلغ أقصاه سنة 2013 قيمة 157 744 مليون أورو، ما يمثل أكثر من أربعة أضعاف الناتج الداخلي الخام لتونس وأكثر من ضعفي الناتج الداخلي الخام للمغرب لنفس السنة (2013)، الأمر الذي انعكس إيجابيا على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، فقد كان سنة 2003 نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام 1 866 أورو ليصل سنة 2013 إلى 4 103 أورو، أي تحقيق نمو بنسبة 220% وهي نسبة جد مرتفعة. مما يجعل

1 فطيمة حفيظ، مرجع سبق ذكره، ص 156.

2 لخلو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 229-230.

نصيب الفرد الجزائري من الناتج الداخلي الخام هو الأعلى ثم يليه الفرد التونسي بـ 3234 أورو لسنة 2013 وأخيرا الفرد المغربي بـ 2381 أورو لنفس السنة.

لكن هذا الارتفاع الكبير في الناتج الداخلي الخام مصدره الرئيسي ارتفاع مداخيل الجباية البترولية نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية فقط.

أما وضعية الميزانية العامة إلى الناتج الداخلي الخام، فخلال هذه الفترة سجلت الميزانية العامة وضعيات بين عجز والفائض، فقد سجلت الميزانية العامة فائضا خلال الفترة 2003 إلى 2007، ليلغ أقصاه سنة 2005 بـ 13.6%، بينما في الفترة الممتدة من 2008 إلى 2013 فالميزانية سجلت عجز مستمر بلغ ذروته سنة 2012 بـ 20.8%، وهو عجز كبير جدا.

وبخصوص تطور التجارة الخارجية والسياسية النقدية للجزائر، سنتطرق لها كذلك بشيء من التفصيل والتحليل في المبحث الثاني من هذا الفصل.

وبالإضافة إلى هذه الإصلاحات التي اتخذتها الحكومة، هناك برامج أخرى تنموية اتخذتها الدولة تتمثل في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) وبرنامج التنمية الخماسي (2010-2014). فقد عرفت هذه البرامج ارتفاع في أسعار النفط التي بلغت مستويات قياسية مما أدى إلى تراجع حجم المديونية من جهة وارتفاع احتياطات الصرف من العملة الأجنبية من جهة أخرى.

II- تطور التجارة الخارجية في المغرب وتونس والجزائر

II-1- التجارة الخارجية في المغرب

II-1-1- خصائص الاقتصاد المغربي

قبل أن نتكلم عن تطور التجارة الخارجية في المغرب، لا بد أن نعرض على خصائص الاقتصاد المغربي، لكي نتبين لنا طبيعة الصادرات والواردات المغربية وأهم الشركاء التجاريين للمغرب. فالإقتصاد المغربي يزخر بالعديد من موارد الثروة الطبيعية، حيث يشكل التعدين أهمية كبيرة بالنسبة للإقتصاد، فهو يساهم بـ 40% من إجمالي الصادرات المغربية، ويعد الفوسفات أهم ثروة معدنية فيه، حيث يزخر باطن الأرض المغربية بثلاثة أرباع الاحتياطات العالمية أي ما يعادل 70% من الاحتياط العالمي

للفوسفات. يعتبر المغرب أول مصدر عالمي له والثاني في إنتاجه بعد الو.م.أ؛ كما يملك معادن أخرى كالحديد والرصاص والزنك والنحاس والمنغنيزيوم... لكن جل هذه المعادن تصدر في شكلها الخام، مما يجعل أسعار المبيعات تحت رحمة تقلبات الأسواق الدولية¹.

وبالمقابل فان مصادر الطاقة هي محدودة جدا من البترول والغاز الطبيعي، حيث لا تغطي سوى 20% من الاحتياجات المحلية مما يضطرها إلى الاستيراد. أما القطاع الزراعي فيتميز بحساسية مفرطة اتجاه التقلبات المناخية، رغم توفر المغرب على أراضي صالحة للزراعة.

II-1-2- تحرير التجارة الخارجية المغربية

لجأ المغرب إلى تحرير التجارة والمبادلات الخارجية على رغم مكامن الضعف التي كانت تتجلى في نقل الاقتصاد المغربي من اقتصاد الكفاية المحلية إلى اقتصاد الطلب الخارجي في مناخ اتسم في تلك المرحلة بسيادة التكتلات الاقتصادية واحتدام المنافسة. وكان على الاقتصاد المغربي أن يتأقلم مع تلك التحولات ويستجيب لشروط الجودة في الإنتاجية.

فتم اعتماد تحرير الشؤون المالية الخارجية كإجراء إضافي لتطوير الإنتاجية وتوفير المواد الأولية ومواد التجهيز لتحسين الجودة وتنشيط الصادرات على رغم أن جزءاً كبيراً منها كان لا يزال يتكوّن من المنتجات الزراعية والغذائية والنسيج والمنتجات نصف المصنعة.

واعتمد المغرب سياسة تخفيف الأعباء الإدارية على المعاملات الاقتصادية والتجارية وتحرير حركة رؤوس الأموال من خلال السماح بإعادة تصدير رأس المال والأرباح وإلغاء سقف الحد الأدنى المطلوب لفتح حسابات بالعملة الصعبة. تم إلغاء التأشيرة الإلزامية لمكتب الصرف على قرارات الاستيراد بالنسبة لغالبية الواردات. واستمر العمل بنظام اللوائح إلى مطلع التسعينات.

وفي عام 1993 عقب التحسن الذي طال الاقتصاد المغربي قام المغرب بتحرير صرف العملة، وجعل الدرهم عملة قابلة للتحويل طبقاً للفصل الثامن من ميثاق صندوق النقد الدولي². كما

1 كلثوم كباي، مرجع سبق ذكره، ص135.

2 محمد الشرقي، مرجع سبق ذكره،

انضم المغرب إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995، إضافة إلى ذلك قام المغرب بعقد اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في فيفري 1996 ودخوله حيز التنفيذ في مارس 2000¹.

II-1-3- تطور التجارة الخارجية المغربية

II-1-3-1- وضعية الميزان التجاري

الجدول رقم 24: وضعية الميزان التجاري المغربي للفترة 2000-2013

الوحدة: مليار درهم

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات	111	126	134	136	147	167	191	225	259	212	255	287	298	293
الواردات	133	139	147	153	176	202	230	285	359	299	338	400	426	419
الرصيد	-22	-13	-13	-17	-29	-35	-39	-60	-100	-87	-83	-113	-128	-126

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات:

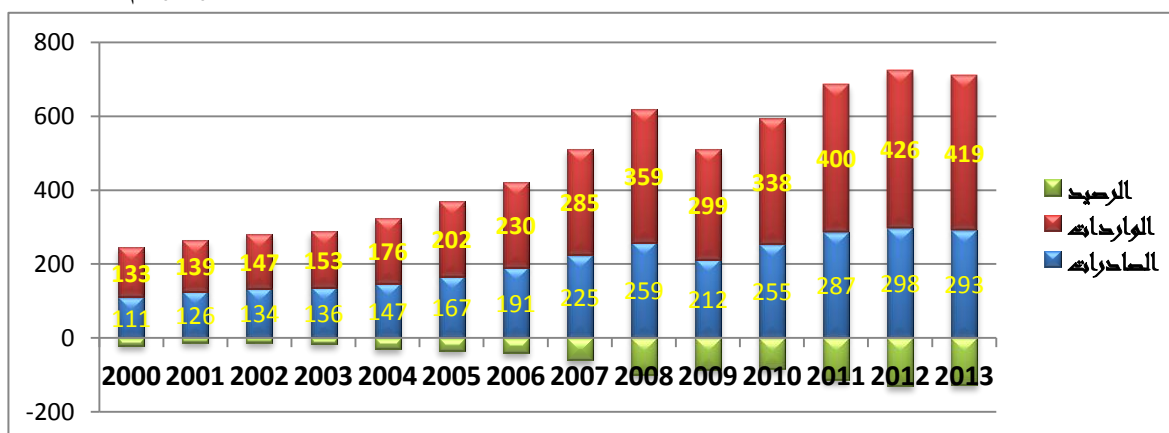
تحليل رقمي للتجارة الخارجية المغربية 2000-2013، الوزارة المنتدبة لدى وزارة الصناعة

والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي المكلفة بالتجارة الخارجية، أفريل 2014، ص 16،

الملاحظة الوحيدة التي يمكن تسجيلها انطلاقا من هذا الجدول، هي العجز الدائم والمستمر للميزان التجاري المغربي بداية من سنة 2000 إلى غاية سنة 2013، فقد كان العجز خلال الفترة 2006 إلى 2011 قد وصل إلى نسبة 13%، وخلال فترة 2011 إلى 2012 قد انخفض إلى نسبة 6,5% وخلال فترة 2012 إلى 2013 انخفضت النسبة إلى 1,7%. ولتوضيح أكثر ما قلناه عن التجارة الخارجية المغربية، نستخدم الشكل الموالي الموضح أسفله، حيث يوضح العجز المستمر لرصيد الميزان التجاري المغربي.

الشكل رقم 07: وضعية الميزان التجاري المغربي للفترة 2000-2013.

الوحدة: مليار درهم



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم: 24.

1 ابراهيم بلخوجة، مرجع سبق ذكره، ص 123.

ولتحليل هذا العجز التجاري المزمّن، نستعرض طبيعة الصادرات والواردات المغربية لسنتي 2008 و2009، كون هذا العجز تفاقم سنة 2008 ليلغ 100 مليار دولار، ثم انخفض نوعا ما سنة 2009 ليصل حدود 87 مليار دولار.

II-1-3-2- الصادرات المغربية

الجدول رقم 25: وضعية الصادرات المغربية حسب أهم المواد لسنتي 2008 و2009.

الوحدة: مليون درهم

المواد	2008		2009		نسبة التطور	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
الفوسفات ومشتقاته	51 459,7	33	18 124,8	16	33 334,9	-64,8
ملابس جاهزة	18 923,6	12,2	17 796,0	15,7	1 127,6	-6
منتجات البحر	13 182,6	8,5	12 421,8	11	760,8	-5,8
أسلاك وحبال الكهرباء	11 185,1	7,2	9 087,0	8	2 098,1	-18,8
ملابس داخلية	6 659,2	4,3	6 460,5	5,7	198,7	-3
مركبات الكترونية	4 485,5	2,9	3 869,8	3,4	615,7	-13,7
الحوامض	3 226,9	2,1	2 513,5	2,2	713,4	-22,1
مواد أخرى	46 617,3	29,8	42 746,6	38	3 870,7	-8,3
المجموع	155 739,9	100	113 020	100	24 719,9	-27,4

المصدر: مكتب الصرف، " التجارة الخارجية للمغرب"، المملكة المغربية 2009، ص 07.

أول ملاحظة نسجلها من الجدول، هي انخفاض الصادرات من 2008 إلى 2009 بنسبة 27.4 % أي 24 719.9 مليون درهم، وأكبر انخفاض كان في صادرات الفوسفات ومشتقاته بنسبة 64.8 % أي ما يعادل 33 334.9 مليون درهم، وذلك راجع لانخفاض الأسعار على المستوى العالمي جراء الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري)، يليه بعد ذلك انخفاض في صادرات أسلاك وحبال الكهرباء بنسبة 18.8 % أي ما يعادل 2 098.1 مليون درهم.

II-1-3-3- الواردات المغربية

الجدول رقم 26: وضعية الواردات المغربية حسب أهم المواد لسنتي 2008 و 2009.

الوحدة: مليون درهم

المواد	2008		2009		نسبة التطور	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
زيت النفط الخام	30682,2	9,4	17166	6,5	-13516,8	-44,1
الغاز وال وزيت الفيول	17684,9	5,4	15414,3	5,8	-2270,6	-12,8
آلات مختلفة	11087,4	3,4	10186,7	3,9	-900,7	-8,1
الغز النفطي	12412,8	3,8	10168,6	3,9	-2244,2	-18,1
الحبوب	17317,7	5,3	8750,6	3,3	-8567,1	-49,5
السيارات السياحية	9873,3	3	8314	3,1	-1559,3	-15,8
المواد البلاستيكية الاصطناعية	8120,9	2,5	7029,6	2,7	-1091,3	-13,4
المواد الكيماوية	8269	2,6	6861,8	2,6	-1407,2	-17
السيارات الصناعية	7156,2	2,2	5708,3	2,2	-1447,9	-20,2
الحديد والصلب	10362,4	3,2	5352,9	2	-5009,5	-48,3
مواد أخرى	193074,8	59,2	169028,9	64	-24045,9	-12,5
المجموع	326042,2	100	263981,7	100	-62060,5	-19

المصدر: مكتب الصرف، " التجارة الخارجية للمغرب"، المملكة المغربية 2009، ص 06.

بالمقابل فقد سجلت الواردات انخفاضا بنسبة 19% أي ما يعادل 62 060.5 مليون درهم

مما ساهم فل انخفاض عجز الميزان التجاري من 170 302.3 مليون درهم في 2008 إلى

150 962 مليون درهم في 2009.

وهذا الانخفاض كان بالدرجة الأولى في مواد الطاقة وزيوت التشحيم بنسبة 44.4% أي قيمة

الانخفاض قدرت ب 13 516.8 مليون درهم، متبوعا بانخفاض في واردات الحبوب بنسبة 49.5%

أي ما يعادل 8 567.1 مليون درهم، ثم واردات الحديد والصلب هي كذلك انخفضت بنسبة 48.3%

وبالتالي هذه المجموعات الثلاث تشكل العناصر الأساسية للواردات المغربية.

وبتكلمنا عن وضعية الميزان التجاري المغربي وأهم الصادرات والواردات المغربية، نتطرق الآن إلى

أهم الشركاء التجاريين للمغرب، أي أهم الموردين والزبائن له، وعلى سبيل المثال نأخذ عينة لأهم

الشركاء التجاريين للمغرب لسنة 2012.

II-1-3-4- التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية المغربية

الجدول رقم 27: أهم المتعاملين الاقتصاديين مع المغرب لسنة 2012

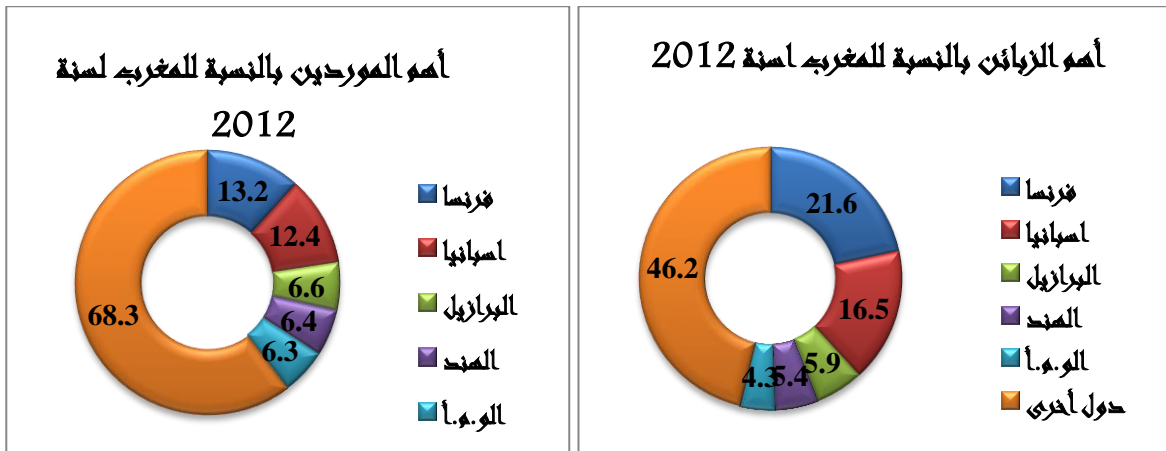
أهم الزبائن	النسبة المئوية	أهم الموردين	النسبة المئوية
فرنسا	21,6	اسبانيا	13,2
اسبانيا	16,5	فرنسا	12,4
البرازيل	5,9	الصين	6,6
الهند	5,4	الو.م.أ	6,4
الو.م.أ	4,3	ع. السعودية	6,3
دول أخرى	46,2	دول أخرى	68,3

المصدر: الوزارة المنتدبة لدى وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي المكلفة بالتجارة المغربية ، بطاقة عن المملكة المغربية، بدون ذكر التاريخ، ص 06.

يوضح الجدول، أن أهم المستوردين من المغرب ل 2012 نجد كل من فرنسا بنسبة 21.6% ثم تليها اسبانيا بنسبة 16.5%؛ أما من جانب الموردين فنجد اسبانيا هي أهم مورد بنسبة 13.2% ثم تليها فرنسا بنسبة 12.4% ثم تليها الصين بنسبة 6.6%؛ وهذا الأمر إن دل فإنما يدل على أن العلاقات التجارية للمغرب مرتبطة بشكل كبير بدول الاتحاد الأوروبي، وهذا ما يترجم اتفاق الشراكة المبرم مع الاتحاد الأوروبي.

والشكل الموضح أسفله يوضح ذلك أكثر، حيث مجموع حصتي فرنسا واسبانيا كمستوردين من المغرب تساوي 38.1%، وكمصدرين بلغت 25.6%، هذا يعني أن المغرب تلعب دور المصدر أكثر من دور المستورد بالنسبة لهذه الدول.

الشكل رقم 08: أهم المتعاملين الاقتصاديين مع المغرب لسنة 2012



المصدر: من إعداد الطلب بناء على معطيات الجدول رقم 28.

II-2- التجارة الخارجية في تونس

II-2-1- خصائص الاقتصاد التونسي

يتميز الاقتصاد التونسي بالتنوع حيث يعتمد بالدرجة الأولى على الزراعة والمناجم والطاقة والسياحة وكذلك الصناعات التحويلية. فيعتبر الاقتصاد التونسي المصدر الأول للتمر عالميا والمصدر الثاني لزيت الزيتون بعد الاتحاد الأوربي، بالإضافة إلى الحمضيات والمنتجات البحرية، أي بصفة عامة فان القطاع الفلاحي يوفر الأمن الغذائي بدرجة معتبرة.

كما يعتبر الجانب السياحي الوجهة الأولى في جنوب البحر المتوسط، لما تتوفر عليه الدولة من مقومات طبيعية وتاريخية، بالإضافة إلى الهياكل السياحية المهمة¹.

II-2-2- إجراءات تحرير التجارة الخارجية التونسية

تتحلى إجراءات تحرير التجارة الخارجية التونسية انضمام تونس بصفة رسمية للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة سنة 1990، وإلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 1994 وتنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي من خلال تشجيع الاستثمار وتحرير التجارة الخارجية². عقد اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في جويلية 1995 والدخول حيز التنفيذ في مارس 1998 والإرساء الفعلي لمنطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي بداية من سنة 2008. ويمكن تلخيص أهم التدابير المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية انطلاقا من المخطط الحادي عشر (2007-2011) كما يلي³:

- دعم القدرة التنافسية والترويجية للمؤسسة من خلال تطوير أداء الممثلات التجارية بالخارج وتطوير الإعلام التجاري؛
- تطوير الخدمات المساندة للتصدير انطلاقا من صندوق تمويل الصادرات الذي يوفر ضمان للبنوك، لتمكين المؤسسة من الحصول على التمويل اللازم؛
- ترسيخ ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين، وإحداث مجالس جهوية للتصدير تعمل على وضع خطط وبرامج ترويجية؛

1 كلثوم كباي، مرجع سبق ذكره، ص145.

2 زكري مريم، "البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية المغربية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخص دراسات اورومتوسطية كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة تلمسان 2011، ص123.

3 المخطط الحادي عشر للتنمية (2007-2011)، وزارة التنمية والتعاون الدولي، تونس جويلية 2007، ص 173-175.

- إضفاء مرونة أكثر على نظام الصرف بإخضاعه إلى عوامل السوق، وتعزيز صلابة القطاع البنكي وتنشيط السوق المالية الوطنية؛
- المحافظة على احتياطي كاف من العملة الصعبة، بما يعزز قدرة الاقتصاد على مواجهة التقلبات الخارجية؛
- تحرير عمليات رأس المال نحو مزيد استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، عبر حذف تراخيص الصرف المتعلقة بتحويل رأس مال المستثمر؛
- استكمال التحرير الجاري للدينار التونسي¹.

II-2-3- تطور التجارة الخارجية التونسية

II-2-3-1- الميزان التجاري

الجدول رقم 28: وضعية الميزان التجاري التونسي للفترة 2001-2013.

الوحدة: مليون دينار

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013*
الواردات	14836,8	14659,9	15177,5	17371,4	18975,6	21922,9	26418,8	32440,3	28151,6	34460,4	36113,9	40794,9	42443,9
الصادرات	13592,9	13418,7	13966,6	16389,1	18813,6	21060,9	25469,9	30761,1	26428,1	31210,3	31299,2	34154,4	35292,6
الميزان التجاري	-1243,9	-1241,2	-1210,9	-982,3	-162	-862	-948,9	-1679,2	-1723,5	-3250,1	-4814,7	-6640,5	-7151,3

*: حساب نصف نهائي

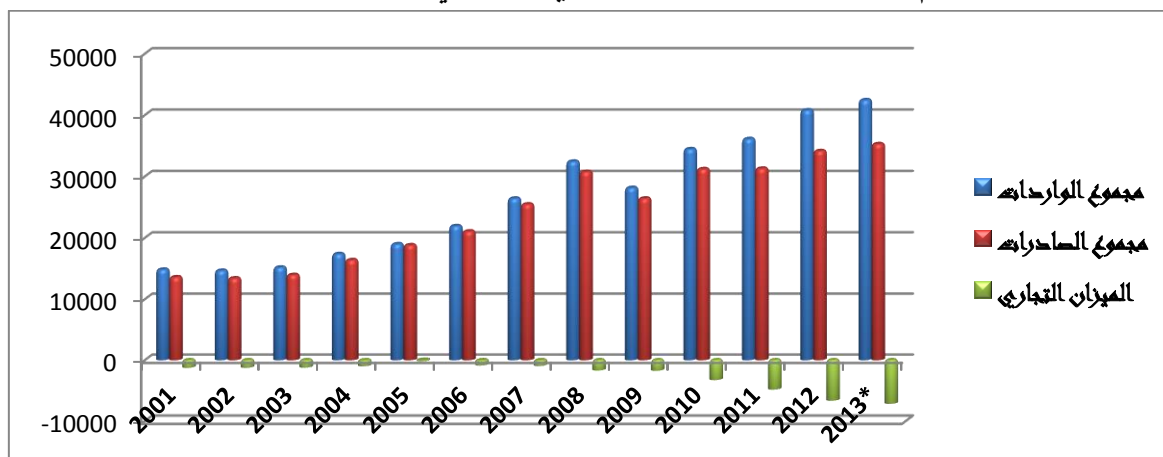
المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات المعهد الوطني للإحصاء تونس بتاريخ

2016-01-07.

ما يميز الميزان التجاري التونسي عموماً، بداية من 2001 إلى غاية 2013 هو العجز المستمر، فقد سجل في 2001 عجز قدره 1 243.9 مليون دينار تونسي لينخفض هذا العجز في سنة 2005 إلى 162 مليون دينار، أي انخفاض بنسبة 86.98 % وهي نسبة جد ممتازة، إلا أنه في السنة الموالية بدأ عجز الميزان التجاري في الارتفاع مجدداً، فقد سجل العجز في 2006 ب 862 مليون دينار ليلعب مستويات قياسية سنة 2013 ليصل إلى 7 151.3 مليون دينار تونسي، أي ارتفع بأكثر من ثمانية مرات (829.6%). ولتوضيح أكثر ما قلناه كذلك عن التجارة الخارجية التونسية، نستخدم الشكل الموالي الموضح أسفله، حيث يوضح نمو الرصيد التجاري بشكل سلمي.

1 المخطط الحادي عشر للتنمية، مرجع سبق ذكره، ص 217-218.

الشكل رقم 09: وضعية الميزان التجاري التونسي للفترة 2001-2013.



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم 29. وعليه نستعرض طبيعة الصادات والواردات التونسية لمعرفة هذا العجز المزمع.

II-2-3-2- الصادات التونسية

الجدول رقم 29: أهم الصادات التونسية للفترة 2008-2009

الوحدة: مليون دينار تونسي

التغير	2009		2008		المواد	
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة		
-6,25	-260,3	5,05	984	5,26	1 244,30	المنتجات الفلاحية
-34,6	-1 442,20	13,55	2 637,70	17,26	4 079,90	المنتجات الطاقةية
-39,89	-1 662,60	8,52	1 660,20	14,06	3 322,80	المنتجات المعدنية والفسفاطية
-6,5	-271,2	19,94	3 882,20	17,57	4 153,40	المنتجات الأخرى الوسيطة
-2,06	-85,9	15,45	3 008,10	13,09	3 094,00	منتجات التجهيز
-10,7	-445,6	37,48	7 297,00	32,76	7 742,60	المنتجات الاستهلاكية الأخرى
-17,64	-4 168,00	100	19 469	100	23 637	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات المعهد الوطني للإحصاء التونسي بتاريخ 20-04-2016.

يوضح الجدول المبين أعلاه، أن الصادات التونسية تتميز بالتنوع بين مختلف القطاعات الاقتصادية، فنجد أن المنتجات الطاقةية تمثل نسبة 17.26% في 2008 ومنتجات التجهيز تمثل 13.09% ونجد أن المنتجات الاستهلاكية تمثل أعلى نسبة تقدر بـ 32.76% في 2008. نفس الشيء نجد في 2009، إلا أن الفرق الجوهرى بنجده في انخفاض الصادات التونسية في 2009 مقارنة بـ 2008 بنسبة قدرها 17.64%، وهذا راجع إلى الأزمة المالية العالمية في 2008. حيث نجد أن الانخفاض مس بشكل كبير المنتجات الطاقةية بنسبة 34.6% والمنتجات المعدنية والفسفاطية بنسبة

39.89%، وهي مواد تحدد أسعارها في الأسواق الدولية، مما يعني أن تونس هي بدورها تأثرت بالأزمة المالية العالمية انطلاقا من انخفاض قيمة الصادرات بالدرجة الأولى.

الجدول رقم 30: تطور الاستثمار السياحي والإيرادات السياحية التونسية للفترة 2003-2012.

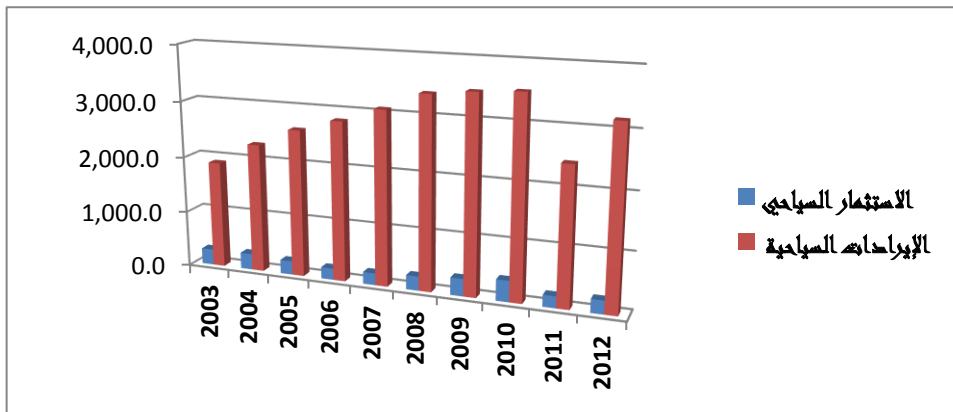
الوحدة: مليون دينار تونسي

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الاستثمار السياحي	282,3	288,2	246,2	204,6	213,2	253,6	309,3	376,4	208,2	240,1
الإيرادات السياحية	1 902,9	2 290,	2 611,0	2 825,2	3 077,3	3 390,2	3 471,9	3 522,5	2 432,6	3 175,3

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات المعهد الوطني للإحصاء التونسي، مرجع سبق ذكره.

نلاحظ أن الاستثمار السياحي في تونس تميز بنوع من الاستقرار في العقد الأول من الألفية الثالثة، باستثناء سنتي 2009 و 2010 الذي شهد نوعا ما ارتفاع طفيف؛ فقد بلغ سنة 2009 و 2010 قيمة 309.3 و 376.4 مليون دينار تونسي على التوالي. بينما نجد أن الإيرادات السياحية تميزت بالارتفاع الطفيف والمستمر، فقد بلغت الإيرادات السياحية في 2003 قيمة 1902.9 مليون دينار لتصل في 2010 قيمة 3 522.5 مليون دينار تونسي، أي ارتفعت بنسبة 85.11%. وتعتبر السياحة عامل مهم جدا للحصول على العملة الصعبة بالنسبة للاقتصاد التونسي. والفارق بين الاستثمار السياحي والإيرادات السياحية يظهر جليا انطلاقا من الشكل الموضح أسفله، وهذا يمثل أمر جد ايجابي بالنسبة للسياحة التونسية.

الشكل رقم 10: تطور الاستثمار السياحي والإيرادات السياحية التونسية للفترة 2003-2012.



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم 31.

III - 2-3-3 - الواردات التونسية

الجدول رقم 31: أهم الواردات التونسية لسنة 2008 و 2009

الوحدة: مليون دينار تونسي

التغير	2009		2008			
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة		
-20,12	-876,3	6,46	2 442,3	7,87	3 318,6	المنتجات الفلاحية و الصناعات الغذائية
-48,78	-2 124,1	7,38	2 789,7	11,65	4 913,8	الطاقة والمحروقات المصدرة
-27,73	-1 207,3	1,39	527,2	4,11	1 734,5	الصناعات المنجمية والفسفاطية ومشتقاتها المصدرة
-6,93	-301,6	9,98	3 774,7	9,67	4 076,3	النسيج ، الملابس والجلد المصدرة
0,21	9,3	31,55	11 929,6	28,27	11 920,3	الصناعات الميكانيكية والكهربائية المصدرة
6,41	279,0	6,13	2 316,5	4,83	2 037,5	واردات آليات النقل
-13,06	-568,7	15,59	5 895,5	15,33	6 464,2	صناعات ميكانيكية أخرى المصدرة
6,87	299,0	9,83	3 717,6	8,11	3 418,6	واردات الصناعات الكهربائية
3,13	136,4	11,69	4 414,1	10,15	4 277,7	صناعات تحويلية أخرى المصدرة
-11,52	-4 354,3	100,00	37 807,2	100,0	42 161,5	مجموع المواد الموردة

مصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات المعهد الوطني للإحصاء التونسي بتاريخ 20-04-

2016

يوضح الجدول المبين أعلاه، أن الواردات التونسية يغلب عليها طابع الواردات الصناعية والطاقوية بنسبة كبيرة، فنجد أن مجموع المنتوجات الصناعات الميكانيكية والكهربائية تمثل أعلى نسبة ب 43.60% (28.27% صناعات ميكانيكية وكهربائية و 15.33% تمثل صناعات ميكانيكية أخرى) من مجموع الواردات التونسية سنة 2008، وهذا راجع لغياب مصادر الطاقة بتونس وضعف الصناعة التونسية، تليها الواردات الطاقوية بنسبة 11.65%، ونفس الملاحظات نسجلها في سنة 2009. كما نلاحظ انخفاض في قيمة الواردات سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 ب 4 354.3 مليون دينار تونسي، وهو مؤشر ايجابي بالنسبة للتجارة الخارجية التونسية، الا أن نسبة انخفاض الصادرات كانت ب 17.64% (الجدول رقم 30)، وهي أكبر من نسبة انخفاض الواردات والتي كانت بنسبة 11.52% (الجدول رقم 31) سنة 2009.

II - 2-3-4- التوزيع الجغرافي للشركاء التجاريين لتونس

الجدول رقم 32: يوضح التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية التونسية خلال سنة 2012.

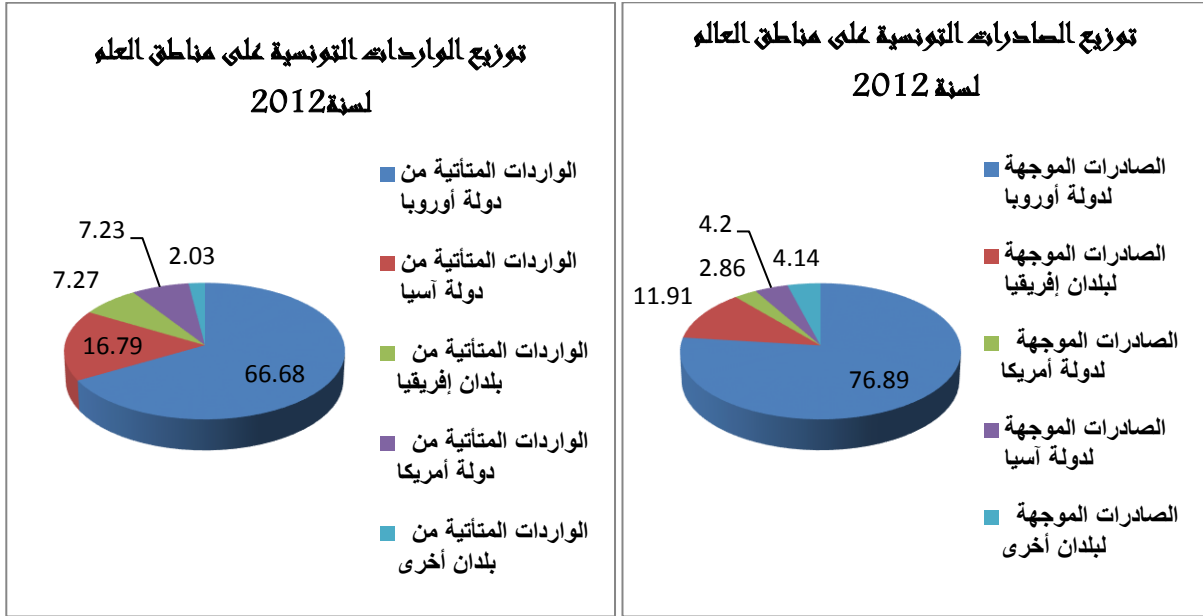
الوحدة: مليون دينار تونسي

الواردات		المناطق	الصادرات		المناطق
2012			2012		
النسبة	القيمة	المناطق	النسبة	القيمة	المناطق
66,68	25 457,1		الواردات المتأتية من دولة أوروبا	76,89	
16,79	6 411,9	الواردات المتأتية من دولة آسيا	11,91	3 163,4	الصادرات الموجهة لبلدان إفريقيا
7,27	2 776,7	الواردات المتأتية من بلدان إفريقيا	2,86	758,2	الصادرات الموجهة لدولة أمريكا
7,23	2 762,7	الواردات المتأتية من دولة أمريكا	4,2	1 114,7	الصادرات الموجهة لدولة آسيا
2,03	769,6	الواردات المتأتية من بلدان أخرى	4,14	1 098,3	الصادرات الموجهة لبلدان أخرى
100	38 178,0	المجموع	100	26 547,7	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات المعهد الوطني للإحصاء التونسي، مرجع سبق ذكره.

حسب المعطيات الإحصائية للتجارة الخارجية التونسية لسنة 2012، فإننا نجد أنها تتميز بسيطرة الدول الأوروبية على التعاملات التجارية مع تونس سواء من حيث الصادرات أو من حيث الواردات. تشكل نسبة الصادرات التونسية إلى الدول الأوروبية ب 76.89% من إجمالي الصادرات التونسية ثم تليها الصادرات الموجهة للدول إفريقيا بنسبة 11.91%، ونفس الشيء تمثل الواردات التونسية من الدول الأوروبية نسبة 66.68%، أما المرتبة الثانية فتعود لدول آسيا بنسبة 16.79%. والشكل الموالي يوضح حقيقة التبادل التجاري بين تونس والدول الأوروبية عموما ودول الاتحاد الأوروبي خصوصا، انطلاقا من الشراكة المبرمة مع الاتحاد الأوروبي.

الشكل رقم 11: يوضح التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية التونسية خلال سنة 2012.



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم: 33.

II-3- التجارة الخارجية في الجزائر

II-3-1- خصائص الاقتصاد الجزائري

ما يميز الاقتصاد الجزائري، هو أنه اقتصاد ريعي يعتمد أساسا على قطاع المحروقات الذي يمثل تقريبا ثلثي المداخيل الضريبية للدولة و97% من إيرادات الصادرات. وتحتل الجزائر المرتبة الخامسة عشر عالميا من حيث الاحتياطات النفطية والثانية عشر في مجال التصدير؛ أما من جانب الغاز الطبيعي، فتحلت الجزائر المرتبة السابعة عالميا من جانب الموارد والثالثة عالميا من حيث التصدير بعد كل من روسيا وكندا، كما تعتبر الجزائر الممول الثالث للاتحاد الأوربي في مجال الغاز الطبيعي، خاصة بالنسبة لإيطاليا وإسبانيا¹.

ونظرا لأهمية التجارة الخارجية، وكونها الحلقة الرابطة بالعالم الخارجي، حرصت الجزائر على وضع هذا القطاع منذ الاستقلال تحت دائرة الرقابة. فاحتكرت الدولة هذا القطاع بوضع نظام الحصص والرفع من قيمة التعريفات الجمركية والرقابة على الصرف والرقابة من خلال التجمعات المهنية للشراء (GPA).

1 كلثوم كباي، مرجع سبق ذكره، ص 123.

ولكن ابتداء من أزمة النفط العالمية سنة 1986 والمشاكل الاقتصادية التي تعرضت لها الجزائر جراء هذه الأزمة ولجئها إلى صندوق النقد الدولي، فقد فرض عليها كما ذكرنا سابقا القيام بإصلاحات عميقة بما فيها التجارة الخارجية التي عرفت تحرير تدريجي في إطار الانفتاح الاقتصادي والدخول في اقتصاد السوق.

II-3-2- أهم إجراءات تحرير التجارة الخارجية الجزائرية

يمكننا تلخيص أهم الإجراءات المتخذة في ذلك كما يلي¹:

- قانون المالية التكميلي لسنة 1990 يعتبر النواة الحقيقية لهذا التغيير، إذ أشار في مادته 40 و41 إلى التحرير الجزئي لعمليات التجارة الخارجية؛
- قانون المالية لسنة 1992 الذي نص على تخفيض جوهري للرسوم الجمركية إلى 60% بعدما كانت 120% سنة 1986؛
- في جوان 1996 أصبح نظام التجارة الخارجية خالي من القيود الكمية؛
- في 1 جانفي 1997 تم تخفيض هذه الرسوم إلى 45% ؛
- توقيع الرسمي لاتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية في 22 افريل 2002 بمدينة فالنسيا الاسبانية، ودخولها حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005، وذلك من أجل إقامة منطقة حرة للحركة الاقتصادية؛
- السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة الذي عرفت تأخر بسبب طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي لا يتماشى وشروط الانضمام.

¹ فيصل بهلولي، "تجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية"، مجلة الباحث العدد 2012/11، ص 112-113.

II-3-3- تطور التجارة الخارجية الجزائرية

II-3-3-1- الميزان التجاري الجزائري

الجدول رقم 33: تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة 2005 - 2014.

الوحدة: مليون دولار أمريكي

2014*	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
2 810	2165	2062	2062	1526	1066	1937	1332	1158	1099	الصادرات خارج المحروقات
60 146	63752	69804	71427	55527	44128	77361	58831	53456	43937	صادرات المحروقات
62 956	65917	71866	73489	57053	45194	79298	60163	54613	45036	اجمالي الصادرات
58 330	54852	47490	47247	40473	39294	39479	27631	21456	20048	الواردات
4 626	11065	24376	26242	16580	5900	39819	32532	33157	24989	الميزان التجاري

المصدر: حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر للفترة: 2005 - 2014 المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS

*: معطيات مؤقتة

سجل الميزان التجاري الجزائري نتائج جد ايجابية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة انطلاقا من الفائض المسجل خلال هذا العقد، فقد سجل أعلى فائض في سنة 2008 برصيد قدره 39 819 مليون دولار، لينخفض سنة 2009 بنسبة كبيرة جدا قدرت بـ 85.19% أي بـ 33 919 مليون دولار؛ وهذا راجع للازمة المالية العالمية سنة 2008 (انخفاض الطلب على المحروقات)، ليرتفع مجددا في السنوات الموالية ليبلغ أقصاه سنة 2011 برصيد قدره 24 376 مليون دولار، ثم ينخفض مجددا في السنوات الموالية؛ ليبلغ ادني مستوياته في 2014 برصيد قدره 4 626 مليون دولار، ويرجع ذلك أساسا إلى الانخفاض الكبير في أسعار النفط بالأسواق العالمية، كما سنوضح ذلك لاحقا.

والشكل البياني الموالي يوضح أكثر تطور الميزان التجاري خاصة لسنوات 2008 و 2009 و 2014 من خلال ارتفاع الرصيد إلى أعلى مستوى له في 2008 وانخفاضه بشكل كبير في 2009 ثم الانخفاض الثاني في 2014.

المنحنى البياني رقم 12: تطور التجارة الخارجية الجزائرية للفترة 2005-2014



المصدر: حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر للفترة: 2005-2014 المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS

II-3-2- الصادرات الجزائرية

الجدول رقم 34: أهم الصادرات الجزائرية لسنتي 2008 و 2009

الوحدة: مليون دولار

	2009		2008		
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
الطاقة	97,67	44 411	97,53	77 192	
المواد الغذائية	0,25	113	0,15	121	
المواد الأولية	0,37	170	0,43	340	
المواد نصف المصنعة	1,53	692	1,76	1 390	
التجهيزات الصناعية	0,07	25	0,09	69	
السلع الاستهلاكية	0,11	49	0,04	34	
المجموع	100	45 460	100	79 146	

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ماي 2011، ص 28.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، جوان 2015، ص 28.

الملاحظة الوحيدة التي نسجلها، وتكرر في جميع السنوات منذ استقلال الجزائر، انطلاقا من

الجدول المبين أعلاه، هي أن الطاقة تمثل العنصر الرئيسي في الصادرات الجزائرية بأكثر من 97% من

إجمالي الصادرات؛ وهذا ما يعني أن تأثير إيرادات الصادرات ارتفع أو انخفضا يكون من خلال ارتفاع

أو انخفاض صادرات الطاقة، مما يعني لنا أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي مبني على عنصر الطاقة

فقط، وإن كانت هناك إصلاحات فهي مجرد حبر على ورق.

ونلاحظ كذلك أن صادرات الطاقة الجزائرية قد انخفضت بنسبة كبيرة قدرت بـ 42.47% سنة 2009 مقارنة بسنة 2008، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى الأزمة المالية العالمية التي مست معظم اقتصاديات دول العالم خاصة الو.م.أ ودول الاتحاد الأوروبي. والمشكل أن هذا الانخفاض لم يعوض بأي صادرات أخرى، وهذا ما يفسر لنا حقيقة ما قلناه سابقا عن خصائص الاقتصاد الجزائري بأن اقتصاد ريعي يعتمد فقط على مصادر الطاقة.

II-3-3-3- الواردات الجزائرية

الجدول رقم 35: أهم الواردات الجزائرية لسنتي 2008 و2009

الوحدة: مليون دولار

2009		2008		المواد
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
1,4	549	1,26	595	الطاقة
14,91	5 863	16,42	7 796	المواد الغذائية
3,06	1 201	2,82	1 378	المواد الأولية
25,87	10 165	24,6	9 154	المواد نصف المصنعة
0,6	234	0,13	86	التجهيزات الفلاحية
38,52	15 140	41,4	15 434	التجهيزات الصناعية
15,64	6 145	13,37	5 036	السلع الاستهلاكية
100	39 297	100	39 479	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ماي 2011، ص 28.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، جوان 2015، ص 28.

ما يمكن أن نقوله عن الواردات الجزائرية، أنها تتميز بالتنوع، فنجد أن التجهيزات الصناعية تحتل المرتبة الأولى بنسبة 41.4% خلال سنة 2008، ثم تليها المواد نصف المصنعة بنسبة 24.6%، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى البرامج التنموية التي شرعت فيها الجزائر بداية من الألفية الثالثة وتنمية الهضاب العليا والسهوب، أما المواد الاستهلاكية في كذلك تمثل نسبة معتبرة، فقد قدرت سنة 2009 بـ 15.64% من إجمالي الواردات الجزائرية، أي أن معظم القطاعات الاقتصادية تعاني من عجز كبير إذا ما قارناها مع الصادرات الجزائرية باستثناء قطاع الطاقة الذي يقوم بتغطية ذلك العجز الكبير.

ونفسر تنوع الواردات الجزائرية بالتبعية الكبيرة للخارج، الناتجة عن ضعف القدرة الإنتاجية

بالجزائر، وذلك بعدم استغلال الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة بالجزائر.

II-3-3-4- التوزيع الجغرافي للشركاء التجاريين للجزائر

الجدول رقم 36: توزيع التجارة الخارجية الجزائرية على المناطق الاقتصادية في العالم لسنة 2012.

الوحدة: مليون دولار

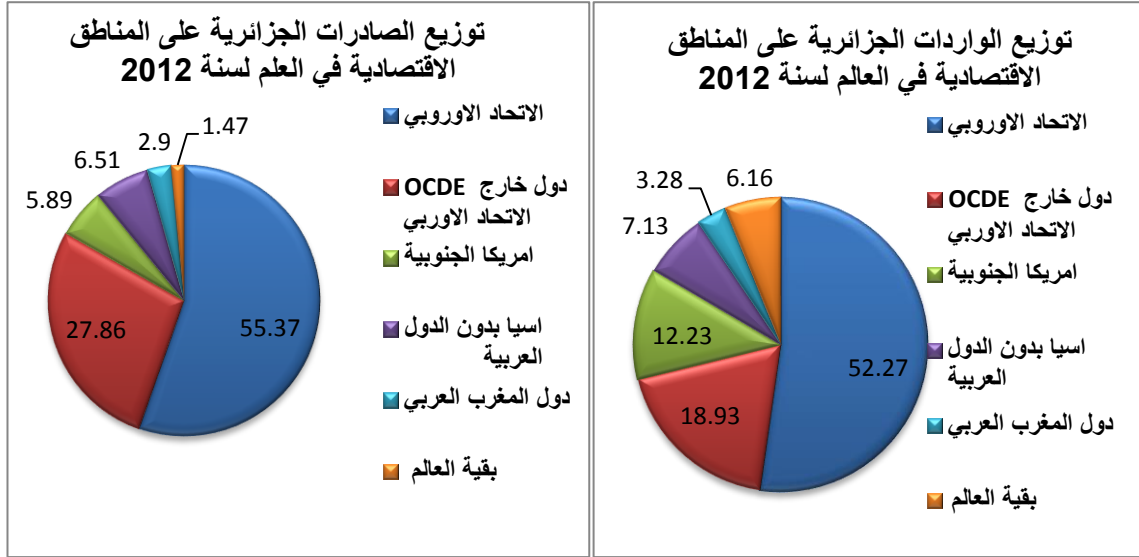
الواردات		المناطق الاقتصادية	الصادرات		المناطق الاقتصادية
2012			2012		
النسبة	القيمة		النسبة	القيمة	
52,27	26 333	الاتحاد الأوروبي	55,37	39 797	الاتحاد الأوروبي
18,93	9 538	آسيا بدون الدول العربية	27,86	20 029	دول خارج OCDE* الاتحاد الأوروبي
12,23	6 160	دول خارج OCDE الاتحاد الأوروبي	6,51	4 683	آسيا بدون الدول العربية
7,13	3 590	أمريكا الجنوبية	5,89	4 228	أمريكا الجنوبية
3,28	1 652	دول أوروبية أخرى	2,9	2 073	دول المغرب العربي
6,16	3 103	بقية العالم	1,47	1 056	بقية العالم
100	50 376	المجموع	100	71 866	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات - موقع المديرية العامة للجمارك مارس 2016

الواضح للعيان أن التجارة الخارجية الجزائرية مرتبطة بنسبة كبيرة مع دول الاتحاد الأوروبي سواء من جانب الصادرات أو من جانب الواردات، حيث تمثل الصادرات الجزائرية اتجاه دول الاتحاد الأوروبي بـ 55.37% في 2012 وهي ممثلة أساسا في الطاقة خاصة أنبوبي الغاز الطبيعي الموج لكل من إيطاليا واسبانيا ثم تليه دول OCDE¹ بنسبة 27.86% تليها دول آسيا بدون الدول العربية بنسبة 6.51%. ونفس الشيء نجد في الواردات، فهي الأخرى تمثل نسبة 52.27% من إجمالي الواردات، ثم تليها دول آسيا بدون الدول العربية بنسبة 18.93% وتندرج دول OCDE إلى المركز الثالث بنسبة 12.23%. وهذا ما يفسر لنا اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. ولتتضح الصورة أكثر نلاحظ الشكل الموضح أسفله، الذي يبين لنا الترابط التجاري بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي

1 تمثل دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE وتشمل 34 دولة. Organisation de Coopération et de Développement Economique

الشكل رقم 13: توزيع التجارة الخارجية الجزائرية على المناطق الاقتصادية في العالم ل 2012.



المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم 37.

بصفة عامة، رغم ثقل وزن المعاملات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية، فإنه تجدر الإشارة إلى هيكل الصادرات الجزائرية تهيمن عليه المحروقات، والتي تخضع أساسا لسياسة الأوبك في تسعيرتها بالدولار الأمريكي، وهذا ما يطرح مشاكل بالنسبة للاقتصاد الجزائري خاصة والاقتصادات العربية عامة عندما يتراجع الدولار أمام الاورو مما يعرضها لخسائر كبيرة، فهي من جهة بحاجة إلى الاورو لتسديد تعاملاتها مع الاتحاد الأوروبي في حين تتلقى عوائدها من المحروقات بالدولار.

أما الصادرات خارج المحروقات فهي ضعيفة جدا وستلحق منافسة غير متوازنة داخل السوق الأوروبية بحكم انخفاض تكاليف تصنيعها وبحكم ازدياد تكامل اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي التي ساهم في زيادة تكاملها العملة الموحدة "الايرو".

III- الدراسة النظرية التحليلية

تكلمنا عن أهم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها كل من المغرب وتونس والجزائر في الربع الأخير من القرن الماضي، وذكرنا أهم النتائج المترتبة عن تلك الإصلاحات خاصة خلال العقد الأول من الألفية الثالثة لما عرفه من أحداث اقتصادية عالمية نذكر منها هجمات 11 سبتمبر 2001 والأزمة العالمية 2008 (أزمة الرهن العقاري) وأزمة منطقة اليورو أو ما تعرف بأزمة الديون السيادية.

والآن نحاول معرفة مدى تأثير اقتصاديات هذه الدول بالتغيرات الاقتصادية التي تطرأ من حين إلى آخر على الساحة الدولية، مركزين في ذلك على مجال التجارة الخارجية، كونها باب من الأبواب التي تقيس لنا مدى ارتباط اقتصاد ما بالاقتصاد العالمي من خلال التأثير به والتأثير عليه، انطلاقاً من عدة عوامل نذكر منها مستوى الناتج الداخلي الخام وطبيعة التجارة الخارجية للبلد وحجم الصادرات والواردات وعملة التداول ومعدل النمو الاقتصادي... فالتجارة الخارجية تقيس لنا درجة الانفتاح الاقتصادي للبلد.

III-1- مقارنة بعض المؤشرات الاقتصادية للجزائر والمغرب وتونس

سنبداً هذه الدراسة التحليلية النظرية، بمقارنة لبعض المؤشرات الاقتصادية لهذه الدول-المغرب وتونس والجزائر- لمعرفة أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين هذه الاقتصاديات.

III-1-1- الناتج الداخلي الخام لكل من المغرب وتونس والجزائر

تكلمنا عن تطور الناتج الداخلي الخام لكل بلد على حدة، وألان نقوم بدراسة مقارنة لهذا الناتج الداخلي الخام، حيث نلاحظ أن الناتج الداخلي الخام الجزائري هو الأعلى ثم يليه الناتج الداخلي للمغرب، ثم التونسي. وإذا ما قارنا نصيب الفرد من هذا الناتج كما قلنا سابقاً فان نصيب الفرد الجزائري هو الأعلى، مثلاً سنة 2013 بلغ 4 103 يورو، ثم يليه الفرد التونسي بـ 3 234 يورو، ثم الفرد المغربي بـ 2 381 يورو، وهذا راجع إلى ارتفاع الجباية البترولية الخاصة بالجزائر التي تغذي الاقتصاد الجزائري بنسبة كبيرة مقارنة بالمغرب وتونس.

الجدول رقم 37: تطور الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية لكل من المغرب وتونس

والجزائر للفترة 2003-2013

الوحدة: مليون يورو

	2013	2012	2011	2010	2009	2007	2005	2003	
المغرب	78 222	74 612	71 351	68 507	65 113	84 931	47 878	44 114	
تونس	34 813	35 024	32 956	33 239	31 145	28 458	25 965	24 273	
الجزائر	157 744	157 741	142 128	120 853	98 492	98 457	82 802	60 075	

المصدر: . من إعداد الطالب بناء على معطيات:

Euro-Mediterranean statistics, eurostat, Luxembourg, 2015 edition, P 54.

III-1-2- المعاملات الجارية للمغرب وتونس والجزائر

نلاحظ من الجدول المبين أسفله، أن نسبة المعاملات الجارية من الناتج المحلي الإجمالي تختلف من بلد لآخر وتشابه أحيانا. فأوجه التشابه تقريبا موجودة بين المغرب وتونس انطلاقا من 2010 إلى سنة 2014، فكلاهما سجلا نتائج سلبية ومتقاربة وفي 2013 كانت النسب متساوية لتبلغ -8% بينما الجزائر سجلت نسب ايجابية خاصة في متوسط 2002-2008 الذي بلغ 17%، ثم بدأ ينخفض تدريجيا ابتداء من 2013 ليصل حسب توقعات 2015 إلى -6%.

الجدول رقم 38: تطور نسبة ميزان المعاملات الجارية من PIB للجزائر والمغرب وتونس

التوقعات		المعدل						
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2002-08	
-6,0	-6,1	-3,0	5,0	2,2	2,1	1,1	12,0	المغرب العربي
-1,0	0,5	0,4	6,0	9,9	7,5	0,3	17,4	بما فيه : الجزائر
*	-7,3	-8,0	-9,7	-8,0	-4,5	-5,4	1,0	المغرب
-6,0	-6,7	-8,0	-8,2	-7,4	-4,7	-2,8	-2,5	تونس

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي بتاريخ 2014/08. من الموقع: www.imf.org

III-2- مساهمة واردات السلع والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للمغرب وتونس والجزائر.

الجدول رقم 39: نسبة واردات السلع والخدمات من PIB للفترة 2006-2014

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
32.0	30.4	28.5	28.6	31.4	36.0	28.7	24.9	21.9	الجزائر
46.6	47.1	50.2	48.7	43.0	39.9	49.9	43.9	39.7	المغرب
55.4	56.2	58.5	56.5	55.3	48.5	59.2	53.0	47.9	تونس

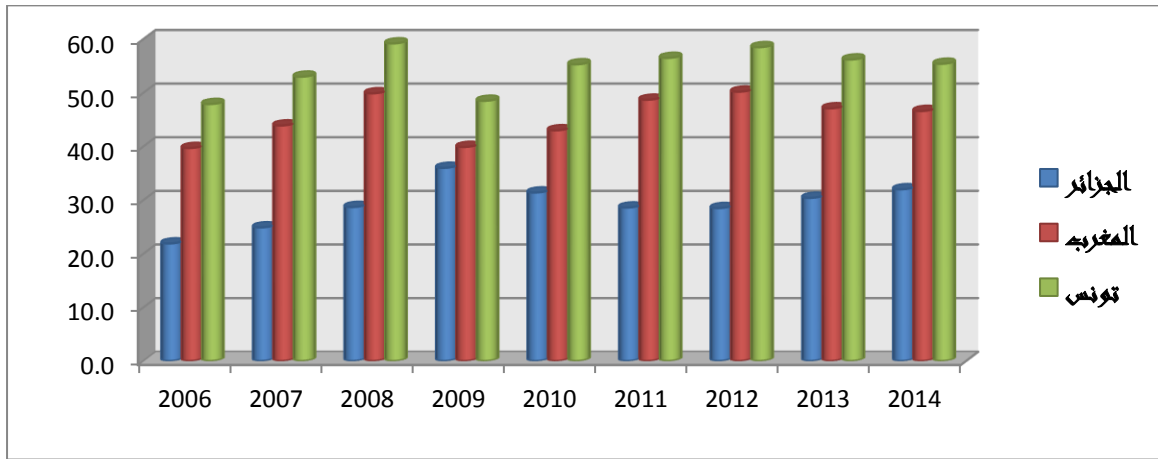
المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات قاعدة البنك الدولي.

من الجدول المبين أعلاه، يتضح لنا أن نسبة مساهمة الواردات من السلع والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول تختلف من دولة لأخرى، حيث تحتل تونس الصدارة بنسب تجاوزت 50% في أغلب السنوات، فقد بلغت أعلى نسبة في 2012 بـ 58.5%، بينما نجد المغرب في المرتبة الثانية بنسب تجاوزت في المعدل 45.4% لتبلغ أقصاها في 2012 كذلك بنسبة 50.2%، بينما تحتل الجزائر المرتبة الثالثة بمعدل قدره 29.2%، فقد بلغت أعلى نسبة في 2009 بـ 36%.

وهذا ما يفسر لنا ارتفاع نسبة الواردات الجزائرية من المواد الغذائية والمواد الاستهلاكية، حيث يشكّلان معا 29.79% في 2008 و30.55% في 2009 من إجمالي الواردات وهي تمثل نسب جد مرتفعة، أي هي عبارة عن واردات غير منتجة، وهذا مقارنة مع الجارتين المغرب وتونس والتي تتميز بواردات منخفضة جدا في هذا المجال؛ فنج الجزائر تونس تحقق اكتفاء ذاتي في هذا المجال مما جعل نسبة مساهمة الواردة في الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة.

والشكل الموضح أسفله يوضح لنا جيدا درجة التباين في نسبة مساهمة الواردات في الناتج المحلي الإجمالي من دولة لأخرى.

الشكل رقم 14: نسبة واردات السلع والخدمات من PIB للفترة 2006-2014.



المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم 39.

III-3- مساهمة صادرات السلع والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للمغرب وتونس والجزائر

الجدول رقم 40: نسبة واردات السلع والخدمات من PIB للفترة 2004-2014

نسب مئوية

السنة	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
الجزائر	30.5	33.2	36.9	38.8	38.4	35.4	48.0	47.1	48.8	47.2	40.1	
المغرب	34.3	32.7	34.9	34.7	32.2	28.0	35.7	34.6	34.2	32.3	29.4	
تونس	44.6	47.1	49.3	49.3	50.5	45.8	56.2	51.1	46.0	44.9	42.2	

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات قاعدة البنك الدولي.

إن مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للجزائر تميزت:

من 2004 إلى 2008 تميز بالارتفاع المستمر ليصل ذروته في 2008 بنسبة 48%، ليبدأ في الانخفاض في السنة الموالية ليصل إلى أدنى مستوى له في 2014 بنسبة، ليبدأ في الانخفاض في السنة الموالية ليصل إلى أدنى مستوى له في 2014 بنسبة 0.5%.

بالنسبة للمغرب، فنفس الشيء تميزت بالارتفاع لتصل ذروتها في 2008 بنسبة 35.7% ثم تنخفض في 2009 إلى 28% لترتفع مجدد في 2010 وتبقى هذه النسبة في حال استقرار نسبي بين 32% و34%. بالنسبة لتونس تميزت بالارتفاع الكبير والمستمر فقد انتقلت النسبة في 2004 من 42.2% إلى 56.2% في 2008، لتنخفض في السنة الموالية لتصل إلى مستويات منخفضة قدرت في 2014 ب44.6%.

والنقطة المشتركة في هذا التحليل هو بلوغ هذه النسبة ذروتها في 2008 لتنخفض في 2009، وهذه الفترة تميز فترة الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري)، مما يفسر لنا تأثير اقتصاديات هذه الدول بهذه الأزمة.

أما نقطة الاختلاف فتكون في ارتفاع نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي في تونس بنسبة أكبر من المغرب والجزائر، ثم تليها الجزائر ثم المغرب.

III-4- تطور سعر صرف عملات المغرب والجزائر وتونس أمام أهم العملات الدولية

عندما نتكلم عن الصادرات والواردات، نعني بذلك علاقات تجارية بين المقيمين وغير المقيمين، أي استخدام العملة المحلية أو العملة الأجنبية، وهذا يرجع إلى قوة الاقتصاد وبالتالي قوة عملة البلد سواء كان مصدر أو مستورد.

ونحن بصدد دراسة التجارة الخارجية لهذه الدول علينا معرفة قوة أو ضعف عملات هذه الدول مقارنة بالعملات الدولية ممثلة أساسا في الدولار الأمريكي واليورو لمنطقة اليورو واليوان الصيني كعملة مستقبلية نظرا لقوة الاقتصاد الصيني وقبوله كعملة احتياط دولي من طرف صندوق النقد الدولي في نوفمبر 2015، على أن يبدأ العمل فعليا في أواخر 2016. ومقارنة كذلك قوة هذه العملات فيما بينها، وذلك بالاعتماد على سعر صرف هذه العملات.

III-4-1- تطور سياسة صرف الدرهم المغربي

كان الدرهم المغربي منذ نشأته في 1957/10/17 مرتبطا بالفرنك الفرنسي إلى غاية 1973، وبعد 1973 تم إتباع نظام التعويم المدار بهدف المحافظة على استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي مقابل سلة من تسعة عملات، لكن يبقى الفرنك الفرنسي يحتل النسبة الأكبر ب 38% إلى غاية 1980 أين احتل الدولار الأمريكي النسبة الأكبر ب 32% مقابل 25% للفرنك الفرنسي¹. نظام الحصص الخاصة بالدرهم المغربي تم تغييره في العديد من المرات.

الجدول رقم 41: تطور سعر صرف الدرهم المغربي مقابل الدولار الأمريكي والاورو واليوان الصيني للفترة 2003-2015

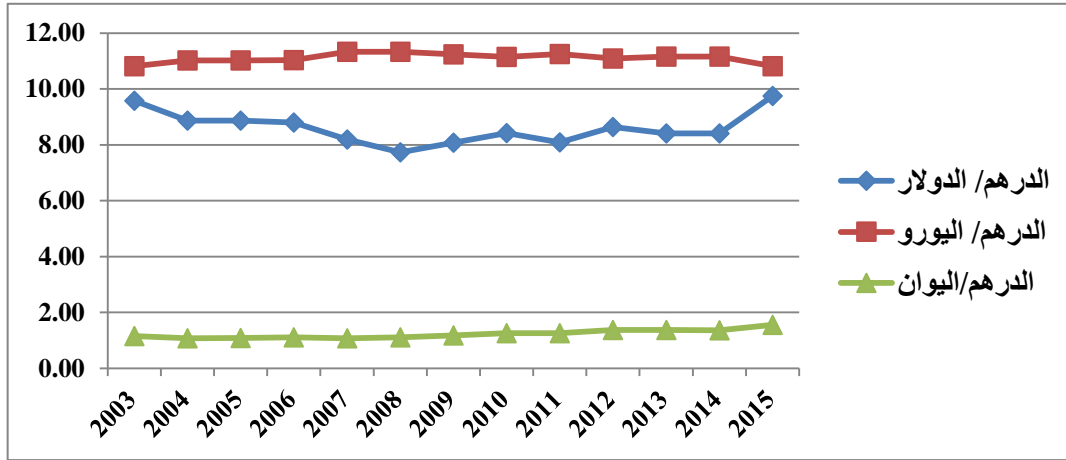
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	
9,75	8,41	8,41	8,64	8,09	8,43	8,08	7,74	8,19	8,8	8,87	8,87	9,58	الدرهم/ الدولار
10,82	11,16	11,16	11,09	11,25	11,15	11,24	11,33	11,33	11,04	11,02	11,02	10,82	الدرهم/ اليورو
1,55	1,37	1,37	1,37	1,25	1,25	1,18	1,11	1,08	1,1	1,08	1,07	1,16	الدرهم/اليوان

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات: <http://www.fxtop.com/fr/historique>

- إن سعر صرف الدرهم المغربي مقابل الاورو للفترة 2004-2014 تميز بالاستقرار والثبات مع وجود تغيرات طفيفة بمعدل 11.16 درهم للاورو خلال هذه الفترة، وإذا ما قارنا هذا المعدل مع المعدلات المسجلة فهي جد متقاربة، فحين ارتفع في 2003 و 2015 ليبلغ 10.92 درهم للاورو.
- ونفس الشيء بالنسبة لليوان الصيني فسجل الدرهم المغربي نفس الاستقرار مقابل اليوان الصيني وذلك بمعدل 1.20 درهم لليوان للفترة 2003-2014، وهذا المعدل جد متقارب بالنسبة للمعدلات المسجلة خلال هذه السنوات؛ كما سجل انخفاض في 2015 ب 0.17 درهم.
- وسعر صرف الدرهم مقابل الدولار الأمريكي فقد تميز بنوع من الاستقرار والتذبذب، فقد كان الاستقرار خلال الفترة 2004-2014 بمعدل 8.41 درهم للدولار، فحين انخفض في 2003 و 2015 ب 9.58 و 9.75 درهم للدولار على التوالي. باستثناء 2008 فقد سجل الدرهم المغربي ارتفاع مقابل الدولار ليصل 7.74 درهم للدولار. ولشكل الموالي يوضح هذا الاستقرار والتذبذب في سعر صرف الدرهم المغربي مقابل هذه العملات.

¹Aissa EL MANINI, "Les techniques des finances internationales, comment couvrir contre les risques de change et de taux d'intérêt", édition n° 134 Le 16-06-1994 au cite www.leconomiste.com.

الشكل رقم 15: تطور سعر صرف الدرهم المغربي مقابل الدولار الأمريكي واليورو واليوان الصيني للفترة 2003-2015



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم 41.

III-4-2- تطور سياسة صرف الدينار التونسي

منذ سقوط نظام بريتون وودز انتهجت تونس سياستين للصراف من 1973 إلى 1986، فقد

اتبعت نظام سعر الصرف الثابت، وفي 1986 قامت بتغيير سياستها اثر حدوث الأزمة البترولية¹:

المرحلة الأولى 1973-1981: تم اعتماد المارك الألماني بدل الفرنك الفرنسي إلى غاية 1978 أين تم

ربط الدينار التونسي بسلة مكونة من الفرنك الفرنسي و المارك الألماني والدولار لتشمل في 1983 الليرة

الايطالية والفرنك البلجيكي والفلورين الهولندي والبيسيطاس الاسباني.

المرحلة الثانية 1981-1984: إتباع سياسة تخفيض العملة بهدف تشجيع الصادرات، بسبب

تراجع وزن الدولار الأمريكي نتيجة انخفاض أسعار البترول.

المرحلة الثالثة 1984-1986: نتيجة عجز ميزان المدفوعات وانخفاض قيمة الدينار التونسي ب

10% في 1986 قامت نونس بالتخلي عن نظام الصرف الثابت واحلاله بنظام الصرف الوسيط بغية

التقليل من تقلبات سعر الصرف.

المرحلة الرابعة 1986-1989: بعد أزمة 1986 فرض صندوق النقد الدولي على البنك المركزي

التونسي القيام بتخفيض معدل سعر الصرف الفعلي الاسمي.

المرحلة الخامسة 1990-2001: تم تحديد سعر الصرف الفعلي الاسمي بطريقة يتم بها الحفاظ

على معدل الصرف الفعلي الحقيقي ثابتا، وإنشاء سوق مابين البنوك بهدف السماح للوسطاء بتنفيذ

1 درقال يمينة، 'دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير-اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي'، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2010، ص 144-145.

مختلف المعاملات. وفي 2001 قامت تونس بتوسيع نظام التعويم لسعر الصرف الاسمي استجابة لتوصيات صندوق النقد الدولي.

الجدول رقم 42: تطور سعر صرف الدينار التونسي مقابل الدولار واليورو واليوان للفترة 2003-2015.

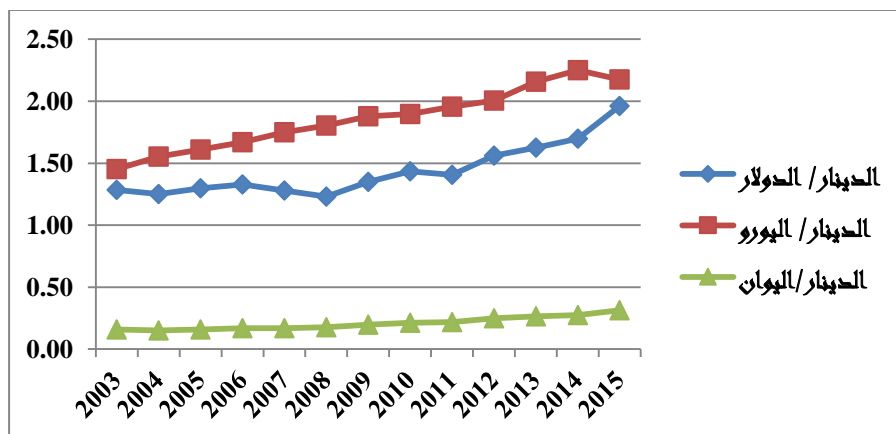
015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	
1,96	1,7	1,62	1,56	1,41	1,43	1,35	1,23	1,28	1,33	1,3	1,25	1,28	الدينار/ الدولار
2,18	2,25	2,16	2,01	1,96	1,9	1,88	1,8	1,75	1,67	1,61	1,55	1,45	الدينار/ اليورو
0,31	0,28	0,26	0,25	0,22	0,21	0,2	0,18	0,17	0,17	0,16	0,15	0,16	الدينار/ اليوان

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات: <http://www.fxtop.com/fr/historique>

● إن سعر صرف الدينار التونسي مقابل الدولار والأمريكي والايورو تميز في الفترة 2003-2014 بالارتفاع المستمر والطفيف بمعدل 1.4 و 1.83 على التوالي، باستثناء ارتفاع الدينار التونسي في 2015 مقابل بالايورو ب0.07 دينار للاورو. انخفاضه أمام الدولار ب0.26 دينار للدولار.

● أما بالنسبة لليوان الصيني فسجل الدينار التونسي استقرارا مقابل اليوان الصيني من 2003 إلى 2015، بمعدل 0.21 دينار لليوان وهذا المعدل مطابق للمعدلات المسجلة خلال هذه السنوات.

الشكل رقم 16: تطور سعر صرف الدينار التونسي مقابل الدولار واليورو واليوان للفترة 2003-2015



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم:42.

III-4-3- تطور سياسة صرف الدينار الجزائري

عرفت أنظمة تسعير الدينار الجزائري عدة مراحل هي¹:

المرحلة الأولى 1962-1970: في هذه المرحلة كان سعر صرف الدينار الجزائري مسير وفق اتفاقيات بريتون وودزن فقد حددت الجزائر سعر الصرف بما يعادل 0.18 غرام من الذهب بنفس تكافؤ مع الفرنك الفرنسي، حيث كان يعمل هذا النظام بحرية التبادل والتحويل الكلي داخل منطقة الفرنك.

المرحلة الثانية 1971-1987: تم التخلي في هذه المرحلة عن أسعار الصرف الثابتة وعن تعويم أسعار الصرف، وذلك مواكبة لانطلاق المخطط الاقتصادي للتنمية، فقد كانت قيمة الدينار تفوق القيمة الحقيقية له. فقد تخلت الجزائر عن الحصص في مارس 1973 وظهر معدل مرن للصرف، وكان على الجزائر تحديد قيمة الدينار على أساس 14 عملة انطلاقاً من قوة كل عملة.

المرحلة الثالثة 1988-1994: نتيجة الأزمة البترولية 1986 كان لزاماً على الجزائر القيام بمجموعة من الإصلاحات خاصة في المجال النقدي والمالي، فقد أعلنت الجزائر في منتصف 1990 بقبالية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية في الخارج.

المرحلة الرابعة 1994- إلى يومنا هذا: لجأت الجزائر في العديد من المرات إلى تخفيض العملة، ففي 1994 خفضت العملة على مرحلتين بمجموع 70%، وفي جانفي 2003 قام بنك الجزائر بتخفيض العملة ب 2% و 5% وهذا من أجل الحد من تطور الكتلة النقدية.

ومن هذه المراحل نستنتج أن الجزائر في البداية انتهجت نظام الصرف الثابت مرتبط بالفرنك الفرنسي، ثم عرف سعر الصرف نوعاً من الاستقلالية أين تم ربطه بسلة من العملات بسبب تدهور قيمة الفرنك الفرنسي؛ ثم تبني نظام صرف ما بين البنوك وهذا في إطار نظام الصرف العائم المدار والمرتب بالدولار الأمريكي، لأن معظم صادرات الجزائر مقومة بالدولار، ومنه يتحدد سعر صرف الدينار الجزائري تبعاً لعامل العرض والطلب على العملة الوطنية مع تدخل بنك الجزائر إما بتخفيض أو

1 شعيب بونوة، خياط رحيمة، "سياسة سعر الصرف بالجزائر- نمذجة قياسية للدينار الجزائري"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية 5-2011، ص122.

زيادة قيمته لتركه عند مستوى مقبول، ويبقى المصدر الأساسي لعرض العملة الصعبة هو بنك الجزائر¹، أي أن هناك تحكم في الكمية المعروضة.

الجدول رقم 43: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو واليوان للفترة 2003-2015

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	
100,5	80,75	79,78	77,81	73,03	73,62	72,14	64,43	69,44	72,62	72,46	71,7	76,42	الدينار /الدولار
111,5	107,1	106	99,91	101,6	97,55	100,6	94,63	95,09	91,16	90,13	89,21	86,31	الدينار اليورو
15,99	13,11	12,98	12,33	11,3	10,88	10,56	9,27	9,13	9,11	8,85	8,67	9,24	الدينار /اليوان
*58,2	100	109,5	111	112,9	80,2	62,3	99,9	74,9	65,7	54,6	38,5	28,2	أسعار البترول

المصدر: من الموقع <http://www.fxtop.com/fr/historique>

- Banque d'Algérie, *Bulletin statistique trimestriel*; N 10 Juin 2010; P 27.
- Banque d'Algérie, *Bulletin statistique trimestriel*; N 18 Juin 2012; P 27.
- Banque d'Algérie, *Bulletin statistique trimestriel*; N20 Juin 2014; P 27.
- Banque d'Algérie, *Bulletin statistique trimestriel*; N 32 Décembre 2015; P 27.

*السداسي الأول من 2015

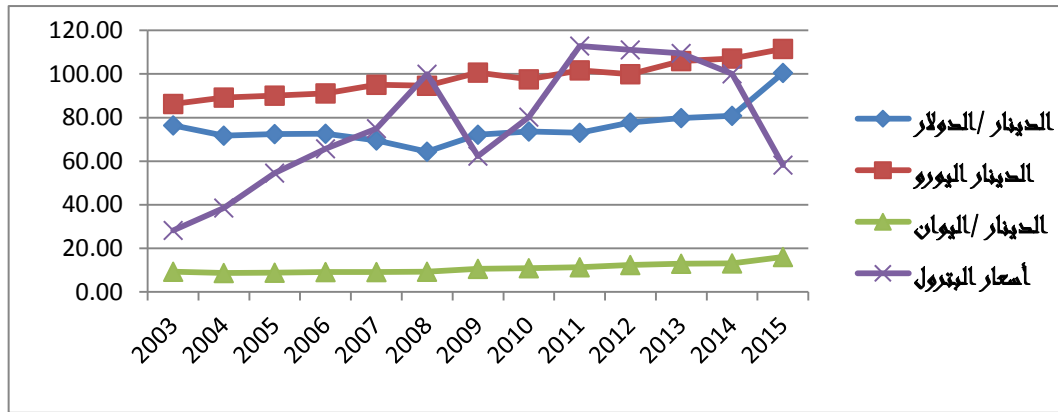
- تميز سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2007-2014 بنوع من التذبذب لينخفض في 2008 ليصل 64.43 وهو أدنى مستوى له نتيجة الأزمة المالية العالمية التي عرفت انخفاض في قيمة الدولار، ليرتفع مجددا ابتداء من 2009 ليصل إلى أعلى مستويات له في 2015 ب100.53 دينار للدولار، بسبب قيام الجزائر بتخفيض عملتها.
- تميز سعر صرف الدينار مقابل اليورو بالارتفاع المستمر، وبمعدل قدره 97.75 دينار لليورو، ليرتفع بوتيرة كبيرة من 2013 إلى 2015 ليبلغ أقصاه في 2015 ب111.46 دينار للدولار.
- تميز سعر صرف الدينار مقابل اليوان بالارتفاع الطفيف من سنة إلى أخرى ليصل أقصاه في 2015 ب15.99 دينار لليوان.
- ما يمكن استنتاجه من هذا الجدول هو الارتفاع الكبير في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل هذه العملات، أي انخفاض كبير في قيمة الدينار الجزائري.

1 صالحى فوزية " انعكاسات تغير سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية الكلية (النمو الاقتصادي والتضخم وحركة رؤوس الأموال الدولية) دراسة حالة الجزائر للفترة 2000-2015"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة 2015، ص107.

- أما بالنسبة لسعر البترول فقد تميز بالارتفاع المستمر من 2003 إلى 2008 لينخفض في 2009 ليصل إلى 62.3 دولار للبرميل، ثم يرتفع مجدد في 2010 بسعر 80.2 دولار للبرميل ليبلغ أقصاه في 2012 بـ 111 دولار للبرميل لينخفض بداية من السنة الموالية ليصل إلى أدنى مستوى له في السداسي الأول من 2015 بسعر 58.2 دولار للبرميل.

والشكل الموالي يوضح هذه التغيرات بشكل أحسن، خاصة ما يتعلق بتغيرات أسعار البترول.

الشكل رقم 17: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو واليوان للفترة 2003-2015



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم 43.

III-5- سعر صرف الدينار التونسي مقابل الدينار الجزائري والدرهم المغربي

الجدول رقم 44: تطور سعر صرف الدينار التونسي مقابل الدينار الجزائري والدرهم المغربي للفترة 2003-2015

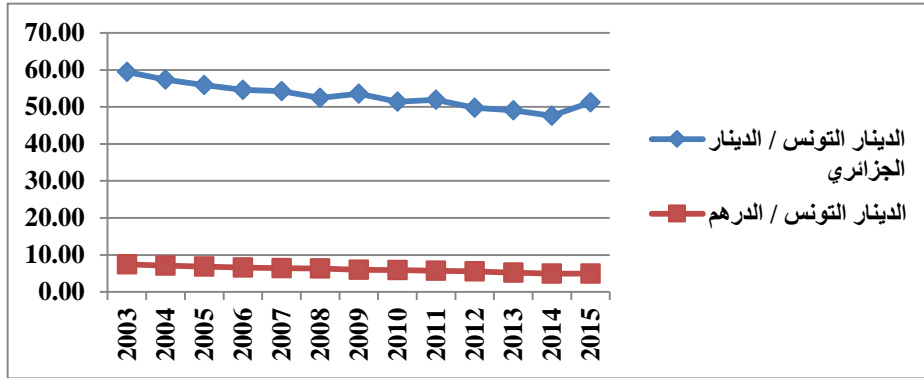
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	
51,2	47,63	49,12	49,81	51,92	51,41	53,56	52,46	54,31	54,63	55,94	57,4	59,48	الدينار الجزائري
4,97	4,96	5,18	5,53	5,75	5,88	5,99	6,29	6,41	6,62	6,84	7,1	7,46	الدرهم

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات: <http://www.fxtop.com/fr/historique>

- عموما تميز سعر صرف الدينار التونسي مقابل الدينار الجزائري بالانخفاض المستمر من 2003 إلى غاية 2014 ليبلغ أدنى مستوى له بسعر 47.63 دينار جزائري لدينار تونسي، ليرتفع مجددا في 2015 بسعر 51.20 دينار جزائري مقابل دينار تونسي.

- نفس الشيء بالنسبة للدرهم المغربي، فقد تميز سعر صرف الدينار التونسي مقابل الدرهم بالانخفاض لكن بأقل حدة، ليصل أدنى مستوى له في 2015 بـ 4.97 درهم للدينار التونسي.

الشكل رقم 18: تطور سعر صرف الدينار التونسي مقابل الدينار الجزائري والدرهم المغربي للفترة 2003-2015



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم 44.

خلاصة الفصل

لقد قامت الجزائر والمغرب وتونس بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية شملت مختلف القطاعات، وكانت أغلب هذه الإصلاحات بعد الأزمة البترولية سنة 1986، وكانت تحت إشراف صندوق النقد الدولي. لكن ما يمكن أن نلاحظه أن هذه الإصلاحات لم تفي بالغرض المطلوب بنسبة كبيرة، لأن شروط صندوق النقد الدولي هي شروط تخدم مصالح الدول المتقدمة على حساب مصالح الدول النامية، فعلى سبيل المثال عندما فرض صندوق النقد الدولي على قيام الجزائر بتخفيض عملتها في منتصف التسعينيات لتشجيع الصادرات، ونحن نعلم أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد على المحروقات، وبالتالي ليس هناك علاقة بين تخفيض العملة وتشجيع الصادرات.

وبالنسبة للمغرب وتونس نلاحظ نفس الشيء، فرغم الإصلاحات التي برمجت بدخول عالم اقتصاد السوق إلا أن مركزية اتخاذ القرار لم تتغير وبقي القطاع العام هو الذي يسير عجلة التنمية في هذه الدول الثلاث على حساب القطاع الخاص.

وعندما نتكلم عن التجارة الخارجية لهذه الدول، هو أن أصل هذه التجارة الخارجية لم يتغير من خلال بقاء نفس المتعاملين الاقتصاديين ونفس الشركاء التجاريين باستثناء ولوج الصين أسواق دول المغرب العربي في هذه السنوات الأخيرة، وعندما نقول عدم تغير الشركاء التجاريين هذا يدل أن التعامل بالعملات الأجنبية لم يتغير ويبقى الدولار الأمريكي هو المسيطر إلى جانب الاورو الذي حل محل العملات الأوروبية (المارك الألماني الفرنك الفرنسي...) في تسوية المدفوعات الدولية.

كما رأينا في الدراسة التحليلية النظرية أن عمليتي الجزائر والمغرب ليست بنفس المستوى من القوة أمام هاتين العملتين، باستثناء الدينار التونسي الذي يعتبر أقوى من الدينار الجزائري والدرهم المغربي. فالتجارة الخارجية للجزائر والمغرب وتونس ستتأثر حتما بتغيرات هاتين العملتين سواء إيجابيا أو سلبيا، وهذا ما سنراه في الدراسة القياسية التي سنقوم بها في الفصل الموالي لتبيان آثار تغيرات سعر صرف الدولار والاورو على التجارة الخارجية لهذه الدول.

الفصل

الخامس

يعتبر سعر الصرف كمتغير اقتصادي شديد الحساسية للتغيرات الداخلية والخارجية، لاسيما أمام اتساع دور التجارة الدولية في التنمية الاقتصادية وتطورات أسواق المال الدولية، فهي تعتبر همزة وصل بين مختلف اقتصاديات الدول ومقياسا مهما لجميع معاملاتها، وبالتالي فله الأثر الكبير على التوازن الاقتصادي الكلي انطلاقا من ارتباطه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بمختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية كمعدل التضخم ورصيد ميزان المدفوعات...

وستتناول في هذا الفصل دراسة قياسية لأثير تغيرات سعر صرف الدولار والارو على التجارة الخارجية للجزائر والمغرب وتونس، حيث سنقوم بتقدير دوال الطلب الأجنبي على صادرات هذه الدول ودوال الطلب المحلي على السلع الأجنبية باستخدام المراحل الأساسية للدراسة القياسية انطلاقا من دراسة استقرارية السلاسل الزمنية، ثم دراسة التكامل المشترك وتحديد فترة الإبطاء المثلى، لنقوم في الأخير بتقدير الدوال من خلال نموذج تصحيح الخطأ مستخدمين في ذلك طريقة المربعات الصغرى، وذلك للفترة 1975 إلى 2015.

كما سنقوم بتقدير دالة الميزان التجاري لكل دولة، من خلال مرحلتين، المرحلة الأولى نعلمد على معدل سعر الصرف الاسمي لهذه الدول مقابل الدولار الأمريكي، و المرحلة الثانية نعلمد على معدل سعر الصرف الاسمي لهذه الدول مقابل الارو، ثم ندرس العلاقة السببية بين رصيد الميزان التجاري ومعدل سعر الصرف الاسمي، لنقوم في الأخير بخلق مجال لمقارنة النتائج المتحصل عليها واقترح بعض التوصيات والحلول إن أمكن ذلك. المراحل التي ذكرناها، قسمناها في هذا الفصل على النحو التالي:

I. النموذج القياسي المستخدم

II. تحليل نتائج الدراسة القياسية لدوال الصادرات

III. تحليل نتائج الدراسة القياسية لدوال الواردات

IV. تقدير دوال الميزان التجاري

I- النموذج القياسي المستخدم

I-I- الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات تناولت موضوع سعر صرف الدولار والايورو وتأثيرها على اقتصاديات دول العالم، ومن بينها دول شمال إفريقيا كالجنازائر والمغرب وتونس، ومن بين هذه الدراسات نجد:

● مداخلة لمحمد بن بوزيان والطاهر زيان بعنوان " الاورو وسياسة سعر الصرف في الجنازائر دراسة مقارنة مع تونس والمغرب"، الملتقى الوطني الأول بعنوان الاقتصاد الجنازيري في الألفية الثالثة - ماي 2002- جامعة البليدة. فقد قاما الباحثان بدراسة قياسية لأسعار الصرف لكل بلد على حدا باستخدام طريقة التكامل المشترك وحسب نظرية تعادل القدرة الشرائية من أجل معرفة درجة انحراف كل سعر صرف وابتعاده أو اقترابه من سعر الصرف الحقيقي مقارنة بالايورو. ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

بالنسبة لتونس: التعويم المدار مع تثبيت الدينار للاورو هي الطريقة الأحسن بالنسبة لتونس.

بالنسبة للمغرب: هناك ثلاثة خيارات، الخيار الأول يتمثل في استبدال العملات الأوروبية بالايورو، ففي هذه الحالة فان تغيرات الاورو هي التي تخدم سعر الدرهم المغربي (58% للاورو و 32% للدولار)، أما الخيار الثاني هو التثبيت مع الدولار الأمريكي، والخيار الثالث هو التثبيت مع الاورو ويمثل هذا الخيار أكثر ملائمة بالنسبة للمغرب.

بالنسبة للجنازائر: نظام سعر الصرف الانسب في الجنازائر هو التثبيت مع الدولار خاصة عندما نلاحظ أن المديونية الخارجية للجنازائر معبر عنها بالدولار الأمريكي.

● دراسة لبغداد زيان بعنوان " تغيرات سعر صرف الاورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجنازيرية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية دولية جامعة وهران للموسم 2013/2012. فقد اعتمد الباحث على دراسة تحليلية وصفية لآثار الدولار والايورو على التجارة الخارجية للجنازائر ويمكن تلخيص أهم النتائج على النحو التالي:

ارتفاع الدولار أمام الاورو سيؤدي إلى زيادة مداخيل الجنازائر، فالدولار هو عملة مداخيل الجنازائر، في المقابل الاورو هو عملة نفقاتها.

إطلاق الاورو حافظ على بقاء الاتحاد الأوروبي كشريك اقتصادي وتجاري أول للجنازائر، فقد زادت الواردات الجنازيرية من الاتحاد الأوروبي نتيجة لزيادة المنافسة في منطقة الاورو.

العلاقة بين الدولار والايورو التي تخدم مصالح الاقتصاد الجزائري، هي أن يكون الدولار مرتفع أما الاورو، فقد استنتج أن الجزائر من بين الدول التي تتأثر بتقلبات الصرف بين الدولار والايورو.

● دراسة لسامية مقعاش بعنوان " العملة الأوروبية الموحدة " الاورو" وانعكاساتها على ميزان مدفوعات الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخص اقتصاد دولي، جامعة باتنة 2007/2006. فقد قامت بإجراء اختبارات إحصائية عن طريق الانحدار البسيط باستخدام برنامج EVIEWS لدراسة العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتمثلة في بنود ميزان المدفوعات والميزان التجاري الصادرات والواردات ورصيد رأس المال والمديونية الخارجية للفترة 1997-2005 ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

إن الواردات الجزائرية تتأثر بالتغير في أسعار صرف الاورو مقابل الدولار، حيث ساهم ارتفاع الاورو في ارتفاع قيمة هذه الواردات، وبالمقابل أكدت الدراسة عدم استجابة الصادرات الجزائرية للتغير الحاصل في سعر صرف الاورو مقابل الدولار.

كما توجد علاقة سببية بين تغير قيمة المديونية الخارجية للجزائر وتغير أسعار صرف اليورو مقابل الدولار، وكنتيجة عامة أن ميزان المدفوعات الجزائري يتأثر نسبيا بالتقلبات في أسعار اليورو.

● دراسة لسليمان شيبوط بعنوان " تداعيات أزمة الديون الأوروبية على الاقتصاديات المغاربية- مقارنة نظرية"، بحث منشور بمجلة رؤى اقتصادية العدد السادس جوان 2014. فقد تطرق الباحث إلى تداعيات الأزمة الاقتصادية الأوروبية على الاقتصاديات المغاربية، وأشار إلى أن انعكاسات الأزمة بدأت تظهر بصورة تدريجية على الاقتصاد المغربي والتونسي، فقد سجلت المغرب تراجعاً وانكماشاً سنة 2011 في توافد السياح الأوروبيين بحوالي 25%، علماً أن الدول الأوروبية هي أهم مصدر للسياح في المغرب. وعرفت انخفاض عمليات التحويلات المالية للجالية المغربية بأوروبا بسبب انتشار البطالة بالجالية خاصة في اسبانيا والبرتغال.

وبالنسبة لتونس حدث نفس الشيء، فقد تراجع النمو الاقتصادي وتراجع السياح الأوروبيين بنسبة 65% وكذلك انخفاض في التحويلات المالية للجالية التونسية.

أما فيما يخص الجزائر، فإن استمرار الأزمة سيولد انكماش في الطلب على النفط خاصة، كما يمكن أن تتأثر الجزائر بفعل ارتفاع نسب التضخم للمواد المصنعة التي تستوردها الجزائر بالارو، وكذلك تراجع قيمة التوظيفات الجزائرية من احتياطي الصرف.

• دراسة لصالح بوقرورة بعنوان " محددات التجارة الخارجية -دراسة قياسية لمحددات الطلب على الواردات الجزائرية للفترة 1990-2011"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي، جامعة باتنة 2015/2014. قام بتقدير دالة الواردات الجزائرية بواسطة مجموعة من المتغيرات المستقلة والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي ومستوى الإنتاج الصناعي الوطني، وذلك انطلاقا من دراسة قياسية باستخدام نموذج VAR ونموذج VECM، ومن أهم النتائج التي توصل إليها:

إن الدخل الوطني هو أهم عامل محدد للواردات الجزائرية، وأنه قادر على تلبية الاحتياجات المحلية من السلع الأجنبية في المدى القصير، أما في المدى الطويل فإن هذه القدرة قد تتلاشى. كما توصل إلى الباحث إلى أن سعر الصرف لم يكن له تأثير على الواردات سواء الإجمالية أو المصنفة حسب النظام المتجانس، فمستوردات الجزائر مرتبطة باعتبارها الحاجة والضرورة أكثر من ارتباطها باعتبارها السعر في ظل عدم توافر البدائل المحلية.

• دراسة لكل من Michel Aglietta, Camille Baulant, Virginie Coudert بعنوان "التنافسية وأنظمة الصرف في أوروبا الوسطى (أكتوبر 1998)". فقد اعتمدت هذه الدراسة على المؤشرات الاقتصادية الكلية لكل من المجر وجمهورية التشيك وبولونيا من خلال العلاقة بين درجة الانفتاح على التجارة الدولية (عصرنة هيكل الإنتاج) وتغيرات سعر الصرف الحقيقي الذي يمثل التوازن الداخلي (النمو الحقيقي) والتوازن الخارجي (الميزان التجاري) ومقارنة هذه النتائج بين هذه الدول، وذلك للفترة 1993-1997. فكانت أهم النتائج أن آثار التغيرات الاسمية لأسعار الصرف على الأسعار الداخلية متعلقة بمستوى الأجور والأسعار، وهذه الآثار تظهر بشكل كبير في جمهورية التشيك مقارنة بالمجر وبولونيا، حيث قامت بولونيا بتحديث سياسة الأجور. وأوصوا بإتباع نظام سعر الصرف عائم ومدار وترك مجال كبير للتغير.

I-2- النموذج القياسي المستخدم

I-2-1- تقدير النموذج القياسي

إن أي نموذج قياسي يعتمد بالدرجة الأولى على تحديد متغيرات قيد الدراسة، وهي كالتالي:

المتغيرات المستقلة: هي تلك المتغيرات التي تؤثر في الظاهرة المدروسة دون أن تتأثر بها.

المتغير التابعة: هي التي تتحدد قيمتها من خلال العلاقة المدروسة

المتغير العشوائي: هي عبارة عن مجاهيل تربط المتغيرات من خلال نسب محددة في الدالة.

انطلاقاً من الدراسة التي نريد القيام بها، حددنا المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لهذه الدول

على النحو التالي:

المتغيرات التابعة: هي قيمة الصادرات والواردات لكل بلد، بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

المتغيرات المستقلة: وتمثل في ما يلي:

✓ الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة،

✓ الناتج المحلي الإجمالي لأكبر ستة شركاء تجاريين،

✓ الإنفاق الحكومي لكل دولة،

✓ معدل التضخم لكل دولة،

✓ سعر الصرف الاسمي لكل دولة.

المتغير العشوائي: معامل الخطأ العشوائي e.

I-2-2- البيانات والمتغيرات

أخذت بيانات الدراسة على أساس سنوي للفترة 1975-2015 وهي مقومة بالدولار

الأمريكي بالنسبة للبيانات الخاصة بالطلب الأجنبي على الصادرات، وذلك باعتبار أن صادرات الجزائر

والمغرب وتونس أغلبها مقومة بالدولار الأمريكي، أما البيانات الخاصة بدوال الطلب المحلي على السلع

الأجنبية، فهي مقومة بالايورو، باعتبار أن أغلب واردات هذه الدول هي مقومة بالايورو.

أما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الخاص بالشركاء التجاريين، فقد تم الاعتماد على المتوسط المرجح

لأكبر شركاء تجاريين لهذه الدول وهي الو.م.أ وفرنسا وإيطاليا وهولندا وإسبانيا وألمانيا، وهو مقوم

بالدولار الأمريكي لارتباطه بدوال الاصدارات.

وهذه البيانات هي مستقاة من المصادر التالية:

- ✓ موقع البنك الدولي على شبكة الانترنت،
- ✓ معهد الإحصاء الوطني التونسي،
- ✓ الديوان الوطني للإحصاء الجزائر،
- ✓ المندوبية السامية للتخطيط والإحصاء بالمغرب.

-www.fxtop.com

أما في ما يخص البيانات المقومة بالاورو، قمنا بتحويل البيانات المقومة بالدولار الأمريكي إلى الاورو على أساس معدل سنوي لسعر صرف الدولار مقابل الاورو للفترة 1975-2015. وتم تقدير نموذج الدراسة كما يلي:

حسب النظرية الاقتصادية يرتبط الناتج المحلي الإجمالي للشركاء التجاريين بعلاقة طردية مع الطلب الأجنبي، حيث الزيادة في دخل الشركاء التجاريين تؤدي إلى زيادة مشترياتهم من الجزائر والمغرب وتونس، وبالتالي زيادة السلع المصدرة.

ويرتبط سعر الصرف بعلاقة طردية مع الطلب الأجنبي على الصادرات، فارتفاع سعر الصرف يعني انخفاض قيمة العملة المحلية، وبالتالي انخفاض أسعار الصادرات في الأسواق الخارجية.

ويرتبط الإنفاق الحكومي بعلاقة طردية مع الطلب الأجنبي على الصادرات، فارتفاع الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار خاصة بالنسبة لدول مثل الجزائر والمغرب وتونس، فالدولة هي التي تسيطر على النشاط الاقتصادي للبلاد وبالتالي ارتفاع الإنفاق الحكومي يؤدي إلى تطوير القدرة الإنتاجية للبلد، أي خلق فائض في الإنتاج مما يستدعي التشجيع على التصدير و تقليص الواردات..

ويرتبط الإنفاق الحكومي بعلاقة عكسية مع الواردات (فمثلا ارتفاع الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار خاصة بالنسبة لدول مثل الجزائر والمغرب وتونس يؤدي إلى تقليص الواردات).

أما العلاقة بين الواردات وسعر الصرف فهي علاقة عكسية، ذلك أن الواردات تزيد من الطلب على العملات الأجنبية مع زيادة عرض العملة المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف. والعلاقة بين معدل التضخم والواردات فهي علاقة طردية بحيث ارتفاع معدلات التضخم تؤدي إلى

انخفاض قيمة العملة المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار محليا، وبالتالي يتوجه الطلب على السلع الأجنبية، أي ارتفاع في الواردات.

العلاقة بين الواردات والنتاج المحلي الإجمالي هي علاقة طردية، فزيادة الناتج المحلي الإجمالي يعني زيادة الدخل مما يقابله زيادة الطلب على السلع الأجنبية وبالتالي يكون هناك ارتفاع في الواردات.

ونجد أن رصيد الميزان التجاري يلخص الفرق بين الطلب على العملة الأجنبية وعرضها، فعندما يكون هناك عجز فهذا يعني أن الطلب على العملة الأجنبية أكبر من عرضها وبالتالي يزيد سعر صرف العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية وبالتالي انخفاض سعر صرف العملة الوطنية، وبالتالي نستنتج أن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف وصيد الميزان التجاري فعندما يرتفع سعر الصرف فان الصادرات ترتفع ويقابلها انخفاض في الواردات مما يؤدي إلى ارتفاع في رصيد الميزان التجاري، ويحدث العكس في حالة انخفاض معدل سعر الصرف ترتفع الواردات وتنخفض الصادرات وبالتالي ينخفض رصيد الميزان التجاري.

I-2-3- تحديد دالة الصادرات

$$X_i = F(\text{PIB}_e, \text{TCN}_i, G_i)$$

حيث:

X_i : الصادرات.

PIB_e : الناتج المحلي الإجمالي لأكبر ستة شركاء تجارين.

TCN_i : سعر الصرف الرسمي للعملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي.

G_i : الإنفاق العمومي.

i : يمثل الجزائر والمغرب وتونس، حيث a تمثل الجزائر و m تمثل المغرب و t تمثل تونس.

I-2-4- تحديد دالة الواردات

$$M_i = f(\text{PIB}_i, \text{TCN}_e, G_i, \text{Tinf}_i)$$

حيث:

M_i : الواردات مقومة بالايورو.

PIB_i : الناتج المحلي الإجمالي لكل بلد مقوم بالايورو.

TCN_i : سعر الصرف الرسمي للعملة المحلية مقابل الاورو.

G_i : الإنفاق العمومي بالاورو

$Tinf^i$: معدل التضخم

i : يمثل الجزائر والمغرب وتونس، حيث: a تمثل الجزائر و m تمثل المغرب و t تمثل تونس.

I-3- خطوات تقدير النماذج القياسية الدراسة

I-3-1- الشروط القياسية

اعتمدنا في تحليلنا القياسي على تطبيق اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المشترك لمعرفة إمكانية وجود علاقة في المدى الطويل بين المتغيرات المدروسة بالإضافة إلى تقدير هذه النماذج بالاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ ودراسة العلاقة السببية بين معدل سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري، وسنقوم بإتباع الخطوات التالية:

I-3-1-1- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

يوجد العديد من المعايير والاختبارات التي يمكن استخدامها لاختبار صفة السكون في السلسلة الزمنية، من خلال إجراء اختبارات جذر الوحدة، ومن أهم هذه الاختبارات نجد اختبار ديكي فولر وديكي فولر الموسع واختبار Philips Perron واختبار KPSS، وهي موضحة كما يلي:

أ- اختبار ديكي فولر Dicky Fuller

في هذا الاختبار يتم مقارنة القيمة المحسوبة T^* بالقيمة الجدولية T المستخرجة من الجدول DF كما يلي:

- إذا كانت: $T^* > T$ فإننا نرفض فرض العدم $\lambda=0$: H_0 أي السلسلة الزمنية yt تكون ساكنة.
- إذا كانت: $T^* < T$ فإننا نرفض فرض البديل $\lambda < 0$: H_1 أي السلسلة الزمنية yt لا تكون ساكنة.

ب- اختبار ديكي فولر الموسع Adjustment Dicky Fuller

يقوم اختبار ديكي فولر ADF على افتراض أنه لا يوجد ارتباط تسلسلي بين الأخطاء، وبناء على ذلك فإذا تبين عن طريق اختبار درين واتسن DW رفض هذا الفرض، فإن تطبيق هذا الاختبار لا يكون مناسباً ويعطي نتائج غير دقيقة بشأن سكون السلسلة، أو بعبارة أخرى بشأن جذر الوحدة للسلسلة الزمنية.

ولهذا السبب اعتمد ديكي فولر إلى اختبار آخر يسمى اختبار ديكي فولر الموسع ADF يستخدم عندما تظهر النتائج وجود ارتباط تسلسلي بين الأخطاء، بحيث يكون الفرض المراد اختباره هنا¹:

$$H_0: \lambda=0 \text{ فرض العدم ضد الفرض البديل } H_1: \lambda < 0$$

ويتم تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى وحساب قيمة الاختبار T^* ونقارنها مع القيمة الجدولية T المستخرجة من الجدول ADF وبناء على هذه النتائج يتم اتخاذ قرار الرفض أو القبول.

ج- اختبار فليبس بيرون Philips Perron

يعتبر هذا الاختبار غير المعلمي فعالاً، حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، فقد اعتمد Philips et Perron في 1988 نفس التوزيعات المحدودة لاختباري DF و ADF ويجري هذا الاختبار في أربعة مراحل²:

1- تقدير بواسطة OLS النماذج الثلاثة القاعدية لاختبار Dicky Fuller، مع حساب الإحصائيات المرافقة.

$$2- \text{تقدير التباين قصير المدى } \hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_t^2 \text{ حيث } \hat{\varepsilon}_t \text{ يمثل البواقي.}$$

3- تقدير المعامل المصحح، المسمى التباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي

$$\text{النماذج السابقة، حيث } s_1^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_t^2 + \sum_{i=1}^i (1 - \frac{1}{l+1}) \frac{1}{T} \sum_{t=i+1}^T \hat{\varepsilon}_t \hat{\varepsilon}_{t-1}$$

من أجل تقدير هذا التباين من الضروري إيجاد عدد التباطؤات L Newey- L West المقدر

$$L \approx 4 \left(\frac{T}{100} \right)^{\frac{2}{9}}$$

بدلالة عدد المشاهدات الكلية T ، على النحو التالي:

$$4- \text{حساب احصائية فليبس وبيرون: } \hat{t}_{\hat{\theta}} = \sqrt{K} \frac{(\hat{\theta}-1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\theta}}} + \frac{T(K-1)\hat{\sigma}_{\hat{\theta}}}{\sqrt{K}}$$

مع $K = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_1^2}$ ، والذي يساوي 1- في الحالة التقاربية (asymtotic) - عندما يكون $\hat{\varepsilon}_t$ تشويشاً أبيض.

هذه الاحصائية تقارن مع القيمة الحرجة لجدول ماك كينون Mackinon.

1 محمد عبد السميع عناني، "التحليل القياسي والإحصائي للعلاقات الاقتصادية...."، الدار الجامعية 2009، ص 663-659.

2 شخبي محمد، "طرق الاقتصاد القياسي- محاضرات وتطبيقات"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن 2012، ص 212.

اقترح Kwiatkowski; Philips; Schmidt; Shin في 1992 استخدام اختبار مضاعف لاغرانج، لاختبار فرضية عدم التغير الاستقرارية للسلسلة. وسكون اختبار KPSS على المراحل التالية¹:

$$1- \text{ بعد تقدير النماذج، نحسب المجموع الجزئي للبواقي: } S_t = \sum_{i=1}^t \hat{\epsilon}_i$$

$$2- \text{ نقدر التباين الطويل الأجل } S_1^2 \text{ بنفس طريقة اختبار فيلبس وبيرون.}$$

$$3- \text{ نحسب إحصائية اختبار KPSS من العلاقة: } LM = \frac{1}{S_1^2} \frac{\sum_{T=i}^T S_1^2}{T^2}$$

- نرفض فرضية عدم (فرضية الاستقرار): إذا كانت الإحصائية المحسوبة LM أكبر من القيمة الحرجة المستخرجة من الجدول المعد من طرفهم.
- نقبل بفرضية الاستقرار: إذا كانت الإحصائية LM أصغر من القيمة الحرجة.

I-3-1-2- اختبار التكامل المتزامن (المشترك)

توجد عدة اختبارات يمكن استخدامها لاختبار التكامل المشترك بين سلسلتين X_t و Y_t منها

ما يلي:

أ- طريقة أنجل جرانجر

إن تحليل التكامل المشترك الذي تم وضعه من قبل جرانجر Granger سنة 1983 وأنجل وجرانجر Engel et Granger سنة 1987 يعتبر عند الكثير من الاقتصاديين كأحد أهم المفاهيم الجديدة في مجال القياس الاقتصادي وكذلك لتحليل السلاسل الزمنية. تستلزم هذه الطريقة المرور بخطوتين، الأولى تقدير العلاقة المعنية بطريقة المربعات الصغرى العادية حيث نحصل على معادلة انحدار التكامل المشترك، ثم الحصول على بواقي الانحدار المقدر $\hat{\epsilon}_t$ ، وهي المزيج الخطي المتولد من انحدار العلاقة التوازنية طويلة المدى.

أما الخطوة الثانية تتمثل في اختبار مدى سكون البواقي المتحصل عليها من الخطوة الأولى وفق الآتي:

$$\Delta \hat{\epsilon}_t = \alpha + \delta \hat{\epsilon}_{t-1} + \Delta \hat{\epsilon}_{t-1} + \mu_t, \mu_t \sim IN(0)$$

1 شياخي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 213.

فإذا كانت إحصائية (τ) لمعلمة $\hat{\theta}_{t-1}$ فإننا نرفض الفرض العدمي $\Delta\hat{\theta} \sim I(1)$ بوجود جذر وحدة في البواقي ونقبل الفرض البديل بسكون البواقي أو $\Delta\hat{\theta} \sim I(0)$ وبالتالي نستنتج بأن متغيرات النموذج بالرغم من أنها سلاسل زمنية غير ساكنة إلا أنها متكاملة من نفس الرتبة، وأن العلاقة المقدرة في الخطوة الأولى هي علاقة صحيحة وغير مظلمة. أما إذا كانت البواقي غير ساكنة في المستوى، فإنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، وأن العلاقة السابقة مظلمة ولا يمكن الركون إليها¹.

ب- طريقة جوهانسن Johansen

يعتبر هذا الاختبار أوسع من المنهجية الطبقة من طرف اختبار النجل وجرانجر، فهو يسمح بتحديد عدد علاقات التوازن في المدى الطويل بين عدة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة. تعتمد منهجية Johansen على طبيعة العلاقة بين رتبة المصفوفة وجذورها بشكل أساسي. ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك، يقترح Johansen و Juselius اختبار إحصائيتين، وهما، الأول: اختبار λ trace-Trace test حيث يختبر فرضية العدم القائلة بان عدد متجهات التكامل المشترك الفريدة يقل عن أو يساوي العدد (q) مقابل فرضية الفرض البديل (q=r)، ويحسب بالصيغة:

$$\lambda_{trace}(r) = -T \sum_{i=r+1}^p \ln(1 - \hat{\lambda}_i)$$

حيث $(\lambda_{r+1}, \dots, \lambda_n)$ تمثل اقل المتجهات الكامنة. وتشير فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل

المشترك الكامنة تساوي أو يقل عن (r). والثاني: اختبار القيمة الكامنة العظمى، ويحسب من الصيغة التالية:

$$\lambda_{max}(r, r+1) = -T \ln(1 - \hat{\lambda}_{r+1})$$

ويقوم هذا الاختبار باختبار فرضية العدم القائلة بان هناك (r) متجه للتكامل المشترك مقابل الفرض

البديل بوجود (r+1) متجه للتكامل المشترك².

أما الحالة التي يكون لدينا فيها نموذج قياسي مكون من k متغير يتم اختبار التكامل المتزامن

وفق الخطوات التالية:

1 أحمد سلامي، محمد شيخي، "اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2011"، مجلة الباحث العدد 13/2013، ص125.
2 عابد العبدلي، "محددات الطلب على الواردات المملكة العربية السعودية في اطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ"، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الازهر، العدد32، 2007، ص29.

1. يأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$y_t = \beta_0 + \beta_1 x_{1t} + \beta_2 x_{2t} + \dots + \beta_k x_{kt} + \varepsilon_t$$

2- يتم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية المدروسة والمكونة للنموذج.

3- نقوم بتقدير معادلة البواقي بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية

$$e_t = y_t - \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 x_{1t} - \dots - \hat{\beta}_k x_{kt}$$

ويتم اختبار استقرارية البواقي باستعمال أحد الاختبارات DF أو ADF حيث نقوم بمقارنة

القيمة المحسوبة بالقيمة الجدولية ، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فإننا نرفض الفرض العدم H_0 أي أن البواقي مستقرة ومنه وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات المدروسة، أما في حالة القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية فإننا نقبل الفرضية H_0 وبالتالي عدم وجود علاقة تكامل بين المتغيرات المدروسة¹.

I-3-1-3- نماذج الانحدار الذاتي ذات المتجه (V A R)

يستخدم هذا الأسلوب في التنبؤ في حالة النماذج الآنية التي يوجد في ظلها علاقات تبادلية

بين المتغيرات. ولتوضيح كيفية استخدام هذه الطريقة في التنبؤ نأخذ النموذج التالي²:

$$\Delta y_{1,t} = \alpha_1 (y_{2,t-1} - \beta y_{1,t-1}) + \varepsilon_{1,t} \dots \dots \dots X$$

$$\Delta y_{2,t} = \alpha_2 (y_{2,t-1} - \beta y_{1,t-1}) + \varepsilon_{2,t} \dots \dots \dots Z$$

اثبت هذا النموذج من خلال إدخال عامل الزمن في مجال الاقتصاديات التطبيقية بأنها

ديناميكية وغير ثابتة، وذلك بإظهار القيم المتخلفة للمتغير المعتمد كواحد من المتغيرات التوضيحية.

بالإضافة عن التميز بين الاستجابة القصيرة الأجل والاستجابة الطويلة الأجل للمتغير المعتمد لوحدة

التغير في قيمة المتغيرات التوضيحية. أما طريقة التقدير الملائمة لهذا النموذج هي طريقة المربعات الصغرى

الاعتيادية. وبما أنه يعتمد على حالات التخلف يتطلب هذا اتخاذ معيار لتحديد فترة التخلف المثلى في

الاختيار وتحديد النموذج الأمثل، وأفضل اختبار لذلك هو معيار أكاكي (AIC) (Akaike)

(Criterion Information) ومعيار شوارز (Schwarz Criterion) S C.

1 موري سومية، مرجع سبق ذكره، ص 249.

² Guide Logiciel Eviews 7, p478.

أ- معيار شوارز (Schwarz Criterion).

يستخدم هذا المعيار في تحديد العديد من فترات التخلف m عند إجراء الانحدار، وبعد ذلك اختبار فترة التخلف التي تحقق أدنى قيمة لـ SC بالإضافة عن تحديد طول فترة التخلف المناسبة في النموذج ويفترض Schwarz الدالة الآتية¹:

$$Sc = LN(\delta)^2 + mLn(n) \dots \dots \dots$$

حيث:

$$\delta^2 \text{ هي تعظيم المقدرة من: } \sigma^2 = \frac{RSS}{n} \text{ ، } m \text{ : طول فترة التخلف، } N \text{ : عدد المشاهدات}$$

RSS : مجموع مربعات البواقي

ب- معيار أكاي Akaike Information Criterion

يوضح هذا المعيار بأن القيم الصغرى هي المفضلة عند اختبار النموذج الذي يقيس النماذج المتنافسة للبدائل غير المستقرة. وتكون صيغته كما يأتي:

$$A/C(q) = NL_0q \left(\frac{sse}{N} \right) + 2q$$

حيث أن:

N : عدد المشاهدات، q : عدد المعلمات

I-3-1-4- نموذج تصحيح الخطأ (MCE)

يستخدم هذا النموذج عادة للتوفيق بين السلوك قصير الأجل والسلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصادية. فالمتغيرات الاقتصادية يفترض أنها تتجه في الأجل الطويل نحو حالة من الاستقرار يطلق عليها في الاقتصاد وضع التوازن.

إذا كانت السلسلتان الزميتان x_t و y_t غير ساكنتين كل على حدة، ولكنهما تتصفان بخاصية التكامل المشترك كمجموعة فان النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما هو نموذج تصحيح الخطأ ECM. ويأخذ نموذج تصحيح الخطأ في الاعتبار كل من العلاقة طويلة الأجل (وذلك باحتوائها على متغيرات ذات فجوة زمنية) والعلاقة قصيرة الأجل (وذلك بإدراج فروق السلاسل الزمنية)، وإذا أخذنا السلسلتين x_t و y_t فان المعادلة المقدرة هي:

$$y_t = \beta_0 + \beta_1 x_{1t} + \varepsilon_t$$

1 كامل كاظم علاوي، محمد غالي راهي، مرجع سبق ذكره، ص 227.

حيث

$$\varepsilon_t = y_t - \beta_0 - \beta_1 x_{1t}$$

وتعرف السلسلة ε_t بحد تصحيح الخطأ، وباستخدام هذا الحد يمكن صياغة نموذج تصحيح

الخطأ على النحو التالي:

$$\Delta y_t = \beta_0 + \sum_{j=1}^k \beta_j \Delta x_{t-j} + \theta e_{t-1} + \mu_t$$

حيث θ يعرف بمعامل سرعة التعديل وهو يشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة. ويتوقع أن يكون هذا العامل سالبا لأنه يشير إلى المعدل الذي تتجه به العلاقة قصيرة الأجل نحو العلاقة طويلة الأجل.

ومما ينبغي ملاحظته أنه يتم إدراج الفروق التي لها تأثير معنوي فقط في الصيغة المقدرة لقياس

العلاقة قصيرة الأجل. أما الفروق التي لها تأثير غير معنوية يتم استبعادها¹.

I-3-1-5- اختبار سببية جرانجر

يقصد بالعلاقة السببية، مدى تسبب نمو متغير معين في نمو متغير آخر أم لا، أو هناك تأثير

متبادل، ومن أهم الاختبارات المستخدمة في ذلك نجد:

نموذج جرانجر يستخدم في أغلب دراسات السلاسل الزمنية ويطلق على العلاقة السببية بين

المتغيرات الاقتصادية على أن التغير في القيم الحالية والماضية لمتغير ما يسبب التغير في متغير آخر. وطبقا

لذلك أن التغير في قيم X_t يتسبب بواسطة المتغير y_t إذا توقع قيمة X_t بدقة أكبر باستخدام القيمة

السابقة ل X_t إضافة إلى القيم السابقة ل y_t بدلا من القيم السابقة ل X_t .

إذا كانت قيمة الاختبار الإحصائي F أكبر من القيمة المحسوبة عندئذ يتم رفض فرضية y_t

تسبب X_t حسب مفهوم جرانجر. ومن أجل اختبار هل X_t تسبب y_t يتم إعادة نفس الخطوات

1 محمد عبد السمیع عنانی، مرجع سبق ذكره، ص 683.

السابقة بتقدير معادلة ل X_t على قيمتها السابقة بالإضافة إلى القيم الحالية والسابقة ل y_t . وهناك أربعة احتمالات لاتجاهات السببية¹:

- اتجاه أحادي السببية من X إلى y
- اتجاه أحادي السببية من y إلى X
- سببية ثنائية الاتجاه بين X و y
- الاستقلالية بين X و y

ويمكن تحديد اتجاه السببية بين متغيرين اقتصاديين من خلال تقدير المعادلتين التاليتين:

$$y_t = \beta_0 + \alpha_0 x_t + \sum_{i=1}^m \alpha_i x_{t-i} + \sum_{j=1}^n \beta_j y_{t-j} + \mu_t \dots \dots 1$$

$$x_t = \gamma_0 + \delta_0 y_t + \sum_{i=1}^m \gamma_i y_{t-i} + \sum_{j=1}^n \delta_j x_{t-j} + v_t \dots \dots 2$$

ويتم تحديد طبيعة العلاقة واتجاه السببية بين المتغيرين X_t و y_t طبقاً لنتائج اختبار فرضية

العدم، انطلاقاً من استخدام إحصائية اختبار F .

I-3-2- الشروط الإحصائية

إن توفر الشروط الإحصائية في معطيات الدراسة أمر مهم، بحيث يسمح لنا بالقدرة على

تفسير الظاهرة محل البحث ويمكن حصر أهم هذه المعايير فيما يلي:

I-3-2-1- اختبار معنوية معاملات النموذج:

في هذه الحالة نستخدم إحصائية ستودنت T لنقيم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تقييم

تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع، بحيث نستخدم نوعين من الفرضيات الخاصة بعمليات المجتمع

على النحو التالي:

$$H_0 : B_k = 0$$

فرضية العدم

$$H_1 : B \neq 0$$

الفرضية البديلة

وبعد حساب قيمة T_{cal} يتم مقارنتها بالقيمة T_{tab} الجدولية، فإذا كانت:

1 كامل كاظم علاوي، محمد غالي راهي، " تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 1974-2010"، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 29، ص 225.

$T_{tab} < T_{cal}$ وعند مستوى معنوية معين وعند درجة حرية $(n-k)$ نرفض فرض العدم أي أن B لها

معنوية احصائية ، وبالتالي فان المتغير المستقل X_i يؤثر على المتغير التابع Y .

$T_{tab} > T_{cal}$ وعند مستوى معنوية معين وعند درجة حرية $(n-k)$ نقبل فرض العدم أي أن B ليس لها

معنوية إحصائية ، وبالتالي فان المتغير المستقل X_i لا يؤثر على المتغير التابع Y .

I- 2-2-3- قياس درجة ارتباط المتغيرات:

ويتم ذلك باستعمال معامل الارتباط R الذي يقيس درجة اقتران التغير في متغير ما بالتغير في

متغير آخر أو مجموعة من المتغيرات. ومعامل التحديد R^2 يستخدم في اختبار جودة التوفيق أو القدرة

التفسيرية للنموذج، حيث يشير إلى النسبة المئوية من التغير الكلي في المتغير التابع (y) التي يمكن

تفسيرها بدلالة المتغير المستقل (x).

I- 3-2-3- الاختبار الذاتي بين الأخطاء Durbin-Watson

يعتبر اختبار Durbin-Watson من اختبارات الارتباط الذاتي من المرتبة الأولى، والأكثر

شيوعا لسهولة إجراؤه باستخدام البواقي، حيث يستخدم في حالة العينات الصغيرة ($n < 30$) ولا تقل

عن 06 مفردات، ويتم تحديد الفرضيات المناسبة للدراسة على النحو التالي:

$P=0:H_0$ لا يوجد ارتباط ذاتي من المرتبة الأولى، وتمثل فرضية العدم

$H_1 : p \neq 0$ يوجد ارتباط ذاتي من المرتبة الأولى، وتمثل الفرضية البديلة.

بحيث يتم مقارنة القيمة المحسوبة مع القيمة الجدولية التي تتراوح قيمتها بين $0 \leq D W \leq 4$ ، بحيث

تأخذ هذه القيمة عند عدد المشاهدات n وعدد المتغيرات المستقلة k-1 ومستوى المعنوية α

القرار	قيمة DW المحسوبة	الحالة
ارتباط ذاتي سالب	$4-d_L < D W < 4$	1
قرار غير محدد	$4-d_U < D W < 4-d_L$	2
لا يوجد ارتباط ذاتي	$2 < D W < 4-d_U$	3
لا يوجد ارتباط ذاتي	$d_U < D W < 2$	4
قرار غير محدد	$d_L < D W < d_U$	5
ارتباط ذاتي موجب	$0 < D W < d_L$	6

حيث:

d_L : تمثل القيمة الدنيا و d_U : تمثل القيمة العليا ويتم أخذ القيمة المحسوبة بالقيمة المطلقة¹.

I-3-2-4- اختبار معنوية النموذج:

يتم ذلك باستخدام اختبار فيشر Fisher، الذي يهدف إلى قياس مدى معنوية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، أي معنوية الانحدار ككل. يتم مقارنة قيمة F_{cal} المحسوبة مع قيمة F_{tab} الجدولية عند مستوى معين α ودرجات الحرية $k-1$ و $n-k$ على النحو التالي²:

- إذا كانت $F_{tab} < F_{ca}$ نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل، ومن ثم فإن كل قيم المعلمات لا تساوي الصفر، ويمكن القول في هذه الحالة أن الانحدار ذو معنوية إحصائية.
- إذا كانت $F_{tab} > F_{cal}$ نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل، ومن ثم فإن الانحدار ليس له معنوية إحصائية.

II- تحليل نتائج الدراسة القياسية لدوال صادرات دول العينة

II-1- تقدير دالة الصادرات الجزائرية

II-1-1- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

لاختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج موضوع الدراسة، نستخدم إحدى اختبارات جذر الوحدة التي ذكرناها سابقاً، والمتمثلة في اختبار ديكي فولر الموسع أو PP أو KPSS وذلك بالاعتماد على برنامج Eviews 7، والنتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 45: نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات دالة صادرات الجزائر

مستوى المعنوية α	اختبارات جذر الوحدة ADF				المتغيرات
	القيم الحرجة	الفرق الأول	القيم الحرجة	المستوى الأول	
1%	-4.2118	-10.6507	-4.2050	-6.3002	xa
1%	-4.2118	-4.5288	-4.2050	-2.0499	PIBe
1%	-4.2118	-4.4679	-4.2050	-1.6966	Tcna
1%	-4.2118	-4.2307	-4.2050	-0.1528	Ga

المصدر: من اعداد الطالب، بالاعتماد على برنامج Eviews07

1 حسام علي داود، خالد محمد السواعي، "الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج E-views 7"، دار المسيرة 2013، ص316.
2 عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، بدون ذكر الناشر، 2004، ص423.

حسب اختبار **ADF** الذي استخدمناه والذي تم بقطاع ومتجه، نلاحظ أن جميع السلاسل الزمنية لا تتصف بالسكون عند المستوى ما عدا سلسلة الصادرات فهي مستقرة عند المستوى، وبعد أخذ الفرق الأول للسلاسل الزمنية نلاحظ أن جميع السلاسل الزمنية أصبحت تتصف بالسكون عند مستوى معنوية $\alpha=1\%$.

II-1-2- اختبار سكون البواقي

بما أن جميع السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الأول، ومن أجل تقدير دال الصادرات الجزائرية فإنه لا بد من دراسة استقرارية البواقي عند المستوى الأصلي، وذلك باستخدام إحدى اختبارات جذر الوحدة، حيث سنستخدم اختبار **ADF** وبالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى **OLS**، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم 46: نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لبواقي دالة صادرات الجزائر

Ua	المتغير
6.4331-	المستوى Level
4.2050-	القيم الحرجة
1%	مستوى المعنوية α

المصدر: من اعداد الطالب، بالاعتماد على برنامج **Eviews07**

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية $\alpha=1\%$ ، وبالتالي فإن السلسلة الزمنية لبواقي دالة الصادرات هي ساكنة عند المستوى، وهذا يعني وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وأن هناك علاقة طويلة الأجل أي هناك علاقة متجهة لوضع التوازن في الأجل الطويل، وعليه يمكن تقدير معادلة الصادرات الجزائرية باستخدام طريقة المربعات الصغرى.

II-1-3- نموذج تصحيح الخطأ

II-1-3-1- اختبار رتبة التكامل المشترك ل **Johansen**

بعدما تحقق لنا شرط التكامل المشترك، نقوم بإجراء اختبار **Trace** لمعرفة عدد العلاقات

التكاملية بين متغيرات محل الدراسة، والنتائج المتحصل عليها هي:

الجدول رقم 47: يوضح نتائج اختبار Trace لدالة صادرات الجزائر

Date: 11/23/16 Time: 07:38				
Sample (adjusted): 1977 2015				
Included observations: 39 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: XA PIBE TCNA GA				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.1	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.524289	45.32876	44.49359	0.0848
At most 1	0.245288	16.35394	27.06695	0.6872
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.1 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 7

يشير اختبار Trace إلى وجود علاقة تكامل مشترك واحدة عند مستوى 10%.

II-1-3-2- اختبار فترة الإبطاء المثلى

من أجل تقدير نموذج تصحيح الخطأ، يجب حساب عدد فترات الإبطاء المثلى والتي تعطي

أقل قيمة ل SC و AIC، وقد تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم 48 : يوضح عدد فترات الإبطاء لدالة صادرات الجزائر

عدد فترات الإبطاء	اختبار Akaike Information Criterion	اختبار Schwarz Criterion
0	44,92271	44,09509
1	35,61352	36,47541
2	35,64997	37,20137

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 7

بعد فحص عدد فترات الإبطاء، وانطلاقاً من النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن

هناك فترة إبطاء واحدة.

II-1-3-3- تقدير نموذج تصحيح الخطأ

بعد تحقيق جميع الشروط القياسية لتقدير النموذج، وكمرحلة أخيرة نقوم بتقدير دالة الصادرات

الجزائرية باستخدام منهجية المربعات الصغرى وبالاعتماد على برنامج Eviews 7، والنتائج المتحصل

عليها موضحة في الملحق رقم 01.

أ- اختبار المعنوية الكلية للنموذج

انطلاقاً من النتائج الموضحة بالملحق رقم 01: نلاحظ أن القيمة الإحصائية $F > 1\%$ مما يدل على جودة نموذج الانحدار، أي أن النموذج مقبول إحصائياً، وبالنسبة لمعامل التحديد R^2 فالنتائج المتحصل عليها تشير إلى أن 60.41% من التغيرات التي تحصل على مستوى الصادرات يمكن تفسيرها بهذه العوامل المستقلة المتمثلة في الناتج المحلي الأجنبي للشركاء التجاريين (PIBe) ومعدل سعر الصرف الرسمي (TCNa) والإنفاق الحكومي (Ga)، بينما 39.59% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، بينما إحصائية ديربن واتسون $DW=2.093$ تثبت وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

ب- تحليل اختبار معنوية متغيرات النموذج

النتائج الخاصة بمتغيرات النموذج تبين لنا أن الناتج المحلي الأجنبي للشركاء التجاريين له معنوية إحصائية في تفسير تغيرات الصادرات الجزائرية، حيث أن $\alpha = 0.0712$ وهي أصغر من 10% والإشارة موجبة أي أن هناك علاقة طردية بين الدخل العالمي والصادرات الجزائرية، حيث ارتفاع الدخل الأجنبي بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع الصادرات الجزائرية ب 0.1115 وحدة، وهذا راجع إلى أن معظم الصادرات الجزائرية مصدرها المحروقات أي تتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن الزيادة في دخل الشركاء التجاريين تؤدي إلى زيادة مشترياتهم من الجزائر وبالتالي زيادة الصادرات الجزائرية. أما معدل سعر الصرف الاسمي فالقيمة الإحصائية $\alpha = 0.2808$ وهي أكبر من 10% وبالتالي هو غير معنوي في تفسير تغيرات الصادرات غير أن الإشارة السالبة لمعلمة معدل الصرف -1.3064 تتناقض مع النظرية الاقتصادية، حيث أن معدل سعر الصرف يتناسب طردياً مع الطلب الأجنبي على الصادرات، فارتفاع سعر الصرف يعني انخفاض قيمة العملة المحلية وبالتالي انخفاض أسعار الصادرات الجزائرية في الخارج مما يزيد الطلب عليها في الأسواق الخارجية، ويمكن تفسير هذا التناقض على أن الصادرات الجزائرية ممثلة أساساً بأكثر من 97% من المحروقات وهي مقومة بالدولار الأمريكي في الأسواق العالمية وبالتالي لا تخضع لسعر صرف الدينار الجزائري، وتبقى 3% فقط هي عبارة عن منتجات محلية يتم تسويقها إلى الخارج وعليه يكون الطلب على العملة المحلية ضعيف جداً.

أما في ما يخص الإنفاق الحكومي وانطلاقاً من قيمة $\alpha = 0.9068$ وهي أكبر من 10% وبالتالي هي غير معنوية في تفسير تغيرات الصادرات الجزائرية.

بالنسبة لسلسلة البواقي المبطة سنة، نلاحظ أن قيمة $\alpha = 0.0000$ وهي أقل من 1%، وبالتالي فهي معنوية، وأن إشارة المعامل سالبة مما ما يؤكد لنا نتائج اختبار جوهانسن، أي هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، حيث قيمة معامل سلسلة البواقي (-1.1711) يقوم بتصحيح مسار الانحرافات بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في الآجال الطويل للوصول إلى الاستقرار.

ويمكننا كتابة دالة الصادرات الجزائرية على المنوال التالي:

$$DXA = -6.2157 - 1.3064 * DTCNA - 0.0913 * DGA + 0.1115 * DPIPE - 1.1711 * U(-1).$$

II-2- تقدير دالة الصادرات المغربية

II-2-1- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

نفس المراحل التي قمنا بها في دراسة دالة الصادرات الجزائرية، نقوم بها الآن لدراسة دالة الصادرات المغربية، حيث نبدأ أولاً بدراسة نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات موضوع الدراسة، وهي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 49: نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات دالة صادرات المغرب

مستوى المعنوية α	اختبارات جذر الوحدة ADF				المتغيرات
	القيم الحرجة	الفرق الأول	القيم الحرجة	المستوى الأول	
1%	-4.2118	-7.1950	-4.2050	-6.3002	xm
1%	-4.2118	-4.5288	-4.2050	-2.0499	PIBe
1%	-4.2118	-6.2177	-4.2050	-2.0069	Tcnm
1%	-4.2118	-7.7847	-4.2050	-2.2296	Gm

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 7

حسب اختبار ADF المستخدم والذي تم بقاطع ومتجه، فإن جميع السلاسل الزمنية لا تتصف بالسكون عند المستوى، وبعد أخذ الفرق الأول للسلاسل الزمنية، فقد أصبحت جميع السلاسل الزمنية تتصف بالسكون عند مستوى المعنوية $\alpha = 1\%$.

II-2-2- اختبار سكون البواقي

بما أن السلاسل الزمنية هي ساكنة عند الفرق الأول، فمن أجل تقدير دالة الصادرات المغربية باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS، فإنه لا بد من دراسة سكون البواقي عند المستوى بواسطة اختبار ADF، والنتائج موضحة كما يلي:

الجدول رقم 50: نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لبواقي دالة صادرات المغرب

U _m	المتغير
3.4559-	المستوى Level
2.6240-	القيم الحرجة
1%	مستوى المعنوية α

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 7

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية $\alpha=1\%$ ، وبالتالي فإن السلسلة الزمنية لبواقي دالة الصادرات المغربية هي ساكنة، وهذا يعني وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وأن هناك علاقة طويلة الأجل أي هناك علاقة متجهة لوضع التوازن في الأجل الطويل، وعليه يمكن تقدير دالة الصادرات المغربية باستخدام طريقة المربعات الصغرى.

II-2-3- نموذج تصحيح الخطأ

II-2-3-1- اختبار رتبة التكامل المشترك لـ Johansen

بعدما تحقق لنا شرط التكامل المشترك، نقوم بإجراء اختبار Trace لمعرفة عدد العلاقات

التكاملية بين متغيرات محل الدراسة، وقد تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم 51: يوضح نتائج اختبار Trace

Date: 11/22/16 Time: 20:19				
Sample (adjusted): 1977 2015				
Included observations: 39 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: IMM PIBE TCNM GM TINF				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.580211	71.25852	69.81889	0.0382
At most 1	0.359640	37.40637	47.85613	0.3286
At most 2	0.235633	20.02310	29.79707	0.4213
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 7

يشير اختبار Trace إلى وجود علاقة تكامل مشترك واحدة عند مستوى 5%.

II-2-3-2- اختبار فترة الإبطاء المثلى

من أجل تقدير نموذج تصحيح الخطأ، يجب حساب عدد فترات الإبطاء المثلى والتي تعطي أقل قيمة ل SC و AIC، وقد تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم 52: يوضح عدد فترات الإبطاء

عدد فترات الإبطاء	اختبار Akaike Information Criterion	اختبار Schwarz Criterion
0	32,23606	32,40495
1	23,20043	24,04487

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 7

بعد فحص عدد فترات الإبطاء اتضح أن هناك فترة إبطاء واحدة.

II-3-3-2- تقدير نموذج تصحيح الخطأ

بعد تحقيق جميع الشروط القياسية لتقدير النموذج، وكمرحلة أخيرة نقوم بتقدير دالة الصادات المغربية باستخدام منهجية المربعات الصغرى وبالاعتماد على برنامج Eviews 7، والنتائج المتحصل عليها موضحة بالملحق رقم 02.

أ- اختبار المعنوية الكلية للنموذج

النتائج الموضحة بالملحق رقم 02: تبين أن القيمة الإحصائية $F > 1\%$ مما يدل على جودة نموذج الانحدار، أي أن النموذج مقبول إحصائياً. معامل التحديد R^2 يشير إلى أن 79.66% من التغيرات التي تحصل على مستوى الصادات يمكن تفسيرها بهذه العوامل المستقلة المتمثلة في الناتج المحلي الأجنبي للشركاء التجاريين (PIBe) ومعدل سعر الصرف الرسمي (TCNm) والإنفاق الحكومي (Gm)، بينما 20.34% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، كما أن إحصائية ديربن واتسون $DW=1.953$ مقبولة وهي أقل من 2 مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

ب- اختبار معنوية متغيرات النموذج

بالرجوع إلى النتائج الموضحة في الملحق رقم 02: نلاحظ أن الناتج المحلي الأجنبي للشركاء التجاريين له معنوية إحصائية في تفسير تغيرات الصادات المغربية، حيث أن $\alpha=0.000$ وهي أصغر من 5%، وإشارة المعامل هي موجبة (0.0055) وبالتالي تتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن الزيادة في دخل الشركاء التجاريين تؤدي إلى زيادة مشترياتهم من المغرب وبالتالي زيادة الصادات المغربية، أما معدل سعر الصرف الاسمي فالقيمة الإحصائية $\alpha=0.0285$ وهي أقل من 5% وبالتالي هو معنوي في

تفسير تغيرات الصادرات، كما أن معامل معدل سعر الصرف الاسمي له إشارة موجبة 0.5565 وهو يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن معدل سعر الصرف يتناسب طرديا مع الطلب الأجنبي على الصادرات، فارتفاع سعر الصرف يعني انخفاض قيمة العملة المحلية وبالتالي انخفاض أسعار الصادرات المغربية في الخارج مما يزيد الطلب عليها في الأسواق الخارجية؛ حيث أن ارتفاع معدل سعر الصرف بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع الصادرات المغربية ب 0.5565 وحدة.

أما في ما يخص الإنفاق الحكومي وانطلاقا من قيمة $\alpha = 0.000$ وهي أصغر من 1% وبالتالي هي معنوية في تفسير تغيرات الصادرات المغربية، كما أن قيمة المعامل هي موجبة مما يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة الصادرات. ونفسر ذلك إحصائيا أن زيادة الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الصادرات المغربية ب 0.1096 وحدة. وفي ما يتعلق بسلسلة البواقي المبطة سنة، نلاحظ أن قيمة $\alpha = 0.134$ وهي أكبر من 10% فهي غير معنوية وأن إشارة المعامل سالبة هذا، وهذه النتائج لا تؤكد لنا نتائج اختبار جوهانسن، يعني أن هناك عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. ويكون شكل دالة الصادرات المغربية على النحو التالي:

$$DXM = -0.6877 + 0.0113 * DPIBE + 0.5565 * DTCNM + 0.1074 * DGM - 0.1770 * U(-1)$$

II-3- تقدير دالة الصادرات التونسية

II-3-1- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

نفس المراحل التي قمنا بها بتقدير دالة الصادرات الجزائرية والمغربية، نقوم بها الآن لتقدير دالة الصادرات التونسية، حيث في البداية سندرس استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات موضوع الدراسة، والنتائج موضحة على النحو التالي:

الجدول رقم 53: نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات دالة صادرات تونس

مستوى المعنوية α	اختبارات جذر الوحدة ADF				المتغيرات
	القيم الحرجة	الفرق الأول	القيم الحرجة	المستوى الأول	
1%	-4.2118	-4.7808	-4.2050	-1.7400	xt
1%	-4.2118	-4.2588	-4.2050	-2.0499	PIBe
1%	-4.2118	-6.4960	-4.2050	-2.4287	Tent
1%	-4.2118	-10.5170	-4.2050	-6.3113	Gt

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 7

حسب اختبار ADF والذي تم بالقاطع والمتجه، فان جميع السلاسل الزمنية لا تتصف بالسكون عند المستوى، وبعد أخذ الفرق الأول للسلاسل الزمنية فقد أصبحت جميع السلاسل الزمنية تتصف بالسكون عند مستوى معنوية $\alpha=1\%$.

II-3-2- اختبار سكون البواقي

بما أن السلاسل الزمنية هي ساكنة عند الفرق الأول، فمن أجل تقدير دالة الصادرات التونسية باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS، فانه لا بد من دراسة سكون البواقي عند المستوى بواسطة اختبار ADF، حيث كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم 54: نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لبواقي دالة صادرات تونس

U _t	المتغير
-3.4903	المستوى Level
-2.6240	القيم الحرجة
1%	مستوى المعنوية α

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 7

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية $\alpha=1\%$ ، وبالتالي فان السلسلة الزمنية لبواقي دالة الصادرات هي ساكنة، وهذا يعني وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وأن هناك علاقة طويلة الأجل أي هناك علاقة متجهة لوضع التوازن في الأجل الطويل، عليه يمكن تقدير معادلة الصادرات التونسية باستخدام طريقة المربعات الصغرى.

II-3-3- نموذج تصحيح الخطأ

II-3-3-1- اختبار رتبة التكامل المشترك ل Johansen

بعدما تحقق لنا شرط التكامل المشترك، نقوم بإجراء اختبار Trace لمعرفة عدد العلاقات

التكاملية بين مغيرات محل الدراسة، حيث تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم 55: يوضح نتائج اختبار Trace

Date: 11/22/16 Time: 20:26				
Sample (adjusted): 1977 2015				
Included observations: 39 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: XT PIBE TCNT GT				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.614232	61.87016	47.85613	0.0014
At most 1	0.340175	24.72187	29.79707	0.1716
At most 2	0.131361	8.506411	15.49471	0.4129
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 7

يشير اختبار Trace إلى وجود علاقة تكامل مشترك واحدة عند مستوى 1%.

II - 3-3-2 - اختبار فترة الإبطاء المثلى

من أجل تقدير نموذج تصحيح الخطأ ، يجب حساب عدد فترات الإبطاء المثلى والتي تعطي

أقل قيمة ل SC و AIC، وقد تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم 56: يوضح عدد فترات الإبطاء

عدد فترات الإبطاء	اختبار Akaike Information Criterion	اختبار Schwarz Criterion
0	38,4071	38,6204
1	29,2404	30,5201
2	29,6563	32,0023

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 7

بعد فحص عدد فترات الإبطاء اتضح أن هناك فترة إبطاء واحدة.

II - 3-3-3 - تقدير نموذج تصحيح الخطأ

بعد تحقيق جميع الشروط القياسية لتقدير دالة الصادرات التونسية، وكمرحلة أخيرة نقوم بتقدير

هذه الدالة باستخدام منهجية المربعات الصغرى وبالاعتماد على برنامج Eviews 7، والنتائج موضحة

بالملاحق رقم 03.

أ- نتائج اختبار المعنوية الكلية للنموذج

الملاحق رقم 03: الخاص بنتائج تقدير دالة الصادرات التونسية يبين لنا أن القيمة الإحصائية F

> 1% مما يدل على جودة نموذج الانحدار، أي أن النموذج مقبول إحصائياً، أما معامل التحديد R²

فالناتج المتحصل عليها تشير إلى أن 62.44% من التغيرات التي تحصل على مستوى الصادرات يمكن تفسيرها بهذه العوامل المستقلة المتمثلة في الناتج المحلي الأجنبي للشركاء التجاريين (PIBe) ومعدل سعر الصرف الرسمي (TCNt) والإنفاق الحكومي (Gt)، بينما 37.56% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، أما إحصائية ديرين واتسون $DW=1.6668$ أصغر من 2 وبالتالي هناك عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

ب- نتائج اختبار معنوية متغيرات النموذج

النتائج المتحصل عليها في اختبار معنوية متغيرات النموذج موضحة بنفس الملحق رقم 03: تبين لنا أن الناتج المحلي الأجنبي للشركاء التجاريين له معنوية إحصائية في تفسير تغيرات الصادرات التونسية، حيث أن $\alpha=0.0012$ وهي أصغر من 1%، وإشارة المعامل هي موجبة 0.0101 وبالتالي تتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن الزيادة في دخل الشركاء التجاريين تؤدي إلى زيادة مشترياتهم من تونس وبالتالي زيادة الصادرات التونسية، أما معدل سعر الصرف الاسمي فالقيمة الإحصائية $\alpha=0.3333$ وهي أكبر من 10% وبالتالي هي غير معنوية في تفسير تغيرات الصادرات؛ والإشارة السالبة لمعلمة معدل الصرف 13.996- تتناقض مع النظرية الاقتصادية، لأن معدل سعر الصرف يتناسب طرديا مع الطلب الأجنبي على الصادرات، فارتفاع سعر الصرف يعني انخفاض قيمة العملة المحلية وبالتالي انخفاض أسعار الصادرات في الخارج مما يزيد الطلب عليها في الأسواق الخارجية، وهذا ما لا يتوافق مع تغيرات سعر الصرف الاسمي التونسي.

أما في ما يخص الإنفاق الحكومي وانطلاقا من قيمة $\alpha=0.3879$ وهي أكبر من 10% وبالتالي هي غير معنوية في تفسير تغيرات الصادرات التونسية، أما قيمة المعامل هي موجبة 0.1074 مما يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الصادرات التونسية ب 0.678 وحدة.

بالنسبة لسلسلة البواقي المبطأة سنة، نلاحظ أن قيمة $\alpha=0.0231$ وهي أصغر من 5% فهي معنوية وأن إشارة المعامل سالبة هذا ما يؤكد لنا نتائج اختبار جوهانسن، يعني أن هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، حيث قيمة معامل سلسلة البواقي يقوم بتصحيح مسار

(الانحرافات) بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في الآجال الطويل للوصول إلى الاستقرار ب 0.4192.

وعليه يمكن كتابة دالة الصادات التوسية على المنوال التالي:

$$DXT = -0.5674 + 0.0101 * DPIPE - 2.9706 * DTCNT - 0.0025 * DGT - 0.4192 * U(-1)$$

III- تحليل نتائج الدراسة القياسية لدوال الواردات

III-1- تقدير دالة واردات الجزائر

III-1-1- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

لتقدير دالة واردات الجزائرية، نقوم بنفس المراحل السابقة التي قمنا بها في تقدير دوال صادرات الجزائر والمغرب وتونس، حيث نبدأ باختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات موضوع الدراسة، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم 57: نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات دالة واردات الجزائر

مستوى المعنوية α	اختبارات جذر الوحدة				المتغيرات
	القيم الحرجة	الفرق الأول	القيم الحرجة	المستوى الأول	
1%	-4.2118	-4.2638	-4.2050	-0.5724	ma
1%	-4.2118	-5.0624	-4.2050	-0.9378	PIB
1%	-4.2118	-5.2586	-4.2050	-2.1006	Tcna
5%	-3.6104	-3.0288	-4.2050	-1.1323	Ga
1%	-4.2118	-5.7353	-4.2050	-2.2600	Tinf

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 7

حسب اختبار ADF المستخدم والذي تم بالقاطع والمتجه، فإن جميع السلاسل الزمنية لا تتصف بالسكون عند المستوى، وبعد أخذ الفرق الأول للسلاسل الزمنية فقد أصبحت جميع السلاسل الزمنية تتصف بالسكون عند مستوى معنوية $\alpha=1\%$ ، باستثناء السلسلة الزمنية الخاصة بالأنفاق الحكومي Ga فهي مستقرة عند مستوى معنوية $\alpha=5\%$.

III-1-2- اختبار سكون سلسلة البواقي

من أجل تقدير دالة واردات الجزائرية باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS، نقوم بدراسة سكون البواقي عند المستوى، بواسطة اختبار ADF. النتائج المتحصل عليها نستعرضها في الجدول التالي:

الجدول رقم 58: نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لبواقي دالة واردات الجزائر

Ua	سلسلة البواقي
-4.7629	المستوى Level
-4.2050	القيم الحرجة
1%	مستوى المعنوية α

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 7

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية $\alpha=1\%$ ، وبالتالي فإن السلسلة الزمنية لبواقي دالة واردات هي ساكنة، وهذا يعني وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وأن هناك علاقة طويلة الأجل أي هناك علاقة متجهة لوضع التوازن في الأجل الطويل، عليه يمكن تقدير معادلة واردات الجزائرية باستخدام طريقة المربعات الصغرى.

III-1-3- نموذج تصحيح الخطأ

III-1-3-1- اختبار رتبة التكامل المشترك لـ Johansen

بعدما تحقق لنا شرط التكامل المشترك، نقوم بإجراء اختبار Trace لمعرفة عدد العلاقات

التكاملية بين متغيرات محل الدراسة، حيث تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم 59: يوضح نتائج اختبار Trace

Date: 11/22/16 Time: 20:25				
Sample (adjusted): 1977 2015				
Included observations: 39 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: IMA PIB TCNA GA TINF				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.495690	73.77340	69.81889	0.0233
At most 1	0.422337	47.07539	47.85613	0.0591
At most 2	0.312514	25.67356	29.79707	0.1387
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 7

يشير اختبار Trace إلى وجود علاقة تكامل مشترك واحدة عند مستوى 5%.

III-1-3-2- اختبار فترة الإبطاء المثلى

من أجل تقدير نموذج تصحيح الخطأ، يجب حساب عدد فترات الإبطاء المثلى والتي تعطي

أقل قيمة لـ SC و AIC، وقد تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم 60: يوضح عدد فترات الإبطاء

عدد فترات الإبطاء	اختبار Akaike Information Criterion	اختبار Schwarz Criterion
0	38,4071	38,6204
1	29,2405	30,5201
2	29,6563	32,00235

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 7

بعد فحص عدد فترات الإبطاء اتضح أن هناك فترة إبطاء واحدة.

III-1-3-3- تقدير نموذج تصحيح الخطأ

بعد تحقيق جميع الشروط القياسية لتقدير دالة الواردات الجزائرية، وكمرحلة أخيرة نقوم بتقدير هذه الدالة باستخدام منهجية المربعات الصغرى وبالاعتماد على برنامج Eviews07، والنتائج المتحصل عليها موضحة بالملحق رقم 04.

أ- اختبار المعنوية الكلية للنموذج

من الملحق رقم 04: نلاحظ أن القيمة الإحصائية $F > 1\%$ مما يدل على جودة نموذج الانحدار، أي أن النموذج مقبول إحصائياً، ومعامل التحديد يشير إلى أن 77.57% من التغيرات التي تحصل على مستوى الواردات يمكن تفسيرها بهذه العوامل المستقلة المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) ومعدل سعر الصرف الرسمي (TCNt) ومعدل التضخم Tinfa، وهي بينما نسبة 22.43% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، أما إحصائية ديربن واتسون $DW = 1.5057$ أصغر من 2 وبالتالي هناك عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

ب- اختبار معنوية متغيرات النموذج

من نفس الملحق رقم 04: الخاص بتقدير دالة الواردات الجزائرية، فإن النتائج المتحصل عليها تبين لنا أن الناتج المحلي الإجمالي له معنوية إحصائية في تفسير تغيرات الواردات الجزائرية، حيث أن $\alpha = 0.0030$ وهي أصغر من 1%، وإشارة المعامل هي موجبة (0.0068) وبالتالي تتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات ب0.1077 وحدة، وهذا ما يفسر لنا العلاقة الطردية بين الناتج المحلي الإجمالي والواردات. القيمة الإحصائية لمعدل سعر الصرف الاسمي $\alpha = 0.0318$ وهي أقل من 5% وبالتالي هي معنوية في تفسير تغيرات الواردات؛ غير أن الإشارة الموجبة لمعلمة معدل الصرف 0.4909 تتناقض مع النظرية

الاقتصادية، حيث أن معدل سعر الصرف يتناسب عكسيا مع الطلب الأجنبي على الواردات، فارتفاع سعر الصرف يعني انخفاض قيمة العملة المحلية وبالتالي انخفاض أسعار السلع المحلية، ويقل الطلب على السلع الأجنبية؛ ونفسر هذا التناقض إحصائيا بأن ارتفاع معدل سعر الصرف بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع الواردات الجزائرية ب 0.4909 وحدة، ويمكن أنفسر هذا التناقض بضعف القدرة الإنتاجية في الجزائر، وهذا ما لمسناه في هيكل الواردات الجزائرية الذي يتميز بارتفاع معدا المواد الاستهلاكية بكل أنواعها، أي سياسة تخفيض العملة غير ناجحة في اقتصاديات تتميز بضعف القدرة الإنتاجية للبلد. وما نقوله عن الإنفاق الحكومي، يكون من خلال قيمة $\alpha = 0.000$ وهي أصغر من 1% أي هي معنوية في تفسير تغيرات الواردات الجزائرية، ونلاحظ أن إشارة المعامل هي موجبة 0.2030 هذا ما يدل على وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والواردات الجزائرية حيث أن ارتفاع الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع الواردات ب 0.2030 وحدة، وهذا لا يتفق مع النظرية الاقتصادية. أما في ما يخص معدل التضخم وانطلاقا من قيمة $\alpha = 0.3675$ وهي أكبر من 10% وبالتالي هي ليست معنوية في تفسير تغيرات الواردات الجزائرية.

بالنسبة لسلسلة البواقي المبطأة سنة، نلاحظ أن قيمة $\alpha = 0.0000$ وهي أصغر من 1% فهي معنوية وأن إشارة المعامل سالبة هذا ما يؤكد لنا نتائج اختبار جوهانسن، يعني أن هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، حيث قيمة معامل سلسلة البواقي يقوم بتصحيح مسار (الانحرافات) بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في الآجال الطويل للوصول إلى الاستقرار بقيمة (- 0.9089).

وعليه يكون شكل دالة الواردات الجزائرية على المنوال التالي:

$$DIMA = -0.2120 + 0.1077 * DPIB + 0.0318 * DTCNA + 0.2020 * DGA + 0.0417 * DTINF - 0.9089 * U(-1)$$

III-2- تقدير دالة واردات المغرب

III-2-1- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

بعد ما قمنا بتقدير دالة الواردات الجزائرية نقوم الآن بتقدير دالة الواردات المغربية، حيث كانت

نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات الدالة كما يلي:

الجدول رقم 61: نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات دالة واردة المغرب

المتغيرات	اختبارات جذر الوحدة			
	المستوى الأول	القيم الحرجة	الفرق الأول	القيم الحرجة
im	-0.5515	-4.2050	-6.7206	-4.2118
PIB	-0.8191	-4.2050	-8.0272	-4.2118
Tcnm	-1.4386	-4.2050	-7.5108	-4.2118
Gm	-1.6566	-4.2050	-9.9979	-4.2118
Tinf	-1.8221	-4.2050	-9.2213	-4.2118

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 7

حسب اختبار ADF والذي تم بالقاطع والمتجه، فإن جميع السلاسل الزمنية لا تتصف بالسكون عند المستوى باستثناء السلسلة الزمنية الخاصة بمعدل التضخم فهي مستقرة عند المستوى، وبعد أحد الفرق الأول للسلاسل الزمنية، فقد أصبحت جميع السلاسل الزمنية تتصف بالسكون عند مستوى معنوية $\alpha = 1\%$.

III-2-2- اختبار سكون سلسلة البواقي

من أجل تقدير دالة الواردات المغربية باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS، نقوم بدراسة

سكون البواقي عند المستوى بواسطة اختبار ADF، والنتائج المتحصل عليها موضحة كما يلي:

الجدول رقم 62: نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لبواقي دالة واردة المغرب

U _m	سلسلة البواقي
-3.4535	المستوى Level
-2.6240	القيم الحرجة
1%	مستوى المعنوية α

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 7

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المحسوبة أصغر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية $\alpha = 1\%$ ، وبالتالي فإن السلسلة الزمنية لبواقي دالة الواردات المغربية هي ساكنة عند المستوى، وعليه نقوم بتقدير معادلة الواردات المغربية.

III-2-3- نموذج تصحيح الخطأ

III-2-3-1- اختبار رتبة التكامل المشترك لـ Johansen

بعدما تحقق لنا شرط التكامل المشترك، نقوم بإجراء اختبار Trace لمعرفة عدد العلاقات

التكاملية بين متغيرات محل الدراسة، حيث تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم 63: يوضح نتائج اختبار Trace

Date: 11/22/16 Time: 20:19				
Sample (adjusted): 1977 2015				
Included observations: 39 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: IMM PIBE TCNM GM TINF				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.580211	71.25852	69.81889	0.0382
At most 1	0.359640	37.40637	47.85613	0.3286
At most 2	0.235633	20.02310	29.79707	0.4213
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 7

يشير اختبار Trace إلى وجود علاقة تكامل مشترك واحدة عند مستوى 5%.

III-2-3-2- اختبار فترة الإبطاء المثلى

من أجل تقدير نموذج تصحيح الخطأ، يجب حساب عدد فترات الإبطاء المثلى والتي تعطي

أقل قيمة ل SC و AIC، وقد تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم 64: يوضح عدد فترات الإبطاء

اختبار Schwarz Criterion	اختبار Akaike Criterion Information	عدد فترات الإبطاء
26.5592	26.3438	0
20.6086	19.31584	1
21.9324	19.56230	2

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 7

بعد فحص عدد فترات الإبطاء اتضح أن هناك فترة إبطاء واحدة

III-3-3-2- نموذج تصحيح الخطأ

بعد تقدير دالة الواردات المغربية تحصلنا على النتائج التالية الموضحة في الجدول الموالي:

أ- اختبار المعنوية الكلية للنموذج

من الملحق رقم 05: نلاحظ أن القيمة الإحصائية $F > 1\%$ مما يدل على جودة نموذج

الانحدار، أي أن النموذج مقبول إحصائياً، ومعامل التحديد R^2 يشير إلى أن 68.96% من التغيرات

التي تحصل على مستوى الواردات المغربية يمكن تفسيرها بهذه العوامل المستقلة المتمثلة في الناتج المحلي

الإجمالي (PIB) ومعامل سعر الصرف الرسمي (TCNt) ومعامل التضخم (Tinf_t) والإنفاق الحكومي

G_t ، بينما 31.04% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، كما نلاحظ أن قيمة DW = 1.322 وهي أصغر من 2 مما يعني عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

ب- نتائج اختبار معنوية متغيرات النموذج

إن النتائج المتحصل عليها بالملحق رقم 05: تبين لنا أن الناتج المحلي الإجمالي ليس له معنوية إحصائية في تفسير تغيرات الواردات المغربية، حيث أن $\alpha = 0.9592$ وهي أكبر من 10%، ونفس الشيء بالنسبة لمعدل التضخم، حيث أن $\alpha = 0.3262$ وهي أكبر من 10%، وبالتالي ليس له معنوية إحصائية في تفسير تغيرات الواردات المغربية ونفس الشيء بالنسبة لمعدل سعر الصرف فقيمة $\alpha = 0.3114$ وهي أكبر من 10% مما يدل على عدم وجود علاقة بين تغيرات سعر الصرف والواردات المغربية وهذا راجع إلى ضعف القدرة الإنتاجية بالمغرب من خلال العجز المستمر للميزان التجاري المغربي.

أما الإنفاق الحكومي فقيمة $\alpha = 0.000$ وهي معنوية في تفسير تغيرات الواردات المغربية، إلا أن الإشارة الموجبة للمعلمة لا تتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث أنه كلما زادت النفقات الحكومية بوحدة واحدة زادت الواردات ب 0.2257 وحدة، وهذا التناقض يمكن أن نفسره بأن هذه النفقات هي موجهة للاستهلاك أكثر منها للاستثمار وخلق الثروة.

وفي ما يخص سلسلة البواقي المبطأة سنة، نلاحظ أن قيمة $\alpha = 0.0767$ وهي أصغر من 10% فهي معنوية وأن إشارة المعامل سالبة هذا ما يؤكد لنا نتائج اختبار جوهانسن، يعني أن هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، حيث قيمة معامل سلسلة البواقي يقوم بتصحيح مسار (الانحرافات) بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في الآجال الطويل للوصول إلى الاستقرار.

وعليه يكون شكل دالة الواردات المغربية على المنوال التالي:

$$DIMM = 0.4817 - 0.0051*DIPIBE - 0.2752*DTCNM + 0.2256*DGM + 0.0914*DTINF - 0.2597*U(-1).$$

III-3- تقدير دالة واردات تونس

III-3-1- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

الجدول رقم 65: نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات دالة واردات تونس

مستوى المعنوية α	اختبارات جذر الوحدة				المتغيرات
	القيم الحرجة	الفرق الأول	القيم الحرجة	المستوى الأول	
1%	-4.2118	-7.9269	-4.2050	-2.1357	mt
1%	-4.2118	-5.2175	-4.2050	-1.2062	PIB
1%	-4.2118	-9.0943	-4.2050	-3.7672	Tcnt
1%	-2.6256	-3.2640	-4.2050	-1.8784	Gt
1%	-4.2118	-9.2324	-4.2050	-2.5723	Tinf _t

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 7

حسب اختبار ADF والذي تم بقطاع ومتجه، فإن جميع السلاسل الزمنية لا تتصف بالسكون عند المستوى، وبعد أخذ الفرق الأول للسلاسل الزمنية، نلاحظ أن جميع السلاسل الزمنية أصبحت تتصف بالسكون عند مستوى معنوية $\alpha = 1\%$.

III-3-2- اختبار سكون سلسلة البواقي

من أجل تقدير دالة الواردات التونسية باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS، فإننا نقوم بدراسة سكون البواقي عند المستوى بواسطة اختبار ADF، والنتائج المتحصل عليها نستعرضها في الجدول التالي:

الجدول رقم 66: نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لبواقي دالة واردات تونس

Ut	سلسلة البواقي
4.7623-	المستوى Level
4.2845-	القيم الحرجة
1%	مستوى المعنوية α

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 7

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية $\alpha = 1\%$ ، وبالتالي فإن السلسلة الزمنية لبواقي دالة الواردات هي ساكنة، وهذا يعني وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وأن هناك علاقة طويلة الأجل أي هناك علاقة متجهة لوضع التوازن في الأجل الطويل، عليه يمكن تقدير معادلة الواردات التونسية باستخدام طريقة المربعات الصغرى.

III-3-3- نموذج تصحيح الخطأ

III-3-3-1- اختبار رتبة التكامل المشترك لـ Johansen

بعدما تحقق لنا شرط التكامل المشترك، نقوم بإجراء اختبار Trace لمعرفة عدد العلاقات

التكاملية بين متغيرات محل الدراسة، حيث تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم 67: يوضح نتائج اختبار Trace

Date: 11/22/16 Time: 20:27				
Sample (adjusted): 1986 2015				
Included observations: 30 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: MT PIB TCNT GT TINF				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.720378	80.94587	69.81889	0.0050
At most 1	0.536684	42.71642	47.85613	0.1396
At most 2	0.337134	19.63606	29.79707	0.4479
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 7

يشير اختبار Trace إلى وجود علاقة تكامل مشترك واحدة عند مستوى 1%.

III-3-3-2- اختبار فترة الإبطاء المتلى

من أجل تقدير نموذج تصحيح الخطأ، يجب حساب عدد فترات الإبطاء المتلى والتي تعطي

أقل قيمة لـ AIC و SC، وقد تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم 68: يوضح عدد فترات الإبطاء

عدد فترات الإبطاء	اختبار Akaike Criterion Information	اختبار Schwarz Criterion
0	15,4415	15,6772
1	10,0057	11,4201
2	10,5462	13,13937

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 7

بعد فحص عدد فترات الإبطاء اتضح أن هناك فترة إبطاء واحدة.

III-3-3-3- تقدير نموذج تصحيح الخطأ

بعد تحقيق جميع الشروط القياسية وكمرحلة أخيرة نقوم بتقدير دالة الواردات التونسية باستخدام منهجية المربعات الصغرى، وبالاعتماد على برنامج Eviews 7، والنتائج المتحصل عليها موضحة بالملحق رقم 06.

أ- اختبار المعنوية الكلية للنموذج

نلاحظ من الملحق رقم 06: أن القيمة الإحصائية $F > 1\%$ مما يدل على جودة نموذج الانحدار، أي أن النموذج مقبول إحصائياً. معامل التحديد R^2 يشير إلى أن 73.67% من التغيرات التي تحصل على مستوى الواردات التونسية يمكن تفسيرها بهذه العوامل المستقلة المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) ومعامل سعر الصرف الرسمي (TCNt) ومعامل التضخم $Tinf_t$ والإنفاق الحكومي G_t ، بينما 26.33% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، أما إحصائية ديربن واتسون $DW=1.9802$ أصغر من 2 وبالتالي هناك عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

ب- نتائج اختبار معنوية متغيرات النموذج

من نفس الملحق رقم 06: فإن النتائج المتحصل عليها تبين لنا أن الناتج المحلي الإجمالي ليس له معنوية إحصائية في تفسير تغيرات الواردات التونسية، حيث أن $\alpha = 0.7094$ وهي أكبر من 10%، وإشارة المعامل هي موجبة (0.0500) وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية. كذلك نفس الشيء بالنسبة لمعدل سعر الصرف الاسمي فالقيمة الإحصائية $\alpha = 0.5457$ وهي أكبر من 10% وبالتالي هي غير معنوية في تفسير تغيرات الواردات؛ غير أن الإشارة السالبة لمعلمة معدل الصرف -0.9617 تتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن معدل سعر الصرف يتناسب عكسياً مع الطلب الأجنبي على الواردات، فارتفاع سعر الصرف يعني انخفاض قيمة العملة المحلية وبالتالي انخفاض أسعار السلع المحلية، وبالتالي يقل الطلب على السلع الأجنبية؛ ونفس هذا التناسب العكسي إحصائياً إحصائياً بارتفاع معدل سعر الصرف بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الواردات التونسية ب 0.9617 وحدة،

في ما يخص الإنفاق الحكومي وانطلاقاً من قيمة $\alpha = 0.000$ وهي أصغر من 1% وبالتالي هي معنوية في تفسير تغيرات الواردات التونسية، كما نلاحظ أن الإشارة المعامل موجبة 0.4680 وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية حيث ارتفاع النفقات الحكومية بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الواردات ب

0.4680 وحدة. ونفس الشيء بالنسبة لمعدل التضخم التونسي فان قيمة $\alpha = 0.0053$ وهي أصغر من 1% وبالتالي هي معنوية في تفسير تغيرات الواردات التونسية وإشارة المعامل موجبة 0.3514 وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية حيث ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى ارتفاع الواردات ب 0.3514 وحدة.

وفي ما يخص سلسلة البواقى المبطأة سنة، نلاحظ أن قيمة $\alpha = 0.0004$ وهي أصغر من 1% فهي معنوية وأن إشارة المعامل سالبة -0.7992 هذا ما يؤكد لنا نتائج اختبار جوهانسن، يعني أن هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، حيث قيمة معامل سلسلة البواقى يقوم بتصحيح مسار الانحرافات بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ب-0.7992 في الآجال الطويل للوصول إلى الاستقرار.

وعليه يكون شكل دالة الواردات التونسية على المنوال التالي:

$$DMT = 0.1606 + 0.0500 * DPIB - 0.9617 * DTCNT + 0.4680 * DGT + 0.3154 * DTINF - 0.7992 * U(-1).$$

IV- تقدير دوال الميزان التجاري

IV-1- تقدير دالة الميزان التجاري

$$BC = F(TCN_i)$$

تم تقدير دالة الميزان التجاري على النحو التالي:

BC: رصيد الميزان التجاري

TCNi: معدل سعر الصرف لكل بلد

نقوم في المرحلة الأولى باعتماد سعر الصرف العملات المحلية مقابل الدولار الأمريكي، ثم نعتمد في المرحلة الثانية على سعر صرف العملات المحلية مقابل الاورو، وذلك لنفس الفترة السابقة 1975-2015، بإجراء نفس الخطوات السابقة، بالإضافة إلى إجراء اختبار السببية للعلاقة بين معدل سعر الصرف الاسمي و رصيد الميزان التجاري لهذه الدول.

IV-2- تحليل نتائج دوال الميزان التجاري- سعر صرف الدولار

IV-2-1- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

في المبحث الثاني من هذا الفصل تحصلنا على استقرارية السلاسل الزمنية لسعر الصرف الاسمي للجزائر والمغرب وتونس، بعد أخذ الفرق الأول عند مستوى المعنوية $\alpha = 1\%$ ، والآن نقوم باختبار

سكون السلاسل الزمنية لرصيد الميزان التجاري لهذه الدول، بنفس الطريقة السابقة، والنتائج المتحصل عليها كانت كالتالي:

الجدول رقم 69: نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لسلاسل الميزان التجاري

مستوى المعنوية α	اختبارات جذر الوحدة ADF				المتغيرات
	القيم الحرجة	الفرق الأول	القيم الحرجة	المستوى الأول	
1%	-4,2118	-6,3373	-4,205	-1,8499	Bca
1%	-4,2118	-4,5643	-4,205	-1,686	BCm
1%	-4,2118	-5,3898	-4,205	-1,5755	Bct

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 7

حسب اختبار ADF الذي استخدمناه والذي تم بقاطع ومتجه، نلاحظ أن جميع السلاسل الزمنية لا تتصف بالسكون عند المستوى، وبعد أخذ الفرق الأول للسلاسل الزمنية نلاحظ أن جميع السلاسل الزمنية أصبحت تتصف بالسكون عند مستوى معنوية $\alpha=1\%$.

IV-2-2- اختبار سكون البواقي

بما أن السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الأول، ومن أجب تقدير دوال الميزان التجاري لهذه الدول لا بد من دراسة استقرارية البواقي عند المستوى الأصلي، وذلك باختبار ADF وباستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم 70: نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لبواقي دوال الميزان التجاري

Et	Em	Ea	المتغير
0,6516	2,3500	-2,1191	المستوى Level
0,4630	0,7390	-1,9493	القيم الحرجة
5%	1%	5%	مستوى المعنوية α

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 7

من خلال الجدول، نلاحظ أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية $\alpha=1\%$ ، بالنسبة لبواقي دالة الميزان التجاري للمغرب، وعند مستوى المعنوية $\alpha=5\%$ بالنسبة للجزائر وتونس وبالتالي فإن السلاسل الزمنية لبواقي دوال الميزان التجاري هي ساكنة، وهذا يعني وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وأن هناك علاقة طويلة الأجل أي هناك علاقة متجهة لوضع التوازن في الأجل الطويل، وعليه يمكن تقدير هذه الدوال باستخدام طريقة المربعات الصغرى.

IV-2-3- نموذج تصحيح الخطأ

IV-2-3-1- اختبار فترة الإبطاء المثلى

من أجل تقدير نموذج تصحيح الخطأ ، يجب حساب عدد فترات الإبطاء المثلى والتي تعطي

أقل قيمة ل SC وAIC، وقد تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم 71: يوضح عدد فترات الإبطاء لدوال الميزان التجاري

الدولة	عدد فترات الإبطاء	اختبار Akaike Criterion Information	اختبار Schwz Criterion
الجزائر	0	17,2230	17,3083
	1	13,2576	13,5139
	2	13,4267	13,8533
المغرب	0	9,9922	10,0775
	1	6,3365	6,5924
	2	6,4844	6,9110
تونس	0	3,9429	4,0282
	1	-0,6799*	-0,4240*
	2	-0,6005	-0,173963

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 7

بعد فحص عدد فترات الإبطاء اتضح أن هناك فترة إبطاء واحدة لكل دولة.

IV-2-3-2- تقدير نموذج تصحيح الخطأ

بعد تحقيق جميع الشروط القياسية وكمرحلة أخيرة نقوم بتقدير دوال الميزان التجاري هذه الدوال

باستعمال منهجية المربعات الصغرى وبالاعتماد على برنامج Eviews 7، والنتائج المتحصل عليها هي

كالتالي:

أ- اختبار المعنوية الكلية للنموذج

الجدول رقم 72: نتائج اختبار المعنوية الكلية لدوال الميزان التجاري

المعطيات الإحصائية	معامل التحديد R ²	معامل التحديد المعدل \bar{R}^2	إحصائية F	قيمة D-W
القيم الخاصة بالجزائر	0.2131	0.1706	0.011	1.6966
القيم الخاصة بالمغرب	0.1418	0.0954	0.0590	1.6249
القيم الخاصة بتونس	0.0305	-0.0218	0.5634	1.6728

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 7

نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة الإحصائية F للجزائر والمغرب أصغر من 10 % مما يدل

على جودة نماذج الانحدار، أي أن النموذجين مقبولين إحصائياً، أما القيمة الإحصائية الخاصة بتونس

فهي أكبر من 10 % وبالتالي النموذج غير مقبول إحصائياً. معامل التحديد R² بالنسبة للجزائر

والمغرب ضعيف، حيث أن بالنسبة للجزائر 21.31% تغيرات رصيد الميزان التجاري تفسر بالتغيرات الحاصلة في معدل سعر الصرف الاسمي، بينما 78.69% من تغيرات رصيد الميزان التجاري تفسر بعوامل أخرى خارج النموذج، وبالنسبة للمغرب فان 14.18% من تغيرات رصيد الميزان التجاري تفسر بالتغيرات الحاصلة في معدل سعر الصرف و 85.82% من تغيرات رصيد الميزان التجاري تفسر بعوامل أخرى خارج النموذج؛ أما معامل التحديد الخاص بتونس فهو ضعيف جدا، حيث أن 3.05% فقط من التغيرات الحاصلة في رصيد الميزان التجاري تفسر بتغيرات معدل سعر الصرف، بينما 96.95% تفسر بعوامل أخرى خارج النموذج.

بالنسبة للقيمة الإحصائية لديرين واتسون لجميع هذه الدول هي أقل من 2، أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

ب- تحليل اختبار معنوية متغيرات النموذج

الجدول رقم 73: نتائج اختبار معنوية متغيرات النماذج لدوال الميزان التجاري

الدول	المتغيرات المستقلة	c	Tcnt	e(-1)
الجزائر	قيمة المعنوية	0.4645	0.0580	0.0052
	قيم المعاملات	0.8802	0.3732-	0.4177-
المغرب	قيمة المعنوية	0.2259	0.0275	0.4526
	قيم المعاملات	0.2982-	0.6417	0.0403-
تونس	قيمة المعنوية	0.0462	0.9777	0.3268
	قيم المعاملات	0.1561-	0.0207-	0.0772

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 7

إن النتائج المتحصل تبين لنا ما يلي:

● بالنسبة للجزائر: أن قيمة α الخاصة بمعدل سعر الصرف الاسمي تساوي 0.0580 وهي أصغر من 10% وبالتالي هي معنوية في تفسير تغيرات رصيد الميزان التجاري الجزائري، والإشارة سالبة أي أن هناك علاقة عكسية بين معدل سعر الصرف وصيد الميزان التجاري أي أن ارتفاع معدل سعر الصرف الاسمي الجزائر بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض رصيد الميزان التجاري ب 0.137 وحدة، وهي لا تتفق مع النظرية الاقتصادية، وهذا راجع لطبيعة الصادرات الجزائرية التي تسيطر عليها المحروقات ب أكثر من 97%.

أما بالنسبة لسلسلة البواقي المبطأة سنة واحدة فنلاحظ أن قيمة α تساوي 0.0052 وهي أصغر من 1% وبالتالي هي معنوية، وإشارة المعامل هي سالبة، عليه نستنتج أن هناك علاقة طويلة الأجل بين معدل سعر الصرف الاسمي ورسيد الميزان التجاري تتجه لوضع التوازن في الآجال الطويل.

ويكون شكل دالة الميزان التجاري الجزائري على النحو التالي:

$$DBC = 0.8802 - 0.3732 * DTCNA - 0.4177 * E(-1)$$

● بالنسبة للمغرب: أن قيمة α الخاصة بمعدل سعر الصرف الاسمي تساوي 0.0275 وهي أصغر من 5% وبالتالي هي معنوية في تفسير تغيرات رصيد الميزان التجاري المغربي، والإشارة موجبة أي أن هناك علاقة طردية بين معدل سعر الصرف ورسيد الميزان التجاري. ارتفاع معدل سعر الصرف الاسمي للمغرب بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع رصيد الميزان التجاري ب 0.014 وحدة وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية.

أما بالنسبة لسلسلة البواقي المبطأة سنة واحدة فنلاحظ أن قيمة α تساوي 0.4526 وهي أكبر من 10% وبالتالي هي ليست معنوية، إلا أن إشارة المعامل هي موجبة، عليه نستنتج أنه ليس هناك علاقة طويلة الأجل بين معدل سعر الصرف الاسمي ورسيد الميزان التجاري.

ويكون شكل دالة الميزان التجاري المغربي على النحو التالي:

$$DBC = -0.2982 + 0.6417 * DTCNM - 0.0403 * E(-1)$$

● بالنسبة لتونس: أن قيمة α الخاصة بمعدل سعر الصرف الاسمي تساوي 0.9777 وهي أكبر من 10% وبالتالي هي ليست معنوية في تفسير تغيرات رصيد الميزان التجاري التونسي، والإشارة سالبة أي أن هناك علاقة عكسية بين معدل سعر الصرف ورسيد الميزان التجاري، أي أن ارتفاع معدل سعر الصرف الاسمي التونسي بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض رصيد الميزان التجاري ب 2.632 وحدة وهي تتناقض مع النظرية الاقتصادية.

أما بالنسبة لسلسلة البواقي المبطأة سنة واحدة فنلاحظ أن قيمة α تساوي 0.3268 وهي أكبر من 10% وبالتالي هي ليست معنوية، إلا أن إشارة المعامل هي موجبة، عليه نستنتج أنه ليس هناك علاقة طويلة الأجل بين معدل سعر الصرف الاسمي و رصيد الميزان التجاري.

وعليه يكون شكل دالة الميزان التجاري التونسي على النحو التالي:

$$DBC = -0.1561 - 0.0207 * DTCNT + 0.0772 * E(-1)$$

IV-2-4- اختبار سببية جرانجر

بعد تحقيق الشروط السابقة، نقوم الآن بإجراء اختبار سببية جرانجر من خلال اختبار الفرضيات

التالية:

فرضيات المعادلة الأولى

$$H_0 : \alpha_0 = \alpha_1 = 0 \quad \text{BC dose not causes TCN}_i$$

$$H_1 : \alpha_0 \neq 0 \quad \alpha_1 \neq 0 \quad \text{BC causes TCN}_i$$

فرضيات المعادلة الثانية

$$H_0 : \beta_0 = \beta_1 = 0 \quad \text{TCN}_i \text{ dose not causes BC}$$

$$H_1 : \beta_0 \neq 0 \quad \beta_1 \neq 0 \quad \text{TCN}_i \text{ causes BC}$$

إن قبول الفرضية العدمية يعني أن BC لا يسبب TCN_i، أما رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية

البديلة هذا يعني أن BC تسبب TCN_i، ونفس الشيء نقوله في المعادلة الثانية، وهذه الحالة تنطبق

على جميع الدول محل الدراسة، والنتائج المتحصل عليها هي كالتالي:

IV-2-4-1- بالنسبة للجزائر

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 11/22/16 Time: 20:38			
Sample: 1975 2015			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
TCNA does not Granger Cause BC	40	1.37780	0.2480
BC does not Granger Cause TCNA		4.19835	0.0476

المصدر: من إعداد الطالب بناء على برنامج Eviews 7

من خلال إحصائية F نلاحظ أن القيمة المحسوبة أصغر من القيمة الجدولية، وذلك انطلاقا

من قيمة $\alpha < 1\%$ وبالتالي يتم قبول فرضية العدم، أي عدم وجود علاقة سببية بين رصيد الميزان التجاري

ومعدل سعر الصرف الاسمي.

IV-2-4-2- بالنسبة للمغرب

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 11/22/16 Time: 20:44			
Sample: 1975 2015			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
TCNM does not Granger Cause BC	40	0.09903	0.7548
BC does not Granger Cause TCNM		0.15471	0.6963

المصدر: من إعداد الطالب بناء على برنامج Eviews 7

نفس الشيء من خلال إحصائية F نلاحظ أن القيمة المحسوبة أصغر من القيمة الجدولية، وذلك انطلاقاً من قيمة $\alpha < 1\%$ وبالتالي يتم قبول فرضية العدم، أي عدم وجود علاقة سببية بين رصيد الميزان التجاري المغربي ومعدل سعر الصرف الاسمي.

IV-2-4-3- بالنسبة لتونس

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 11/22/16 Time: 20:44			
Sample: 1975 2015			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
TCNT does not Granger Cause BC	40	1.22285	0.2759
BC does not Granger Cause TCNT		6.08273	0.0184

المصدر: من إعداد الطالب بناء على برنامج Eviews 7

نفس الشيء من خلال إحصائية F نلاحظ أن القيمة المحسوبة أصغر من القيمة الجدولية، وذلك انطلاقاً من قيمة $\alpha < 0.1\%$ وبالتالي يتم قبول فرضية العدم، أي عدم وجود علاقة سببية بين رصيد الميزان التجاري التونسي ومعدل سعر الصرف الاسمي.

IV-3- تقدير دالة الميزان التجاري - سعر الصرف مقابل الاورو

نقوم الآن في هذه المرحلة بتقدير دوال الميزان التجاري لهذه الدول لكن بالاعتماد على سعر صرف العملات المحلية مقابل الاورو.

IV-3-1- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

تحصلنا في المبحث الثالث من هذا الفصل على استقرارية السلاسل الزمنية لسعر الصرف الاسمي للجزائر والمغرب وتونس مقابل الاورو، بعد أخذ الفرق الأول عند مستوى المعنوية $\alpha = 1\%$ ، والآن نقوم باختبار سكون السلاسل الزمنية لرصيد الميزان التجاري لهذه الدول، بنفس الطريقة السابقة، والنتائج المتحصل عليها كانت كالتالي:

الجدول رقم 74: نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لسلاسل الميزان التجاري

مستوى المعنوية α	اختبارات جذر الوحدة ADF				المتغيرات
	القيم الحرجة	الفرق الأول	القيم الحرجة	المستوى الأول	
1%	-4,2118	-6,0443	-4,205	-1,5833	Bca
1%	-4,2118	-5,1092	-4,205	-1,464	BCm
1%	-4,2118	-4,306	-4,205	2,0686	BCt

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 7

حسب اختبار ADF الذي استخدمناه والذي تم بقطاع ومتجه، نلاحظ أن جميع السلاسل الزمنية لا تتصف بالسكون عند المستوى، وبعد أخذ الفرق الأول للسلاسل الزمنية نلاحظ أن جميع السلاسل الزمنية أصبحت تتصف بالسكون عند مستوى معنوية $1=\alpha$ %.

IV-3-2- اختبار سكون البواقي

وبما أن السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الأول، ومن أجل تقدير دوال الميزان التجاري لهذه الدول لابد من دراسة استقرارية البواقي عند المستوى الأصلي، وذلك باستخدام اختبار ADF بواسطة طريقة المربعات الصغرى OLS، والنتائج موضحة كما يلي:

الجدول رقم 75: نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لبواقي دوال الميزان التجاري

المتغير	Ea	Em	Et
المستوى Level	-1,9842	1,4935	0,44657
القيم الحرجة	-1,9493	0,739	0,21600
مستوى المعنوية α	5%	1%	1%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 7

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية $1=\alpha$ %، بالنسبة لبواقي دالة الميزان التجاري للمغرب وتونس، وعند مستوى المعنوية $5=\alpha$ % بالنسبة للجزائر وبالتالي فإن السلاسل الزمنية لبواقي دوال الميزان التجاري هي ساكنة، وهذا يعني وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وأن هناك علاقة طويلة الأجل أي هناك علاقة متجهة لوضع التوازن في الأجل الطويل، وعليه يمكن تقدير هذه الدوال باستخدام طريقة المربعات الصغرى.

IV-3-3- نموذج تصحيح الخطأ

IV-3-3-1- اختبار فترة الإبطاء المثلى

من أجل تقدير نموذج تصحيح الخطأ، يجب حساب عدد فترات الإبطاء المثلى والتي تعطي أقل قيمة ل SC و AIC، وقد تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم 76: يوضح عدد فترات الإبطاء

الدولة	عدد فترات الإبطاء	اختبار I A C	اختبار SC
الجزائر	0	17,0421	17,1274
	1	12,7984	13,0507
	2	12,9002	13,3268
المغرب	0	9,5931	9,6784
	1	5,0422	5,2982
	2	5,1305	5,5571
تونس	0	4,3256	4,41013
	1	-0,2618	-0,0085

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 7

بعد فحص عدد فترات الإبطاء اتضح أن هناك فترة إبطاء واحدة لكل دولة.

IV-3-3-2- تقدير نموذج تصحيح الخطأ

بعد تحقيق جميع الشروط القياسية وكمرحلة أخيرة نقوم بتقدير دوال الميزان التجاري لهذه الدول

باستعمال طريقة المربعات الصغرى وبالاعتماد على برنامج Eviews 7، والنتائج الموضحة بالملاحق

رقم 10 و 11 و 12، نلخصها في الجدول التالي:

أ- اختبار المعنوية الكلية للنموذج

الجدول رقم 77: نتائج اختبار المعنوية الكلية لدوال الميزان التجاري

المعطيات الإحصائية	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل \bar{R}^2	إحصائية F	قيمة D-W
القيم الخاصة بالجزائر	0.1092	0.0611	0.1175	1.557
القيم الخاصة بالمغرب	0.0522	0.0010	0.3702	1.550
القيم الخاصة بتونس	0.0902	0.0410	0.1737	1.356

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 7

نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة الإحصائية F للدول الثلاث أكبر من 10% مما يدل

على عدم جودة نماذج الانحدار، أي أن النماذج غير مقبولة إحصائيا. ومعامل التحديد R^2 بالنسبة

لجميع الدول هو تقريبا أصغر من 10%، مما يعني أن 10% من التغيرات الحاصلة في أرصدة الميزان

التجاري لهذه الدول تفسر عن طريق تغيرات معدل سعر الصرف، بينما 90% من التغيرات الحاصلة

في أرصدة الميزان التجاري لهذه الدول تفسر بعوامل أخرى خارج هذه النماذج المختارة.

القيمة الإحصائية لديرين واتسون للدول الثلاث هي أقل من 2، وبالتالي عدم وجود ارتباط ذاتي بين

الأخطاء.

أ- تحليل اختبار معنوية متغيرات النموذج

الجدول رقم 78: نتائج اختبار معنوية متغيرات النماذج لدوال الميزان التجاري

الدول	المتغيرات المستقلة	c	Tcnt	e(-1)
الجزائر	قيمة المعنوية	0.8322	0.4669	0.0468
	قيم المعاملات	0.2093	-0.1164	-0.3111
المغرب	قيمة المعنوية	0.1768	0.2574	0.3783
	قيم المعاملات	-0.2330	0.2884	-0.0487
تونس	قيمة المعنوية	0.0133	0.0877	0.3613
	قيم المعاملات	-0.1810	0.8796	0.0851

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 7

إن النتائج المسجلة بالملاحق 10 و 11 و 12، تبين لنا ما يلي:

- بالنسبة للجزائر: أن قيمة α الخاصة بمعدل سعر الصرف الاسمي تساوي 0.4669 وهي أكبر من 10% وبالتالي هي ليست معنوية في تفسير تغيرات رصيد الميزان التجاري الجزائري، والإشارة سالبة أي أن هناك علاقة عكسية بين معدل سعر الصرف وصيد الميزان التجاري أي أن ارتفاع معدل سعر الصرف الاسمي الجزائر بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع رصيد الميزان التجاري ب 0.0972 وحدة. أما بالنسبة لسلسلة البواقي المبطأة سنة واحدة فنلاحظ أن قيمة α تساوي 0.0468 وهي أصغر من 5% وبالتالي هي معنوية، وإشارة المعامل هي سالبة، وعليه نستنتج أن هناك علاقة طويلة الأجل بين معدل سعر الصرف الاسمي و رصيد الميزان التجاري تتجه في الآجال الطويل إلى وضع التوازن. وعليه يكون شكل دالة الميزان التجاري الجزائري على النحو التالي:

$$DBCE = 0.2093 - 0.1164 * DTCNA - 0.3111 * E(-1).$$

- بالنسبة للمغرب: أن قيمة α الخاصة بمعدل سعر الصرف الاسمي تساوي 0.2574 وهي أكبر من 10% وبالتالي هي ليست معنوية في تفسير تغيرات رصيد الميزان التجاري المغربي، والإشارة موجبة أي أن هناك علاقة طردية بين معدل سعر الصرف وصيد الميزان التجاري، أي أن ارتفاع معدل سعر الصرف الاسمي للمغرب بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع رصيد الميزان التجاري ب 0.2884 وحدة. أما بالنسبة لسلسلة البواقي المبطأة سنة واحدة فنلاحظ أن قيمة α تساوي 0.3783 وهي أكبر من 10% وبالتالي هي ليست معنوية، إلا أن إشارة المعامل هي سالبة، وعليه نستنتج أنه ليس هناك علاقة طويلة الأجل بين معدل سعر الصرف الاسمي وصيد الميزان التجاري.

وشكل دالة الميزان التجاري المغربي على النحو التالي:

$$DBCE = -0.2330 + 0.2884 * DTCNM - 0.0487 * E(-1).$$

• بالنسبة لتونس: أن قيمة α الخاصة بمعدل سعر الصرف الاسمي تساوي 0.0877 وهي أصغر من 10% وبالتالي هي معنوية في تفسير تغيرات رصيد الميزان التجاري التونسي، والإشارة موجبة أي أن هناك علاقة طردية بين معدل سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري، أي أن ارتفاع معدل سعر الصرف الاسمي التونسي بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع رصيد الميزان التجاري ب 0.8796 وحدة. أما بالنسبة لسلسلة البواقي المبطأة سنة واحدة فنلاحظ أن قيمة α تساوي 0.3693 وهي أكبر من 10% وبالتالي هي ليست معنوية، وإشارة المعامل هي موجبة، وعليه نستنتج أنه ليس هناك علاقة طويلة الأجل بين معدل سعر الصرف الاسمي ورصيد الميزان التجاري.

وعليه يكون شكل دالة الميزان التجاري التونسي على النحو التالي:

$$DBCE = -0.1810 + 0.8796 * DTCNT + 0.0851 * E(-1).$$

IV-3-4- اختبار سببية جرانجر

IV-3-4-1 بالنسبة للجزائر

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 11/22/16 Time: 20:37			
Sample: 1975 2015			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
TCNA does not Granger Cause BCE	40	0.57605	0.4527
BCE does not Granger Cause TCNA		0.33207	0.5679

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج 7 Eviews

نفس الشيء من خلال إحصائية F نلاحظ أن القيمة المحسوبة أصغر من القيمة الجدولية، وذلك انطلاقاً من قيمة $\alpha < 1\%$ وبالتالي يتم قبول فرضية العدم، أي عدم وجود علاقة سببية بين رصيد الميزان التجاري الجزائري ومعدل سعر الصرف الاسمي.

IV-3-4-2 بالنسبة للمغرب

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 11/22/16 Time: 20:43			
Sample: 1975 2015			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
TCNM does not Granger Cause BCE	40	1.18461	0.2835
BCE does not Granger Cause TCNM		0.08911	0.7670

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج 7 Eviews

نفس الشيء من خلال إحصائية F نلاحظ أن القيمة المحسوبة أصغر من القيمة الجدولية، وذلك انطلاقاً من قيمة $1 < \alpha$ % وبالتالي يتم قبول فرضية العدم، أي عدم وجود علاقة سببية بين رصيد الميزان التجاري المغربي ومعدل سعر الصرف الاسمي.

3-4-3-IV بالنسبة لتونس

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 11/22/16 Time: 20:45			
Sample: 1975 2015			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
TCNT does not Granger Cause BCE	40	3.17375	0.0830
BCE does not Granger Cause TCNT		0.23626	0.6298

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 7

من خلال إحصائية F نلاحظ أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وذلك انطلاقاً من قيمة $1 < \alpha$ % وبالتالي رفض فرضية العدم، أي هناك وجود علاقة سببية بين رصيد الميزان التجاري ومعدل سعر الصرف الاسمي.

قمنا في هذا الفصل بدراسة قياسية لتأثير الدولار والاورو على التجارة الخارجية للجزائر والمغرب وتونس، من خلال تقدير دالتي الطلب الأجنبي على الصادرات والطلب المحلي على السلع الأجنبية للفترة 1975-2015. كانت هذه الدراسة مبنية على أهم الشروط الأساسية للدراسة القياسية انطلاقا من دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لجميع متغيرات الدوال، فقد أظهرت النتائج أن جميع السلاسل مستقرة بعد أخذ الفرق الأول وعند مستوى معنوية $\alpha = 1\%$ باستخدام اختبار ADF بقاطع ومتجه، ثم قمنا بتحديد فترة الإبطاء المثلى والتي حددت بفترة واحدة لجميع الدوال. وكمرحلة أخيرة قمنا بتقدير هذه الدوال من خلال نموذج تصحيح الخطأ باستخدام طريقة المربعات الصغرى بالاعتماد على برنامج Eviews 7. ويمكن تلخيص أهم النتائج على النحو التالي:

فبالنسبة لدوال الطلب الأجنبي على صادرات هذه الدول فكانت العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي للشركاء التجاريين والطلب الأجنبي على السلع المحلية لهذه الدول علاقة إيجابية، تفق مع النظرية الاقتصادية....

أما علاقة سعر الصرف الاسمي بالطلب الأجنبي فكان التحليل ايجابي فقط بالنسبة للمغرب، أما بالنسبة للجزائر وتونس فلم يكن معنوي في تفسير العلاقة بين سعر الصرف والطلب الأجنبي على السلع المحلية.

كما توصلنا إلى نتيجة مشتركة في تحليل نتائج هذه الدوال مفادها أن هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع تتجه الى وضع التوازن.

أما بالنسبة لدوال الطلب المحلي على السلع الأجنبية، وجدنا أن هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي للجزائر والطلب المحلي على السلع الأجنبية، بينما بالنسبة للمغرب وتونس لم تكن هناك علاقة معنوية بين الناتج المحلي و الطلب المحلي على السلع الأجنبية.

وفي ما يتعلق بعلاقة معدل سعر الصرف الاسمي للجزائر والطلب المحلي كانت العلاقة معنوية، لكن متناقضة مع النظرية الاقتصادية، بالمقابل العلاقة في تونس والمغرب لم تكن علاقة معنوية بين سعر الصرف الاسمي و الطلب المحلي على السلع الاجنبية.

وكننتيجة لتحليل نتائج دالة الواردات توصلنا كذلك إلى أن هناك علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع تتجه الى وضع التوازن.

وفي نهاية الفصل، درسنا العلاقة السببية بين رصيد الميزان التجاري لهذه الدول ومعدل سعر الصرف الاسمي لهذه الدول على مرحلتين، و قد كانت النتائج متشابهة في مجملها باستثناء تونس أين كانت هناك علاقة سببية بين معدل سعر الصرف الاسمي ورصيد الميزان التجاري في حالة معدل سعر الصرف الاسمي للعملة المحلية مقابل الاورو.

السخافة

العامية

تناولنا في الفصل الأول الاطار النظري لسعر الصرف من خلال تحديد بعض المفاهيم، وذكر أهم أنواع سعر الصرف وأهم النظريات المتعلقة بتحديدته كنظرية تعادل القدرة الشرائية، لنعرج في الفصل الثاني على النظام النقدي الدولي بذكر أهم خصائصه وكيفية عمله من خلال جعل الدولار الأمريكي العملة المحورية في عمل هذا النظام، ثم تطرقنا إلى عوامل انهيائه.

في الفصل الثالث تطرقنا إلى المرحل التاريخية التي أدت إلى إنشاء العملة الأوروبية الموحدة، وأهم الدول الأوروبية التي تبنت هذه العملة الدولية الجديدة وما مدى تأثيرها على الاقتصاد العالمي بصفة عامة واقتصاديات الجزائر والمغرب وتونس بصفة خاصة كونها دول محل الدراسة وكذلك بحكم العلاقات التجارية الكبيرة بين هذه الدول ودول الاتحاد الأوروبي، لنصل إلى ظهور صراع الاورو دولار ودخول اليوان الصيني كطرف ثالث في هذا الصراع، من خلال السيطرة على التجارة الدولية وتبني صندوق النقد الدولي اليوان الصيني كعملة دولية.

في الفصل الرابع قمنا بدراسة تحليلية لاقتصاديات الجزائر والمغرب وتونس انطلاقا من الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها هذه الدول، وأهم النتائج المحققة في ذلك، ثم تكلمنا على مراحل تطور التجارة الخارجية لهذه الدول.

تكملة للدراسة التحليلية النظرية، قمنا في الفصل الخامس والآخر بدراسة قياسية لأثر الدولار والاورو على التجارة الخارجية لهذه الدول، انطلاقا بتحديد دوال الطلب الأجنبي على صادرات هذه الدول ودوال الطلب المحلي على السلع الأجنبية، كما قمنا بدراسة العلاقة السببية بين رصيد الميزان التجاري ومعدل سعر الصرف على مرحلتين، ففي المرحلة الأولى اعتمدنا على سعر الصرف المحلي مقابل الدولار الأمريكي، فحين أن المرحلة الثانية اعتمدنا على سعر الصرف المحلي مقابل الاورو.

1- اختبار الفرضيات

في ما يخص الفرضية الاولى، التي تنص على تنوع فوترة الشركاء التجاريين تجنبا للصدمات الخارجية، فقد أثبتت الدراسة صحة الفرضية، بضرورة تنوع الشركاء التجاريين من أجل خلق منافسة بين هؤلاء الشركاء من حيث الجودة والسعر، مما يجعل الجزائر والمغرب وتونس تستفيد بشكل مباشر من هذه المنافسة، وكما رأينا حدوث الأزمات الاقتصادية مثل أزمة الرهن العقاري التي مست الاقتصاد الأمريكي

الخلاصة العامة

وأزمة الديون السيادية بدول منطقة الاورو أثرت بصورة مباشرة أو غير مباشرة على هذه الاقتصاديات، كونها اقتصاديات نامية لا تتحمل الصدمات الخارجية بسبب ضعف الأنظمة المالية والمؤسسات النقدية والمصرفية بهذه الدول بالدرجة الأولى، وضعف النشاط الاقتصادي بصفة عامة.

في ما يخص الفرضية الثانية التي تنص على خلق منطقة تجارية حرة بين هذه الدول، فقد أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية، انطلاقاً من تحليل التطور الاقتصادي والإصلاحات الاقتصادية لهذه الدول، حيث تبين لنا أن هذه الدول تعتمد منذ استقلالها في بناء علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأوروبية والو.م.أ بالدرجة الأولى، وبالتالي إذا تم خلق منطقة تجارية حرة بين الجزائر والمغرب وتونس، فإن ذلك يمكن أن يقلص بدرجة كبيرة التبعية لدول الاتحاد الأوروبي، وتقلص تكلفة وأعباء الواردات من جهة وتحسين وتطوير الانتاج المحلي من جهة أخرى.

2- النتائج

أهم النتائج التي توصلنا إليها انطلاقاً من الدراسة القياسية، نلخصها على النحو التالي:

2-1- دوال الطلب الأجنبي على الصادرات

أ- أوجه التشابه

- النموذج القياسي المستخدم لهذه الدول كان مقبول إحصائياً، مما أعطى لنا مجالاً للتفسير والتحليل.
- قيم معامل التحديد لهذه الدول جيدة في تفسير العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة في النموذج المختار.
- العلاقة بين الناتج المحلي الأجنبي للشركاء التجاريين والطلب على صادرات هذه الدول كانت تتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن هناك علاقة طردية بينهما.
- وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتمثلة في الناتج المحلي الأجنبي والإنفاق الحكومي ومعدل سعر الصرف الاسمي والمتغير التابع المتمثل في صادرات هذه الدول، تتجه إلى وضع التوازن.

الخاتمة العامة

ب- أوجه الاختلاف

- العلاقة بين الإنفاق الحكومي والطلب الأجنبي على الصادرات لم تكن معنوية بالنسبة للجزائر وتونس، فحين أن هذه العلاقة بالنسبة للمغرب كانت ايجابية وتتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث كلما ارتفع الإنفاق الحكومي ارتفعت الصادرات.
- العلاقة بين معدل سعر الصرف الاسمي لكل من الجزائر وتونس والطلب على الصادرات لم تكن معنوية، بينما هذه العلاقة بالنسبة للمغرب كانت ايجابية وتتفق مع النظرية الاقتصادية حيث كلما ارتفع معدل سعر الصرف الاسمي للمغرب ارتفعت الصادرات المغربية.

2-2- دوال الطلب المحلي على السلع الأجنبية

أ- أوجه التشابه

- النموذج القياسي المستخدم لهذه الدول كان مقبول إحصائيا، مما أعطى لنا مجال للتفسير والتحليل.
- قيم معامل التحديد لهذه الدول جيدة في تفسير العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة في النموذج المختار.
- وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتمثلة في الناتج المحلي والإنفاق الحكومي ومعدل سعر الصرف الاسمي ومعدل التضخم والمتغير التابع المتمثل في واردات هذه الدول، وتوجه الى وضع التوازن في الاجال الطويلة.

ب- أوجه الاختلاف

- العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي للمغرب وتونس وبين واردات هذه الدول هي علاقة غير معنوية، أما بالنسبة للجزائر فهي علاقة معنوية وتتفق مع النظرية الاقتصادية حيث أنه كلما زاد الناتج المحلي الجزائري زادت قيمة الواردات.
- العلاقة بين الإنفاق الحكومي للمغرب والجزائر وبين الواردات هي علاقة غير معنوية، وفيما يخص تونس فهي علاقة معنوية وتتفق مع النظرية الاقتصادية حيث كلما زاد الإنفاق الحكومي زادت قيمة الواردات التونسية.
- العلاقة بين معدل سعر الصرف الاسمي للمغرب وتونس وبين الطلب المحلي على السلع الأجنبية هي علاقة غير معنوية، أما بالنسبة للجزائر فهي علاقة معنوية، ولكن لا تتفق مع النظرية

الخاصة العامة

الاقتصادية، فكلما ارتفع معدل سعر الصرف ارتفعت قيمة الواردات الجزائرية، وهذا يرجع تأويله إلى ضعف القدرة الإنتاجية للجزائر مما يلزم الحكومة الجزائرية الاعتماد على الواردات لتلبية الطلب المحلي.

- العلاقة بين معدل التضخم وواردات الجزائر والمغرب هي علاقة غير معنوية، بينما هذه العلاقة بالنسبة لتونس هي علاقة معنوية وتتفق مع النظرية الاقتصادية، فكلما ارتفع معدل التضخم ارتفعت قيمة الواردات التونسية، وذلك بسبب ارتفاع الأسعار على المستوى المحلي.

2-3- دوال الميزان التجاري

2-3-1- الحالة الأولى معدل سعر الصرف المحلي مقابل الدولار الأمريكي

أ- أوجه التشابه

- قيم معامل التحديد لهذه الدول ضعيفة في تفسير العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل في النموذج المختار، مما يعني أن هناك عوامل أخرى اقتصادية لم تدرج في هذا النموذج تدخل في تفسير تغيرات رصيد الميزان التجاري.
- لا توجد علاقة سببية بين معدل سعر الصرف الاسمي ورصيد الميزان التجاري لهذه الدول.

ب- أوجه الاختلاف

- النموذج الإحصائي للجزائر والمغرب غير مقبول إحصائياً، وبالتالي النتائج المتحصل عليها مضللة، فحين أن النموذج الإحصائي الخاص بتونس هو مقبول إحصائياً، وبالتالي أعطانا مجالاً للتحليل.
- العلاقة بين معدل سعر الصرف الاسمي للجزائر والمغرب وبين أرصدة الميزان التجاري هي علاقة معنوية وتتفق مع النظرية الاقتصادية، فكلما ارتفع معدل سعر الصرف الاسمي ارتفعت أرصدة الميزان التجاري، فحين أن العلاقة بالنسبة لتونس هي علاقة معنوية لكن لا تتفق مع النظرية الاقتصادية، فكلما ارتفع معدل سعر الصرف التونسي انخفض رصيد الميزان التجاري.
- بالنسبة للجزائر وجود علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف الاسمي ورصيد الميزان التجاري تتجه لوضع التوازن في الآجال الطويل، بالمقابل لا توجد علاقة طويلة الأجل في المغرب وتونس.

الخلاصة العامة

2-3-2- الحالة الثانية معدل سعر الصرف المحلي مقابل الاورو

أ- أوجه التشابه

- عدم جودة النموذج المختار لهذه الدول، وبالتالي النتائج المتحصل عليها هي نتائج مضللة.
- قيم معامل التحديد لهذه الدول ضعيفة جدا في تفسير العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل في النموذج المختار.

ب- أوجه الاختلاف

- العلاقة بين معدل سعر الصرف الاسمي لتونس والمغرب وبين رصيد الميزان التجاري هي علاقة معنوية لكن لا تتفق مع النظرية الاقتصادية، فكلما ارتفع معدل سعر الصرف انخفض رصيد الميزان التجاري، فحين أن العلاقة بالنسبة للجزائر هي معنوية وتتفق مع النظرية الاقتصادية فكلما ارتفاع معدل سعر الصرف الاسمي ارتفع رصيد الميزان التجاري الجزائري.
- بالنسبة للجزائر وتونس وجود علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف الاسمي ورصيد الميزان التجاري تتجه لوضع التوازن في الآجال الطويل، بالمقابل لا توجد علاقة طويلة الأجل في المغرب.
- لا توجد علاقة سببية بين معدل سعر الصرف الاسمي ورصيد الميزان التجاري لكل من الجزائر والمغرب، وبالنسبة لتونس هناك علاقة سببية بين هذين المتغيرين.

3-التوصيات

بعدها قمنا بالتحليل النظري للوضع الاقتصادية للجزائر والمغرب وتونس، وتحليل وضعية التجارة الخارجية لهذه الدول والتبادلات التجارية المقومة أساسا بالدولار الأمريكي والاورو، ومن خلال النتائج التي تحصلنا عليها في الدراسة القياسية لآثار الدولار والاورو على التجارة الخارجية لهذه الدول، يمكننا اقتراح بعض التوصيات للتقليل من مخاطر تقلبات أسعار الصرف من جهة وتعزيز القدرة التنافسية لهذه الدول من جهة أخرى، ومن جملة هذه التوصيات ما يلي:

- بالنسبة للجزائر يجب تنويع الصادرات وعدم الاعتماد فقط على عنصر الطاقة، من أجل دفع عجلة التنمية المحلية للتقليل من فاتورة الواردات، التي بلغت مبالغ ضخمة جدا.
- بالنسبة لتونس تطوير القطاع السياحي بصورة أحسن بحكم المقومات والخبرة التي تمتلكها في هذا الميدان.

الخاتمة العامة

- بالنسبة للمغرب تطوير القطاع الفلاحي والسياحي لتعزيز مصادر أكثر للعملة الصعبة.
- تعزيز التعاون الاقتصادي بين هذه الدول، بترك الصراعات السياسية التي لا تخدم أي طرف جانبا، خاصة عندما نعلم أن هناك تقارب جغرافي وتشابه كبير في عادات وتقاليد مجتمعات هذه الدول.
- تسهيل إجراءات تنقل عوامل الإنتاج بين هذه الدول، من أجل تقليل تكلفة الإنتاج، وخلق قدرة تنافسية لهذه الاقتصاديات.
- إمكانية خلق منطق حرة بين هذه الدول، وإمكانية توسيعها لتشمل دول مجاورة أخرى.
- تفعيل دور اتحاد المغرب العربي الكبير، من خلال مثلا خلق عملة نقدية موحدة، لتسهيل اجراءات الدفع والتمويل.
- تفعيل دور البورصة خاصة بالنسبة للجزائر، لخلق استثمارات جديدة والتقليص من ظاهرة اكتناز الاموال.
- إنشاء مكاتب الصرف بالنسبة للجزائر خلسة لتسهيل عملية تحويل العملات، للحد من البيروقراطية وتسهيل عمليات التصدير التي أصبحت تشكل هاجس كبير بالنسبة للمصدرين المحليين.
- إمكانية تفعيل الشراكة التجارية الصينية المغاربية، باعتبار الصين أصبحت قوة اقتصادية عالمية.

المراجع

المراجع*

مراجع المذكرة

المراجع باللغة العربية

الكتب

- 1 أكرم حداد، مشهور هذلول، "النقود و المصارف -مدخل تحليلي و نظري"، دار وائل للنشر و التوزيع 2005.
- 2 أمين صيد، "سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات"، مكتبة حسن العصرية، بيروت 2013.
- 3 إبراهيم عبد العزيز النجار، "الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي"، الدار الجامعية الإسكندرية 2009.
- 4 الطاهر لطرش، "الاقتصاد النقدي و البنكي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2013.
- 5 الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007.
- 6 توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، "الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية"، دار صفاء للنشر و التوزيع 2010.
- 7 جوزيف دانيالز، ديفيد فانهوز، التعريب محمد حسن حسني، "اقتصاديات النقود والتمويل الدولي"، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2012.
- 8 جون بيندر وسامون أشرود الترجمة لخالد غريب، "الاتحاد الأوروبي مقدمة قصيرة جدا"، هنداوي 2015.
- 9 حسام علي داود، خالد محمد السواعي، "الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج E-views 7"، دار المسيرة 2013.
- 10 حسن نافعة، "الاتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة"، عربيان مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت لبنان 2004.
- 11 رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، خالد احمد فرحان المشهداني، "النقود والمصارف"، دار الأيام 2013.
- 12 زينب حسين عوض الله، "الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 2004.
- 13 زينب حسين عوض الله، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، الدار الجامعية مطابع الأمل، بيروت بدون ذكر التاريخ.
- 14 سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الفائدة وسعر الصرف وانعكاسها على ميزان المدفوعات"، دار اليازوري للنشر والتوزيع 2011.
- 15 شعبان عبده أبو العز المحلاوي، حرب العملات وتأثيرها على الاقتصاد المصري"، دار النهضة العربية - القاهرة 2012.
- 16 شيخي محمد، "طرق الاقتصاد القياسي - محاضرات وتطبيقات"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن 2012.
- 17 صلاح احمد هريدي، "تاريخ العلاقات الدولية والحضارة-الحديثة"، ط1، دار وفاء لندنيا الطباعة والنشر والاسكندرية، مصر 2003.
- 18 صلاح أحمد هريدي، "تاريخ العلاقات الدولية والحضارة- الحديثة"، ط1، دار وفاء لندنيا الطباعة والنشر الإسكندرية، مصر 2003.

المراجع

- 19 ضياء مجيد، "الاقتصاد النقدي المؤسسة النقدية- البنوك التجارية - البنوك المركزية"، مؤسسة شباب الجامعة 2008.
- 20 طراد إسماعيل إبراهيم، "إدارة العملات الأجنبية"، بدون ذكر الناشر ناشر، ط2، عمان، 2005.
- 21 عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، "سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، نظرية وتطبيقات"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان 2011.
- 22 عبد القادر خليل، "مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي- الجزء الأول"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2012.
- 23 عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، بدون ذكر الناشر، 2004.
- 24 عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 25 عبد المطلب عبد المجيد، "السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي"، الدار الجامعية الإسكندرية، بدون ذكر سنة النشر.
- 26 عبد المطلب عبد المجيد، "اقتصاديات النقود والبنوك - الأساسيات والمستحدثات"، الدار الجامعية 2007.
- 27 عدنان تايه النعيمي، "إدارة العملات الأجنبية"، دار المسيرة الأردن 2012.
- 28 عوض طالب، "التجارة الدولية نظريات وسياسات"، الطبعة الأولى، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 1995.
- 29 فاطمة الزهراء خبازي، "النظام النقدي الدولي - المنافسة الاورو - دولار"، دار اليازوري 2013.
- 30 لخلو موسى بوخاري، "سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي"، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان 2010.
- 31 ماهر كنج شكر، مروان عوض، "المالية الدولية، العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية و التطبيق"، دار حامد للنشر والتوزيع 2004.
- 32 مجدي محمود شهاب، "الوحدة النقدية الأوروبية- الإشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة العربية"، دار الجامعة الجديدة للنشر 1998.
- 33 محسن أحمد الخضير، "الاقتصاد العالمي والدولار"، هلا للنشر والتوزيع، 2008.
- 34 محمد حمد القشاطشة، "النظام الاقتصادي السياسي الدولي"، دار وائل للنشر والتوزيع 2013.
- 35 محمد عبد السميع عناني، "التحليل القياسي والإحصائي للعلاقات الاقتصادية ..."، الدار الجامعية 2009.
- 36 مسعود مجيطة، "دروس في المالية الدولية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2013.

المذكرات

- 1 ابراهيم بلخوجة، "دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي في ضوء اتفاق الشراكة الاورو جزائرية- دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد دولي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بسكرة 2013.
- 2 أحميمة خالد، "أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي دراسة حالة الجزائر

المراجع

- خلال الفترة 2005-2011"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد دولي كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة بسكرة 2013.
- 3 أسيا الوافي، "التكتلات الاقتصادية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد دولي قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 2007.
- 4 بغداد زيان، "تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية دولية، جامعة وهران دفعة 2012/2013.
- 5 جعفر عدالة، "توسيع الاتحاد الأوروبي و تأثيره على الشراكة الأوروبية المغاربية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع علاقات دولية، جامعة الجزائر، دفعة 2007-2008.
- 6 جعفر عمار، "إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية-دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر 1990-2010"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة 2013.
- 7 درقال يمينة، "دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير-اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2010.
- 8 دلامي نجية، "دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية واقتصاد دولي قسم العلوم الاقتصادية جامعة الشلف 2011/2012.
- 9 رواق خالد، "أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة بسكرة 2013.
- 10 زكري مريم، "البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية المغاربية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخص دراسات اورومتوسطية كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة تلمسان 2011.
- 11 زوين إيمان، "دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية-دراسة حالة الجزائر"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2011.
- 12 سمة ملاح، "النظام النقدي الدولي في ظل المنافسة اليورو- دولار"، مذكر تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية و اقتصاد دولي، جامعة بسكرة 2013.
- 13 شلال رشيد، "تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر-03-2011.
- 14 شوقي طارق، "أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة باتنة 2009.
- 15 صالح فوزية، "انعكاسات تغير سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية الكلية (النمو الاقتصادي والتضخم وحركة رؤوس الأموال الدولية) دراسة حالة الجزائر للفترة 2000-20156"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة 2015/2015.
- 16 صحراوي سعيد، "محددات سعر الصرف، دراسة قياسية لنظرية تعادل القدرة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر"، مذكرة

المراجع

- لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2010.
- 17 صلاح الدين شريط، "دور صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية، دراسة تجريبية جمهورية مصر العربية مع إمكانية تطبيقها على الجزائر"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر -3- 2012.
- 18 عادل بلجبل، "التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الإقليمي، دراسة مقارنة بين مجموعة 15 ومجموعة 25"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، بدون ذكر السنة.
- 19 عبد الجليل هجيرة، "أثر تغيرات سعر الصرف على... دراسة حالة..."، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان 2012.
- 20 علة محمد، "أفضلية الدولار كنظام لسعر الصرف وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003.
- 21 فطيمة حفيظ، "الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو في دول المغرب العربي (الجزائر والمغرب وتونس)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 2010.
- 22 كلثوم كباي، "التنافسية وإشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي - دراسة حالة الجزائر والمغرب وتونس"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 2008.
- 23 لخضاري نجاة، "التكامل النقدي الأوروبي، منطقة النقد المثالية ومدى استفادة الدول العربية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص نقود ومالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان 2006/2005.
- 24 مشهور هذلول بربور، "العوامل المؤثرة في انتقال أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن 1985-2006"، أطروحة دكتوراه، تخصص المصارف، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية 2008.
- 25 مراد عبد القادر، "دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص النمذجة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2011.
- 26 موري سمية، "اثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان 2010.
- 27 يونس رحمة، "تداعيات أزمة الديون السيادية على العملة الموحدة في منطقة اليور، دراسة حالة اليونان في منطقة اليور"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة بسكرة 2014.

المجلات والدوريات

- 1 أحمد سلامي، محمد شيخي، "اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2011"، مجلة الباحث العدد 13/2013.
- 2 العباس بلقاسم، "سياسات أسعار الصرف"، سلسلة دورية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23، نوفمبر 2003، السنة الثانية.

المراجع

- 3 المجلة الاقتصادية، العدد 43.
- 4 المخطط الحادي عشر للتنمية (2007-2011)، وزارة التنمية والتعاون الدولي، تونس جويلية 2007.
- 5 الوزارة المنتدبة لدى وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي المكلفة بالتجارة المغربية، بطاقة عن المملكة المغربية، بدون ذكر التاريخ.
- 6 بوالكور نورالدين، " أزمة الدين السيادي في اليونان: الأسباب والحلول"، مجلة الباحث العدد 2013/13.
- 7 بودري الشريف، "مستقبل الدولار الأمريكي كعملة دولية في ظل التوجه نحو عملات عالمية أخرى"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية و القانونية، العدد 13* جانفي 2015.
- 8 تحليل رقمي للتجارة الخارجية المغربية 2000-2013، الوزارة المنتدبة لدى وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي المكلفة بالتجارة الخارجية، افريل 2014.
- 09 حاكم بوحفص، "الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا، دراسة مقارنة بين المغرب والجزائر وتونس"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد السابع.
- 10 رابح شريط، "الإقتصاد الجزائري واليورو"، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، مجلة دولية، كلية العلوم الإقتصادية العدد 08، السنة 2003.
- 11 شعيب بونوة، خياط رحيمة، "سياسة سعر الصرف بالجزائر - نموذج قياسية للدينار الجزائري"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية 2011-5.
- 12 صبحي حسون الساعدي، أياد حماد عباد، " أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4- العدد 7، 2011.
- 13 صلاح الصيفي، "انخفاض قيمة الدولار.. وتأثيره على الاقتصاد الدولي"، مؤسسة الإسلام اليوم بتاريخ 28-02-2016.
- 14 صندوق النقد الدولي، " آفاق الاقتصاد العالمي"، 2014/08.
- 15 عابد العبدلي، "محددات الطلب على الواردات المملكة العربية السعودية في اطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ"، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الازهر، العدد 32، 2007.
- 16 عبد الحميد مرغيت، "الاتحاد النقدي الأوروبي، أصوله - أدائه ومشكلاته"، مقالة منشورة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة جيجل - الجزائر - بدون ذكر التاريخ.
- 17 علي فلاح المناصير ووصفي عبد الكريم الكساسب، "الأزمة المالية العالمية حقيقتها... أسبابها... تداعياتها... وسبل العلاج"، جامعة الزرقاء الخاصة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية 2009.
- 18 عيه عبد الرحمن، " دور الدولار الأمريكي في التأثير في الاقتصاد العالمي، حول الدول العربية النفطية"، المؤتمر العالمي العاشر، بيروت - لبنان، ديسمبر 2009.
- 19 غراية زهير ومعزوز لقمان، " أزمة الديون بمنطقة اليورو 2010 جذورها وتداعياتها واليات إدارتها"، مجلة دفاتر اقتصادية؛ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة زيان عاشور، العدد الثاني مارس 2011
- 20 فريد كورتل، "الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية"، مداخلة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،

المراجع

جامعة سكيكدة، بدون تاريخ.

- 21 فيصل بملولي، "التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الاورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية"، مجلة الباحث العدد 2012/11.
- 22 كامل كاظم علاوي، محمد غالي راهي، "تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 1974-2010"، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 29.
- 23 لعراية مولود وبوعروج لمياء، "بعض آثار اليورو وتقلباته على اقتصاديات الدول العربية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31-المجلد ب، جوان 2009.
- 24 لقمان معزوز، شريف بودري، "المنافسة بين الدولار والايورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي"، مجلة الباحث، العدد 2011/09.
- 25 م.م. مصطفى كامل، "العملة الأوربية الموحدة وانعكاساتها على واقع المصارف العربية مع التركيز على حالة مصر"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السابعة- العدد 2009/23.
- 26 ماجدة مدوخ، "النظام النقدي الأوروبي"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات العدد 3 سنة 2008، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الاغواط.
- 27 محمد الأمين بن قسيمة، "إستراتيجية ترقية وتحسين تنافسية القطاع الصناعي التونسي للفترة 2007-2016"، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، بدون ذكر السنة والمكان.
- 28 محمد بن بوزيان والطاهر زباني، " الاورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة مقارنة مع تونس والمغرب"، مداخلة بالملتقى الوطني الأول بعنوان الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة - ماي 2002 - جامعة البليدة.

المراجع باللغة الأجنبية

- 1 Christian BIALES, "La Zone Euro ", Première Partie 05-2014, P267.
- 2 Cécile BASTIDON GILLES, Jacques BRASSEUL, Philpe GILLES, " Histoire de La globalisation financière", ARMAND COLIN, Paris 2010, P 92.
- 3 Ghassen Bouslama, Christophe Bouteiller, Claude Ducouloux Favard, Gaëlle Le Guirriec-Milner, Sfwan Mchawarb, Juliette Pilverdier ; Peter Rajsingh, Eric Vernier, " La Crise en 40 Concepts Clés", RB édition, Paris 2013., P23.
- 4 HANSPETER K SCHELLER, " La Banque Centrale Européenne, Histoire, Role et Fonctions", Banque Centrale Européenne 2004.
- 5 J. Peyrard -g-Soularae "Risque de Change et gestion de l'Entreprise", librairie Vuibert, Juillet 1986, Paris France.
- 6 Jean Pierre Faugère ; " Le système Financier et monétaire international " ; NATHAN 5^{eme} édition 2000.
- 7 Jean Pierre Faugiere, Colette Voisin, "Le système financier et monétaire international- crises et mutation ", Nathan 5^{ieme} édition 2005, P 88.
- 8 Jean-Claude Trichet, " La Banque Centrale Européenne, l'Euro système, le Système Européen de Banques centrales" , Francfort Avril 2009.

المراجع

- 9 Jean-Pierre-Faugère, " *Economie Européenne*", 2^{ème} édition, presse de science Po/Dalloz-2002.
- 10 Joschka fischer, " *le nouvel economist* " , L'Europe Fédérale Paris, N°1152 Mai 2000.
- 11 Laurence ABADIE, Catherine MERCIER-SSUISSA, " *Finance Internationale* ", Armand Colon, 2011.

المجلات والدوريات

- 1 Commission Européenne, " *Comprendre les politiques de l'Union Européenne* ", Office des publications de l'union Européenne, Luxembourg 201.
- 2 Euro-Mediterranean statistics, eurostat, Luxembourg, 2015 edition.
- 3 Journal Officiel de l'Union Européenne, C 326du 26-10-2012.
- 4 " *Le Traité de Maastricht* ", Banque de France, Novembre 2005.
- 5 M^{er} DIEMER, Les Cours de l'économie générale, IUFM AUVRGNE, sans date.
- 6 Michel Aglietta, Camille Baulant, Virginie Coudert, " *Compétitivité et Régimes de Change en Europe Centrale* ", C E P I I, Octobre 1998.
- 7 Mohamed Ben Abdallah, Imed Drine, " *Taux de Change réel et Fluctuations Economique : cas de la Tunisie* ", 3^{ème} rencontre Euro-méditerranéennes, Nice Octobre 1999.
- 8 Naoufel ZIADI, Ali ABDALLAH, " *Le Taux de Change, Ouverture et Croissance Economique au Maghreb* ", Commission Economique pour l'Afrique des Nation Unies Rabat-Maroc Octobre 2007.
- 9 "World economic Situation and prospects", United Nations, New York 2014.

مواقع الانترنت

- 1 <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=333959>
- 2 <http://araa.sa/index.php?view=article&idl>
- 3 http://archive.arabic.cnn.com/2011/independent.opinions/12/14/currency.J_Anani
- 4 <http://www.http://arab-eu.blogspot.com>
- 5 <http://www.ahewar.org/debats/>
- 6 <http://www.ahram.org>.
- 7 <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/> <http://www.startimes.com/f.aspx?t>
- 8 <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness>
- 9 <http://www.daharchives.alhayat.com>
- 10 <http://www.data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG>
- 11 <http://www.douane.gov.dz>
- 12 <http://www.fxtop.com/fr/historique>
- 13 <http://www.ins.tn>
- 14 <http://www.ktuf.org/alamel>
- 15 <http://www.leconomiste.com>.

الملاحق

الملحق

الملحق رقم 1

تقدير دالة الصادرات الجزائرية

Dependent Variable: DXA

Method: Least Squares

Date: 12/12/16 Time: 16:10

Sample (adjusted): 1976 2015

Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-6.215751	9.495857	-0.654575	0.5170
DPIBE	0.111594	0.059971	1.860790	0.0712
DTCNA	-1.306491	1.192564	-1.095531	0.2808
DGA	-0.091349	0.774711	-0.117913	0.9068
U(-1)	-1.171154	0.163286	-7.172393	0.0000
R-squared	0.604128	Mean dependent var	0.811725	
Adjusted R-squared	0.558885	S.D. dependent var	53.52998	
S.E. of regression	35.55272	Akaike info criterion	10.09638	
Sum squared resid	44239.85	Schwarz criterion	10.30749	
Log likelihood	-196.9276	Hannan-Quinn criter.	10.17271	
F-statistic	13.35310	Durbin-Watson stat	2.097005	
Prob(F-statistic)	0.000001			

الملحق رقم 2

تقدير دالة الصادرات المغربية

Dependent Variable: DXM

Method: Least Squares

Date: 12/12/16 Time: 16:12

Sample (adjusted): 1976 2015

Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.687753	0.287346	-2.393470	0.0222
DPIBE	0.011305	0.002424	4.664530	0.0000
DTCNM	0.556503	0.243612	2.284385	0.0285
DGM	0.107465	0.022581	4.759085	0.0000
U(-1)	-0.177010	0.115630	-1.530826	0.1348
R-squared	0.796666	Mean dependent var	0.850525	
Adjusted R-squared	0.773428	S.D. dependent var	2.095276	
S.E. of regression	0.997343	Akaike info criterion	2.949025	
Sum squared resid	34.81426	Schwarz criterion	3.160135	
Log likelihood	-53.98050	Hannan-Quinn criter.	3.025355	
F-statistic	34.28265	Durbin-Watson stat	1.593526	
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق

الملحق رقم 3 تقدير دالة الصادرات التونسية

Dependent Variable: DXT
Method: Least Squares
Date: 12/12/16 Time: 16:14
Sample (adjusted): 1976 2015
Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.567428	0.445926	-1.272472	0.2116
DPIBE	0.010166	0.002878	3.532839	0.0012
DTCNT	-2.970695	3.028331	-0.980968	0.3333
DGT	-0.002573	0.002943	-0.874382	0.3879
U(-1)	-0.419210	0.176473	-2.375490	0.0231
R-squared	0.624416	Mean dependent var	0.317425	
Adjusted R-squared	0.581492	S.D. dependent var	1.983994	
S.E. of regression	1.283489	Akaike info criterion	3.453509	
Sum squared resid	57.65701	Schwarz criterion	3.664619	
Log likelihood	-64.07019	Hannan-Quinn criter.	3.529840	
F-statistic	14.54706	Durbin-Watson stat	1.666889	
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق رقم 4 تقدير دالة الواردات الجزائرية

Dependent Variable: DIMA
Method: Least Squares
Date: 12/12/16 Time: 16:18
Sample (adjusted): 1976 2015
Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.212086	0.312122	-0.679495	0.5014
DPIB	0.107773	0.034116	3.159023	0.0033
DTCNA	0.031878	0.045773	0.696441	0.4909
DGA	0.202096	0.041531	4.866135	0.0000
DTINF	0.041767	0.045731	0.913320	0.3675
U(-1)	-0.908961	0.162763	-5.584562	0.0000
R-squared	0.775763	Mean dependent var	1.017525	
Adjusted R-squared	0.742787	S.D. dependent var	2.799155	
S.E. of regression	1.419624	Akaike info criterion	3.676143	
Sum squared resid	68.52133	Schwarz criterion	3.929475	
Log likelihood	-67.52285	Hannan-Quinn criter.	3.767739	
F-statistic	23.52505	Durbin-Watson stat	1.505717	
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق

الملحق رقم 5 تقدير دالة الواردات المغربية

Dependent Variable: DIMM
Method: Least Squares
Date: 12/12/16 Time: 16:19
Sample (adjusted): 1976 2015
Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.481782	0.264438	1.821905	0.0773
DPIBE	-0.005107	0.099206	-0.051476	0.9592
DTCNM	-0.275232	0.267829	-1.027640	0.3114
DGM	0.225629	0.030726	7.343284	0.0000
DTINF	0.091423	0.075815	1.205872	0.2362
U(-1)	-0.259754	0.142257	-1.825956	0.0767
R-squared	0.689613	Mean dependent var	0.951975	
Adjusted R-squared	0.643967	S.D. dependent var	1.831495	
S.E. of regression	1.092825	Akaike info criterion	3.152890	
Sum squared resid	40.60506	Schwarz criterion	3.406222	
Log likelihood	-57.05781	Hannan-Quinn criter.	3.244487	
F-statistic	15.10811	Durbin-Watson stat	1.322138	
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق رقم 6 تقدير دالة الواردات التونسية

Dependent Variable: DMT
Method: Least Squares
Date: 12/12/16 Time: 16:22
Sample (adjusted): 1985 2015
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.160645	0.202978	0.791439	0.4361
DPIB	0.050075	0.132855	0.376918	0.7094
DTCNT	-0.961795	1.570260	-0.612507	0.5457
DGT	0.468008	0.074858	6.251975	0.0000
DTINF	0.315461	0.103289	3.054174	0.0053
U(-1)	-0.799206	0.196294	-4.071484	0.0004
R-squared	0.740531	Mean dependent var	0.431645	
Adjusted R-squared	0.688637	S.D. dependent var	1.275650	
S.E. of regression	0.711812	Akaike info criterion	2.329979	
Sum squared resid	12.66691	Schwarz criterion	2.607525	
Log likelihood	-30.11468	Hannan-Quinn criter.	2.420453	
F-statistic	14.27010	Durbin-Watson stat	1.995113	
Prob(F-statistic)	0.000001			

الملحق

تقدير دوال الميزان التجاري

الملحق رقم 07

تقدير دالة الميزان التجاري الجزائري بالدولار

Dependent Variable: DBC
Method: Least Squares
Date: 12/12/16 Time: 16:33
Sample (adjusted): 1976 2015
Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.880271	1.190922	0.739151	0.4645
DTCNA	-0.373224	0.190797	-1.956131	0.0580
E(-1)	-0.417785	0.140638	-2.970642	0.0052
R-squared	0.213152	Mean dependent var	-0.305925	
Adjusted R-squared	0.170620	S.D. dependent var	7.510681	
S.E. of regression	6.839999	Akaike info criterion	6.755491	
Sum squared resid	1731.067	Schwarz criterion	6.882157	
Log likelihood	-132.1098	Hannan-Quinn criter.	6.801289	
F-statistic	5.011540	Durbin-Watson stat	1.696629	
Prob(F-statistic)	0.011857			

الملحق رقم 08

تقدير دالة الميزان التجاري المغربي بالدولار

Dependent Variable: DBC
Method: Least Squares
Date: 12/12/16 Time: 16:36
Sample (adjusted): 1976 2015
Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.298220	0.242155	-1.231527	0.2259
DTCNM	0.641780	0.279563	2.295658	0.0275
E(-1)	-0.040355	0.053163	-0.759080	0.4526
R-squared	0.141828	Mean dependent var	-0.212075	
Adjusted R-squared	0.095441	S.D. dependent var	1.587121	
S.E. of regression	1.509485	Akaike info criterion	3.733452	
Sum squared resid	84.30611	Schwarz criterion	3.860118	
Log likelihood	-71.66904	Hannan-Quinn criter.	3.779250	
F-statistic	3.057456	Durbin-Watson stat	1.624907	
Prob(F-statistic)	0.059037			

الملحق

الملحق رقم 09

تقدير دالة الميزان التجاري التونسي بالدولار

Dependent Variable: DBC
Method: Least Squares
Date: 12/12/16 Time: 16:38
Sample (adjusted): 1976 2015
Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.156110	0.075675	-2.062890	0.0462
DTCNT	-0.020763	0.738141	-0.028128	0.9777
E(-1)	0.077272	0.077760	0.993716	0.3268
R-squared	0.030530	Mean dependent var	-0.151450	
Adjusted R-squared	-0.021874	S.D. dependent var	0.431273	
S.E. of regression	0.435965	Akaike info criterion	1.249528	
Sum squared resid	7.032419	Schwarz criterion	1.376194	
Log likelihood	-21.99057	Hannan-Quinn criter.	1.295327	
F-statistic	0.582582	Durbin-Watson stat	1.672880	
Prob(F-statistic)	0.563495			

الملحق رقم 10

تقدير دالة الميزان التجاري الجزائري بالاورو

Dependent Variable: DBCE
Method: Least Squares
Date: 12/12/16 Time: 16:40
Sample (adjusted): 1976 2015
Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.209371	0.981076	0.213410	0.8322
DTCNA	-0.116482	0.158442	-0.735170	0.4669
E(-1)	-0.311141	0.151286	-2.056645	0.0468
R-squared	0.109264	Mean dependent var	-0.277900	
Adjusted R-squared	0.061116	S.D. dependent var	5.727422	
S.E. of regression	5.549644	Akaike info criterion	6.337383	
Sum squared resid	1139.546	Schwarz criterion	6.464049	
Log likelihood	-123.7477	Hannan-Quinn criter.	6.383182	
F-statistic	2.269342	Durbin-Watson stat	1.557808	
Prob(F-statistic)	0.117586			

الملحق

الملحق رقم 11 تقدير دالة الميزان التجاري المغربي بالاورو

Dependent Variable: DBCE
Method: Least Squares
Date: 12/12/16 Time: 16:42
Sample (adjusted): 1976 2015
Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.233018	0.169239	-1.376864	0.1768
DTCNM	0.288459	0.250764	1.150320	0.2574
E(-1)	-0.048769	0.054689	-0.891759	0.3783
R-squared	0.052294	Mean dependent var	-0.192600	
Adjusted R-squared	0.001067	S.D. dependent var	1.040245	
S.E. of regression	1.039690	Akaike info criterion	2.987760	
Sum squared resid	39.99534	Schwarz criterion	3.114426	
Log likelihood	-56.75521	Hannan-Quinn criter.	3.033559	
F-statistic	1.020823	Durbin-Watson stat	1.550451	
Prob(F-statistic)	0.370222			

الملحق رقم 12 تقدير دالة الميزان التجاري التونسي بالاورو

Dependent Variable: DBCE
Method: Least Squares
Date: 12/12/16 Time: 16:43
Sample (adjusted): 1976 2015
Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.181041	0.069650	-2.599275	0.0133
DTCNT	0.879622	0.501434	1.754211	0.0877
E(-1)	0.085154	0.092118	0.924396	0.3613
R-squared	0.090252	Mean dependent var	-0.136575	
Adjusted R-squared	0.041076	S.D. dependent var	0.423984	
S.E. of regression	0.415184	Akaike info criterion	1.151850	
Sum squared resid	6.377988	Schwarz criterion	1.278516	
Log likelihood	-20.03701	Hannan-Quinn criter.	1.197649	
F-statistic	1.835301	Durbin-Watson stat	1.356923	
Prob(F-statistic)	0.173796			

الملحق

الملحق رقم 13: البيانات الخاصة بالجزائر المستخدمة في الدراسة القياسية

DOL/DZD	EUR/DZD	Bca	Tinfa	Ga	Xa	Ma	PIBe	PIBa	السنوات
3,949	4,717	(1,443)	8,230	17,001	5,241	6,684	496,68	15,558	1975
4,164	4,547	(0,730)	9,430	18,449	5,860	6,580	536,453	17,528	1976
4,147	4,658	(2,339)	11,989	23,311	6,414	8,753	601,645	20,972	1977
3,966	4,985	(3,858)	17,523	30,222	6,732	10,590	705,079	26,364	1978
3,853	5,162	(0,571)	11,348	33,814	10,354	10,925	818,293	33,243	1979
3,972	5,362	1,694	9,517	40,651	14,540	12,846	902,2	42,345	1980
5,087	5,431	1,645	14,654	42,704	15,338	13,693	903,261	44,349	1981
5,088	4,792	0,871	6,542	44,336	13,980	13,109	913,875	45,207	1982
5,216	4,493	1,044	5,967	47,757	13,635	12,591	955,218	48,801	1983
5,255	4,004	(0,943)	8,116	54,641	13,805	14,748	1007,644	53,698	1984
4,701	3,444	(1,829)	10,482	59,768	13,664	15,493	1067,455	57,938	1985
4,249	4,118	(6,571)	12,371	70,268	8,188	14,759	1249,037	63,696	1986
4,499	5,160	(2,763)	7,441	69,505	9,525	12,288	1410,784	66,742	1987
6,519	7,611	(4,193)	5,911	63,282	9,163	13,356	1532,406	59,089	1988
8,061	8,792	(5,493)	9,304	61,125	10,369	15,862	1612,126	55,631	1989
8,436	10,694	(0,927)	16,652	62,972	14,545	15,472	1841,092	62,045	1990
20,388	25,113	2,523	25,886	43,193	13,311	10,788	1908,751	45,715	1991
22,627	29,386	0,696	31,669	47,307	12,154	11,458	2062,415	48,003	1992
24,148	28,579	(0,677)	20,540	50,623	10,880	11,557	2035,25	49,946	1993
32,953	39,534	(1,498)	29,049	44,041	9,585	11,083	2152,56	42,543	1994
44,844	59,709	(1,170)	29,779	42,934	10,940	12,110	2349,304	41,764	1995
56,684	73,131	2,729	18,679	44,211	13,969	11,240	2435,623	46,941	1996
63,810	72,109	4,611	5,733	43,568	14,890	10,279	2421,309	48,178	1997
57,940	64,508	0,033	4,950	48,158	10,880	10,849	2526,496	48,188	1998
72,974	77,675	1,520	2,624	47,121	13,040	11,520	2614,098	48,641	1999
78,777	72,668	10,860	0,339	43,930	22,560	11,700	2625,523	54,790	2000
78,439	70,208	8,032	4,225	46,712	20,085	12,053	2694,926	54,745	2001
78,435	74,174	5,605	1,418	51,155	20,152	14,547	2832,335	56,760	2002
76,416	86,311	9,787	4,268	58,110	25,990	16,203	3152,149	67,864	2003
71,703	89,210	12,291	3,961	73,034	34,175	21,884	3456,114	85,325	2004
72,463	90,129	23,871	1,382	79,327	48,714	24,843	3641,214	103,198	2005
72,621	91,163	31,471	2,314	85,558	57,121	25,651	3852,863	117,027	2006
69,444	95,088	29,963	3,673	105,015	63,531	33,568	4183,752	134,977	2007
64,428	94,632	33,244	4,862	138,062	82,340	49,096	4392,726	171,001	2008
72,143	100,610	(0,798)	5,734	138,008	48,533	49,331	4178,789	137,211	2009
73,621	97,554	11,321	3,913	149,887	61,975	50,654	4236,993	161,207	2010
73,030	101,611	20,370	4,521	179,643	77,581	57,211	4465,944	200,013	2011
77,806	99,906	17,640	8,894	191,047	77,123	59,483	4436,333	209,047	2012
79,784	105,970	5,892	3,253	203,812	69,659	63,767	4596,791	209,704	2013
80,747	107,135	(3,100)	2,916	216,619	65,185	68,285	4710,792	213,518	2014
100,530	111,463		4,784				4581,803	166,839	2015

الملحق

الملحق رقم 14: البيانات الخاصة بالمغرب المستخدمة في الدراسة القياسية

USD/MAD	EUR/MAD	BCm	Tinfm	Gm	Xm	Mm	PIBe	PIBm	السنوات
4,052	4,840	(0,977)	7,918	9,962	2,019	2,996	496,68	8,985	1975
4,419	4,826	(1,803)	8,502	11,388	1,717	3,520	536,453	9,584	1976
4,503	5,058	(2,257)	12,597	13,307	1,866	4,123	601,645	11,050	1977
4,167	5,238	(1,814)	9,716	15,050	2,166	3,980	705,079	13,237	1978
3,899	5,224	(2,044)	8,331	17,958	2,706	4,750	818,293	15,912	1979
4,074	5,501	(1,884)	9,408	23,613	4,201	6,085	902,2	21,729	1980
6,096	6,508	(2,152)	12,492	19,939	4,032	6,184	903,261	17,788	1981
6,673	6,285	(2,146)	10,527	19,839	3,822	5,968	913,875	17,692	1982
7,746	6,672	(1,155)	6,207	17,406	3,697	4,852	955,218	16,251	1983
9,290	7,080	(1,348)	12,447	16,173	3,800	5,148	1007,644	14,825	1984
9,409	6,893	(1,243)	7,728	16,234	3,824	5,067	1067,455	14,991	1985
8,226	7,973	(1,268)	8,733	20,730	4,258	5,526	1249,037	19,462	1986
7,754	8,893	(1,021)	2,698	22,787	4,893	5,914	1410,784	21,765	1987
9,048	10,564	(0,037)	2,369	25,742	6,425	6,462	1532,406	25,705	1988
8,993	9,809	(1,379)	3,260	27,693	5,935	7,314	1612,126	26,314	1989
7,762	9,841	(1,366)	6,782	31,812	7,411	9,074	1841,092	30,180	1990
9,609	11,836	(1,660)	7,896	33,945	7,205	8,865	1908,751	32,285	1991
8,847	11,490	(1,995)	5,740	35,706	7,474	9,469	2062,415	33,711	1992
9,618	11,383	(1,756)	5,183	33,411	6,983	8,739	2035,25	31,655	1993
8,650	10,378	(1,936)	5,141	37,540	7,454	9,390	2152,56	35,604	1994
8,035	10,699	(2,486)	6,123	41,516	8,849	11,335	2349,304	35,604	1995
9,024	11,642	(1,478)	2,986	44,639	9,424	10,902	2435,623	43,161	1996
10,535	11,905	(1,293)	1,038	40,440	9,365	10,658	2421,309	39,148	1997
9,474	10,548	(1,668)	2,753	43,474	9,784	11,452	2526,496	41,806	1998
10,747	11,439	(1,253)	0,684	43,163	10,472	12,003	2614,098	41,632	1999
10,948	10,103	(2,171)	1,894	41,028	10,408	12,579	2625,523	38,857	2000
11,325	10,133	(1,183)	0,619	40,643	11,131	12,314	2694,926	39,460	2001
11,012	10,388	(1,140)	2,795	43,377	12,213	13,353	2832,335	42,237	2002
9,581	10,821	(1,729)	1,167	53,973	14,319	16,048	3152,149	52,064	2003
8,869	11,022	(3,209)	1,493	62,834	16,759	19,968	3456,114	59,626	2004
8,869	11,019	(3,789)	0,982	66,131	19,275	23,064	3641,214	62,343	2005
8,797	11,038	(4,109)	3,284	72,749	22,483	26,592	3852,863	68,641	2006
8,194	11,216	(7,386)	2,042	86,427	27,325	34,711	4183,752	79,042	2007
7,738	11,332	(13,125)	3,707	138,062	33,064	46,189	4392,726	92,507	2008
8,080	11,244	(11,063)	0,994	103,960	26,014	37,077	4178,789	92,897	2009
8,426	11,152	(10,050)	0,987	103,267	30,046	40,096	4236,993	93,217	2010
8,093	11,255	(14,290)	0,922	115,589	35,175	49,394	4465,944	101,370	2011
8,639	11,093	(15,002)	1,278	113,267	34,323	49,325	4436,333	98,266	2012
8,409	11,165	(15,453)	1,887	122,688	35,014	50,467	4596,791	107,235	2013
8,411	11,159	(13,595)	0,435	123,604	37,692	51,287	4710,792	110,009	2014
9,753	10,816		1,557				4581,803	100,36	2015

() : الإشارة سالبة

الملحق

الملحق رقم 15: البيانات الخاصة بتونس المستخدمة في الدراسة القياسية

USD/TND	EUR/TND	BCt	Tinf	Gt	Xt	Mt	PIBe	PIBt	السنوات
0,402	0,480	- 0,082		4,410	1,343	1,425	496,68	4,329	1975
0,429	0,468	- 0,222		4,730	1,311	1,533	536,453	4,508	1976
0,429	0,482	- 0,431		5,541	1,511	1,942	601,645	5,110	1977
0,416	0,523	- 0,464		6,432	1,848	2,312	705,079	5,968	1978
0,406	0,545	- 0,215		7,404	2,802	3,017	818,293	7,189	1979
0,419	0,566	- 0,470		9,212	3,517	3,987	902,2	8,743	1980
0,582	0,621	- 0,714		9,142	3,487	4,201	903,261	8,429	1981
0,654	0,616	- 0,857		8,990	3,002	3,859	913,875	8,134	1982
0,739	0,637	- 0,698		9,048	2,869	3,567	955,218	8,351	1983
0,819	0,624	- 0,939	8,900	9,193	2,720	3,659	1007,644	8,255	1984
0,780	0,572	- 0,508	7,254	8,917	2,699	3,207	1067,455	8,410	1985
0,717	0,695	- 0,643	6,164	9,660	2,721	3,364	1249,037	9,018	1986
0,769	0,882	- 0,096	8,225	9,793	3,377	3,473	1410,784	9,697	1987
0,945	1,104	- 0,036	7,196	10,060	4,242	4,206	1532,406	10,096	1988
1,006	1,097	- 0,336	7,740	10,437	4,479	4,815	1612,126	10,102	1989
0,827	1,049	- 0,867	6,545	13,157	5,353	6,220	1841,092	12,291	1990
1,020	1,257	- 0,649	8,193	13,723	5,277	5,926	1908,751	13,075	1991
0,916	1,190	- 1,075	5,824	16,571	6,126	7,201	2062,415	15,497	1992
1,038	1,229	- 1,099	3,974	15,708	5,908	7,007	2035,25	14,609	1993
0,951	1,141	- 0,460	4,733	16,092	7,024	7,484	2152,56	15,632	1994
0,890	1,185	- 0,705	6,244	18,735	8,096	8,801	2349,304	18,031	1995
1,008	1,300	- 0,294	3,725	19,881	8,248	8,542	2435,623	19,587	1996
1,223	1,382	- 0,472	3,652	21,218	8,114	8,586	2421,309	20,746	1997
1,123	1,251	- 0,642	3,125	22,444	8,398	9,040	2526,496	21,803	1998
1,300	1,384	- 0,448	2,690	23,390	8,713	9,161	2614,098	22,944	1999
1,422	1,312	- 0,723	2,962	22,195	8,491	9,214	2625,523	21,473	2000
1,442	1,290	- 0,866	1,983	22,931	9,447	10,313	2694,926	22,066	2001
1,416	1,336	- 0,874	2,721	24,015	9,438	10,312	2832,335	23,142	2002
1,284	1,451	- 0,940	2,712	28,393	10,839	11,779	3152,149	27,453	2003
1,250	1,554	- 0,297	3,632	31,965	13,650	13,947	3456,114	31,183	2004
1,297	1,611	- 0,125	2,017	32,398	14,501	14,626	3641,214	32,273	2005
1,329	1,669	- 0,648	4,490	350,260	15,823	16,471	3852,863	34,378	2006
1,279	1,751	- 0,741	3,416	39,649	19,876	20,617	4183,752	38,908	2007
1,231	1,803	- 1,368	4,920	46,224	25,197	26,565	4392,726	44,857	2008
1,349	1,877	- 1,175	3,524	44,629	19,916	21,091	4178,789	43,455	2009
1,433	1,897	- 2,115	4,416	46,166	22,236	24,351	4236,993	44,051	2010
1,407	1,957	- 3,307	3,544	49,117	22,602	25,909	4465,944	45,811	2011
1,562	2,006	- 4,150	5,138	49,194	22,250	26,400	4436,333	45,044	2012
1,625	2,158	- 4,309	5,798	50,565	22,082	26,391	4596,791	46,256	2013
1,698	2,251	- 5,229	4,937	52,831	21,692	26,921	4710,792	47,603	2014
1,963	2,177		4,857				4581,803	43,015	2015

المخلص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل آثار تغيرات عمليتي الدولار والاورو على التجارة الخارجية للجزائر والمغرب وتونس للفترة 1975-2015. فقد استعرضنا في الجانب النظري المراحل التي مر بها الدولار الأمريكي من خلال سيطرته على النظام النقدي الدولي، ومراحل ظهور الاورو، وأهم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها هذه الدول لدخول اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي. اعتمدنا في الجانب التطبيقي على طرق الاقتصاد القياسي لاختبار آثار تغيرات الدولار والاورو على التجارة الخارجية لهذه الدول، عن طريق اختبار التكامل المشترك وبناء نموذج تصحيح الخطأ وإجراء اختبارات السببية.

خلصت هذه الدراسة إلى وجود أوجه تشابه وأوجه اختلاف بين هذه الدول من عدة جوانب كالدلالات الإحصائية والقياسية والعلاقات الطويلة المدى بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الدولار الأمريكي والاورو، التجارة الخارجية في الجزائر والمغرب وتونس.

Résumé :

L'objectif de cette recherche est analyser des effets des fluctuations du USD et de l'Euro sur le commerce extérieur de l'Algérie, le Maroc et de la Tunisie pour la période 1975-2015. Nous avons traité dans l'aspect théorique les étapes de l'évolution du Dollar américain par son contrôle sur le système monétaire international, les étapes de l'apparition de l'Euro, et les réformes économiques de ces États pour entrer dans une Economie de marché et d'ouverture au monde extérieur. Nous avons adopté dans la partie pratique les méthodes économétriques pour tester les effets des fluctuations du USD et de l'Euro sur le commerce extérieur de ces États, par les tests de la cointégration, le modèle de corriger les erreurs et de procéder à des essais de causalité.

Dans la conclusion de cette étude, il y a d'existence des similitudes et des différences entre ces États à plusieurs égards comme les significations statistiques et économétriques et les relations à long terme entre les variables indépendantes et les variables dépendantes.

Les Mots clés: Le taux de change, USD et l'Euro, le commerce extérieure au l'Algérie, Le Maroc et La Tunisie.

Abstract:

The aim of this research is the analysis of the effects of changes in the USD and the Euro on foreign trade of Algeria, Morocco and Tunisia for the period 1975-2015. The theoretical side showed that stage undergone by the USD through the control of the international monetary system, the stages of the emergence of the Euro and the most important economic reforms undertaken by these States for entering the market economy and openness to the outside world. We have adopted in the applied side of econometrics methods to test the effects of changes of the USD and the Euro on foreign trade of these States, through cointegration test, building an error correction model and conducting the tests of causality.

The finding of this study is the presence of similarities and differences between these countries from different sides for example signification statistical, econometrics, and long-term relationships between independent variables and dependent variables.

Keywords: Exchange rate, USD and the Euro, foreign trade of Algeria, Morocco and Tunisia.